بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ

فاطر - ١٠

مركز العلامة الحلي
لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية

المحقق الهاشمي

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث عن حوزة الحلة العلمية
معتمدة لأغراض الترقية العلمية

تصدر عن
مركز العلامة الحلي
لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية

السنة السادسة / المجلد السادس
العدد الخامس عشر ١٤٤٣هـ . ٢٠٢١م

١٥

بطاقة فهرسة

مكتبة العتبة الحسينيّة المقدّسة

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف LC : BP١،١ .M٨٤

العنوان : المحقق : مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث تصدر عن حوزة الحلة العلمية

بيان المسؤولية : العتبة الحسينية المقدسة. مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية.

بيانات الطبع : الطبعة الأُولى.

بيانات النشر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية، ٢٠١٧ / ١٤٣٨هـ .

الوصف المادي : مجلد.

سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة).

سلسلة النشر : (مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية).

تكرارية الصدور : فصلية.

نمط تاريخ الصدور : السنة الأولى، العدد الأول (١٤٣٨هـ / ٢٠١٧)

تبصرة ببليوجرافية : الوصف مأخوذ من : السنة الاولى، العدد الثاني (١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).

مصطلح موضوعي : الإسلام – دوريات.

مصطلح موضوعي : المدارس الدينية – العراق – الحلة – دوريات.

مصطلح موضوعي : علماء الشيعة الإمامية – العراق – الحلة – دوريات.

موضوع جغرافي : الحلة (العراق) – الحياة الفكرية – دوريات.

اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية . جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

الرقم: ب ت 4 / 8695
التاريخ: 2019/09/12

No.:
Date:

الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة / مكتب السيد الأمين العام

م/ مجلة المحقق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ٧٥٣٩ والمؤرخ في ٢٠١٩/٣/٣١ المتضمن طلب الموافقة على اعتماد **مجلة المحقق** التي تصدر عن مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية لأغراض النشر والترقيات العلمية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي على اعتماد المجلة المذكورة أعلاه لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية الذي تشرف عليه دائرتنا .

راجين تسمية مخول عن المجلة لمراجعة دائرتنا بغية تزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية وفهرسة أعدادها .

... مع وافر التقدير

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
١١ /٩/ ٢٠١٩

نسخة منه الى :
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته بتاريخ ٢٠١٩/٩/١١ المثبتة على اصل مذكرتنا المرقمة ب ت م٦٣٥٧/٤ في ٢٠١٩/٩/١١ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- قسم ادارة المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوليات
- الصادرة

م.م. محمد رياض
١١/ ايلول

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع التربوي – الطابق السادس
sedep@rdd.edu.iq قسم الشؤون العلمية

المحقق الهاشمي

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث عن حوزة الحلة العلمية
معتمدة لأغراض الترقية العلمية

الترقيم الدولي issn

2521- 4950

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية :

٢٢٣٦ لسنة ٢٠١٧م

عنوان المجلة

العراق - بابل - الحلة - شارع الأطباء - بناية متحف الحلة المعاصر

ارقام هاتف المجلة

TeL. +9647732257173 -
+9647808155070

البريد الالكتروني للمجلة

http: alalama.alhilli@yahoo.com
Email:mal.muhaqeq@yahoo.com

معتمد اللغة العربية

أ.م.د. صلاح حسن هاشم

معتمد اللغة الانكليزية

وحدة الترجمة

مركز العلامة الحلي ﷺ

التصميم والاخراج الفني

اوس عبد علي

رئيس التَّحرير

أ.م.د. عباس هاني الجراخ

مدير التحرير

م.د. كريم حمزة حميدي

هيأة التَّحرير

أ.د . محمد كريم ابراهيم

العراق -بابل

أ.د.سعيد جاسم الزبيدي

سلطنة عمان

أ.د عبد المجيد محمد الإسداوي

جمهورية مصر العربية

أ.د.حميد عطائي نظري

إيران-اصفهان

أ. د جبار كاظم الملا

العراق - بابل

أ.م.د.عادل عبد الجبار الشاطي

العراق- النجف الأشرف

أ. د محمد نوري الموسوي

العراق-بابل

أ.م.د حميد جاسم الغرابي

العراق- كربلاء المقدسة

أ.م. د قاسم رحيم حسن

العراق- بابل

د. عماد الكاظمي

العراق-بغداد

د.وسام عباس السبع

مملكة البحرين

سياسة النشر

(١) مجلة (المحقق) مجلة محكَّمة ، تصدر ثلاث مرات سنويًا عن مركز العلامة الحلي التابع للعتبة الحسينية المقدسة، تستقبل البحوث والدراسات من داخل العراق وخارجه التي تكون ضمن المحاور الآتية :

* القرآن وعلومه (التفسير والمفسرون ، علوم القرآن ، القراءات القرآنية).
* الفقه وأصوله (فقه مقارن ، فقه استدلالي ، أصول الفقه).
* الحديث وعلم الرجال (علم الرجال ، حديث المعصوم).
* العلوم العقلية (منطق ، علم الكلام ، فلسفة).
* علوم اللغة العربية (دراسة صوتية وصرفية ، دراسة تركيبية ، دراسة دلالية ، دراسات أدبية وبلاغية).
* الدراسات التاريخية (تراجم ، أحداث ووقائع).
* الأخلاق والعرفان (أخلاق ، تصوف ، عرفان).
* معارف عامة (معارف صرفة ، معارف إنسانية) .
* تحقيق النصوص (نصوص محقّقة ، نصوص مجموعة).
* الببلوغرافيا والفهارس.

(٢) يكون البحث المقدّم للنشر ملتزمًا بمنهجية النشر العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًّا.

(٣) أن لا يكون البحث قد نُشر سابقًا أو حاصلًا على قبول للنشر، أو قُدّم الى مجلة أخرى، ويوقع الباحث تعهدًا خاصًّا بذلك.

(٤) لا تنشر المجلة البحوث المترجمة إلَّا بعد تقديم ما يثبت موافقة المؤلف الأصلي وجهة النشر على ترجمة البحث ونشره.

(٥) يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن محتويات بحثه المرسل للنشر ، وتعبر

البحوث عن آراء كُتَّابها ،ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة .

(٦) يخضع ترتيب البحوث لاعتبارات فنية تتعلق بهوية المجلة ومحاورها.

(٧) تبلّغ المجلةُ الباحثَ تسلّم بحثه خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام بدءًا من تاريخ تقديمه له.

(٨) تبلغ المجلةُ الباحثَ بالموافقة أو عدم الموافقة على نشر بحثه خلال فترة لا تتجاوز الشهرين ابتداءً من تاريخ تسلُّم البحث.

(٩) لاتعاد البحوث غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

(١٠) يلتزم الباحث بإجراء التعديلات اللّازمة على بحثه على وفق تقارير هيأة التحرير أو المقومين ، وإعادته إلى المجلة خلال أسبوع من تاريخ تسلمه التعديلات .

(١١) البحوث المقدمة للنشر جميعها تخضع لعملية التقويم العلمي من قبل ذوي الاختصاص، وإلى فحص الاستلال الإلكتروني .

(١٢) تنقل حقوق النشر والطبع والتوزيع الورقي والإلكتروني للبحوث الى المجلة على وفق صيغة تعهد يقوم المؤلف بتوقيعها ، ولا يحق لأية جهة أخرى إعادة نشر البحث أو ترجمته إلَّا بموافقة خطية من الباحث ورئيس تحرير المجلة .

(١٣) لا يجوز للباحث سحبُ بحثه بعد صدور قرار قبول النشر ، ولكن يجوز له ذلك قبل صدور ذلك القرار، وبموافقة السيد رئيس التحرير حصرًا.

(١٤) يتوجب على الباحث الإفصاح عن الدعم المالي أو أي من أنواع الدعم الأخرى المقدمة له خلال كتابة البحث.

(١٥) يتوجب على الباحث إبلاغ رئيس التحرير عند اكتشافه خطأ كبيرًا في البحث أو عدم دقّة في المعلومات ، وأن يسهم في تصحيح الخطأ .

(١٦) يمنح المؤلف ثلاث مستلات مجانية مع نسخة من العدد الذي نُشر فيه بحثه .

دليل المؤلفين

(١) تستقبل المجلة البحوث والدراسات التي تكون ضمن محاورها المبينة في سياسة النشر.

(٢) أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلًا، لم يسبق نشره في مجلة أو أية وسيلة نشر أخرى.

(٣) أن يوافق الباحث على حصر الحق للمجلة وما يتضمنه مِن النشر والتوزيع الورقي والإِلكتروني والخزن وإعادة الاستخدام للبحث .

(٤) لا تزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر عن أربعين صفحة.

(٥) ترسل البحوث الى المجلة عبر بريدها الالكتروني .alalama.alhilli@yahoo com و mal.muhaqeq@yahoo.com .

(٦) يكتب البحث المرسل للنشر ببرنامج الـ (word) أو (LaTeX) وبحجم صفحة (A4) وبهيأة عمودين منفصلين، ويكتب متن البحث بنوع خط Times New Roman وبحجم ١٤.

(٧) يقدم ملخص للبحث باللغة الإنكليزية في صفحة مستقلة، على أن لا يتجاوز (٣٠٠) كلمة .

(٨) أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على المعلومات الآتية :

* عنوان البحث.
* اسم الباحث / الباحثين، وجهات الانتساب.
* البريد الالكتروني للباحث / للباحثين.
* الملخص.
* الكلمات الدلالية.

(٩) يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة وبنوع خط Times New Roman وحجم ١٦ Bold .

(١٠) يكتب اسم الباحث / الباحثين في وسط الصفحة وتحت العنوان وبنوع خط Times New Roman وبحجم ١٢ Bold .

(١١) تكتب جهات الانتساب للمؤلفين بنوع خط Times New Roman وبحجم ١٠ Bold .

(١٢) يكتب ملخص البحث بنوع خط Times New Roman وبحجم ١٢ Italic , Bold.

(١٣) تكتب الكلمات الدلالية التي لايتجاوز عددها خمس كلمات بنوع خط Times New Roman وبحجم ١١ Italic,Justify .

(١٤) جهات الانتساب تثبت على النحو الآتي :(القسم ، الكلية ، الجامعة ، المدينة ، البلد) وبدون مختصرات.

(١٥) عند كتابة ملخص البحث ، تجنب المختصرات والاستشهادات.

(١٦) عدم ذكر اسم الباحث / الباحثين في متن البحث على الإطلاق.

(١٧) تراعى الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الهوامش للتوثيق بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة ، مع ضرورة أنْ تكون مرقمة ترقيمًا متسلسلًا، وتُوضع في نهاية البحث.

(١٨) يلتزم الباحث بالشروط الفنية المتبعة في كتابة البحوث العلمية من حيث ترتيب البحث بفقره وهوامشه ومصادره ، كما يجب مراعاة وضع صور المخطوطات (للنصوص المحققة) في مكانها المناسب في متن البحث.

(١٩) تثبيت قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث وحسب صيغة Harvard Reference style.

(٢٠) تُثبَّتُ الدراسات التي تم الاستشهاد بها خلال متن البحث أو الجداول أو الصور بشكل دقيق في قائمة المصادر، وبالعكس.

(٢١) يلتزم الباحث / الباحثون ببيان ما إذا كان البحث المقدم للنشر قد تم في ظل وجود أية علاقات شخصية أو مهنية أو مالية يمكن تفسيرها على أنها تضارب في المصالح.

دليل المقوّمين

إنَّ المهمة الرئيسة للمقوم العلمي للبحوث المرسلة للنشر ، هي أن يقرأ البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقويمه على وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأية آراء شخصية ، ومن ثم يقوم بتثبيت ملحوظاته البناءة والصادقة عن البحث المرسل اليه .

قبل البدء بعملية التقويم ، يرجى من المقوم التأكد فيما إذا كان البحث المرسل إليه يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، فإن كان البحث ضمن تخصصه العلمي، فهل يمتلك المقوم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم ؟ إذ إنّ عملية التقويم يجب أن لاتتجاوز عشرة أيام .

بعد موافقة المقوم على إجراء عملية التقويم واتمامها خلال الفترة المحددة ، يرجى اجراء عملية التقويم على وفق المحددات الآتية :

(١) أن يكون البحث أصيلًا ومهمًّا.

(٢) أن يتفق البحث والسياسة العامة للمجلة وضوابط نشرها.

(٣) هل إنّ فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة ؟ إذا كانت نعم ، يرجى الإشارة الى تلك الدراسات.

(٤) مدى انطباق عنوان البحث على البحث نفسه ومحتواه .

(٥) بيان ما اذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته .

(٦) هل تصف مقدمة في البحث ما يريد الباحث الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق؟ وهل أوضَحَ فيها المشكلة التي قام بدراستها؟.

(٧) مناقشة الباحث للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي ومقنع .

(٨) أن تجرى عملية التقويم بشكل سري ، وعدم اطلاع الكاتب على أي جانب فيها.

(٩) إذا أراد المقومُ مناقشةَ البحث مع مقوم آخر يجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.

(١٠) أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المقوم والباحث فيما يتعلق ببحثه المرسل للنشر، وأن ترسل ملحوظات المقوم إلى الباحث عن طريق مدير تحرير المجلة.

(١١) إذا رأى المقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة ، توجب عليه بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلة.

(١٢) إن ملحوظات المقّوم العلميّة وتوصياته سيعتمد عليها بشكل رئيس في قرار قبول البحث للنشر او عدمه ، كما يرجى من المقوم الإشارة- وبشكل دقيق -إلى الفقرات التي تحتاج الى تعديل بسيط يمكن أن تقوم بها هيأة التحرير، وإلى تلك التي تحتاج إِلى تعديل جوهري ليقوم بها الباحث نفسه .

المحتويات

١- نَقْدُ ابن العتائقيّ الحلِّيّ (حيٌّ/٧٩٣هـ) لوجوه تأويل معاني القرآن عند الشَّريف المرتضى (ت/ ٤٣٦هـ)

أ.د. جبَّار كاظم المُـلَّا - جامعة بابل/ كلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة، م. مُنَى عليّ حسين الشَّريفيّ ١٩

٢-جهود العلّامة الحلّي في ضبط أسماء الرواة، دراسة في كتابَي (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه)

الشيخ علاء عبد علي السعيدي/ القادسية ٣٧

٣ -الفكر التأريخي والاستنادإلى التاريخ في آثار العلّامة الحلّي

د. أحمد باكتجي-ترجمة: السيد جعفر الحكيم..... ٧١

٤- الأمير دبيس بن صدقة بن منصور المزيدي - (ت ٥٢٩هـ/١١٣٥م)

م.م علي عبيس حسين علي- مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/ جامعة بابل..... ٩٥

٥ - شعر الشهيد الأول الشيخ محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)

جمع دراسة وتحقيق / د. مثنى حسن الخفاجي..... ١٢٩

٦-شرح المسألة النهبية/تأليف لرضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق بن فتحان القمّي(من أعلام القرن التاسع)

تحقيق السيّد محمد عبّاس العلوي/ الحوزة العلمية، النجف الأشرف ١٦٥

٧-النُّكاتُ / للفقيهِ نَصيرِ الدِّينِ الكاشيِّ (ت٧٧٥ هـ)

تحقيق/ د. جواد الورد..... ١٩٧

بحوث العدد

نَقْدُ ابن العتائقيّ الحلِّيّ (حيٌّ/٧٩٣هـ) لوجوه تأويل معاني القرآن

عند الشَّريف المرتضى (ت/ ٤٣٦هـ)

الأستاذ الدُّكتور
جبَّار كاظم الملا
جامعة بابل/ كليَّة العلوم الإسلاميَّة
طالبة الماجستير
مُنَى عليّ حسين الشريفيّ

الملخص

وقف ابن العتائقيّ الحلِّيّ (حيٌّ/ ٧٩٣هـ)- أحد أعلام مدرسة الحلَّة التَّفسيريَّة- على وجوه التَّأويل عند الشَّريف المرتضى (ت/ ٤٣٦هـ)- القطب الثَّاني من أقطاب مدرسة بغداد التَّفسيريَّة- في كتابه (غُرَر الفوائد)، وقدَّم لنا نقدًا لتلك الوجوه في كتابه (غُرَر الغُرَر) الَّذي هو مختصر لكتاب الشَّريف المرتضى، وقد اقتصرْنا في هذا البحث على (معاني القرآن)؛ لذا وسمناه (نقد ابن العتائقيّ الحليّ لوجوه تأويل معاني القرآن عند الشَّريف المرتضى)، نسعى به إلى بيان التَّلاقح الفكريّ بين المدرستينِ، فابن العتائقيّ الحلِّيّ أعاد إلى السَّاحة التَّفسيريَّة وجوه التَّأويل الَّتي قدَّمها الشَّريف المرتضى- بعد ما يزيد على ثلاثة قرونٍ- سواء من جمعه كانَتْ، أم من آرائه، ولكن في طيَّاتها نقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ.

الكلمات المفتاحيَّة:
تأويل، نقد، قرآن، العتائقيّ، المرتضى.

Criticism of Ibn Al-Ataqi Al-Hilli (Live/793 A.H.) Types of interpretation of the meanings of the Qur'an According to Al-Sharif Al-Murtada (d./436 A.H.)

Prof. Jabbar Kazem Al-Mullah University of Babylon / Faculty of Islamic Sciences Student Master Muna Ali Hussein Al Sharafi

Abstract:

Ibn Al-Ataqi Al-Hilli (District/793 AH) - one of the prominent figures of the Al-Hilla Interpretive School - stood on the interpretations of Al-Sharif Al-Murtada (d. 436 AH) - the second pole of the Baghdad School of Interpretation - in his book (Gharar Al-Fawa'id), and presented us with a critique of these aspects in his book (Gharar Al-Gharar), which is an abbreviation of the book of Al-Sharif Al-Murtada , and we have shortened in this research to (the meanings of the Qur'an); That is why we called it (Ibn Al-Ataqi Al-Hilli's criticism of the interpretation of the meanings of the Qur'an according to Sharif Al-Murtada), with it we seek to show the intellectual cross-fertilization between the two schools. , or one of his opinions, but it includes the criticism of Ibn Al-Ataqi Al-Hilli.

key words:

(interpretation, criticism, the Qur'an, Al-Ataqi, Al-Murtada)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمة :

الحمد لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاة والسَّلام على حبيب إله العالمينَ، المؤيَّد بالمعجزات والبراهين، محمَّد الصَّادق الأمين (صلى الله عليه وآله)، وعلى أهل بيته الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ (صلوات الله عليهم أجمعينَ).

إنَّ الوقوف على وجوه تأويل (معاني القرآن) الَّتي عرضها الشَّريف المرتضى في كتابه (غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد)، وبيان نقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لها في كتابه الَّذي اختصر فيه كتاب الشَّريف المرتضى، ثمَّ سمَّاه (غُرَر الغُرر ودُرَر الدُّرَر) أمرٌ جدير بالدِّراسة؛ لذا اخترْناه؛ ليكون عنوانَ بحثنا الموسوم ((نقد ابن العتائقيّ الحليّ لوجوه تأويل معاني القرآن عند الشَّريف المرتضى). ونسعى في هذا البحث إلى دفع (الإشكال) المتولِّد من فَهْم المتلقِّي- لا في معاني القرآن نفسها- فإن قيل: هذا أمر قديمٌ، فما الجديد فيه؟، قلْنا: هو إعادة قراءة لتلك الوجوه القديمة- الَّتي تمَّت في الرُّبع الأوَّل من القَرْن الخامس الهجريّ- وقبول بعضها، أو ترجيح بعضها على بعض، أو إبداء وجه جديد، هو الجديد في هذا البحث.

وبعبارةٍ أخرى: هو إعادة قراءة التَّأويل قراءة حلِّيَّة، تحمل توقيع ابن العتائقيّ الحلِّيّ، وثقافة المفسِّر التَّفسيريَّة- في الرُّبع الأخير من القَرْن الثَّامن الهجريّ. ويضاف لها ما نبديه من ملاحظات، وتعليقات، بكونها تمثِّل قراءة معاصرة لتأويل حصل في القَرْن الخامس الهجريّ، ولما طاله من نقد في القرن الثَّامن الهجريّ، وهي- بطبيعة الحال- لا تخلو من الرَّأي الجديد، أو التَّرجيح الجديد، وإنْ تبنَّتْ الموافقة حينًا آخر.

وقد كانَتْ المنهجيَّة الَّتي اتَّبعْناها فيه أنَّنا عقدْناه على مقدِّمة، ومبحثينِ، ثم الخاتمة والنَّتائج، فثبَت المصادر والمراجع ، أمَّا المبحث الأوَّل فقد كانَ بعنوان: (النُّطق وعدمه)، وهذا المبحث يندرج تحت نقد تأويل وجوه المعاني المفردة)، وهي كثيرة،

نحو: معاني: (النُّطق وعدمه)، وجَعْل النَّاسِ أمَّة واحدة، وسريع الحساب في الجزاء، وبغير حساب في الرِّزق، والعَجَل المخلوق منه الإنسان. ومن الجدير بالذِّكر أنَّنا اقتصرْنا في هذا المبحث على الأوَّل دون سواه. وأمَّا المبحث الثَّاني فقد كان بعنوان: (التَّقرير والإشهاد)، وهذا المبحث يندرج تحت نقد تأويل وجوه المعاني (المركَّبة)، وهي كثيرةٌ، نحو: التَّقرير والإشهاد، والجواب عن سؤال الرُّوح، وإيمان النَّفس بإذن الله، وجزاء الرِّجس للَّذين لا يَعْقِلُونَ، وقتل النَّبيِّينَ بغير حقٍّ. ومن الجدير بالذِّكر أنَّنا اقتصرْنا في هذا المبحث على الأوَّل دون سواه.

وقد تفرَّع عن المبحث الأوَّل الَّذي كانَ بعنوان: (النُّطق وعدمه)، أربعة مطالب، أمَّا المطلب الأوَّل فهو (الأصل والإشكال)، وقد تفرَّع عنه فرعانِ، أمَّا الفرعُ الأوَّلُ فقد تضمَّن (الأصل القرآنيّ)، و أمَّا الفرعُ الثَّاني فقد تضمَّن (الإشكال المطروح)، وكان المطلب الثَّاني بعنوان: (وجه التَّأويل)، وكانَ المطلب الثَّالث بعنوان: (نقد الوجه)، وكان المطلب الرَّابع: (تقويم النَّقد).

وقد تفرَّع عن المبحث الثَّاني الَّذي كانَ بعنوان: (التَّقرير والإشهاد)، أربعة مطالب، أمَّا المطلب الأوَّل فهو (الأصل والإشكال)، وقد تفرَّع عنه فرعانِ، أمَّا الفرعُ الأوَّلُ فقد تضمَّن (الأصل القرآنيّ)، و أمَّا الفرعُ الثَّاني فقد تضمَّن (الإشكال المطروح)، وكان المطلب الثَّاني بعنوان: (وجه التَّأويل)، وقد تفرَّع عنه فرعانِ، أمَّا الفرع الأوَّل فهو (إبطال تأويل المخالفينَ)، وأمَّا الفرع الثَّاني فهو (إبداء التَّأويل الصَّحيح)، وكانَ المطلب الثَّالث بعنوان: (نقد الوجه)، وقد تفرَّع عنه فرعانِ، أمَّا الفرع الأوَّل فهو (نقد وجه التَّأويل)، وأمَّا الفرع الثَّاني فهو (نقد وجه الإشكال)، وكان المطلب الرَّابع: (تقويم النَّقد).

وقد توصَّلْنا في هذا البحث إلى نتائج طيِّبةٍ، هي مزبورةٌ في الخاتمة والنَّتائج.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمينَ.

المبحث الأوّل: النُّطْق وعَدَمُه

ركَّزْنا في هذا المبحث على نقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لوجوه تأويل معاني القرآن (المفردة)، الَّتي قدَّمها الشَّريف المرتضى، وقد خصَّصْنا هذا المبحث لـ (النُّطق وعدمه).

وفي هذا المبحث عرضْنا الأصل القرآنيّ (أوَّلًا)- الَّذي توهَّم المعترضونَ أنَّه فيه (إشكال)- وعرضْنا الإشكال (ثانيًا)، وقدَّمْنا وجه التَّأويل الَّذي دُفِع به الإشكال، الَّذي قدَّمه الشَّريف المرتضى- سواء منه كانَ أم من غيره، وسواء قبله هو أم ضعَّفه- وتلوْناه بنقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لوجه التَّأويل- وأحيانًا للوجه الَّذي ضعَّف وجه التَّأويل، وإنْ كانَ صادرًا من الشَّريف المرتضى نفسه، وختمْناه بـ (تقويم النَّقد)، على النَّحو الآتي:

المَطْلَبُ الأوَّلُ: الأَصْلُ والإشْكَالُ

وتضمَّنَ هذا المطلب فرعينِ، هما: (الأصل القرآنيّ)، و(الإشكال المطروح).

الفَرْع الأوَّلُ: الأَصل القرآنيُّ[١]

قال تعالى: ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴿١٠٤﴾ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٢]، وقال تعالى في موضع ثانٍ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، وقال تعالى في موضع ثالث: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤].

الفَرعُ الثَّاني: الإشكال المطروح[٥]

ملخَّص الإشكال أنَّ ظاهر الآيات فيها اختلاف، لأنَّها (تثبت) التَّكلُّم مرَّة، نحو: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾- وإنْ كانَ بإذنٍ، و(تنفيه) مرَّة ثانية، نحو: ﴿لَا يَنطِقُونَ﴾، وتثبت (الإقبال)، و(التَّساؤل) مرَّة ثالثة، نحو: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ولازم

التَّسـاؤل التَّكلُّم، فمرَّة (تثبـت) الإذن بالتَّكلُّم، نحـو: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، ومرَّة (تنفي) الإذن به، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾

المَطْلَبُ الثَّاني: وَجْهُ التَّأْوِيلِ

نقـلَ الشَّريف المرتضى وجـه التَّأويل، ونسـبه إلى بعض المفسِّرينَ، فقـالَ: ((قالَ قـومٌ مـن المفسِّرينَ))[٦] وخلاصـة تأويلهم أنَّ يـوم القيامة طويل ممتـدٌّ؛ لذا يجوز أنْ يكـونَ (المنع) فيه عن النُّطق في بعضٍ، و(الإذن) به في بعض آخر منه[٧]. وقد ضعَّف الشَّريـف المرتضى وجه التَّأويل هذا، فقالَ: ((وهـذا الجواب يُضعَّف))[٨]، وبيَّن علَّة تضعيفه؛ بكون الآيات القرآنيَّة الكريمة، تشـير إلى يـومٍ بطوله (يوم القيامة)، فكيف يجوز أنْ تكونَ الحالاتُ فيه مختلفةً؟[٩].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: نَقْدُ الوَجْهِ

نقد ابـن العتائقيّ الحلِّيّ التَّعليـل الَّذي ضعَّفَ وجه التَّأويـل، وبعبارةٍ أخرى: إنَّه انتصر لوجه التَّأويل، وردَّ التَّضعيف، لذا يُعَدُّ نقده- هنا- على مسـتوى (نقد النَّقد)؛ لأنَّـه نقد التَّأويل الَّذي نقـد وجه التَّأويل، ومفاد ردِّه أنَّه نظـر إلى يوم القيامة، بكونه مقسَّـمًا عـلى مواطـن، تحقَّق (المنـع) في بعضهـا، وتحقَّـق (الإذن) في بعضهـا الآخر، وبعضها كانَ للعتاب؛ وممَّا يؤيِّد ذلك قوله: ((مواطن القيامة كثيرةٌ، فيجوز أنْ يكونَ في موضـع يتكلَّمونَ، وفي آخر لا يتكلَّمون، وفي آخـر يتعاتبونَ))[١٠]. ورُبَّما أوَّل من قالَ بهذا القول- بحسـب تتبُّعنا- ابن عبَّـاس[١١]: أبو العبَّاس، حَبْر الأمَّة عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب (ت/ ٦٩هـ) ابن عمِّ النَّبيّ محمَّد (صلَّى الله عليه وآله)[١٢].

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: تَقْوِيمُ النَّقْدِ

إنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ تبنَّى التَّأويل المنقول عن قومٍ من المفسِّرينَ، الَّذي نقله الشَّريف المرتـضى- وإنْ لم يُبيِّن منْ هم- وردَّ تضعيف الشَّريف المرتضى لوجه التَّأويل. ويبدو

لنا ممَّا تقدَّم أنَّ الرَّأي الرَّاجح هو رأي ابن العتائقيّ، لا رأي الشَّريف المرتضى- في هذا المطلب- ولعلَّ ابن العتائقيّ الحلِّي في قوله (مواطن) الَّذي دفعَ به الإشكال، راجع إلى قول ابن عبَّاس[١٣]- أو مطَّلع عليه، في أقلِّ تقديرٍ- والقرآن يؤيِّد هذا التَّأويل، فهم في موضع (يتكلَّمونَ)، حين تكون المرحلة مرحلة تكلُّمٍ، ولا يتكلَّمونَ حين تكون المرحلة مرحلة إشهاد، وبعبارةٍ أخرى: إنَّ مرحلة التَّكلُّم قدِ انتهَتْ، ثمَّ جاءَتْ مرحلة شهادة الأعضاء، أي: تحوَّلَ الكلام من (الأفواه) إلى (الأعضاء= الأيدي)، قالَ تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[١٤]، ويبقى الكلام- حصرًا لأصحاب المقامات العالية، الَّذينَ يُؤذن لهم بالكلام، وإنْ تكلَّمُوا قالُوا صوابًا، قالَ تعالى: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾[١٥]. وما قيلَ عن التَّكلُّم، يقال عن التَّساؤل، فهم في موضع يتساءلونَ، وفي آخر لا يتساءلونَ، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾[١٦]. فهو راجع إلى (المَواطن)، وهو ((معنى قول ابن عبَّاس))[١٧]. وقول ابن قتيبة: يؤدِّي مُؤدَّى هذا القول؛ بكون التَّكلُّم، والتَّساؤل إنَّما يكونانِ قبل ثبوت الحُكْم، أمَّا بعد ثبوته، فلا تكلُّمَ، ولا تساؤل.

وبهذا يتَّضح لنا أنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ وافقَ المفسِّرينَ- قومًا منهم- في وجه التَّأويل، وخالف الشَّريف المرتضى، بل ردَّ عليه في نقده لوجه تأويل المفسِّرينَ. وبرجوع ابن العتائقيّ الحلِّيّ إلى رأي ابن عبَّاس- على فرض ثبوته- يكون اللُّجوء إلى أقوال الرَّعيل الأوَّل من المفسِّرينَ من الصَّحابة أصلًا من أصول نقد التَّأويل عند ابن العتائقيّ الحلِّيّ[١٨].

ويمكن لنا أنْ نسمِّي هذا الأصل- إنْ جازَتْ لنا التَّسمية- (الأصل الأثريّ)، يضاف إلى أصول نقد التَّأويل، وهي: (الكتاب، السُّنَّة، اللُّغة، العقل)، ويمكن أنْ يُضمَّ لها الإجماع[١٩]؛ لأنَّنا نعتقد أنَّ أصول التَّأويل هي أصول التَّفسير نفسها

الَّتي جمعَتْ بين المنقول- سواء شرعيًّا كانَ أم غير شرعيّ، فالشَّرعيّ يشمل (القرآن والسُّنَّة)، والإجماع راجعٌ إلى السُّنَّة، وغير الشَّرعيّ يشمل (اللُّغة)- والمعقول (العقل)[٢٠].

المَبْحَثُ الثَّاني: التَّقْرِيرُ وَالإِشْهَادُ

ركَّزْنا في هذا المبحث على نقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لوجوه تأويل معاني القرآن (المركَّبة)، الَّتي قدَّمها الشَّريف المرتضى، وقد خصَّصْنا هذا المبحث لـ (التَّقْرِير وَالإِشْهَاد).

وفي هذا المبحث عرضْنا الأصل القرآنيّ (أوَّلًا)- الَّذي أوَّله المعترضونَ، وظنُّوا توهُّمًا أنَّه هو التَّأويل للنَّصِّ- وعرضْنا الإشكال (ثانيًا)، وممَّا يجدر ذكره أنَّ الإشكال هنا وردَ في عرض التَّأويل؛ لأنَّ الاثنينِ كليهما صادرانِ من أصحاب الإشكال، أي: من المعترضينَ على القرآن، ولكن هنا ليس اعتراضًا مباشرًا، وإنَّما هو اعتراضٌ غير مباشرٍ، وبعبارةٍ أخرى: إنَّهم اعترضُوا على القرآن عن طريق تأويله، وقدَّمْنا وجه التَّأويل، وهو في هذا المورد تضمَّنَ أمرينِ، أمَّا الأمر الأوَّل فهو ردٌّ على تأويل المخالفينَ؛ لأنَّ التَّأويل صادر منهم، فهم أوَّلُوا، وهم أشكلُوا، وأمَّا الأمر الثَّاني فهو إبداء التَّأويل الصَّحيح الَّذي قدَّمه الشَّريف المرتضى، وعبَّر عنه بالصِّحَّة، فقال: ((فإنْ قيلَ: قد أبطلتُم تأويل مخالفيكم، فما تأويلها الصَّحيح عندكم؟، قلنا في هذه الآية وجهانِ...))[٢١]، ومن اللَّافت للنَّظر أنَّ عبارة عندكم تحتمل عند الشَّريف المرتضى، فيكون التَّأويل من عنده، وتحتمل عند الإماميَّة، فرُبَّما كانَ التَّأويل- هنا- للإماميَّة، وهو ناقلٌ له، ورُبما كانَ من عنده أيضًا. وتلوْناه بنقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لوجه التَّأويل: وتمثَّل نقده- هنا- في مسارينِ، أمَّا المسار الأوَّل فهو في ردِّه على وجه التَّأويل الَّذي كانَ ردًّا على وجه تأويل المخالفينَ، وأمَّا المسار الثَّاني فهو في ردِّه على وجه التَّأويل الصَّحيح الَّذي لدى الشَّريف المرتضى نفسه، وختمْناه بـ (تقويم النَّقد)، على النَّحو الآتي:

المَطْلَبُ الأوَّلُ: الأصْلُ وَالإشْكَالُ

وتضمَّنَ هذا المطلب فرعينِ، هما: (الأصل القرآنيّ)، و(الإشكال المطروح).

الفَرْعُ الأوَّلُ: الأَصْلُ القُرْآنيُّ[٢٢]

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[٢٣].

الفَرْعُ الثَّاني: الإشْكَالُ المَطْرُوحُ[٢٤]

إنَّهم أوَّلُوا النَّصَّ القرآنيّ المذكور آنفًا بكون الباري (جلَّ وعلا) قدِ استخرجَ من ظَهْر أبينا آدم عليه السلام ذرِّيَّته جميعهم- في عالم الذَّرِّ- فقرَّرهم بمعرفته، وأشهدهم على أنفسهم[٢٥]. والإشكال في هذا التَّأويل أمرانِ، أمَّا الأوَّل فهو أنَّهم عمَّمُوا (الذُّرِّيَّة) إلى بني آدم كلِّهم، وأمَّا الثَّاني فهو أنَّهم عدُّوا الذُّرِّيَّة من صُلبه.

المَطْلَبُ الثَّاني: وَجْهُ التَّأوِيلِ

وتضمَّنَ فرعينِ، هما: إبطال تأويل المخالفينِ، وإبداء التَّأويل الصَّحيح.

الفَرْعُ الأوَّلُ: إبْطَالُ تَأْوِيلِ المُخَالِفِينَ

استدلَّ الشَّريف المرتضى على بطلان وجه تأويل المخالفينَ بأصلينِ من أصول وجه التَّأويل:

أمَّا الأصل الأوَّل فهو (العقل)، فقد بيَّن أنَّه باطلٌ ومحالٌ عقلًا، فقالَ: ((وهذا التأويل، مع أنَّ العقل يبطله ويحيله...))[٢٦]. فقدِ استدلَّ بالحصر العقليّ على بطلان وجه تأويل المخالفينَ، على النَّحو الآتي:

الذُّرِّيَّة: إمَّا أنْ يكونوا (عقلاء)، وإما أن يكونوا (غير عقلاء).

والعقـلاء: إمَّـا أنْ يكونُـوا مسـتوفينَ شروط التَّكليـف، وإمَّـا أنْ يكونُـوا (غير مستوفينَ) لها.

فالاسـتيفاء لازمه أنْ يكونَ التَّقرير والإشهاد بعد الخَلْق والايجاد، وإكمال العقل؛ لأنَّ العاقلَ لا ينسى (ما جرى هذا المجرى)، وإنْ طالَ الزَّمان؛ فالموت لا يزيل الذِّكر، بل شأنه شأن (النَّوم، والسُّكر، والجنون، والإغماء).

وعلى عدم الاسـتيفاء- كانُوا بصفة الأطفال- فلا يجب التَّقرير والإشهاد عليهم؛ لجواز نسـيان التَّقرير والإشهاد، والنِّسيان يفوِّت الغرض الَّذي قام الإقرار والإشهاد من أجله، فيُسقط الحُجَّة عليهم، ويزيلها عنهم.

وعـلى فـرض كونهم (غير عقـلاء)، فالقضيَّة سـالبة بانتفـاء الموضـوع، فالتَّقرير والإشهاد قبيحٌ؛ لأنَّه عبثٌ، وهو أمرٌ محالٌ بحقِّ الباري، تعالى الباري عنه[٢٧].

وأمَّا الأصل الثَّاني فهو (القرآن)، فقدِ اسـتدلَّ بظاهره الَّذي يشـهد بخلاف وجه تأويل المخالفينَ، فقالَ: ((ممَّا يشهد ظاهرُ القرآن بخلافه))[٢٨]. والظَّاهر الَّذي يشهد بذلك:

١- قالَ تعالى: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، ولم يقل: (مِنْ آدَمَ).

٢- قالَ تعالى: ﴿مِن ظُهُورِهِمۡ﴾، ولم يقُلْ: (مِنْ ظَهْرِهِ)، أي: آدم.

٣- قال تعالى: ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ ولمْ يقلْ: (ذُرِّيَّتَهُ).

وظاهـر النَّـصِّ القرآنيّ أنَّه لم يرد بـ (الذُّرِّيَّة) وُلْد آدم (عليه السَّـلام) لصُلبه؛ وإنَّما يـراد بـه من كان لـه آباء مشركـونَ؛ وفي هذا دلالـة- صرَّح بها ظاهر القـرآن- على اختصاصهـا ببعض ذُريـة بني آدم، فهـم ذُرِّيَّة أولئـكَ المشركينَ تربَّـوا على كفرهم، وتمسَّكُوا بسُنَّتهم[٢٩].

الفَرْعُ الثَّاني: إِبْداءُ التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ

إنَّ التَّأويل الصَّحيح- الَّذي قدَّمه الشَّريف المرتضى- مثَّله جوابانِ:

الجواب الأوَّل: الذُّرِّيَّة: تعني جماعة من ذُرِّية بني آدم عليه السَّلام مخلوقينَ، وعقولهم كاملةٌ، قرَّرهم بمعرفته على لسان رُسلهم، وأشهدهم بمعرفته وما يجب من طاعته، فأقرُّوا بذلك، وأشهدهم على أنفسِهم من باب إقامة الحُجَّة عليهم، ويقطع عليهم العذر؛ لئلَّا يعتذرُوا يومَ القيامة بـ (الغفلة)، قال تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[٣٠]، أو بشرك آبائهم. وعلَّل من اشتبه عليه التَّأويل أنَّه ظنَّ أنَّ الذُّرِّيَّة لا يقع إلَّا على غير الكاملينَ العاقلينَ، وهو ظنٌّ غير صحيحٍ، فجميع البشر يُسمَّونَ (ذرِّيَّة) بني آدم، وإن دخل فيهم العقلاء والكاملونَ؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[٣١]. والشَّاهد فيه: (الصَّالح) لفظ لا يطلق إلَّا على من كانَ كاملًا عاقلًا، فمن استبعدَ البالغين الكاملين، فهذا جوابه[٣٢]، وممَّا يؤيد ذلك قوله « فإن استبعدوا تأويلنا وحملنا الآية على البالغين المكلَّفين؛ فهذا جوابهم»[٣٣].

والجواب الثاني: إنَّ التَّقرير والإشهاد لم يكن على الحقيقة، وإنَّما كانَ اعتبارًا جرى مجرى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾[٣٤]، وإن لم يكن من الله تعالى قولٌ على الحقيقة، ولا من السَّماء والأرض جواب، ومثلُه قوله تعالى: ﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ﴾[٣٥]، و الكفَّار لم يعترفوا بالكفر بألسنتهم؛ ولمَّا كانَ ظهورهُ لا يتمكَّنونَ من دفعه كانوا بمنزلة المحترفينَ، ومثله قولهم: ((جوارحي تشهدُ بنعمتك، وحالي معترفَةٌ بإحسانك))[٣٦]، وما رُوي عن بعض الخطباء: ((سلِ الأرضَ: من شقَّ أنهارك، وغرسَ أشجارَك، وجنى ثمارَك؟ فإن لم تُجبك حِوارًا أجابتك اعتبارًا))[٣٧].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: نَقْدُ الوَجْهِ

وتضمَّنَ هذا المطلب فرعينِ، هما: (نقد وجه الإشكال)، و(نقد دَفْع الإشكال).

الفَرْعُ الأوَّلُ: نَقْدُ وَجْه الإشْكَالِ

انتقد ابن العتائقيّ الحليّ (التَّأويل) الَّذي بُنِي عليه الإشكال المطروح، يكون تقرير المعرفة حصلَ من ذرِّيَّة آدم كلِّهم، ومقتضى هذا التَّأويل أنَّ الباري (جلَّ وعلا) استخرجَ الذُّرِّية- كلَّ الذُّرِّيَّة- في عالم الذَّرِّ من صُلْب آدم عليه السلام. وهذا القول محالٌ وباطلٌ؛ بمقتضى لا زم التَّأويل، أي: إنَّ لازم هذا التَّأويل يقتضي (التَّناسخ)، وهو باطل؛ بمقتضى الأدلَّة الَّتي أثبتَتْ بطلانَه؛ وممَّا يؤيِّد ذلك قوله: ((لأنَّه يلزم منه التَّناسخ الَّذي قامَتِ الدَّلائل على بطلانه))[٣٨].

الفَرْعُ الثَّاني: نَقْدُ دَفْعِ الإشْكَالِ

انتقد ابن العتائقيّ الحلِّيّ الجواب الأوَّل المقدَّم من الشَّريف المرتضى الَّذي ادَّعى فيه أنَّه التَّأويل الصَّحيح، فحملَ التَّقرير والإشهاد فيه على الحقيقة، ولكنَّه- عنده صادرٌ من بعض الذُّرِّيَّة لا من جميعهم- فقال: ((أنْ يكونَ تعالى إنَّما عَنَى بها جماعة)[٣٩]، والأصل الَّذي اعتمده في الرَّدِّ (مقتضى لازم التَّأويل) المؤدِّي إلى التَّناسخ؛ ولكون الأخير باطلٌ، فالأوَّلُ باطلٌ، فقال:((أيضًا يلزم من هذا التَّأويل التَّناسخ الَّذي قامَتِ الدَّلائل على بطلانه؛ لاستحالته في العقل من ذرية بني آدم))[٤٠]. وفي هذا الفرع ظهر (نقد النَّقد)؛ لأنَّ نقد ابن العتائقيّ جاء ردًّا على وجه تأويل الشَّريف المرتضى الَّذي هو في الأصل نقد لوجه تأويل الإشكال المطروح. وبهذا النَّقد نسجِّل نقد مدرسة الحلَّة (التَّفسيريَّة) الَّذي حملَ توقيع ابن العتائقيّ الحلِّيّ إلى مدرسة بغداد (التَّفسيريَّة) الَّذي جاء يحمل توقيع الشَّريف المرتضى.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: تَقْوِيمُ النَّقْدِ

ممَّا تقدَّم يبدو لنا أنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ قد وافقَ الشَّريف المرتضى في الجواب الثَّاني- ممَّا سمَّاه (التَّأويل الصَّحيح)- الَّذي أورد فيه الشَّريف المرتضى أنَّ (التَّقرير والإشهاد) على سبيل الاعتبار، لا على سبيل الحقيقة[٤١]؛ وممَّا يؤيِّد ذلك أنَّه قبل الأمثلة المقدَّمة من الشَّريف المرتضى، الَّتي قال فيها عنِ النَّصِّ القرآنيّ- المحمول على الاعتبار- أنَّه جرى مجرى الأقوال في تلك النُّصوص، والنَّصَّانِ: الأوَّل والثَّاني (قرآنيَّانِ)، والثَّالث والرَّابع مأثورانِ، أحدهما: هو قول لبعض الخطباء، ولم ينسبْه لأحدٍ[٤٢]، وقد نسبه ابن الشَّجريّ: أبو السَّعادات، هبة الله بن عليّ بن محمَّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت/ ٥٤٢هـ) إلى أمير المؤمنينَ، عليّ بن أبي طالب عليه السلام (ت/ ٤٠هـ)[٤٣]. وأضاف ابن العتائقيّ الحلِّيّ قولًا خامسًا إلى الأقوال الَّتي أجرى النَّصَّ القرآنيّ مجراها، فقال: ((وكقولهم: قالَ الحائطُ للوَتَد: لمَ تشُقُّني، قال الوَتَد: سَلْ مَنْ يدُقُّني))[٤٤].

الخَاتِمَةُ وَالنَّتَائِجُ

ما خلصْنا إليه من دراستنا، يمكن أنْ نوجزه، بما يأتي:

١- وجدْنا بعض النَّقد الَّذي جاء يحمل اسم ابن العتائقيّ الحلِّيّ جاء على شكل تضعيف لبعض وجوه التَّأويل المحتملة.

٢- إنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ- أحيانًا- يردُّ وجه التَّضعيف المستهدف وجه التَّأويل، أي: يصِحُّ عنده وجه التَّأويل، ولا يصِحُّ عنده تضعيف الوجه (نقده)، وهنا يظهر (نقد النَّقد)، وبعبارةٍ أخرى: نقول: إنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ- في نقده- استهدفَ نقد وجه التَّأويل لا وجه التَّأويل نفسه. فيظهر لنا جليًّا أنَّه انتصر لوجه التَّأويل لا لنقده.

٣- إنَّ النَّقد لم يطل الوجوه المطروحة كلَّها، وإنَّما طال بعضها، والَّتي سلمَت من النَّقد، رُبَما تكون مقبولة عند ابن العتائقيّ، وربَما هي من المسكوت عنها عنده.

٤- إنَّ النَّقـد قد يكون كشـفًا للوجه الجيِّد من بين الوجـوه الكثيرة، وقد يكون إخبارًا عن الوجه الضَّعيف، والتَّضعيف تارة يأتي معلَّلًا، وتارة يأتي من دون تعليلٍ.

٥- إنَّ بعـض النَّقـد يأتي اسـتدراكًا، وقد سـمَّيناه (نقد إضافة) فهـو عبارة عن إضافـة وجوه تأويل جديدة جاءت تحمل توقيع ابن العتائقيّ الحليّ، وفي هذا كشـف لهويَّته المعرفيَّة، وسعة اطلّاعه.

٦- إنَّ ابـن العتائقيّ الحلِّيّ في منتهى الدِّقة في نقـده، وفي طرحه لوجوه التَّأويل، فهو حين يكون متأكِّـدًا يصرِّح بالمراد، وحين يكون غير متأكِّدٍ، يصدِّر الوجه بعبارة: (ويحتمل)، والاحتمال يبقى احتمالًا ممكن أنْ يقبلَ، وممكن أنْ يُردَّ.

٧- إنَّ النَّقـد أحيانًا يأتي بصورة بيانٍ لبعض الوجوه معتمدًا في ذلك على القرآن الكريم، أو السُّنَّة الشَّريفة، أو أقوال المفسِّرينَ، أو معتمدًا العقل.

٨- إن نقـد ابن العتائقيّ الحلِّيّ لوجوه التَّأويل عند الشَّريف المرتضى مثَّل تلاقحًا فكريًّا بين مدرستينِ تفسيريَّتينِ، مدرسة (الحلَّة)، ومدرسة (بغداد).

٩- إنَّ ابـن العتائقـيّ أحيانًا يرمي الوجـوه بـ (البعد)- بل يقـول عنها: في غاية البعد- معتمدًا في ذلك على دلالة الألفاظ للنَّصِّ القرآنيّ.

١٠- إنَّ وجـوه التَّأويـل مـع نقدهـا مجموعها يمثِّل صـورة رائعة مـن صور ردِّ الشُّبهات الموجَّهة للنَّصِّ القرآني؛ لوجود مشكل في فهم المتلقِّي، لا في النَّصِّ القرآنيّ.

١١- يرجُح عندنا أنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ رجعَ- أحيانًا- إلى أقوال ابن عبَّاس- في قبـول وجـه التَّأويل، أو ردِّه، أو ردِّ نقده، ورُبَما لجأ إلى غـيره من أقوال الرَّعيل الأوَّل مـن المفسِّرينَ من الصَّحابة؛ لذا يمكن لنا أنْ نعدَّ ما صدر عنهم أصلًا من أصول نقد التَّأويل عند ابن العتائقيّ الحلِّيّ، ويمكن لنا أنْ نسمِّيه (الأصل الأثري).

١٢- إنَّ التَّأويل- تارةً- يأتي لدَفْع الإشكال على النَّصِّ، فالتَّأويل- هنا- يقع في طول النَّصِّ، ويمكن لنا أنْ نُسمِّيه (تأويل مشكل النَّصِّ)، وهذا الأمر ظهر في المبحث الأوَّل.

١٣- إنَّ التَّأويل- تارةً- يأتي لدَفْع الإشكال على تأويل النَّصِّ، فالتَّأويل- هنا- يقع في طول تأويل النَّصِّ، ويمكن لنا أنْ نُسمِّيه (التَّأويل لتأويل مشكل النَّصِّ)، وهذا الأمر ظهر في المبحث الثَّاني.

١٤- إنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ يوافق الشَّريف المرتضى في بعض الوجوه الَّتي تُحملُ فيها النُّصوص القرآنيَّة على أنَّها خطابات (بلسان الحال، لا بلسان المقال)، ولا تُحمل على الحقيقة؛ لأنَّ لازم القول بالحقيقة قول بـ (التَّناسخ)، وهو باطل؛ بدلالة القرائن عليه. وهذا الأمر تجلَّى في المبحث الثَّاني.

١٥- من الأصول العقليَّة عند الشَّريف المرتضى في نقد التَّأويل (مقتضى لازم التَّأويل)، ومؤدَّى هذا الأصل أنَّ التَّأويل باطلٌ، إنْ كان لازمه باطلًا، وبعبارةٍ أخرى: إنَّ ابن العتائقيّ الحلِّيّ اشتغلَ على ثنائيَّة، هي: (التَّأويل ولازمه)، فإنْ صحَّ اللَّازم صحَّ تأويلُه، والعكسُ صحيحٌ؛ لذا نجده قد أبطلَ أنْ يكون التَّقرير والإشهاد من (جميع ذرِّيَّة) آدم عليه السلام، أو من (بعض ذرِّيَّته) على الحقيقة؛ لأنَّ لازمه (التَّناسخ)؛ ولكون التَّناسخ باطلًا، فالتَّأويل- من أساسه- باطلٌ.

١٦- (بلسانِ الحال، لا بلسان المقال): أصل نقديٌّ عند ابن العتائقيّ الحلِّيّ، فهو يقول عنِ النُّصوص الَّتي لا تُحمل على الحقيقة: هي بلسان الحال، لا بلسان المقال.

١٧- (الجريان) أصل نقدي عند الشَّريف المرتضى، وقد تبَّناه ابن العتائقيّ الحلِّيّ، فقد أجرى النَّصَّ القرآنيّ مجرى نصوص قرآنيَّة مماثلة لها- مؤيَّدة بأقوال أخرى من غير القرآن- فقالَ: (يجري مجرى هذه الأقوال).

هَوَامِشُ البَحْثِ

(١) يُنظر: غُرَر الفوائد، ١/ ٦٨.

(٢) هود/ ١٠٣-١٠٥.

(٣) المرسلات/ ٣٥-٣٦.

(٤) الطُّور/ ٢٥.

(٥) يُنظر: غُرَر الفوائد، ١/ ٦٨.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٦٨.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٦٨.

(٨) المصدر نفسه، ١/ ٦٨.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه ،١/ ٦٨- ٦٩.

(١٠) يُنظر: غُرَر الغُرَر/ ٤١.

(١١) يُنظر: تأويل مشكل القرآن/ ٤٧.

(١٢) يُنظر: سير أعلام النُّبلاء، ٣/ ٣٣٢.

(١٣) يُنظر: تأويل مشكل القرآن/ ٤٦.

(١٤) يس/ ٦٥.

(١٥) النَّبأ/ ٣٨.

(١٦) المؤمنون/ ١٠١.

(١٧) يُنظر: تأويل مشكل القرآن/ ٤٧.

(١٨) يُنظر: أصول نقد التَّأويل/ ٨.

(١٩) يُنظـر: نقد ابن طاوُس الحلِّيّ للقاضي عبد الجبَّار المعتزليّ/ ٣٣٤.

(٢٠) يُنظر: قواعد أصول التَّفسير/ ١٧.

(٢١) الشَّريف المرتضى/ غُرَر الفوائد، ١/ ٥٥.

(٢٢) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

(٢٣) الأعراف/ ١٧٢-١٧٣.

(٢٤) يُنظر: غُرَر الفوائد، ١/ ٥٤.

(٢٥) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

(٢٦) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

(٢٧) المصدر نفسه،١/ ٥٥.

(٢٨) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

(٢٩) يُنظر: المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

(٣٠) الأعراف/ ١٧٢.

(٣١) غافر/ ٨.

(٣٢) يُنظر: غُرَر الفوائد،١/ ٥٦.

(٣٣) المصدر نفسه،١/ ٥٦.

(٣٤) فُصِّلت/ ١١.

(٣٥) التَّوبة/ ١٧.

(٣٦) يُنظر: غُرَر الفوائد،١/ ٥٦.

(٣٧) المصدر نفسه،١/ ٥٦.

(٣٨) يُنظر: غُرَر الغُرَر/ ٣٧.

(٣٩) يُنظر: غُرَر الفوائد، ١/ ٥٥.

(٤٠) يُنظر: غُرَر الغُرَر/ ٣٧.

(٤١) يُنظر: غُرَر الفوائد،١/ ٥٦.

(٤٢) المصدر نفسه،١/ ٥٦.

(٤٣) يُنظر: أمالي ابن الشَّجريّ،٢/ ٤٥٤.

(٤٤) غُرَر الغُرَر/ ٣٨.

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

خيرُ ما نبتدئ به: القرآنُ الكريم

- أمالي ابن الشَّجريِّ، ابن الشَّجريِّ: أبو السَّعادات، هبة الله بن عليّ بن محمَّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت/ ٥٤٢هـ) تح: محمود محمَّد الطِّنَّاحيّ/ ط١، مطبعة المدنيّ، المؤسَّسة السُّعوديَّة بمصر/ القاهرة، ١٤١٣هـ.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدِّينَوَريَ: أبو محمَّد، عبد الله بن مسلم (ت/ ٢٧٦هـ)، تح: إبراهيم شمس الدِّين/ ط٢، دار الكتب العلميَّة/ بيروت، ١٤٢٨هـ.

- سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ: أبو عبد الله، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الدِّمشقيّ (ت/ ٧٤٨هـ)/ ط١، دار الفكر العربيّ / بيروت، ١٩٩٧م.

- غُرَر الغُرَر ودُرَر الدُّرَر، المعروف بـ (مختصر أمالي المرتضى)، ابن العتائقيّ الحلِّيّ: كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد (حيٌّ/ ٧٩٣هـ)، تح: د. عليّ أكبر فراتي/ ط١، مَجْمَع الذَّخائر الإسلاميَّة/ قم المشرَّفة، ١٣٩٦هـ.

- غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد، المعروف بـ (أمالي المرتضى)، الشَّريف المرتضى: أبو القاسم، علم الهدى عليّ بن الحسين الموسويّ (ت/ ٤٣٦هـ)، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم/ ط٣، ذوي القربى/ قم المشرَّفة، ١٤٢٩هـ.

- قواعد أصول التَّفسير في تهذيب الوصول للعلَّامة وكنز العرفان للسُّيوريّ، د. جبَّار كاظم المُلَّا، د. سكينة عزيز الفتليّ/ ط١، مركز العلَّامة الحلِّيّ لإحياء تراث حوزة الحلَّة العلميَّة، العتبة الحسينيَّة المقدَّسة/ الحلَّة المشرَّفة، ١٤٤٠هـ.

- **الدوريات**

-أصول نقد التَّأويل عند ابن العتائقيّ الحلِّيّ (حيٌّ/ ٧٩٣هـ)، د. جبَّار كاظم المُلَّا، مجلَّة (المحقِّق)، مركز العلَّامة الحلِّيّ، العتبة الحسينيَّة المقدَّسة/ الحلَّة المشرَّفة.

-نقد ابن طاوس الحلِّيّ (ت/ ٦٦٤هـ) للقاضي عبد الجبَّار المعتزليّ (ت/ ٤١٥هـ) في تفسيره فرائد القرآن/ د. جبَّار كاظم المُلَّا، د. سكينة عزيز الفتليّ/ مجلَّة وميض الفكر، العدد:(٨)، دار النَّهضة/ بيروت، ١٤٤٢هـ.

جهود العلّامة الحلّي في ضبط أسماء الرواة

دراسة في كتابَي (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه)

الشيخ علاء عبد علي السعيدي

القادسية

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الجهد الذي بذلهُ العلَّامةُ الحِلِّيُّ (ت ٧٢٦ هـ) في مجال ضبط أسماء الرواة في كتابيه الرجاليين: (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، و(إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة)، فقد بذل علماء الرجال جهودًا كبيرة في هذا الفن، فتصدى بعضهم إلى وضع مؤلفات خاصة بضبط أسماء الرواة بما يرفع الاشتباه فيها، أو ضمَّنوا ذلك في كتب التراجم التي صنفوها؛ لما لذلك من أثرٍ في عملية استنباط الأحكام الشرعية.

وينقسم البحث على تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة. في التمهيد تناولتُ مَعنَى الضَّبط، وأهمية البحث في ضبط أسماء الرواة. وفي المطلب الأول ذكرت المؤلفات التي صُنِّفَتْ في ضَبطِ أسماء الرواة، وأنحاء الضبط. وفي المطلب الثاني أوردت تعريفًا موجزًا بكتابَي العلَّامة الحلّيّ (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه)، وبيَّنتُ الطريقةَ التي اتبعها في الضبط. وفي المطلب الثالث عرضتُ جملةً مِن موارد النظر في ضبط العلَّامة لأسماء الرواة في الكتابين. وختمتُ البحثَ بأهمِّ النتائج التي تَوصلتُ إليها .

الكلمات المفتاحية :

العلامة الحلي . ضبط أسماء الرواة . خلاصة الأقوال.إيضاح الاشتباه.

The effort of Al-Allamah Al-Hilli to exactitude of the names of narrators
a stady in his two books: (Summary of Sayings) and (Clarification of the Suspicion)

Sheikh Alaa Abdul Ali Al-Saeedi

Qadisiyah

summary:

This research dealing with the study of the submitted effort by the Al-Allamah Al-Hilli (d: 726 A. H) in the field of the exactitude of the names of narrators in two of his books men's books: (Summary of Sayings in the Knowledge of Narrators) and (Clarification of the Suspicion of the Names of the Narrators), men's scientists have made great efforts in this area, some of whom have addressed the development of literature on the exactitude of the names of the narrators in order to raise suspicion, or included this in the biography books they classified, as this has an impact on the process of devising legitimate provisions.

The research is divided in a preface, three Topics and a conclusion. In the preface I addressed the meaning of exactitude, and the importance of searching for the exactitude of the names of the narrators. In the first topic, I mentioned the literature of the exactitude of the names of narrators, and the methods of the exactitude. In the second topic, I provided a brief definition in my books Al-Alamah al-Hili (Summary of Sayings) and (Clarification of Suspicion), and showed the method that he followed in exactitude. In the third topic I presented a number of suspicions that occurred to the Al-Allamah in exactitude the names of the narrators in the two books. In the Conclusion I ended with the most important findings of the research.

key words :

Al-Allamah Al-Hilli . Adjust the names of the narrators. Summary of

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وآله المنتجبين.

يُعد البحث في أحوال الرواة الواقعين في أسانيد الروايات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من الشرائط الأساسية في عملية استنباط الأحكام الشرعية؛ لما لها من أثرٍ كبيرٍ في إثباتِ صُدُورِ الأحاديث عن المعصومين عليهم السلام، وهو يتوقفُ على معرفة أسمائهم التي قد يحصل اشتباهٌ كبيرٌ فيها، نظرًا إلى تشابه بعضها مع بعض رسمًا وافتراقها لفظًا، وعدم وجود ضابط محدد فيها.

ولذلك فقد بذلَ علماءُ الرجال - مِنَ العامة والخاصةِ - جهودًا كبيرة في هذا المجال، فتصدى بعضهم لِوَضعِ مؤلفاتٍ خاصة بضبط أسماء الرواة بما يرفع الاشتباه فيها، أو ضمَّنوا ذلك في كتب التراجم التي صنفوها.

وفيما يأتي سأُسلط الضوء على الجهد الذي بذله العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلّي (ت ٧٢٦ هـ) في هذا الفن في اثنين من كتبه الرجالية التي وصلت إلينا، وهما: (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) ، و(إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة).

وقد قسَّمت البحث على تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة. فتناولت في التمهيد معنى الضبط، وأهمية البحث في ضبط أسماء الرواة. وتناولت في المطلب الأول المؤلفات التي صنفت في ضبط أسماء الرواة، والأنحاء المتبعة في الضبط. وأوردت في المطلب الثاني تعريفًا موجزًا بكتابي العلّامة الحلّي (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه)، وبيَّنت الطريقة التي اتبعها في الضبط. وعرضت في المطلب الثالث جملة من موارد النظر في ضبط العلّامة لأسماء الرواة. وختمت بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

تمهيد: معنى الضبط وأهميته

أولًا: معنى الضبط

قال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): "ضَبْطُ الشَّيْءِ: لُزُومُه لَا يُفارِقُه، يُقَالُ ذلِكَ فِي كلِّ شيءٍ. وضَبْطُ الشَّيْءِ: حِفْظُه بالحَزْم"[١].

وعَدَّ من المجاز قولهم: "كِتابٌ مَضْبوطٌ، إذا أُصْلِحَ خَلَلُه"[٢].

ومصحح استعمال لفظ (الضبط) في إصلاح خلل الكتاب مجازًا مع أنَّه موضوع للزوم الشيء وحفظه بحزم هو ترتب حفظ الكتاب بإحكام ـ بمعنى إبقائه على صورته الأصلية التي وضعها المؤلف دون تغيير ـ على إصلاح الخلل الحاصل فيه، أي إنَّه من استعمال اللفظ الموضوع للعلة في المعلول. هذا في اللغة.

وأما في الاصطلاح، فإنَّه بمراجعة المصنفات التي ألّفها علماء الرجال والتراجم وغيرهم ـ الذين اعتنوا بموضوع ضبط الألفاظ ـ نجد أنَّهم لم يضعوا تعريفًا اصطلاحيًّا مُحددًا للضبط في مؤلفاتهم، ولكن الذي يمكن استنتاجه من استعمالاتهم أنَّهم يريدون به: (تدوين الألفاظ المُشْكِلَة بنحوٍ يطابق الصورة التي وضِعت عليها من قِبل الواضع، وإصلاح الأخطاء الواقعة فيها ببيان حروفها المشتبهة وإعجامها وحركاتها).

ومن ذلك يظهر وجه مناسبة معنى الضبط عند أهل اللغة للمعنى الذي استعمله فيه علماءُ الرجال والتراجم، فإنَّ في تدوين الأسماء المُشْكِلَة بصورة صحيحة حفظًا لها بإحكام على صورتها التي وُضِعت عليها؛ لعدم وجود قاعدة يُقاس عليها في وضع الأسماء تُغني عن الضبط؛ لأنَّها مبنية على السماع.

ثانيًا: أهمية ضبط أسماء الرواة

تظهر أهميةُ البحث في ضبط أسماء الرواة ـ أي: إصلاح الخطأ فيها وتحديد حركاتها ـ في أنَّنا نستطيع بالاعتماد عليه التَّعَرُّف إلى اسم الراوي بنحوٍ دقيق بعيد عن الخطأ أو

الاشتباه الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم التعرف إلى شخص الراوي بشكلٍ صحيحٍ، نتيجة اشتباهه بغيره من الرواة، وهو ما قد يتسبب في وقوع الخطأ عند الرجوع إلى كتب التراجم لمعرفةِ حاله من حيث الوثاقة وعدمها، أو صحة الاعتقاد وفساده، وغير ذلك مما له دخل في اعتبار حديثه.

وقد تنبه علماء الحديث والرجال من العامة والخاصة إلى الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فتناوله علماء الحديث بالبحث تحت عنوان (المؤتلف والمختلف)، وعرَّفوه بأنَّه: "اسم لما اتفق فيه اسمان فما زاد خطًّا، واختلفا نطقًا، سواء أكان مرجع الاختلاف إلى النقط أم الشكل"[٣]، وأوضح الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) أهمية هذا الموضوع بقوله: "وإنِ اتَّفَقَت الأسماء خطًّا واختلفت لفظًا، سواء كان مرجع الاختلاف إلى اللفظ أم الشكل فهو النوع الذي يُقال له المؤتلف والمختلف، ومعرفته من مهمات هذا الفن، حتَّى إنَّ أَشَدَّ التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنَّه شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدل عليه، ولا بعده ... وهذا النوعُ مُنتشرٌ جدًّا لا يُضبط تفصيلًا إلَّا بالحفظ"[٤].

هذا فضلًا عمَّا له من أثرٍ كبيرٍ في علم الرجال؛ إذ نستطيع بالاعتماد عليه التمييز بين الرواة المشتركين في العنوان الواقع في أسانيد الروايات، فذكر المولى علي الخليلي (ت قبل ١٢١٨ هـ) أنَّ من عمدة ما يُعبأ به في تمييز الرجال هو ضبط أسمائهم، قال: "... معرفة النَّسَبِ والنِّسَبِ والأعلام، وربما يتوقف ذلك على ضبط الحروف؛ لاختلاف النسخ، وعدم وجود نسخة صحيحة يُركن إليها غالبًا؛ ولذا وقع الخلاف والترديد لكثير من الأعلام، كالعلّامة البهبهاني [ت ١٢٠٥ هـ]، بل العلّامة الحلّي، وغيرهما"[٥].

وقال الشيخ المامقاني (ت ١٣٥١ هـ): "... معرفة ضبط المفردات من الأسماء والألقاب والكنى، وهو فن حسن لازم المراعاة حتى لا يشتبه [الراوي] بشخص

آخر، وقد أفردوا ذلك بالتصنيف، وصنف آية الله العلّامة (إيضاح الاشتباه)، ويوجد ضبط المفردات ـ أيضًا ـ في تراجم جملة من الرواة في كتب الرجال"[٦].

وقد عَدَّ بعض علماء الرجال من أصحابنا ما يقع من الاشتباه في رَسْمِ اسمِ الرَّاوي عند خلوِّهِ من الإعراب والإعجام من أقسام الاشتراك، واصطلحوا عليه بـ (الاشتراك الخطي)[٧].

ونظرهم في ذلك إلى ما يترتب على الخطأِ في كتابة اسم الراوي من اشتباهه بغيره من أسماء الرواة المماثلين له في الرسم، وما ينتج عنه من اختلاف في الحكم على الحديث من حيث الاعتبار وعدمه.

ومن ثَم قد يقال: إنَّ البحث في ضبط أسماء الرواة يوجب التداخل بين مسائل علمي الحديث والرجال؛ لأنَّ ما سمي بالاشتراك الخطي في علم الرجال هو ما يصطلح عليه بالمؤتلف والمختلف في علم الحديث. ولكنه يندفع بأنَّ جهة البحث عن هذا الموضوع فيهما مختلفة، إذ يُبحث عنه في علم الحديث من جهة ما يترتب عليه من التصحيف في أسماء الرواة، الذي ينشأ إما من البصر، أو من السماع، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك. ويُبحث عنه في علم الرجال من جهة ما يترتب على الخطأِ في كتابة اسم الرَّاوي من اشتباهه بغيره من أسماء الرواة، الأمر الذي قد يَتَسَبَّبُ في اختلافِ حُكْمِ الحديثِ.

وقد ذكر الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) أنَّ سبب حصول التصحيف في أسماء الرواة هو عدم مراعاة ضبط أسمائهم بدقة، والذي يترتب عليه تبديل أسماء رجال السند بما يُشابهها، وحصول التصحيف في الأسماء يرجع إلى أحد أمرين[٨]:

الأول: البصر؛ بسبب تشابه طريقة رسم حروف الاسم.

الثاني: السماع؛ نتيجة تقارب مخارج حروف الأسماء المختلفة، أو تقارب الأوزان الصرفية للأسماء.

مثال الأول تصحيف مُراجِم ـ بالراء المهملة، والجيم ـ أبو العوام بمُزاحِم ـ بالزاي المعجمة، والحاء ـ وتصحيف حُريز بجرير، وبُريد بيزيد.

ومثال الثاني تصحيف (عاصم الأحول) إلى (واصل الأحدب)، فهذا مما لا يشتبه على البصر، ولكنه يطرأ على السمع.

المطلب الأول: المؤلفات في ضبط الأسماء وأنحائه

أَوَّلًا: المؤلفات في ضبط أسماء الرواة

أشرنا في بداية البحث إلى أنَّ علماء الرجال من العامة والخاصة أولوا اهتمامًا كبيرًا لضبط أسماء الرواة، لرفع ما قد يحصل من اشتباه في أسمائهم التي تتفق رسمًا وتختلف لفظًا، فأفردوه بالتأليف بنحوٍ مستقلٍ عن كتب التراجم، وقد بدأ علماء العامة بوضع المؤلفات فيه منذ القرن الرابع الهجري، ومن أهمها:

١ـ (المؤتلف والمختلف)، لعلي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)[٩].

٢- و ٣ـ (المختلف والمؤتلف في مشتبه أسماء الرجال) و(مشتبه النسبة)، لعبد الغني بن سعيد الأزدي المقدسي (ت ٤٠٩ هـ)[١٠].

٤ـ (الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف لأسماء الكنى والأنساب)، لعلي بن هبة الله بن علي المعروف بابن ماكولا (ت ٤٨٧ هـ أو قبلها)، زاد فيه على كتاب (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)[١١].

٥ـ (المستدرك على الإكمال)، لمحمد بن عبد الغني الحنبلي المعروف بابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ)[١٢].

٦ـ (المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم)، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[١٣].

٧- و ٨ـ (توضيح المشتبه) في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم

و(الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام)، لمحمد بن عبد الله القيسي الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ)[١٤].

٩ـ (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، وهو تحرير لكتاب (المشتبه في الرجال) للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[١٥].

١٠ـ (المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم)، لمحمد بن طاهر الصديق الفتني الكجراتي الهندي (ت ٩٨٦ هـ)[١٦].

وغيرها من المصنفات المستقلة أو الاستدراكات والذيول على غيرها من الكتب المؤلفة لضبط أسماء الرجال.

وأما علماء الرجال من الإمامية فبدأوا التأليف في ضبط أسماء الرواة بنحو مستقل مع بداية القرن الثامن الهجري، ومن مصنَّفاتهم :

١ـ (إيضاح الاشتباه في ضبط أسماء الرواة)، للعلّامة الحلّي، وهو أول مؤلَّف إمامي خاص بهذا الفن.

٢ـ (ضوابط الأسماء) واللواحق، رسالة في ضبط أسماء الرواة، للشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي النجفي (ت ١٠٨٥ هـ)[١٧].

٣ـ (رافع الاشتباهات في تراجم الرواة)، للشيخ محمد علي الأردبيلي (ت ١١٠١هـ) صاحب كتاب (جامع الرواة)[١٨].

٤ـ (توضيح الاشتباه والإشكال في تصحيح الأسماء والنسب والألقاب من الرجال)، للشيخ محمد علي بن محمد رضا الساروي المازندراني (ت ١١٠٤ هـ)[١٩].

٥ـ (نضد الإيضاح)، وهو ترتيب (إيضاح الاشتباه)، للمولى علم الهدى محمد بن الفيض الكاشاني (ت بين ١١١٣ و ١١٢٣ هـ)[٢٠].

٦ـ (تتميم الإفصاح في ترتيب إيضاح الاشتباه)، للسيد أبو القاسم جعفر الكبير ابن الحسين الخوانساري (ت ١١٥٨ هـ)[٢١].

٧ـ (أضبط المقال في ضبط أسماء الرجال)، للشيخ حسن زاده الآملي (١٤٤٣هـ)،

وهو آخر ما أُلفه علماؤنا في هذا الموضوع.

هذا فضلًا عن المؤلفات التي ضمّنها مؤلفوها ضبط ما يشتبه من أسماء الرواة عند تعرضهم لتراجمهم، كما في كتاب (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) للعلّامة الحلّي، وكتاب (الرجال) لتقي الدين بن داود الحلّي (ت ٧٠٧ هـ)، وغيرهما.

ومن ذلك يتبيَّن لنا عدم صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين من أنَّ كتاب (إيضاح الاشتباه) للعلّامة الحلّي هو الكتاب الوحيد لعلمائنا الإمامية الذي أُلف في هذا الباب من العلم؛ لرفع الاشتباه عن أسماء الرواة[٢٢]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم اطلاعه على ما ألَّفَهُ غيرُهُ مِن علمائنا في هذا الموضوع.

ثانيًا: أنحاء الضَّبط

بالرجوع إلى المُؤَلَّفات في ضبط الألفاظ المشتبهة بغيرها نجد أَنَّ هناك نَحوَينِ مِنَ الضَّبطِ اتبعهما مؤلفوها فيها، وهما:

١ـ ضبط القلم، ويقصد به التدقيق في رسم حروف اللفظ، وإعجامها بإثبات النقط في مواضعها إنْ كانت معجمة، وشَكْلِها بوضع الحركات عليها.

٢ـ الضبط بالكلمات، وذلك بِتَقييدِ أسماء الحروف التي يتألف منها اللفظ، وبيان المعجم منها والمهمل، وعدد النقط ومواضعها، وتحديد شَكْلِها (حركاتها) بأسمائها، وذكر التصغير والتكبير في اللفظ، ووزنه الصرفي، أو إيراد لفظ شائع على نفس وزنه.

وقد فَضَّل أغلب علماء الرجال والتراجم قبل دخول المطابع الحديثة إلى البلدان الإسلامية في بداية القرن السابع عشر الميلادي اعتماد الضبط بالكلمات للألفاظ المشتبهة؛ لكونه أبعد عن التصحيف في إعجامها، أو ترك إثبات الحركات على الحروف من قِبل النُّسَّاخِ، في حين أَنَّ الاقتصار على ضبط القلم يجعل الألفاظ أكثر عرضة لهما. أما بعد انتشار المطابع فقد اعتمدوا ضبط القلم؛ لحصول الأمن من الاشتباه؛ بسبب وضوح رسم الحروف في الطباعة.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي العلّامة وطريقته في الضبط

أولًا: التعريف بكتابي العلّامة (الخلاصة) و(الإيضاح)

ذكرنا سابقًا أنَّ العلّامة الحلّي تَعرَّض إلى ضبط أسماء الرواة في اثنين من كتبه الرجالية، وفيما يأتي سنتناول كل واحد منهما بشيءٍ من التوضيح.

١ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال:

ذكر العلّامة الحلّي في مقدمة كتاب (الخلاصة) المعروف ـ أيضًا ـ باسم (رجال العلّامة) أنَّه سيسلك فيه طريقًا وسطًا بين كتب الرجال التي ألفها أصحابنا، والتي كانت تتراوح بين المطولات التي تذكر في ترجمة الراوي أمورًا لا دخل لها بحاله من حيث الوثاقة أو عدمها، وبين المختصرات الشديدة التي قد لا تنفع من يرجع إليها إلّا نادرًا، ولذلك لم يقم بترجمة جميع الرواة، بل اقتصر على من يعتمد على روايته في استنباط الأحكام الشرعية، ومن يتوقف عن العمل بنقله، ولم يورد فيه الطرق إلى كتب الراوي ورواياته، وإنَّما ذكر ما تحصل به الفائدة من أمور تتعلق بالرواة الذين ترجمهم[٢٣].

وقد اتبع العلّامة منهجًا مبتكرًا لم يسبق إليه أحدٌ في (الخلاصة)، إذ جعله على قسمين، فخصص الأول لمن يعتمد على روايته، أو ترجح عنده قبول قوله، وأورد في الثاني من ترك روايته، أو توقف فيه؛ لضعفه، أو لاختلاف أصحابنا في توثيقِهِ وتضعيفِهِ، أو لكونهِ مَجهولًا عنده. وقسَّم كل واحد منهما على فصول بحسب الحروف، وجعل آخرها مختصًّا بالكنى، وقسَّم كل فصل على أبواب بحسب أسماء الرواة، ورتب الأسماء على حروف المعجم.

وألحقهما بخاتمة ذكر فيها عشر فوائد، بعضها رجالي تمسُّ الحاجة إليه عند التعامل مع الأسانيد في كتب الحديث، وبعضها تاريخي له علاقة بأحوال الرواة[٢٤].

وقد بلغ مجموع التراجم الواردة في الكتاب (١٧٥٧) ترجمة مع المكررات.

وأما المنهج الذي اتبعه العلّامة في إيراد الترجمة في (الخلاصة) فيعتمد على عدة عناصر، وهي:

(١) ذكر اسم الراوي واسم أبيه وجده، أو نسبه إلى الجد الأعلى، أو لقبه.

(٢) بيان كونه ممن يعتمد على روايته أو لا، وقد يهمل ذلك بناءً على ورود الراوي في أحد القسمين الأول أو الثاني من الكتاب.

(٣) ضبط بعض أسماء الرواة التي يمكن أنْ يحصل اشتباه فيها.

(٤) إيراد ملخص ما ذكره رجاليونا المتقدمون فيه، ممَّا يتعلَّق بمذهبِه، والتغيير الذي حصل عنده فيه، وكونه ممن روى عن أحد الأئمة عليهم السلام أو لم يروِ عنهم، ومن روى عنه.

(٥) ربما يذكر سنة ولادة الراوي ووفاته إذا أمكنه الاطلاع عليها، ومحل سكنه ووفاته، ويشير إلى عمله، ومناصبه التي تقلدها، وتميزه في بعض العلوم، ومن عاصره من الأعلام والوزراء والسلاطين، والمعاريف من أقاربه، وغير ذلك مما له دخل في التعريف بشخص الراوي[٢٥].

وقد انتهى العلّامة من تأليف كتاب (الخلاصة) سنة ٦٩٣ هـ[٢٦].

ولكثير من علمائنا تعليقاتٌ وحواشٍ على الكتاب، منها: تعليقة الشيخ زين الدين بن علي المعروف بالشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ)، وهي مشهورة طبعت عدة طبعات في إيران ولبنان، ومثلها للقاضي نور الله التستري الشهيد (ت ١٠١٩ هـ)[٢٧]، وحواشي السيد محمد بن علي الحسيني العاملي صاحب المدارك (ت ١٠٠٩ هـ)[٢٨]، والسيد ماجد بن هاشم البحراني (ت ١٠٢٨ هـ)[٢٩]، وللشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠ هـ) حواشٍ وتعليقات على الكتاب[٣٠]، وكذلك للشيخ محمد بن الحسين العاملي المشتهر بالبهائي (ت ١٠٣١ هـ)[٣١].

ويمكن الملاحظة على طريقة العلّامة المتبعة في تأليف (الخلاصة) بأمور:

١- ذكر في القسم الأول جماعة ممن توقف في حالهم، وذكر أيضًا فيه جماعة من الموثقين من الإمامية أو غير الإمامية، وذكر أيضًا منهم جماعة في القسم الثاني[٣٢]. وهذا خلاف ما ألزم به نفسه في مقدمة الكتاب.

٢- راعى في ترتيب التراجم الحرف الأول من اسم الراوي دون بقية الحروف، شأنه في ذلك شأن أكثر علماء الرجال في تلك الأعصار، فنراه ابتدأ القسم الأول بذكر من اسمه إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم إسحاق، ثم أيوب، ثم إدريس، ثم آدم، وهذا خلاف الترتيب الهجائي للأسماء؛ ولذلك ألف المولى عزيز الله بن محمد تقي المجلسي (ت ١٠٧٤هـ) كتاب (ترتيب خلاصة الأقوال)[٣٣].

٣- حصول التكرار في تراجم بعض الرواة، فيذكر راويًا في القسم الأول من الكتاب ويذكره مرة أخرى في القسم نفسه، أو في القسم الثاني، أو في قسم الكنى، مع اختلاف ضبطها. وإذا كان ذلك نتيجة البناء على التعدد في بعض الرواة، فهو لا يصح في الجميع. فضلًا عن تكرار عنوانات بعض الرواة من دون اختلاف في الضبط.

٢ـ إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة:

بَيَّنَ العلّامة الحلّي في مقدمة كتاب (الإيضاح) الهدف الذي يتوخى تحقيقه من تأليفه بقوله: "إنِّي مثبت في هذه الأوراق تحقيق أسماء جماعة من رواتنا، وإيضاحها على وجه الإيجاز والاختصار، ولم نُطل الكتاب باستقصاء أحوال الرجال، ولا ذكرنا تعديلهم وجرحهم"[٣٤].

وقسَّم العلَّامةُ أسماء الرّواة التي ذكرها في كتابه على قسمين، جعل القسم الأول منه للأسماء، فرتبها فيه حسب حروف المعجم. وخصص القسم الثاني منهُ للكنَى التي يُعرف بها بعض الرواة.

وبلغ عدد التراجم الواردة فيه (٨٠٠) ترجمة مع المكررات، وهو أقل بكثير مما في

(الخلاصة)؛ لأنَّه لم يذكر جميع الرواة الواقعين في أسانيدِ الأخبار، بل اقتصر على من قد يشتبه ضبط اسمه.

ومنهجه في الترجمة ـ هنا ـ يرتبط بالهدف من تأليف الكتاب الذي حدده في المقدمة؛ ولذلك فهو يقتصر في الأغلب على عنصرين، هما:

(١) ذكر اسم الراوي ونسبه ولقبه وكنيته والاسم الذي يشتهر به.

(٢) ضبط ما يشتبه من اسمه، أو نسبه، أو لقبه، وبيان أنه يرجع إلى قبيلة أو مكان أو عمل بالاعتماد على الكلمات المبيِّنة للحروف ونقطها وحركاتها غالبًا. وقد يُبيِّن أحيانًا بعض ما يتعلق بحال الراوي من حيث الوثاقة وعدمها، أو عقيدته، أو محل سكناه، أو وفاته، أو سنة الوفاة، أو غير ذلك[٣٥].

وقد ذكر العلّامة في آخر كتاب (الإيضاح) أنَّه انتهى من تأليفه سنة ٧٠٧ هـ[٣٦]، وعلى هذا يكون تأليف (الإيضاح) بعد (الخلاصة) بنحو ١٤ سنة.

ويُلاحظ على طريقة العلّامة في تأليف هذا الكتاب بأمور عدّة:

١ـ أنَّه أخلَّ بالتقسيم العام للكتاب في أول عنوان ذكره؛ إذ أورد عنوان (أبو رافع) قبل (الأصبغ بن نباته)، مع أنَّ المفترض إيراد العنوان الأول مع قسم الكنى.

٢ـ اقتصر في ترتيب العنوانات على مراعاة الحرف الأول فقط من اسم الراوي من دون التفات إلى الحرف الثاني أو الثالث، كما صنع في كتاب (الخلاصة)، فذكر عنوان (الأصبغ بن نباته)، ثم (أبان بن تغلب)، ثم (أيوب بن نوح)، وكذا الحال في قسم الكنى، إذ لم يُراعِ في ترتيبها حروف المعجم بنحو تام، فابتدأ بعنوان (أبو هارون السنجي)، ثم أورد بعده عنوان (أبو جنادة)؛ ولذلك قام اثنان من علمائنا بترتيب كتاب (الإيضاح) ذكرناهما فيما سبق.

٣ـ وقع في الكتاب تكرار لبعض العنوانات من غير مسوِّغٍ وَاضحٍ، فتكرر بعضها مرتين، وبعضها ثلاث مرات، مع اختلاف في الضبط، وستأتي الإشارة إلى بعض نماذج ذلك في المطلب الثالث.

ثانيًا: طريقة العلّامة في ضَبط الأسماءِ

تتمثل طريقة العلَّامةِ الحلّي في ضبط أسماء الرواة في أنَّه يعتمد الضبط بالكلمات بشكل رئيس، فيقومُ بِتَعيينِ حُرُوفِ الاسم الذي يَحتمل حصول الاشتباه فيه بالكلمات المميزة لكل واحد منها عما يشابهه رسمًا أو لفظًا، ويُبيِّن الإهمال والإعجام، وعدد النقط، وموضعها من حيث كونها فوق الحرف أو تحته، والحركات والتشديد والتخفيف والهمز، وكذلك ذكر التصغير والتكبير في الأسماء، وبيان وجه الانتساب، وأنَّه إلى قبيلة، أو أحد بطونها، وكذلك في ما يخص لقبه، فيُبيِّن أنَّه يرجع إلى بلد أو صنعة أو غير ذلك، واقتصر في موارد قليلة على ضبط الأسماء بالقلم.

هذا، ولم أعثر في كِلا كتابي العلّامة على أي مورد أشار فيه إلى الوزن الصرفي للاسم الذي يتعرض لضبطه، أو لفظ مشهور مماثل له في الوزن.

ويمكن أنْ نجد في كتابي (الخلاصة) و(الإيضاح) ثلاث صور لتطبيق العلّامة طريقته في ضبط الأسماء المشتبهة للرواة، وهي:

١ـ ضبط الاسم، ويندرج فيه اسم الراوي نفسه واسم أبيه وجده ولقبه وكنيته والاسم الذي يشتهر به.

مثال ذلك: "أبو سعيد عقيصان ـ بفتح العين المهملة، والقاف قبل الياء المنقطة تحتها نقطتان، والصاد المهملة، والنون بعد الألف ـ من بني تيم الله بن ثعلبة"[٣٧].

ومن قبيل: "أسباط بن سالم بياع الزطي ـ بضم الزاي، وكسر الطاء المهملة المخففة، وتشديد الياء ـ وسمعت من السيد السعيد جمال الدين أحمد بن طاووس رحمه الله [ت ٦٧٣هـ] بضم الزاي، وفتح الطاء المخففة المهملة مقصورًا"[٣٨].

ومن نماذجه أيضًا: "أبو سمينة ـ بالسين المهملة المضمومة، والميم المفتوحة، والياء المنقطة تحتها نقطتان، والنون المفتوحة ـ اسمه محمد بن علي الصيرفي"[٣٩].

٢ـ بيان وجه التسمية أو النسبة.

كما في: "هاشم بن عتبة ـ بضم العين المهملة المضمومة [كذا]، والتاء المنقطة فوقها نقطتان ـ ابن أبي الوقاص المرقال، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، سُمي المرقال؛ لأنَّه كان يرقل [أي: يُسرع] في الحرب"[٤٠].

وكذلك: "أحمد بن إبراهيم بن المعلى بن أسد العمّي ـ بفتح العين المهملة، وتشديد الميم ـ يُنسب إلى العمّ ـ بتشديد العمّ ـ وهو مرة بن مالك بن زيد مناة تميم"[٤١].

٣ـ بيان التصغير والتكبير في الأسماء.

ومن ذلك: "حبيش، وقيل: حبش ـ مكبرًا ـ ابن مبشر"[٤٢].

وأيضًا: "الفضل ـ مكبرًا ـ أبو نُعيم ـ مصغرًا ـ ابن عبد الله بن العباس بن معمر"[٤٣].

المطلب الثالث: موارد النظر في ضبط العلّامة لأسماء الرواة

تنبه عدة من العلماء إلى أنَّ في كتب الرجال للعلّامة الحلّي موارد للنظر في ضبط أسماء بعض الرواة، فقد أشار الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) إلى ذلك بقوله: "وقد صحَّف العلّامة في كتب الرجال كثيرًا من الأسماء، من أراد الوقوف عليها فليطالع (الخلاصة) له، و(إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة)، وينظر ما بينهما من الاختلاف. وقد نبه الشيخ تقي الدين بن داود [ت ٧٠٧ هـ] على كثير من ذلك"[٤٤].

وبمراجعة كتابي (الخلاصة) و(الإيضاح) للعلّامة يلاحظ وجود اختلاف في ضبط العلّامة لبعض الأسماء عما يضبطه بها غيره من الرجاليين، كما أنَّ هناك اختلافًا في ضبط أسماء الرواة وقعت في كل واحد منها على حدة، وفيما بينهما، فيضبط الاسم بصورتين متغايرتين.

وقيل في الجواب عن ذلك أَنَّ ما وقع في كتب العلّامة من أخطاءٍ لعله من سهو النساخ، وليس منه؛ إذ يُعد العلّامة من أوائل مَنْ سَنَّ الضبط لأسماء الرجال، خصوصًا في كتابه (إيضاح الاشتباه) الذي بَيَّنَ فيه ما حصل من الأوهام في ضبط أسماء بعض الرواة[٤٥].

ويـرد عليه بأنَّ احتمال أنْ يكونَ التصحيفُ الواقعُ لدَى العلَّامة مِن خطأ النُّسَّـاخِ في جَميـعِ المـوارد التي وَقَعَ فيها الاشـتباهُ بعيدًا جدًّا؛ لأنَّنا قد ذكرنا سـابقًا أنَّ العلّامة قـام بضبط حروف أسـماء الرواة في أغلب الموارد بالكلـمات، ولم يكتفِ بضبط القلم مـن حيث الرسـم، ومن غـير المحتمل حصول الخطأ للنُّسَّـاخ في الضبـط بالحروف وبالكلـمات، كما أنَّ الشـيخ تقي الدين بن داود الحلّي (ت ٧٠٧هـ) المعاصر للعلّامة أشار إلى كثير من هذه الأخطاء في كتابه (الرجال)، وهذا يوجب الاطمئنان، بل الجزم باطلاعه على نُسَخٍ من الكتابين مكتوبة في زمن العلّامة إنْ لم تكن بخطه، فيغلب على الظن أنْ يكون الخطأ في أكثرها من العلّامة نفسه.

وقد يقال في الجواب عن وجود هذه الاختلافات في الضبط بين كتابي (الخلاصة) و(الإيضـاح): "إنَّ العلّامـة غـيَّر رأيـه عما في (الخلاصـة)، فأثبت الـرأي الجديد في (الإيضاح)"[٤٦]، وذلك لتأخر تأليف (الإيضاح) عن (الخلاصة)، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا.

وأورد عليـه أنَّه "عنـد مراجعة هذه الموارد نلاحظ كثـيرًا أنَّ ما في (الخلاصة) هو الصحيح"[٤٧].

وعليه فلا يمكن إرجاع جميع الاشتباهات التي وقعت للعلّامة إلى تغيير رأيه الذي أثبته في (الخلاصة) إلى ما في (الإيضاح)، بل إنَّ بعضها ناشـئٌ عن سهو قلم العلّامة. ويمكـن أنْ يكون السـبب في ذلك هو كثـرة تصانيف العلّامة، وتنـوع موضوعاتها، ورحلاته المستمرة، كما هو معلوم من سيرته، الأمر الذي أدى إلى قلة مراجعته لما جاد به قلمه، ولا شك في حصول بعض الاشتباهات في مثل هذه الحال.

وفيما يأتي إشارة إلى بعض النماذج من اختلافات الضبط في كتب العلّامة.

أولًا: اختلافات ضبط أسماء الرواة في (الخلاصة)

لوحظ وجود اختلافات عند ضبط العلّامة أسماء بعض الرواة في كتاب (الخلاصة) نفسه، إذ قد يضبط أحد الأسماء عند وروده في موضع بصورة تختلف عن الصورة التي يضبط بها الاسم نفسه عند وروده في موضع آخر، ومن نماذج ذلك:

١- "أسد بن عفر ـ بالعين غير المعجمة المضمومة ـ"[٤٨].

وضبط اسم الأب بغير همزة في ترجمة ولده: "داود بن أسد بن عفير ـ بضم العين ـ أبو الأحوص البصري"[٤٩].

وفي (رجال النجاشي): (أسد بن أعفر)[٥٠].

وضبطه ابن داود الحلّي (ت ٧٠٧ هـ) بالتصغير: عفير ـ بضم العين المهملة ـ[٥١].

٢- "تميم بن حذلم ـ بالحاء غير المعجمة، والذال المعجمة ـ الناجي، شهد مع علي عليه السلام"[٥٢].

وضبط اسم أبيه بنحو مغاير عند ذكر خواص أمير المؤمنين عليه السلام من مضر: "تميم بن خزيم ـ بضم الخاء المعجمة، والزاي، والياء قبل الميم ـ الناجي ـ بالنون، والجيم ـ وقد شهد مع علي عليه السلام"[٥٣].

وقال ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) في رجاله: "تميم بن حذيم ـ بكسر الحاء المهملة، وسكون الذال المعجمة، وفتح الياء المثناة تحت ـ الناجي، شهد معه، وكان من خواصه، كذا أثبته الشيخ [الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)] بخطه[٥٤]. ورأيت بعض أصحابنا أثبته (حذلم)، وهو أقرب، قال الجوهري [ت ٣٩٣ هـ]: تميم بن حذلم من التابعين[٥٥]. ورأيت هذا المصنف قد أثبت هذا الاسم بعينه في خواص أمير المؤمنين عليه السلام: تميم بن خزيم ـ بالخاء المعجمة، والزاء ـ وهو وهم"[٥٦].

٣- "حيان ـ بالياء المنقطة تحتها نقطتان ـ بن علي العنزي"[٥٧].

وضبط لقبه بصورة أخرى في ترجمة أخيه: "مندل ـ بفتح الميم، وإسكان النون،

وفتح الدال المهملة، وبعدها اللام ـ ابن علي العتري ـ بالعين المهملة المفتوحة، والتاء المنقطة فوقها نقطتان المفتوحة، والراء بعدها ـ"[٥٨].

وقد ذكرهما السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) في (الأنساب)، وضبط حيان: حبان، وضبط النسبة: العَنَزِيّ، قال: "العَنَزِيّ: بالعين المهملة، والنون، وكسر الزاي. هذه النسبة إلى (عَنَزَة)، وهو حي من ربيعة... منهم: أبو علي حِبّان بن علي العَنَزي... وأخوه أبو عبد الله منْدل بن علي العَنَزي"[٥٩].

٤- "علي بن محمد بن علي بن عمر بن رباح ـ بالراء المفتوحة، والباء المنقطة تحتها نقطة ـ أبو الحسن السوّاق، ويقال القلّاء"[٦٠].

وضبط اسم جده الثالث بالياء في ترجمة أخيه: "أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رياح بن قيس بن سالم القلاء السوّاق، أبو الحسن، مولى آل سعد بن أبي وقاص"[٦١].

وفي رجال النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) ضبط اسم جده الأعلى بالباء الموحدة[٦٢]، وكذا ضبطه الشيخ (ت ٤٦٠ هـ) في كتابيه (الفهرست) و(الرجال)[٦٣].

وكذا ضبطه ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) بالباء، إذ قال: "أحمد بن محمد بن علي (بن عمر) بن رباح القلاء ـ بالراء المهملة المفتوحة، والباء المفردة، والحاء المهملة ـ السواق"[٦٤].

٥- "القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني، وكيل الناحية"[٦٥]، نسبة إلى قبيلة همدان العربية اليمانية. وكذا ضبطه ابن داود (ت ٧٠٧ هـ)[٦٦].

وقال في ترجمة والده: "محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمذاني ـ بالذال المعجمة ـ روى عن أبيه عن جده عن الرضا (عليه السلام)، وكيل الناحية"[٦٧]، نسبة إلى مدينة همذان في إيران التي كان وكيلًا للناحية فيها، كما صرح العلّامة بذلك في (الإيضاح)[٦٨].

والظاهر أنَّ العلّامة نقل نسبة والده إلى همذان عن النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)[٦٩]، وأخذ نسبة القاسم إلى همدان من الشيخ (ت ٤٦٠ هـ) في كتابيه[٧٠].

وقد يكون كلاهما صحيحًا، بأنْ يكون الراوي همدانيًّا نسبة إلى قبيلته، وهمذانيًّا

نسبة إلى المدينة التي استوطنها، حين صار وكيلًا للناحية فيها.

٦- "محمد بن بكر بن جناح، أبو عبد الله، كوفي، مولى ثقة"[٧١].

وضبط اسم أبيه بنحو مغاير عند ذكره في موضع آخر: "محمد بن بكران بن جناح، من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفي"[٧٢].

وضبط النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) والشيخ (ت ٤٦٠ هـ) اسم أبيه بغير ألف ونون[٧٣].

وقال ابن داود (ت ٧٠٧ هـ): "محمد بن بكر بن جناح... وبعض أصحابنا أثبته محمد بن بكران، والحق الأول"[٧٤].

ثانيًا: اختلافات ضبط أسماء الرواة في (الإيضاح)

وتوجد اختلافات في ضبط الأسماء في كتاب (الإيضاح) نفسه، فيضبط العلّامة الاسم بصورتين مختلفتين عند تكرار وروده في الكتاب، ومن ذلك:

١- "أحمد بن ميتم - بكسر الميم، وإسكان الياء، وفتح التاء المنقطة فوقها نقطتان - ابن أبي نعيم - بضم النون - لقبه دكين - بضم الدال المهملة، وفتح الكاف، والنون بعد الياء -"[٧٥].

وذكره في موضع آخر فضبط اسم أبيه بالثاء: "أحمد بن ميثم - بكسر الميم، وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتان، وفتح الثاء المنقطة فوقها ثلاث نقط -"[٧٦].

وضبطه كل من النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) والشيخ (ت ٤٦٠ هـ) بالثاء المثلثة[٧٧].

وكذا ضبطه ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) في رجاله[٧٨].

٢- "أحمد بن يحيى بن حكيم الأودي - بالواو، والدال المهملة - أبو جعفر، ابن أخي ذبيان"[٧٩]، ووافقه عليه ابن داود (ت ٧٠٧ هـ)[٨٠].

وضبط لقبه بشكل مغاير في ترجمة عمه: "ذبيان - بضم الدال المعجمة، وإسكان الباء المنقطة تحتها نقطة، وفتح الياء المنقطة تحتها نقطتان، والنون أخيرًا - ابن حكيم، أبو عمرو الأزدي - بإسكان الزاي -"[٨١].

والصحيح ما ذكره أولًا، بشهادة ضبط النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) نسبه بـ: الأودي[٨٢].

٣ـ "بشار ـ بالباء المنقطة تحتها نقطة، والشين المعجمة المشددة ـ بن يسار ـ بالياء المنقطة تحتها نقطتان، والسين المهملة ـ الضبيعي ـ بضم الضاد المعجمة ـ مولى بني ضبيعة بن عجل"[٨٣].

وضبط لقبه بغير ياء متوسطة في ترجمة أخيه: "سعيد ـ بالياء قبل الدال ـ بن يسار ـ بالياء المنقطة تحتها نقطتان، والسين المهملة المخففة، والراء أخيرًا ـ الضبعي ـ بالضاد المعجمة المفتوحة، والباء المنقطة تحتها نقطة المضمومة، والعين المهملة ـ مولى بني ضبيعة بن عجل بن لجيم"[٨٤].

وقال الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) في حاشيته على الخلاصة: والصحيح الأول، وهو الذي ضبطه غيره[٨٥].

والنسبة إلى ضُبَيْعَة هي ضُبَعِيّ، وذلك بحذف الياء والتاء، وقلب كسرة العين إلى فتحة، وإضافة ياء النسبة، كما في جُهَيْنَة: جُهَنِيّ، وهي ليست إلى عجل بن لجيم، قال السمعاني (ت ٥٦٢ هـ): "الضُّبَعي: بضم الضاد المعجمة، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخره العين المهملة. وهذه النسبة إلى ضُبَيْعَة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة..."[٨٦].

٤ـ "علي بن محمد بن جعفر بن رويدة ـ بالراء، والواو، والياء المنقطة تحتها نقطتان، والدال المهملة ـ وقيل: ريدويه ـ بالراء أولًا المضمومة، والياء الساكنة المنقطة تحتها نقطتان، والدال المهملة المفتوحة، والواو بعدها المفتوحة، والياء المنقطة تحتها نقطتان بعدها الساكنة"[٨٧]، وذكره مرة ثانية بعنوان (علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة)، وضبطه بالضبطِ نفسهِ[٨٨].

وذكره مرة ثالثة بضبط آخر قال: "علي بن ريذويه ـ بالراء، والياء المنقطة تحتها نقطتان، والذال المعجمة، والواو، والياء المنقطة تحتها نقطتان ـ من أهل نهاوند"[٨٩]..

ونقل النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) عن أبي عبد الله بن عيّاش أنَّه يقال له: ابن رويدة[٩٠].

٥ـ "محمد بن علي القنابي ـ بضم القاف، وتشديد بعدها والباء بعد الألف ـ"[٩١]، وأورده ثانية في ترجمة (محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرة) بنفس هذا الضبط[٩٢].

وأورده ثالثة بضبط مغاير للقبه قائلًا: "محمد بن علي الكاتب القنائي ـ ممدودًا بالقاف ثم النون ـ"[٩٣]، وهو موافق لضبط النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)[٩٤].

وأما ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) فضبط الحرف قبل الأخير بالنون، أي (القُناني)[٩٥]، وهو ما يغاير جميع الصور التي ذكرها العلّامة.

٦ـ "محمد بن زكريا الفلابي ـ بفتح الفاء، وتخفيف اللام، والباء المنقطة تحتها نقطة قبل الياء ـ"[٩٦].

وذكره ثانية بضبط مغاير للقبه، قال: "محمد بن زكريا الغلابي ـ بالغين المعجمة المفتوحة، واللام المفتوحة المخففة، والباء المنقطة تحتها نقطة قبل الياء ـ وغلاب اسم امرأة"[٩٧]، وذكره في موضع ثالث في بعنوان (محمد بن زكريا بن دينار الغلابي) بنفس هذا الضبط[٩٨].

والظاهر أنَّ الصحيح هو ضبط لقبه بالغين المعجمة، قال النجاشي (ت ٤٥٠ هـ): "محمد بن زكريا بن دينار، مولى بني غلاب، أبو عبد الله، وبنو غلاب قبيلة بالبصرة من بني نصر بن معاوية"[٩٩].

وقال السمعاني (ت ٥٦٢ هـ): "الغَلَابي: بفتح الغين، واللام ألف المخففة، وفي آخرها الباء الموحدة. هذه النسبة إلى غلاب، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه، وهو أبو بكر محمد بن زكريا بن دينار الغَلَابي البصري"[١٠٠]، ومنه يظهر أنَّ (غلاب) الذي يُنسب إليه الراوي اسم رجل لا امرأة.

وهو موافق لضبط ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) في رجاله[١٠١].

ثالثًا: اختلافات ضبط أسماء الرواة بين (الخلاصة) و(الإيضاح)

توجد اختلافات في ضبط الأسماء بين كتابي العلّامة، فيضبط الاسم في (الإيضاح) بصورة تختلف عما في (الخلاصة)، وفيما يأتي نماذج لذلك:

١ـ قال في (الخلاصة): "أحمد بن محمد بن أحمد بن طرخان الكندي، أبو الحسين الجرجاني الكاتب"[١٠٢].

وضبط لقبه في (الإيضاح) بنحو آخر، قال: "أحمد بن محمد بن أحمد بن طرخان ـ بفتح الطاء المهملة، والراء، والخاء المهملة، والنون ـ الكندي، أبو الحسين الجرجرائي ـ بالجيم المفتوحة، والراء، والجيم المفتوحة أيضًا، والياء بعد الألف ـ"[١٠٣].

وهذا الاختلاف في الضبط ناتج عن خلط العلّامة بين شخصين ذكرهما النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) فتوهم أنَّهما شخص واحد، أولهما: "أحمد بن محمد بن أحمد، أبو علي الجرجاني، نزيل مصر"[١٠٤]، والآخر: "أحمد بن محمد بن أحمد بن طرخان الكندي، أبو الحسين الجرجرائي الكاتب"[١٠٥].

٢ـ قال في (الخلاصة): "إبراهيم بن سليمان بن عبد الله بن حيان ـ بالحاء غير المعجمة، والياء المنقطة تحتها نقطتان المشدّدة، والنون بعد الألف ـ النِّهْمي ـ بكسر النون، وإسكان الهاء ـ بطن من همدان ـ بإسكان الميم، والدال غير المعجمة، والنون بعد الألف ـ الخزّاز ـ بالخاء المعجمة، والزاي بعدها وبعد الألف ـ الكوفي، أبو إسحاق"[١٠٦].

وضبط في (الإيضاح) اسم الجد واللقب بصورة مغايرة، قال: "إبراهيم بن سليمان ـ مصغرًا ـ بن عبيد الله ـ مصغرًا ـ بن حيان ـ بالحاء المهملة، والياء المنقطة تحتها نقطتان المشدّدة، والنون أخيرًا ـ النِّهِمي ـ بالنون المكسورة، والهاء المكسورة، والميم المكسورة ـ"[١٠٧].

وعلق الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) على ذلك بقوله: "ولكن المصنف في (الإيضاح)

خالف في موضعين، أحدهما: عبد الله، فجعله مصغرًا. والثاني: النهمي، فجعله بكسر النون والهاء. والحق أنَّه بسكونها"[١٠٨].

ولم يُسمع النِّهِمِيّ – بكسر الهاء – في النسبة إلى نِهْم، إذ تُضبط بسكون الهاء، ففي (الأنساب) للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ): "النِّهْمي: بكسر النون، وسكون الهاء، وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى نِهْم، وهو بطن من هَمدان"[١٠٩].

٣- قال في (الخلاصة) قائلًا: "الحسين بن حمدان الجنبلائي ـ بالجيم المضمومة، والنون الساكنة، والباء المنقطة تحتها نقطة ـ الحضيني ـ بالحاء غير المعجمة المضمومة، والضاد المعجمة، والنون بعد الياء وقبلها ـ"[١١٠].

وضبط لقبه الآخر بنحو آخر في (الإيضاح): "الحسين بن حمدان الخصيبي ـ بالخاء المعجمة المفتوحة، والصاد المهملة المكسورة، والياء المنقطة تحتها نقطتان، بعدها باء منقطة تحتها نقطة ـ الجنبلائي ـ بضم الجيم، وإسكان النون بعدها، وبضم الباء المنقطة تحتها نقطة، والياء أخيرًا بغير نون ـ"[١١١].

وقد اختلف الرجاليون في ضبط لقبي الحسين بن حمدان، فضبطهما النجاشي (ت ٤٥٠ هـ): الخَصِيْبِيّ ـ بالخاء المعجمة ـ الجُنْبلانيّ ـ بسكون الباء ـ[١١٢]، وضبطهما الشيخ (ت ٤٦٠ هـ) في (الرجال): الحصيني ـ بالحاء المهملة ـ الجُنبُلاني ـ بضم الجيم والباء ـ[١١٣]، وفي (الفهرست): ابن الخصيب ـ بالخاء المعجمة ـ[١١٤].

وأما ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) فقد وافق العلّامة في اللقب الأول الوارد في (الخلاصة) و(الإيضاح)، قال: "الحسين بن حمدان الخصيبي ـ بالخاء المعجمة، والصاد المهملة، والياء المثناة تحت، والباء المفردة ـ كذا رأيته بخط أبي جعفر [يعني الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)]، وبعض أصحابنا قال: (الحضيني) ـ بالحاء المهملة، والضاد المعجمة، والياء المثناة تحت، والنون ـ مات في شهر ربيع الأول سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، الجنبلاني ـ بالجيم المضمومة، والنون الساكنة، والباء المفردة ـ"[١١٥].

٤- قال في (الخلاصة): "خالد بن زياد - بالزاي قبل الياء المنقطة تحتها نقطتان - وقيل: ابن باد - بغير زاي، وباء منقطة تحتها نقطة واحدة - القلانسي"[١١٦].

وضبط اسم أبيه في (الإيضاح) بصورة أخرى، قال: "خالد بن ماد - بالميم أولًا، والدال المهملة المشددة بعد الألف بلا فصل - القلانسي الكوفي"[١١٧].

وذكره النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) بعنوان: خالد بن ماد[١١٨]، وكذا الشيخ (ت ٤٦٠هـ) في (الفهرست)[١١٩]، وأما في (الرجال) فذكره مرتين، إحداهما: بعنوان ابن زياد، والأخرى: بعنوان ابن ماد[١٢٠].

وقال ابن داود (ت ٧٠٧ هـ): "خالد بن ماد - بتشديد الدال المهملة - القلانسي... واشتبه على بعض الأصحاب فقال: خالد بن زياد، ثم رآه في نسخة أخرى بغير زاي، فتوهم الميم باء، فقال: ابن باد، وكلاهما غلط"[١٢١].

في هذا الكلام دلالة على وقوع خطأ في ضبط كنية الراوي في (الإيضاح)، فإنَّ مراد ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) من (بعض الأصحاب) هو العلّامة الحلّي، كما هو المعروف من تعبيره، وأنَّ في نسختها التي بين أيدينا خطأً ناشئًا من تصحيف النساخ، أو من خطأ المحقق في قراءة المخطوط.

٥- قال في (الخلاصة): "علي بن العباس الجراذيني - بالراء بعد الجيم، والذال المعجمة بعد الألف، قبل الياء المنقطة تحتها نقطتان، وبعدها النون - الرازي"[١٢٢].

وأما في (الإيضاح) فضبطه: "علي بن العباس الخراذيني - بالخاء المعجمة، والراء، والذال المعجمة بعد الألف، والياء المنقطة تحتها نقطتان، والنون، والياء - الرازي"[١٢٣].

وضبطه النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)[١٢٤] وابن داود (ت ٧٠٧ هـ) بالذال المعجمة[١٢٥] كما في (الخلاصة).

٦- قال في (الخلاصة): "محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سكين - بالسين المهملة، والكاف، والنون بعد الياء المنقطة تحتها نقطتان - ابن بنداذ - بالنون الساكنة

بعد البـاء المنقطة تحتها نقطة المضمومة، والدال المهملـة، والذال المعجمة بعد الألف ـ ابـن داذمهر ـ بالدال المهملـة قبل الألف، والذال المعجمة بعـده، والراء أخيرًا ـ ابن مياذرمـاه ـ باليـاء المنقطـة تحتها نقطتـان، والذال المعجمـة، والراء ـ ابن شـهريار ... الأصغر"[١٢٦].

وضبـط جده السـابع في (الإيضاح) بنحو مغاير، قـال: "محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سـكين ـ بضم السـين ـ بن بنداذ ـ بالذال المعجمة بعد الألف ـ ابن داذمهر بـن فرخزاذ ـ بالفاء، والراء، والخاء المعجمة، والزاي والذال المعجمة بعد الألف ـ بن مناذرماه ـ بالنون بعد الميم، والذال المعجمة بعد الألف ـ بن شهريار الأصغر"[١٢٧].

وما في (الخلاصة) موافق لما ذكره النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)[١٢٨].

٧- قـال في (الخلاصة): "موسـى بـن جعفر الكمنـذاني ـ بضم الـكاف، والميم، وإسكان النون، وفتح الذال المعجمة ـ أبو علي"[١٢٩]، وذكره في الفائدة الثالثة، وجعل لقبه: الكمنداني[١٣٠].

وضبـط اللقب في (الإيضاح) بنحو مغاير، قال: "موسـى بـن جعفر الكميذاني ـ بالـكاف، ثـم الميم، ثم الياء المنقطة تحتهـا نقطتان، ثم الذال المعجمـة، ثم الألف، ثم النون ثم الياء ـ"[١٣١].

وأورد النجاشيُّ (ت ٤٥٠ هـ) لقبه: الكُمَيْذانِي، وذكر أنَّه من قرية من قرى قم[١٣٢].

ووافق ابنُ داود (ت ٧٠٧هـ) العلَّامةَ في ضبط (الخلاصة)[١٣٣]، وذكر عين ما قاله النجاشي.

ولا يبعـد أنْ يكون مـا في (الإيضاح) هو الصحيـح؛ لأنَّ النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) ذكر راويًا بعنوان علي بن موسـى بن جعفـر الكُمَيْذانِي في عِدة الكليني (ت ٣٢٩ هـ) إلى أحمد بن محمد بن عيسى[١٣٤]، والذي يُحتمل قويًّا أنَّ يكون ابن الراوي المذكور.

٨- قال في (الخلاصة): "موسـى بن الحسـن بن محمد بن العباس بن إسما

أبي سهل بن نوبخت، أبو الحسن المعروف بـ (ابن كيرياء) ـ بالياء المنقطة تحتها نقطتان بعد الكاف، وبعد الراء ـ"[١٣٥].

وضبط كنيته في (الإيضاح) بنحو مغاير، قال: "موسى بن الحسن بن محمد بن العباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت ـ بضم الباء ـ أبو الحسن المعروف بـ (ابن كبريا) ـ بالكاف المفتوحة، والباء المنقطة تحتها نقطة الساكنة، والراء، والياء المنقطة تحتها نقطتان المشددة ـ"[١٣٦].

والظاهر صحة الضبط الأخير لكنية الراوي، ويشهد لذلك اتفاقه مع ضبط النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)[١٣٧].

وقريب منه ضبط ابن داود (ت ٧٠٧ هـ) لكنيته المعروف بها، ولكنه أثبت الهمزة في آخرها، أي (ابن كبرياء)[١٣٨].

هذا عدا الكثير من الموارد الأُخَر التي اختلف فيها ضبط العلَّامة لأسماء الرواة بين كتابيه (إيضاح الاشتباه) و(خلاصة الأقوال)، التي تَتَّضِحُ عندَ التَّدقيق فيهما.

النتائج:

فيما يأتي أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث:

١ـ إنَّ علماء الرجال والتراجم استعملوا لفظ (الضبط) بمعنى تَقييد الأسماء المُشْكِلَة بِنَحوٍ يُطابقُ الصورة التي وضِعت عليها من قِبل الواضع؛ لرفع الاشتباهات التي قد تحصل فيها، وإنَّ الاشتباه في الأسماء يؤدي إلى تصحيفها.

٢ـ لضبط أسماء الرواة أهمية كبيرة في علم الرجال؛ لما يترتب عليه من التعرف إلى ذواتهم، وتمييز أشخاصهم عند الاشتراك، والذي يُمثل مقدمة لمعرفة أحوالهم.

٣ـ يُعد العلَّامة الحلّيّ أوَّل من ألف في ضبط أسماء الرواة بنحو مستقل من علماء الإمامية في كتابه (إيضاح الاشتباه)، كما أنَّه تعرَّض استطرادًا إلى ذلك في كتاب (خلاصة الأقوال).

٤ـ اعتمد العلّامة-غالبًا- في ضبط أسماء الرواة على الكلمات المبيّنة للحروف والإهمال والإعجام والحركات، وقد سار على هذه الطريقة في كتابيه.

٥ـ وقعت للعلّامة اشتباهات في ضبط بعض الأسماء في كتاب (الخلاصة)، في ضبط الاسم في موضع بصورة تختلف عنها في موضع آخر، وكذلك في كتاب (الإيضاح)، وبين الكتابين.

٦ـ إنَّ أكثر الاشتباهات في ضبط الأسماء في كتابي العلّامة حصلت - وبحسب القرائن والشواهد - نتيجة سهو قلم العلّامة نفسه، ويمكن أنْ يكون بعضها ناشئًا عن خطأِ النُّسَّاخِ في القراءةِ، أو سَهْوِهِمْ في الكتابة.

٧- إنَّ سَبَبَ حُصُولِ بعض الاشتباهات للعلّامة في كتابيه (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه) يمكن إرجاعه إلى كثرةِ تَصَانِيفِهِ، وتنُّوعِ موضوعاتها، ورحلاته المستمرة، الأمر الذي أدى إلى قلة مراجعته لما كتبه.

الهوامش:

(١) تاج العروس من جواهر القاموس ١٩/ ٤٣٩. مادة (ضبط).

(٢) المصدر نفسه ١٩/ ٤٤٣.

(٣) أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية ٩٣-٩٤.

(٤) شرح البداية في علم الدراية، ص١٣٣-١٣٤.

(٥) سبيل الهداية في علم الدراية والفوائد الرجالية، ص٣٩٥.

(٦) مقباس الهداية في علم الدراية، ٢/ ٣٣٦.

(٧) توضيح المقال في علم الرجال، ص١٠٩. نتيجة المقال في علم الرجال، ص١١٢، ١١٦.

(٨) شرح البداية في علم الدراية، ص٣٦-٣٧.

(٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٦٣٧، هدية العارفين١/ ٦٨٣-٦٨٤.

(١٠) كشف الظنون ٢/ ١٦٣٧، ١٦٩١، هدية العارفين، ١/ ٥٨٩.

(١١) كشف الظنون ٢/ ١٦٣٧، هدية العارفين ١/ ٦٩٣.

(١٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٣٧، هدية العارفين ٢/ ١١٢.

(١٣) كشف الظنون ١/ ٢٩٤، ٢/ ١٦٩١، هدية العارفين ٢/ ١٥٤-١٥٥.

(١٤) كشف الظنون ١/ ١٦٩١، هدية العارفين ٢/ ١٩٣.

(١٥) كشف الظنون ١/ ١٦٩١، هدية العارفين ١/ ١٢٩.

(١٦) هدية العارفين ٢/ ٢٥٥.

(١٧) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ١٥/ ١١٩.

(١٨) مصفى المقال في مصنفي علم الرجال، ص٤٢٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٢٠) مصفى المقال، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٠٤.

(٢٢) ينظر: المنهج التاريخي في كتابي العلامة الحلّي وابن داود الحلّي، ص٢١٠.

(٢٣) ينظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ١/ ١٢٦.

(٢٤) وهي باختصار:

الأولى: في رواة يُذكرون في الأسانيد بكناهم، ويعسُر معرفة أسمائهم.

الثانية: أن أبا جعفر الذي يروي عنه سعد بن عبد الله هو أحمد بن محمد بن عيسى، وأن أبا القاسم الذي يروي عنه الحسن بن محبوب هو معاوية بن عمار.

الثالثة: عِدة الكليني (ت ٣٢٩ هـ) في (الكافي).

الرابعة: مَن استثناهم محمد بن الحسن بن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى.

الخامسة: بعض تاريخ الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وسفرائه الأربعة.

السادسة: جماعة من المذمومين الذين ادعوا السفاره ذكرهم الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ).

السابعة: السفراء المحمودون الذين تردهم توقيعات، ذكرهم الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ).

الثامنة: ذكر فيها مشيخة الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) في كتابيه (التهذيب) و(الاستبصار)،

ومشيخة الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ) في (الفقيه)، وبيَّن حكم كل واحد من الطرق من حيث الاعتبار وعدمه.

التاسعة: أن رواية إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان غلط، وأنه حماد بن عيسى.

العاشرة: طرق العلّامة إلى بعض المتقدمين.

(٢٥) ينظر: المنهج التاريخي في كتابي العلامة الحلّي وابن داود الحلّي، ص١٥٥-١٦٤.

(٢٦) ينظر: خلاصة الأقوال، ١/ ٣٤٣، رقم ٢٧٤، و ٢/ ١٠٢؛ رقم ٥٣٢.

(٢٧) مصفى المقال، ص٤٨٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٤١٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٣٨٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٠١.

(٣١) المصدر نفسه، ص٤٠٤.

(٣٢) حاشية على خلاصة الأقوال، ص٤١.

(٣٣) مصفى المقال، ص٢٦١.

(٣٤) إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، ص٧٧.

(٣٥) ينظر: المنهج التاريخي في كتابي العلّامة الحلّي وابن داود الحلّي، ص١٩٠-١٩١.

(٣٦) إيضاح الاشتباه، ص٣٥٧.

(٣٧) خلاصة الأقوال، ٢/ ٤٩٠؛ رقم ١٢٠٧.

(٣٨) إيضاح الاشتباه، ص١٣٦؛ رقم ١٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٣٥٣؛ رقم ٧٨٧.

(٤٠) خلاصة الأقوال، ٢/ ٤٣٥، رقم ١٠٦٣.

(٤١) إيضاح الاشتباه،ص١٥٥؛ رقم ٧٨.

(٤٢) خلاصة الأقوال،١/ ٤٢٨؛ رقم ٣٦٢.

(٤٣) إيضاح الاشتباه، ص٢٨٢؛ رقم ٥٢٠.

(٤٤)الرعاية في علم الدراية، ١٠٩.

(٤٥)مقباس الهداية في علم الدراية، ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٤٦) إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، مقدمة المحقق، ص١٧.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) خلاصة الأقوال ١/ ٢٣١، رقم ١٤٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٤٥٢؛ رقم ٣٩٣.

(٥٠) فهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر بـ (رجال النجاشي)،ص١٥٧؛ رقم ٤١٤.

(٥١) الرجال، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي، ص٤٩؛ رقم ١٦٧.

(٥٢) خلاصة الأقوال، ١/ ٢٥٧؛رقم ١٧٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ٢/ ٤٨٦؛ رقم ١١٧٩.

(٥٤) الرجال المعروف باسم (رجال الشيخ)، محمد بن الحسن الطوسي، ص٥٨؛ رقم ٤٩١.

(٥٥) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ج٥، ص١٨٩٥، مادة (حذلم).

(٥٦) الرجال، ابن داود، ص٥٩؛ رقم ٢٧٣.

(٥٧) خلاصة الأقوال ١/ ٤٣٠؛ رقم ٣٦٥.

(٥٨) المصدر نفسه ١/ ٣٤٢؛ رقم ١٦٨٣.

(٥٩) الأنساب ١/ ٢٥٠-٢٥١.

(٦٠) خلاصة الأقوال ١/ ١٢١؛ رقم ٥٥٤.

(٦١) المصدر نفسه ١/ ٤٠؛ رقم ١٢٧٩.

(٦٢) رجال النجاشي، ص٩٢؛ رقم ٢٢٩.

(٦٣) فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ص٦٥؛ رقم ٨٢. ورجال الشيخ، ص٤١٦؛ رقم ٦٠١٤.

(٦٤) الرجال، ابن داود، ص٢٣٠؛ رقم ٤٣.

(٦٥) خلاصة الأقوال، مج٢، ص٢٧٢؛ رقم ٧٨١.

(٦٦) الرجال، ابن داود، ص٢٧٤؛ رقم ٤٨٤.

(٦٧) خلاصة الأقوال، مج٢، ص٣٤٤؛ رقم ٨٩٧.

(٦٨) إيضاح الاشتباه، ص٣٠٤؛ رقم ٦٠٩.

(٦٩) رجال النجاشي، ص٤٣٤؛ رقم ٩٢٨.

(٧٠) الفهرست، الطوسي، ص٤٠٦؛ رقم ٦١٩. ورجال الشيخ، ص٤٢٨؛ رقم ٦٢٦٤.

(٧١) خلاصة الأقوال، العلّامة الحلّي، مج٢، ص٣٤٥؛ رقم ٨٨٩.

(٧٢) المصدر نفسه، مج٣، ص٣٠٠؛ رقم ١٦٠٧.

(٧٣) رجال النجاشي، ص٣٤٦؛ رقم ٩٣٤. ورجال الشيخ، ص٣٤٤؛ رقم ٥١٤٤.

(٧٤) الرجال، ابن داود، ص٢٧٠؛ رقم ٤٣٤.

(٧٥) إيضاح الاشتباه، ص١٥٣؛ رقم ٧٠.

(٧٦) المصدر نفسه، ص١٦٠؛ رقم ٩٣.

(٧٧) رجال النجاشي، ص٨٨؛ رقم ٢١٦. والفهرست، الطوسي، ص٦٢؛ رقم ٧٧. ورجال الشيخ، ص٤٠٨؛ رقم ٥٩٤٠.

(٧٨) الرجال، ابن داود، ص٤٦؛ رقم ١٤١.

(٧٩) إيضاح الاشتباه، ص ١٤٨؛ رقم ٥٤.

(٨٠) الرجال، ابن داود، ص٤٦؛ رقم ١٤٤.

(٨١) إيضاح الاشتباه، العلّامة الحلّي، ص٢١٣؛ رقم ٢٧٦.

(٨٢) رجال النجاشي، ص٨١؛ رقم ١٩٤.

(٨٣) إيضاح الاشتباه، ص١٦٦-١٦٧؛ رقم ١١٤.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٢٢٥؛ رقم ٣٠٩.

(٨٥) حاشية على خلاصة الأقوال، ص٧٧.

(٨٦) الأنساب، ٤/ ٨.

(٨٧) إيضاح الاشتباه، ص٢٤٦-٢٤٧؛ رقم ٣٧٩.

(٨٨) المصدر نفسه، ص٢٥٢؛ رقم ٤٠٣.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٢٥٦؛ رقم ٤٢٣.

(٩٠) رجال النجاشي، ص٢٦٢؛ رقم ٦٨٦.

(٩١) إيضاح الاشتباه، ص٢٩٧؛ رقم ٥٦٨.

(٩٢) المصدر نفسه، ص٣٢٢؛ رقم ٦٨٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص٣١٥؛ رقم ٦٦٤.

(٩٤) رجال النجاشي، ص٣٩٨؛ رقم ١٠٦٦.

(٩٥) الرجال، ابن داود، ص١٨٠؛ رقم ١٤٦٤.

(٩٦) إيضاح الاشتباه، ص٢٩٩؛ رقم ٥٧٨.

(٩٧) المصدر نفسه، ص٣٠٠؛ رقم ٥٨٨.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٣١٥؛ رقم ٦١١.
(٩٩) رجال النجاشي، ص٣٤٦؛ رقم ٩٣٦.
(١٠٠) الأنساب، السمعاني ٤/ ٣٢١.
(١٠١) الرجال، ابن داود، ص١٧٢؛ رقم ١٣٧٩.
(١٠٢) خلاصة الأقوال ١/ ٢١١؛ رقم ١١١.
(١٠٣) إيضاح الاشتباه، ص١٥٢؛ رقم ٦٦.
(١٠٤) رجال النجاشي، ص٨٦؛ رقم ٢٠٨.
(١٠٥) المصدر نفسه، ص٨٧؛ رقم ٢١٠.
(١٠٦) خلاصة الأقوال ١/ ١٤٢؛ رقم ١١.
(١٠٧) إيضاح الاشتباه، ص١٣٦-١٣٧؛ رقم ١٥.
(١٠٨) حاشية على خلاصة الأقوال، ص٤٧.
(١٠٩) الأنساب، ٥/ ٥٤٦.
(١١٠) خلاصة الأقوال، ٢/ ١٠٢؛ رقم ١٣٥٨.
(١١١) إيضاح الاشتباه، ص١٩٦-١٩٧؛ رقم ٢١٧.
(١١٢) رجال النجاشي، ص٦٧؛ رقم ١٥٧.
(١١٣) رجال الشيخ، ص٤٢٣؛ رقم ٦٠٩٨.
(١١٤) الفهرست، الطوسي، ص١٤٦؛ رقم ٢٢٠.
(١١٥) الرجال، ابن داود، ص٢٤٠؛ رقم ١٤٠.
(١١٦) خلاصة الأقوال ٢/ ٤٣٦؛ رقم ٣٧١.
(١١٧) إيضاح الاشتباه، ص٢٠٣؛ رقم ٢٤٥.
(١١٨) رجال النجاشي، ص١٤٩؛ رقم ٣٨٨.
(١١٩) الفهرست، الطوسي، ص١٦٩؛ رقم ٢٦٦.
(١٢٠) رجال الشيخ، ص٢٠١؛ رقم ٢٥٥٥، ٢٥٥٨.
(١٢١) الرجال، ابن داود، ص٨٧؛ رقم ٥٥٦.
(١٢٢) خلاصة الأقوال ٣/ ٢٠٧؛ رقم ١٤٦٢.
(١٢٣) إيضاح الاشتباه، ص٢٤٩؛ رقم ٣٩٢.
(١٢٤) رجال النجاشي، ص٢٥٥؛ رقم ٦٦٨.
(١٢٥) الرجال، ابن داود، ص٢٦١؛ رقم ٣٤٧.
(١٢٦) خلاصة الأقوال ٢/ ٣٦٨-٣٦٩؛ رقم ٩٥٩.
(١٢٧) إيضاح الاشتباه، ص٣١٨؛ رقم ٦٧٢.
(١٢٨) رجال النجاشي، ص٣٨٥؛ رقم ١٠٤٦.
(١٢٩) خلاصة الأقوال ٣/ ٣٢٦، رقم ١٦٦٢.
(١٣٠) المصدر نفسه، ص٤٠٧.
(١٣١) إيضاح الاشتباه، ص٣٢٤؛ رقم ٦٨٧.
(١٣٢) رجال النجاشي، ص٤٠٦؛ رقم ١٠٧٧.
(١٣٣) الرجال، ابن داود، ص٢٨١؛ رقم ٥٢٤.
(١٣٤) رجال النجاشي، ص٣٧٨.
(١٣٥) خلاصة الأقوال ٢/ ٣٨٠؛ رقم ٩٩٢.
(١٣٦) إيضاح الاشتباه، ٣٢٤؛ رقم ٦٨٨.
(١٣٧) رجال النجاشي، ص٤٠٧؛ رقم ١٠٨٠.
(١٣٨) الرجال، ابن داود، ص١٩٣؛ رقم ٦١٤.

المصادرُ والمراجعُ

١ـ الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعانيّ، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢ـ أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية: جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط٧، ١٤٣٥هـ.

٣- إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة - الموسوعة الرجالية للعلّامة الحلّي: الحسن بن يوسف الأسدي المعروف بـ (العلّامة الحلّي)، تحقيق وتعليق: محمد باقر ملكيان، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، ط١، ٢٠١٨م.

٤- إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة: الحسن بن يوسف الأسدي المعروف بـ (العلّامة الحلّي)، تحقيق الشيخ محمد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١١هـ.

٥- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام، دولة الكويت، ١٩٨٠م.

٦- توضيح المقال في علم الرجال: علي كني الطهراني، تحقيق محمد حسين مولوي، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢١هـ.

٧- حاشية على خلاصة الأقوال: زين الدين بن علي المعروف بـ (الشهيد الثاني)، تحقيق نزار الحسن، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٨- خلاصة الأقوال في معرفة - الموسوعة الرجالية للعلّامة الحلّي: الحسن بن يوسف الأسدي المعروف بـ (العلّامة الحلّي)، تحقيق وتعليق محمد باقر ملكيان، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، ط١، ٢٠١٨م.

٩- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: محمد محسن بن علي المعروف بـ (آقا بزرك الطهراني)، دار الأضواء، بيروت، ط٢، د. ت، بالأوفست عن طبعة مؤسسة إسماعليان، قم، د. ت.

١٠- الرجال: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ.

١١- الرجال المعروف باسم (رجال الشيخ): محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط٥، ١٤٣٠هـ.

١٢- الرعاية في علم الدراية : الشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ) ، تحقيق عبد الحسين محمد علي البقال، ط٢، مطبعة بهمن ، مكتبة المرعشي، قم المقدسة ، ١٤٠٨هـ.

١٣- سبيل الهداية في علم الدراية والفوائد الرجالية: علي الرازي النجفي الخليلي، تحقيق محمود المقدس الغريفي، منشورات الفجر، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٤- شرح البداية في علم الدراية: زين الدين بن علي المعروف بـ (الشهيد الثاني)، ضبط نصه: محمد رضا الحسيني الجلالي، منشورات ضياء الفيروزآبادي، قم، ط١، ٢٠١١م.

١٥- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

١٦- فهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر

بـ (رجـال النجـاشي): أبو العباس أحمـد بن علي النجـاشي، تحقيـق موسـى الشـبيري الزنجـاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط٦، ١٤١٨هـ.

١٧- فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم المعـروف بـ (الفهرسـت): محمـد بـن الحسـن الطـوسي، تحقيق: عبد العزيـز الطباطبائي، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٨- كشـف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنـون: مصطفـى بن عبـد الله حاجـي خليفة المعروف بـ (كاتب جلبي)، تصحيح: محمد شرف الدين يالتاقيا ورفعـت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

١٩- مصفـى المقال في مُصَنِّفي علم الرجال: محمـد محسـن بـن عـلي المعـروف بـ (آقـا برزك الطهـراني)، تصحيـح ابـن المؤلـف، دار العلوم، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٢٠- مقبـاس الهداية في علم الدراية: عبد الله المامقاني، تحقيق محمد رضا المامقاني، مؤسسـة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١١هـ.

٢١- المنهـج التاريخي في كتـابي العلامة الحلي وابـن داود الحلي: د. سـامي حمود الحاج جاسـم، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، ط١، ٢٠١٧م.

٢٢- نتيجـة المقـال في علـم الرجـال: محمد حسـن بن صفر المازنـدراني البارفـروشي، تحقيق باسـم محمد الأسـدي، منشـورات دليل ما، قم، ط١، ١٤٣٢هـ.

٢٣- هديـة العارفـين ـ أسـماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م.

الفكر التأريخي والاستناد إلى التاريخ في آثار العلّامة الحلّي

د. أحمد باكتجي

ترجمة: السيد جعفر الحكيم

الملخّص

انحصرَت المباحث التاريخية في المؤلَّفات الكلاميّة للعلَّامة الحليِّ (ت ٧٢٦هـ)، فلمْ يكن يستعمل العقائدَ والقضايا الكلاميَّة لحلِّ المسائل التاريخيّة ، وكانتْ أغلبُ استناداتهِ التاريخيّة في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، ولمْ يأخذْ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلَّا فيما لا يتعلَّق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشيّة أو المعتقدات العاميّة، وفي العقائد المتعلّقة بأصول الدين التي تستلزم مستندًا معتبرًا فإنّه تمسّك بالاستدلالات العقليّة العرفيّة في موارد قليلة، وكانت أغلب مستنداته الأخبار المتواترة.

ورأى أنَّ إجماع العلماء على نقل خبر أو تأويل آية أنّه بمنزلة التواتر، ونظرًا للأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخيّة بأخبار الآحاد، استعملَ العلامة الحلّي هذا التعريف الموسّع للتواتر في سبيل إيجاد حلّ في الاستنادات التاريخيّة.

الكلمات المفتاحية :

العلامة الحليّ ، التاريخ ، أخبار الآحاد. كشف المراد .

Historical Thought and Reliance on History in the Traces of Allamah Al-Hilli

Dr. Ahmed Bakatji

Translation:Al sayyid. Ja'afar Al-Hakim

Abstract

Historical investigations were limited to the theological writings of Allama al-Hilli (d. 726 AH), he did not use beliefs and theological issues to solve historical issues, and most of his historical bases were in the position of proving issues from the origins of religion, and he did not take the single news and the narrations that provoke discussion except in matters not related to the origins of beliefs such as issues related to the origins of religion. Marginal or colloquial beliefs, and in the religion beliefs related to the origins of that require a reliable document, he stuck to customary rational inferences in few sources, and most of his documents were frequent news.

He believed that the unanimity of scholars on the transmission of a report or the interpretation of a verse is in the same way as frequency, and given the foundations that prevent historical cases from being proven by single narrations, Allama al-Hilli used this expanded definition of frequency in order to find a solution in historical references.

key words:

Al Allamah Al Hilli, History, the single news. Kashf Almurad

المقدمة

الشيخ جمال الدين حسن بن يوسف بن عليّ بن مطهّر المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨-٧٢٦هـ) هو من أبرز وأشهر وجوه الشيعة الإماميّة على طول تأريخ المذهب، وبسبب شموليّته العلميّة كتب في مختلف المجالات، من الكلام والفلسفة والفقه وعلم الرجال، وترك آثارًا خالدة فيها.

الزاوية التي لم تشهد دراسة جادّة في شخصيّته العلمية هي علاقته بِعِلْمِ التأريخ، وهذا هو موضوع البحث الماثل بين يديك، صحيح أنّ العلّامة لم يتناول موضوعة التأريخ بشكل مستقل في مؤلّفاته، ومن المبالغة لو أردنا أن نعدّه من المؤرّخين، إلَّا أنَّه تداول التأريخ بشكل جادّ ضمن مصنّفاته المختلفة ـ وخصوصًا الكلاميّة منها ـ وطرح أفكارًا مهمّة في هذا الشأن.

المسألة الرئيسةُ في هذا البحث، هي دراسة ماهيّة التأريخ، وكيفية تعامل العلامة معه. والبحثُ في سياق الإجابة عن التساؤل عن مكانة التأريخ في منظومته الفكريّة، وهذا ما سنتابعه ضمن سؤالين تحليليّين، أوّلهما: ما مكانة الاستناد التأريخيّ عند العلّامة؟ والثاني: ما معالم الأفكار التاريخية المنعكسة في مؤلّفاته؟ منهجيّة هذا البحث تعتمد تأريخ الفكر كأسلوب للدِّرَاسَةِ.

بعض مصنّفات العلامة يغلبُ عليها الطابعُ التاريخيُّ تمَامًا، مثل (الدلائل البرهانيّة في تصحيح الحضرة الغرويّة)، إذ المسألة الأساسيّة في هذا الكتابِ هي إثبات دَفن الإمام عليّ عليه السلام في الغريّ (النجف)، ومضمون الكتاب تلخيص لفرحة الغريّ من تأليف غياث الدين ابن طاوس، مع إضافات من كتب ومنقولات مشايخه كالشيخ نصير الدين الطوسيّ ويحيى بن سعيد الحلّي وابن طحّال الحلي[1].

وبعضها الآخر ـ مثل خلاصة الأقوال ـ مختصّ بعلم الرجال ويحتوي إلى جانب الجرح والتعديل الرجاليّ على شيء من التراجم، ولكن لم يرد فيه بحث تاريخيّ

بالمعنى الأخصّ[٢].

الواقع هو أنَّ أكثر ما يتعلّق بالاستناد التاريخي والفكر التاريخي عند العلّامة مطروح في طيّات تأليفاته الكلاميّة أو ما يتعلّق بالمباحث الكلاميّة. لذلك يتابع البحث الحاضر مسائله في شطرين؛ الأوّل: هو المنحى التأريخيّ في مباحث علم الكلام لدى العلامة، والثاني: المنحى الكلاميّ في التأريخ عنده.

عند البحث في المنحى التاريخيّ في المباحث الكلاميّة ينبغي الالتفات إلى أنّ التوحيد والعدل من بين الأصول الخمسة للمذهب الشيعيّ هما أصلان سابقان للتأريخ (أي: يعودان إلى ما قبل التاريخ)، والمعاد لاحق للتأريخ (أي: يعود إلى ما بعد التاريخ)، ولذا لا توجد علاقة مشهودة بين هذه الأصول الثلاثة وبين التأريخ. ووجه سبق التأريخ في أصلي التوحيد والعدل هو أنّهما متعلّقان بمعرفة الله والاعتقاد به وبصفاته، وهي قضايا ترجع إلى ما قبل أن يُخلق إنسانٌ ويبدأ التأريخ بخلقه، بل إلى ما قبل أن يُخلق الكون أساسًا. كما أنّ المعاد مختصّ بحدث لا يكون إلا بعد نهاية التأريخ، ومادام التأريخ مستمرًّا على وجه الأرض، فلا قيامة ولا معاد.

هذا في حين أنّ الأصلين الآخرين ـ أي: النبوّة والإمامة ـ ممتزجان بالتأريخ أشدّ الامتزاج، والسبب هو العلاقة المباشرة بينهما وبين تاريخ حياة الإنسان على الأرض. وبمعزل عن المباحث العامّة في النبوّة والإمامة التي يبحث فيها عن ضرورة وجود حجّة لله على الأرض بشكل عامّ، فهناك على صعيد الواقع علاقة وثيقة بين النبوّة والإمامة وبين الحضور التأريخي للأنبياء والأئمّة وحياتهم الفرديّة على الأرض كسائر الناس. فعلى مرّ تاريخ حياة البشريّة، يُبعث كلّ واحد منهم في فترة معيّنة ونطاق جغرافيّ معيّن لهداية جماعة معيّنة من الناس، فيقضي مدّة مهمّته بأحداث وقضايا، وفي النهاية، وفي زمن معيّن، تختم حياته بالوفاة غالبًا.

المهمّ في الأصل الثاني من الأصول الخمسة: أنّ التديّن ليس مجرّد عقيدة نظريّة

بالنبوّة فحسب، من دون الإيمان بنبوّة شخص محدّد، فالإنسان لا يعدُّ مسلمًا بمجرّد الإيمان بالأصول العامّة للنبوّة وهو لا يعترف بشخص معيّن بصفة النبوّة.

ومثله بالنسبة إلى الإمامة، فإنّ الشيعة وأهل السنّة وإن كانوا مختلفين كثيرًا في ماهيَّة الإمامة ومصاديقها وخصائص الإمام، إلا أنَّ الذي يميِّزُ الشيعة عن غيرهم من المذاهب الأخرى هو عقيدتهم بإمامة عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام بنصٍّ من النبيّ صلى الله عليه وآله، واليقين بإمامته بعد النبيِّ مِن دون فصل. فهنا أيضًا لا يكفي في الانتساب إلى التشيّع مجرّد العقيدة العامّة بأصول الإمامة من دون العقيدة بإمامة شخص عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تلك الفترة التاريخية المحدّدة.

وهذا يصدق على كلّ واحد من الأئمة الاثني عشر، إذ الكثير من افتراقات الفِرَق الشيعيّة إنّما تكوّنت على أساس الاختلاف التاريخيّ في تعيين الإمام.

اشتُرط في ثبوت النبوّة لشخصٍ، في المصادر الكلاميّة، بأمرين: دعوى النبوّة، وصدور المعجزات[٣]، وهما عنصران تطبيقيّان. فَمَنْ عَاصَرَ النَّبيَّ يُمكن إثبات هذين الأمرين له بشكل مباشر، لكن هذين الأمرين لا يمكن أَنْ يثبتَا للأجيال اللَّاحقة إِلَّا بالوثائق والمستندات التاريخيَّة، كذلك في الإمامة، إذ اعتُبِرَ أَنَّ الشَّرطَ اللَّازِمَ والكافي لتَحَقُّقِهَا هو النَّصُّ[٤]، وهو الآخر لا يمكن تَلَقِّيهِ بالمباشرة إِلَّا للمعاصرين، أمَّا بالنسبة للأجيال اللَّاحقة فهو واقعةٌ تاريخيةٌ تُثبت من خلال الوثائق والمستندات.

بناء على تَقَدَّمَ، يَتَّضِحُ السَّبَبُ وَرَاء هذا التَّلاحُم الكبير بين المباحث الكلاميّة ـ في مجالي النبوّة والإمامة ـ وبين التأريخ، حتّى إنَّ متكلّمين مثل العلّامة الحلّي لم يجدوا بدًّا من أن يتناولوا بحث التأريخ ضمن أبحاثهم.

أ ـ المنحى التاريخي في مباحث النبوّة:

إنّ جزءًا مُهمًّا من المصنّفات الكلاميَّة للعلامة الحلّيّ هي شروح لمؤلَّفات الشيخ نصير الدين الطوسيّ (٥٩٧-٦٧٢هـ). ومن هنا، كانت مقارنة آراء الشيخ مع العلامة

في بعض الموارد بمثابة مقارنة النصّ مع خلفيّاته، ممّا يوضّح آراء العلامة الحلّي بشكلٍ أفضل وأجلى. لذلك سوف نقارن فيما يلي - في بعض الموارد - بين أفكار العلّامة وأفكار الشيخ نصير الدين الطوسي.

ذكر الشيخ في بحث النبوّة الخاصّة شرطين لإثبات نبوّة الشخص المعيَّن، دعوى النبوّة وإظهار المعجز، وقال في نبوّة النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله: «محمد رسول الله، لأنه ادّعى النبوّة، وظهر على يده المعجزة، وكلّ من يكون كذلك كان رسولًا من الله»[٥].

ثمّ تابع قائلًا: «أمّا دعواه فمعلومة بالتواتر ...»[٦].

وانتهج العلامة الحلّي الطريقة ذاتها، فقال في خصوص دعوى النبوّة: «أمّا ادّعاء النبوّة فبالتواتر»[٧].

كما قال في موضع آخر في شرح كلام الشيخ نصير الدين الطوسي: «ودعوى النبوّة لا شكّ فيه، لأنه منقول بالتواتر أنه عليه السلام ظهر وادّعى النبوّة، وهو يفيد العلم الضروريّ»[٨].

وورد المضمون نفسه في سائر مؤلّفات العلامة الحلّي أيضًا[٩].

ثمّ الشرط الثاني هو إثبات المعجزة وهذا الشرط قد شغل بالفعل أذهان المؤلّفين طيلة هذه القرون كثيرًا، إذ اهتمّوا به أكثر من اهتمامهم بإثبات أصل دعوى النبوّة؛ وربّما كان السبب هو الاعتراف بالدعوى بشكل عامّ حتّى من قبل مخالفي الإسلام. أمّا بالنسبة إلى المعجزة فقد تقدّم أنّها لا تثبت في الأجيال اللاحقة إلا بالأخبار، لذلك تكون ذات ماهيّة تاريخية. وتجدر الإشارة هنا إلى أحد الآراء النافعة في القرون المتأخّرة وهو كلام الفيّاض اللّاهيجيّ (ت ١٠٧٢ هـ)، إذْ قال: إنّ طرق إثبات النبوّة لشخص معيّن بعد انقضاء زمانه، تنحصر في طريق التواتر والأخبار الدالّة على دعوى النبوَّة من قبل ذلك الشخص المعيّن وإظهاره للمعجزة طبقًا لدعواه[١٠].

هناك اختلافٌ دقيقٌ بين رأي الشيخ نصير الدين والعلامة الحلّي في خصوص

المعجـزة، إذ إنَّ الأوَّلَ لم يـصرِّح فـى هذا المجـال إلَّا بالقرآن، فهو ينظـر إلي المعجزة بمنظار المشـاهدة والوجدان، لا التاريخ والأخبار، في حين نجد العلامةَ الحلّيَّ يُصَرِّحُ بِمعجـزاتٍ أُخَـر علاوة على القرآن الكريـم، ولأنَّ شَرْطَ مُعَـاصَرَة النَّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ومشـاهدة المعجزة أمـرٌ مفروغ منه، لذلـك أكّد الجانب التاريخـيّ، وهذا الاختلاف مشهود عند مقارنة عباراتهما، حيث قال الشيخ نصير الدين في رسالة قواعد العقائد:

«والقرآن ممّا لا يمكن أن ينكر، والتحدّي عليه ظاهر»[١١].

وقال العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة:

«منهـا القـرآن العزيـز وهو متواتر لا شـكّ فيه، وإعجـازه ظاهر، لأنـه تحدّى به وخيّرهم بين الإتيان بمثله أو بسورة منه، وبين اتباعه، و بين قتلهم. فاختاروا الأخير، ولو أمكنهم المعارضة اختاروها، لأنّها أسهل من القتل»[١٢]. [١٣]

تناول العلامة الحلّي هذا البحث مرّة أخرى في مناهج اليقين وهو كتاب مستقل في علم الكلام، وقام بدراسة أبعاد الموضوع، فقال في خلال البحث:

«إن القرآن ظهر على يده وهو معجز: وأمّا الصغرى فبالتواتر، وأما الكبرى فلأنّه تحدّى به العرب مع بلوغهم الغاية في الفصاحة، وعجزوا عن ذلك»[١٤].

ثـمّ اسـتمرّ في هذا البحـث فاعتمد المنحـى التاريخيّ حتّى في موضـوع التحدّي ـ كـما هو المفـروض ـ لأنّ عجز الكفّار في مقـام المعارضة وإثبـات عجزهم عن إجابة التحدّي، لا يثبت إلا من خلال المسـتندات والوثائق التاريخية التي لا طريق إليها إلا من خلال الأخبار.

ثمّ من الأسـس المشـتركة بين العَلَمين في إثبات المعجزات: استنادهما إلى التواتر، وإلى نـوع خاصّ منه، وقد اسـتعمل في مصنّفات نصير الدين من غـير تقرير كيفيّته، خلافًـا لعبارات العلامة الحلّي الذي قام بنوع من التقرير والبيان له. وفي هذا الصدد، لابـدّ أن نراجع أوّلًا كلام الشـيخ حيث قال: «وأما ظهـور المعجزة عليه، وإن كانت

رواياته مختلفة، لكنَّها أكثر ممّا يمكن أن ينكر»[١٥].

وقال العلامة في توضيح هذه العبارة: «ومنها انشقاق القمر و ... وغير ذلك من المعجزات التى لا تحصى كثرة، وهذه المعجزات وإن ظهرت ظهورًا تقارب التواتر إلا أن مجموعها بلغ حدّ التواتر»[١٦].

ونقول في توضيح ذلك: إنّ عدم تصريح الشيخ نصير الدين الطوسيّ في عباراته المختصرة إلَّا بالقرآن الكريم من بين جميع معجزات النبيّ صلى الله عليه وآله، وإنّ شرْح وتفصيل العلامة الحليّ لبعض المعجزات الأخرى والتصريح بها، يمكن حمله ببساطة على انتهاج الشيخ نهج الاختصار في عباراته، بيد أن الاختلاف الدقيق في نظريتهما يعود في الحقيقة إلى اختلاف فهمهما لمسألة التواتر.

وقد ورد في كلامهما ذكر «الاختلاف» في الأحاديث والروايات، وهذه المفردة تعود إلى مصطلح قديم هو «اختلاف الحديث» ويُقصد به التعارض بين روايتين أو عدّة روايات، لذلك عندما يتحدّث الطوسى عن «اختلاف» الروايات في باب معجزات النبيّ صلى الله عليه وآله فإنّه يشير إلى التعارض بين مضامين هذه الروايات، وليست مسألته ما قد يتبادر إلى ذهن المتحدّث العصريّ الذي ينتقل ذهنه إلى تنوّع وتعدّد الروايات الواردة في باب من الأبواب.

العلامة الحلّي لم يتطرّق في شرحه لعبارة الشيخ نصير الدين إلى وجود التعارض بين روايات المعجزات، ويبدو أنّه لا يعتقد أساسًا بوجود هذه المشكلة. وهذا الاستنتاج ليس بمعنى أنّ العلامة الحلّي كان يعالج التعارض بين روايات المعجزات (في مقام الإثبات) من خلال نفي أحد الأطراف المتعارضة، كما لا يعني أنّ العلامة كان (في مقام الثبوت) يعدّ هذا التعارض مجرّد إساءة فهم، بل الصحيح أن نحمل فعل العلامة على أنّه لم يعدّ الجزئيَّات المثيرة للجدل في هذه الروايات جديرة بالاهتمام. الظاهر أنّه كان يهتمّ في مضامين هذه الروايات بالجزء الذي يتحدّث عن أصل صدور

المعجزة، وكان يرى إمكانيّة غضّ النظر عن الجزئيّات المتعلّقة بكيفيّة صدور المعجزة التي تؤدّي إلى تعارض هذه الروايات.

ومن الممكن أن نحمل فعل العلامة على أنّه كان يجمع الجوهر المشترك بين هذه الروايات ـ أي أصل صدور المعجزة ـ بتفكيك مكوّنات الروايات في سبيل استنتاج نوع من التواتر في الجزء المشترك بينها، ممّا قد يسمّى: «التواتر التحليليّ» أو «التواتر الجزئيّ»[١٧]، الذي على الرغم من شبهه بالتواتر المعنويّ إلا أنّه يختلف عنه. وبالتعبير الرياضي: هو نوع من تحليل الروايات المتعارضة إلى العوامل المكوّنة في سبيل تحصيل نتاج متقوّم جدير في الاستدلالات التاريخية.

بعد هذا التوضيح، من المهمّ أن نعرف أنّ الشيخ أساسًا لم يستعملْ مفردةَ «التواتر» في عباراته وإنّما تحدث فقط عن عدم إمكانيّة نفي وإنكار المعجزات، والسبب هو أنّ الفهم التقليديّ للتواتر لايتحمّل هذا المقدار من الاختلاف. فالعلامة الحلّي هو الذي أجاز لنفسه الاستفادة من تعبير التواتر في هذا المجال، من خلال ما أشير إليه من صياغة المفاهيم. ولا يخفى أنّه، وإن أكثر من ذكر المعجزات النبويّة في كشف المراد، إلاّ أنّه لم يتحدّث هناك عن التواتر أبدًا[١٨].

ب ـ المنحى التاريخيّ في مباحث الإمامة

كما تقدّم في بحث الإمامة أيضًا، فإنّ الإمامة الخاصّة هي محلّ ظهور الملازمة بين علمي الكلام والتأريخ، وتستهلّ مباحثها بقضيّة استخلاف النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعده مباشرة. وفي هذا القسم من المحادثات الكلاميّة في أغلب الكتب، ومنها مؤلّفات العلامة الحلّي، مدار البحث هو النصّ على إثبات هذه الخلافة، سواء من النصوص القرآنيّة أو الأحاديث النبويّة. وأهمّ وثيقة حديثية عند الاستناد إليها في هذا المجال: حديث واقعة غدير خمّ، ومعه طيف واسع من أحاديث أخرى يمكن الاستناد إليها.

في (نهج الحق) أَفادَ العلامة الحلّي في هذا المجال من حديث الغدير برواية أبي سعيد الخدري، من دون أنْ يَتَطَرَّقَ إلى بحث الصحَّة السنديَّة[١٩] لهذا الحديث، لكنّه دافع عن اعتباره السنديّ في مُصَنَّفَاتِهِ الأُخَر اعتمادًا على التواتر.

اختار الشيخ نصير الدين في تجريد الاعتقاد حديثي الغدير والمنزلة من بين النصوص الروائيّة، وصرّح بتواترهما[٢٠]. وذكّر العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة أنّ جميع المسلمين ـ أي جميع الفرق والمذاهب ـ نقلوا هذه الرواية بالتواتر، وإن وُجد اختلاف بينهم فليس في الاستناد وإنّما في الدلالة على الإمامة وعبارته كما يأتي: «وقد نقل المسلمون كافة هذا الحديث نقلًا متواترًا، لكنهم اختلفوا فى دلالته على الإمامة»[٢١].

وأكّد العلامةُ في شرح حديث المنزلة، تواتر المسلمين في النقل، ورجوع الاختلاف إلى مدلول الحديث قائلًا: «وتواتر المسلمون بنقل هذا الحديث، لكنهم اختلفوا فى دلالته على الامامة»[٢٢].

هكذا نقدّم منهجًا لحلّ التعارض بين الرواية والدراية، وهذا هو السبب الرئيس الذي دعا العلامة إلى طرح مبحث الدلالة.

زِدْ على هذه الأحاديث، أحاديث أخرى في باب النصّ على إمامة الإمام عليّ عليه السلام التي استند إليها الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة أيضًا من باب المعاضدة لا التواتر والوثوق، إذ إنّها لو انفردت في المقام، لم يكن لها تلك الدرجة من الاعتبار بحيث يعتمد عليها لإثبات مثل هذه الدعوى. من هذه النوع من الاستناد أيضًا يمكن الإشارة إلى أخبار استخلاف النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام على المدينة عند خروجه إلى بعض غزواته صلى الله عليه وآله، والأحاديث التي عرّف فيها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عليًّا عليه السلام أخًا ووصيًّا وخليفةً له وقاضيًا لديونه من بعده[٢٣].

في البحث عن النصوص في الأحاديث النبويّة، تمسّك الشيخ نصير الدين بعدد

منهـا مثل حديث «إمـرة المؤمنين» ، وعدَّها «نصًّا جليًّـا» وعبارته: «وللنصّ الجليّ في قولـه صلى الله عليه وآله مخاطبًا لأصحابه: سـلّموا على عـليّ بإمرة المؤمنين، وأنـت الخليفة بعدي، وغيرهما»[٢٤].

والواقـع أنّ مراده مـن هذا الطيف من الأخبـار هي الأحاديث التـي وإن لم يدّع التواتر السـنديّ فيها، إلا أنّه لا يشـوب دلالاتها أيّ شـكّ والتباس، فهي صريحة في إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام بشكل وافٍ. وعاود العلامة الحلّي في توضيح هذه الموارد مبنـاه في التواتـر التحليليّ وقال: «والنصوص في ذلك كثـيرة، بل أكثر من أن تحصى، ذكرها المخالف والمؤالف إلى أن بلغ مجموعها التواتر»[٢٥].

كما أشـار في خصـوص حديث يوم الـدار إلى نمط خـاصّ من التواتـر ، إذ قال: «وتواترت أحاديث الإمامية ونقلها غيرهم نقلًا شائعًا ذائعًا»[٢٦].

وفي الحديث عن هذا اللون من المسـتندات التي عبّر الشيخ والعلامة عنها بالنصّ الجليّ وعلاقتها بالتواتر، ورد في مناهج اليقين للعلامة: «النقل المتواتر عن الرسول صلى الله عليه وآله بالنصّ الجليّ عليه، فإن الشـيعة مع كثرتها وتفرّقها في البلاد يتناقلون خلفًا عن سلف أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ...»[٢٧].

هذه العبارة صريحة بأنّ مستنده في هذا الموضع هو تواتر الإماميّة فقط، وليس جميع المسـلمين، لكنّه استند إلى كثرة الشيعة وتوزّعهم الجغرافيّ، لإثبات استحالة تواطئهم عـلى الكذب، لأنّ مبنـاه في حجيّـة التواتر هو انتفـاء احتمال التواطـؤ على الكذب، ويمكن من خلال العنصرين المذكورين بواسـطة النقل المُنحصر في الشيعة ـ أيضًا ـ أن ننتهي إلى انتفاء التواطؤ المطلوب.

فضلًا عن مسـألة النصّ على الإمامة في الأحاديث النبويّة، تناول الشـيخ ـ وبالتبع العلامة الحلّي ـ إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام من طريقين آخرين، يتشـابكان مع التأريخ أيضًا، ونذكرهما تحت عنوان النوع الثاني والثالث.

النوع الثاني هو الاستناد إلى السيرة النبويّة لكن ليس عن طريق نَقْلِ روايات فعل النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله عن رواة معيّنين، كما يلاحَظ في الأحاديث عمومًا، بل من خلال نظرة عامّة للطابع العامّ الذي يحكم حياة النبيّ صلى الله عليه وآله، كما يمكن هنا استنتاج نوع من التواتر التحليليّ بحسب رأي العلامة الحلّي. لكن هذه الخصوصيّة لا تستفاد إلا من ظرف الاستدلال، ولا يوجد تصريح بها من قبل الشيخ ولا حتّى العلامة.

من أبرز مظاهر هذا النوع من الاستدلال: استناد الشيخ نصير الدين الطوسي - وبإجمال شديد في العبارة - إلى العصمة بطريقة كلاميّة محضة إلى جانب تذكيره بأنّ سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله أيضًا تقتضي النصّ على إمامته عليه السلام فقال:

«والعصمة تقتضي النصّ، وسيرته صلى الله عليه وآله»[٢٨]

في توضيح هذه العبارة، تعرّض العلامة الحلّي إلى بعض أبعاد شخصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وحياته، ولاسيّما حرصه على المسلمين واهتمامه بمصالحهم، وعندما نأخذ هذه الخصوصيّة المسلّم بها من السيرة النبويّة لتكون كبرى القياس، ونرفقها بصغرى أنّ تعيين الخليفة من أبرز مصاديق الحرص ومن أهمّ مصالح المسلمين، يستنتج من ذلك ضرورة النصّ على الإمامة[٢٩].

النوع الثالث من الاستدلال يعود إلى النصوص القرآنيّة حيث يستفاد من روايات أسباب النزول اختصاصها بالإمام عليّ عليه السلام، ومن الآيات المعتمدة في هذا السياق، آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ...﴾[٣٠]. أشار الشيخ نصير الدين باختصار إلى أنّ الأوصاف المذكورة في هذه الآية لوليّ المؤمنين لم تجتمع إلا في الإمام عليّ عليه السلام، لكن من دون أن يوضّح كيفيّة نقل ذلك، بينما تمسّك العلامة الحلّي في هذا الخصوص بإجماع المفسّرين على نزول الآية في إمامة الإمام عليّ عليه السلام[٣١].

في موضع آخر وبالطريقة ذاتها، عدّ العلامة الحلّي أنّ الوليّ المنصوب في الآية ﴿... فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ...﴾[٣٢] هو الإمام عليّ عليه السلام استنادًا إلى إجماع المفسّرين[٣٣].

إذن، أهمّ استدلال في تعيين أشخاص الأئمّة هو الاستناد إلى النصّ، لكن ذكرَت الكتب الكلامية ومنها مؤلّفات الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة الحلّي طريقًا آخر مثلما ورد في باب النبوّة في شخص معيّن، بأن تثبت الإمامة للشخص المعيّن بشرطي الدعوى وإظهار المعجز.

تقرير ذلك أن الإمام هو الذي يدّعي الإمامة وتظهر منه معجزة تُثبت دعواه. وهذا يشبه إثبات النبوّة، لذلك يمكن إثبات إمامة الشخص من هذا الطريق استقلالًا. من هنا ذُكر هذا الطريق في الكتب الكلاميّة في عرض النصّ وليس في طوله كما لوحظ في بحث النبوّة. والشرطان هنا مرتبطان وممتزجان مع التأريخ بشكل وثيق. في هذا الخصوص، نلاحظ أوّلًا عبارة الشيخ حيث قال: «ولظهور المعجزة كقلع باب خيبر، ومخاطبة الثعبان على منبر الكوفة ... وادّعى الإمامة، فيكون صادقًا»[٣٤].

وقال العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة: «هذا دليل آخر على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وتقريره أنه ظهر على يده معجزات كثيرة، وادّعى الإمامة له دون غيره، فيكون صادقًا»[٣٥].

هنا أيضًا ـ حيث يتعلّق الموضوع بدعوى الإمامة ـ يكون المستند التواتر، كما بيّنه العلامة متابعًا كلامه: «وأما المقدمة الثانية فظاهرة منقولة بالتواتر، إذ لا يشكّ أحد في أنه عليه السلام ادّعى الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله»[٣٦].

التوضيح المذيّل في العبارة من انتفاء الشكّ في الموضوع، هو مستمسك إثبات التواتر، ممّا يكشف حقيقة التواتر الذي يقصده وأنّه ليس تواترًا لفظيًّا بمعنى اجتماع جماعة كثيرة على نقل كلام معيّن، وإنّما هو تواتر تحليلي يعتمد عنصرًا مشتركًا بين الكثير من الروايات التي لا يُختلف عليها.

بعض مستندات إثبات الإمامة لأشخاص الأئمّة عليهم السلام الواردة في المصادر الكلاميّة ـ ومنها مؤلّفات الشيخ نصير الدين والعلامة ـ اقتصرت على نقل فضائلهم عليهم السلام بشكل

عامّ، لكن ما يتعلّق ببحثنا هو تلك الفضائل المتعلّقة بالأحداث والتطوّرات التاريخيّة.

ومن جملة المصادر كتاب (كشف المراد) للعلامة، الذي استعرض الماتن فيه فضائل الإمام عليّ عليه السلام التي تثبت أولويّته وأفضليّته على منافسيه[٣٧]. وكذلك كتابه (الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام)، إذ يُشَكِّل البحثُ عن فضائل الإمام عليه السلام الجزء الأكبر منه، فقد جمع المصنّف كمًّا كبيرًا من أحاديث الفضائل من غير دعوى التواتر فيها[٣٨] والظاهر أنّه كان كان يقصد إثبات أفضلية الإمام عليه السلام من مجموع هذه الروايات الكثيرة عن طريق التواتر التحليليّ. الأساس والهدف ذاته معتمد في كتابه الآخر تحت عنوان الحجج القويّة في إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، إذ تناول الماتن البحث عن تواتر أحاديث مثل حديث الغدير، وذكر جمًّا غفيرًا من أخبار الفضائل لتكون حجّة قويّة وإثباتًا مجموعيًّا لإمامة الإمام عليّ عليه السلام[٣٩].

كما تقدّم آنفًا، فبعض هذه الفضائل مرتبطة بتأريخ صدر الإسلام والسيرة العمليّة للإمام عليّ عليه السلام ولها ماهيّة تاريخيّة، مثلًا: إنّ من الفضائل التي أَكَّدَتها المُؤَلَّفات الكلاميَّة المعروفة: مشاركة الإمام عليّ عليه السلام في مختلف غزوات النبيّ صلى الله عليه وآله وحروبه باستبسال وثبات عظيمين، في حين لم يثبت الكثير من المسلمين[٤٠].

واختصّت أجزاء رئيسة من كتاب (منهاج الكرامة) بالاستدلال على إمامة الإمام عليّ عليه السلام من خلال شرح أحواله وسيرته العمليّة، وفي بعض عنوانات أقسام الكتاب عبارات مثل:

«المنهج الرابع فى الأدلة الدالة على إمامته المستنبطة من أحواله عليه السلام»[٤١].

ورد في المصادر الكلاميّة في عرض الفضائل المذكورة الاستدلالُ بنقاط الضعف في الطرف المقابل، أي الاستدلال السلبيّ الذي يهدف إلى نفي صلاحيّة المنافسين لمنصب الإمامة، وماهيّة الكثير منها ماهيّة تاريخيّة.

الشيخ نصير الدين والعلامة تناولا البحثَ عن الجانب السلبيّ من عدم صلاحيّة

مَـن بويع من الخلفاء بعد النبـيّ صلى الله عليه وآله لهذا المنصب في مباحث الإمامـة بعد ذكر الأدلّة الإيجابيّـة مـن النصـوص والفضائل، ومـن الأمور التي اسـتندا إليهـا: كفرهم قبل إسـلامهم، أو منع الخليفـة الأول فاطمة الزهراء عليها السلام إرث أبيها، وهذه اسـتدلالات قائمـة عـلى تقارير تاريخيّـة. لكن الشـيخ والعلامة لم يتحدَّثـا عَن مَـدَى اعتبارِ هذه الروايـات، واقتصرا على اعتبارها بحثًا تكميليًّـا في باب إمامة الإمام عليّ عليه السلام جاوزاه من غير التشـدّد في تقييم أسـانيد الروايات[٤٢]. ويمكن حمل هذا التساهل على أنّه لا خلاف بين الشـيعة وأهل السنّة في نقل هذه الروايات، فَاعتَمَدَا اتفاق الفريقين بديلًا عن التواتر.

وفي هذا الصدد، خصّص العلامة الحلّي في منهاج الكرامة فصلًا ذكر في عنوانه:

«الفصل الخامس في أنّ من تقدّمه لم يكن إمامًا، ويدلّ عليه أمور ...»[٤٣].

في إطـار هذا المنحى السـلبيّ، كانت ذروة انتفاع العلامـة بالتأريخ في موضع من كتاب (نهج الحقّ)، إذ اسـتند إلى جزئيّات قضيّة السقيفة ليعدّها بيعة غير معتبرة لقلّة المشـاركين فيها. وقد ورد في تلك العبارة أنّ ثبـوت الإمامة لأبي بكر إنّما كانت لبيعة عمر بن الخطّاب له ورضا الأربعة الحاضرين معه في السـقيفة وهم أبو عبيدة الجرّاح وسالم مولى حذيفة وبشير بن سعد وأسيد بن حضير[٤٤].

نقول تكملةً للبحث: إنّ المصادر الكلاميّة لم تشـهد تفصيلًا بشأن الإمامة الخاصّة وتعيينًا لسـائر الأئمّـة الاثني عشر بقدر ما ورد في الإمام عـليّ عليه السلام، لكنّ الموجود منه متماثل في المنهج الاسـتدلاليّ والأسـس تقريبًا. وإلى جانب التمسّك بالنصوص، فقد حاولت المصادر في السـياق ذاته أن تبيّن كفاءتهـم عليهم السلام وأولويّتهم للإمامة من خلال طـرح فضائلهم ضمـن مقاطع من حياتهم وسـيرتهم العمليّة. قـال العلامة الحلّي في مقدّمـة كتاب المسـتجاد من كتاب الإرشـاد في خصوص الهـدف الرئيس من تأليف الكتاب:

«فهذا كتاب مشتمل على أسماء أئمة الهدى عليهم السلام وتاريخ أعمارهم وذكر مشاهدهم وأسماء أولادهم وذكر طرف من أخبارهم المفيدة لعلم أحوالهم، ليقف الطالب على ذلك وقوف العارف بهم، ويظهر له فرق ما بين الدعوى والاعتقاد»[٤٥].

وكما تقدّم فإنّ العلامة استفاد في مصنّفاته الكلاميّة من تأريخ الفرق والافتراقات المذهبيّة أيضًا للدفاع عن المواقف الاعتقاديّة للإماميّة الاثني عشريّة، ومن جملة ذلك: ما ورد في كتاب مناهج اليقين تحت عنوان «البحث الخامس في اختلاف الناس في الأئمّة» من ذكر تاريخ فرق الشيعة بالتفصيل[٤٦]. وأكثر من ذلك كتابه (كشف الفوائد)، إذْ أشار فيه إلى تأريخ افتراقات الإماميّة ومناقشات المذاهب في تعيين الأئمة إثباتًا لإمامة الأئمة الاثني عشر في فصل تحت عنوان «في البحث عن الإمامة وبعض فرق الإماميّة»[٤٧].

ج- المنحى الكلامي في البحث التاريخي

المنحى الكلامي في البحث التاريخي ظاهرة معروفة في مجال الدراسات الدينيّة (من داخل المنظومة الدينية) ليس فقط على مستوى العالم الإسلاميّ بل في سائر الديانات أيضًا، إذْ تَحكم العقائد الكلاميّة فهمَ التأريخ، والعقيدة ليست أساسًا لقراءة الروايات التاريخية فحسب، بل هي التي تحكم نقد الروايات التاريخية أيضًا. وبعبارة أخرى: في هذا المنحى، كلّ تقرير تاريخيّ يعدّ مقبولًا إذا كان متوافقًا مع العقائد الكلاميّة، وأمّا إذا تعارض معها فإنّه يُردّ أو يؤوّل إلى معنى متوافق مع العقائد مهما كان استناده قويًّا في دراسة الدين (من الخارج).

يسيطر هذا المنحى على الأجواء الدينية التقليديّة، فمن المتوقّع وجوده في مؤلّفات العلامة الحلّي أيضًا ولا يتصوّر خلوّها منه. وقد تكرّر سلوك المنحى الكلامي في دراسة الروايات التاريخية في مصنّفاته ولاسيّما عند تعارض هذه الروايات مع عصمة الأنبياء والأئمّة، إذْ قَامَ بِرَدِّهَا أو تأويلها. ففي مُؤَلَّفَاتِهِ هناك قائمةٌ من المعاصي المنسوبة إلى

المعصومين ومحاولات من العلامة في سبيل دفع تلك الشبهات والدفاع عن حريم العصمة[٤٨].

كما أن هناك موارد نادرة من محاولاته في تسويغِ بعض الروايات التاريخية ودفع الشبهات التي تثار حولها، إذْ جاوزت تلك المحاولات حدود المقتضيات الكلاميّة وأخذت طريقها نحو الاستحسان. ومدار البحث فيها هو الدفاع عن حرمة أهل البيت عليهم السلام بمعناه الواسع الشامل لغير المعصومين أكثر من أن يكون دفاعًا عن أصل العصمة الكلاميّ. فعلى سبيل المثال، بدأ العلامة بحثًا في الجواب عن سؤال كان موضوعه الدفاع عن غير المعصومين من آل أبي طالب مثل محمّد بن الحنفيّة ابن الإمام عليّ عليه السلام وعبد الله بن جعفر ابن أخيه، فقال:

«والسيد محمد بن الحنفية وعبدالله بن جعفر وأمثالهم أجلّ قدرًا وأعظم شأنًا من اعتقادهم خلاف الحق، وخروجهم عن الإيمان الذي يحصل بارتكابه الثواب الدائم والخلاص من العقاب الدائم. وأما تخلفه عن نصرة الحسين عليه السلام فقد نقل أنه كان مريضًا، ويحتمل في غيره عدم العلم بما وقع لمولانا الحسين عليه السلام من القتل وغيره، وبنوا على ما وصل من كتب الغدرة إليه وتوهموا نصرتهم له»[٤٩].

بناء على ما تقدّم من النماذج، لا يُعدُّ التاريخ الكلاميّ منحًى حاكمًا على مؤلّفات العلامة الحلّي، حتّى في المواضع التي أراد فيها التوفيق بين الروايات التاريخية والعقائد الكلاميّة فإنّه غالبًا ما حاول تقديم استدلال غير كلاميّ على دعواه سواء كانَ تاريخيًّا أو عرفيًّا.

من نماذج الاستدلال التاريخي في دفع الشبهات الكلامية ما قاله في دعوى وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله من غير تعيين خليفة:

«وكان صلى الله عليه وآله إذا سافر عن المدينة يومًا أو يومين، استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين، ومَن هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أمّته، وعدم إرشادهم في أجلّ الأشياء وأسناها

وأعظمها قدرًا وأكثرها فائدة وأشدّ حاجة إليها وهو المتولي لأمورهم بعده، فوجب من سيرته عليه السلام نصب إمام بعده، والنصّ عليه، وتعريفهم إيّاه، وهذا برهان لمّي»[٥٠].

وهو استدلال تاريخيّ من حيث إنّه تمسّك فيه بسيرة الرسول صلى الله عليه وآله العمليّة استنادًا إلى التواتر التحليلي وليس اللفظيّ.

ومن استدلالاته العرفيّة نقده لقصّة قدوم النبيّ صلى الله عليه وآله إلى المدينة في الرواية التي وَرَدَ فيها ضرب نساء المدينة للدفّ ورقص النبيّ بأكمامه، إذْ قَالَ: «وهل يصوّر مثل هذا عن رئيس، أو من له أدنى وقار!»[٥١]

كما في قصّة ذهابه صلى الله عليه وآله إلى المصلّى ثمّ خروجه منه ليغتسل عندما تذكَّر أَنَّهُ مُجنِبٌ، إذْ قَالَ العلَّامَة: «فلينظر العاقل هل يحسن منه وصف أدنى الناس بأنّه يحضر الصلاة ويقوم في الصفّ وهو جنب!»[٥٢].

وهناك موارد أخرى استند العلامة فيها إلى اتّفاق العلماء، كلّها في المنحى الكلامي في الروايات التاريخية. وتقدّم خلال مباحثنا أنّه كثيرًا ما تمسّك بإجماع واتّفاق العلماء ليكون مستندًا بديلًا وبمنزلة التواتر، مثل ما في الجواب عن صحَّةِ انتسابِ قضيَّة الإفك إلى عائشة زوجة النبيّ صلى الله عليه وآله، إذْ قَالَ:

«ما عرفتُ لأحد من العلماء خلافًا في أن المراد بها عائشة»[٥٣].

العلامة ومن خلال المنحى التاريخي، حافظ على العقائد الكلاميّة، كما نقد عقائد عوام الناس، ومنها العقيدة المشهورة في كون مرقد الإمام عليّ عليه السلام في النجف مجاورًا لمثوى النبيّ آدم عليه السلام ونوح عليه السلام، فبيّن عدم ثقته بهذا النقل، وقال:

«هذا شيء مشهور، والاعتماد فيه على النقل، ومع ذلك فأيّ فضيلة لأمير المؤمنين!»[٥٤].

النتائج

تكاد تنحصر جميع موارد تعامل العلامة الحلّي مع التأريخ في المباحث الكلاميّة، وهذا الميل إلى التأريخ في مصنّفاته الكلاميّة معناه أنّه حتى حين يكون ملتحمًا مع التاريخ فإن هدفه استعمال التاريخ من أجل تعزيز مباحثه الكلامة.

ونظرًا إلى انحصار مباحثه التاريخية في مؤلّفاته الكلاميّة، نستنتج أنّه كلّما سلك «المنحى التاريخي في علم الكلام» كان ذلك بغية حلّ المسائل الكلاميّة بواسطة التأريخ، وكلّما اتّبع «المنحى الكلامي في التأريخ» كان هدفه هو الخلاص من الشبهات والمآزق الكلاميّة. فالنتيجة المهمَّة هي أنّ العلامة الحلّي لم يكن أبدًا من حماة هواة استعمالِ العقائد والقضايا الكلاميَّة لحلِّ المسائل التاريخيّة.

بما أنّ غالب استنادات العلامة التاريخيّة هي في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، فإنّ الأدلّة القطعيّة واليقينيّة هي الوحيدة ـ من وجهة نظره في الأقلّ ـ التي يمكن الرجوع إليها، وهو لمْ يأخذْ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلَّا فيما لا يتعلَّق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشيّة أو المعتقدات العاميّة، ومنها تحديد مدفن الإمام عليّ عليه السلام الذي هو من القضايا الهامشيّة، إذِ انتهَجَ نَهْجَ سَائر الرواة في الاكتفاء بجمع الأخبار من دون التعرّض إلى نقد اعتبارها. كما ألقى بالعهدة على الراوي في موضوع دفن الإمام عليّ عليه السلام بين نبيّ الله آدم عليه السلام ونوح عليه السلام بوصفه معتقدًا عاميًّا.

وفي العقائد المتعلّقة بأصول الدين التي تستلزم مستندًا معتبرًا فإنّه تمسّك بالاستدلالات العقليّة العرفيّة في موارد قليلة، وكانت أغلب مستنداته الأخبار المتواترة.

والرجوع إلى الأخبار المتواترة في فكر العلامة الحلّي له خصوصيّة متميّزة وهي البحث عن المكوّنات والعوامل المشتركة بين الروايات المختلفة ممّا عبّرنا عنه بالتواتر التحليليّ، علمًا بأنّه رحمه الله كان يرى إجماع العلماء واتّفاقهم على نقل خبر أو تأويل آية أنّه

بمنزلة التواتر. في هذا النطاق المحدود من الأخبار المتواترة بتعريفها المضيّق ونظرًا الى الأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخيّة بأخبار الآحاد، استعملَ العلامة الحلّي هذا التعريف الموسّع للتواتر في سبيل إيجاد حلّ في الاستنادات التاريخيّة.

الهوامش

(١)الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغرويّة: ٨٣٧ و ٨٤٧ و ٨٤٩.

(٢)يراجع: خلاصة الأقوال.

(٣)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٤)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٦)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨.

(٨)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٢.

(٩)على سبيل المثال، يراجع: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١، مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨-٢٦٩.

(١٠)گوهر مراد: ٢٧١.

(١١)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٢)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٣)هناك تعبير آخر قريب منه في: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١.

(١٤)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨-٢٦٩.

(١٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٦)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٧)كان الأصل الفارسي لهذا التعبير، من إبداع الباحث نفسه، لذلك تمّت الترجمة للمصطلح بأقرب تعبير يتناسب مع مراد الباحث.

(١٨)يراجع: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد:٢٢١-٢٢٣.

(١٩)نهج الحقّ: ١٩٢.

(٢٠)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢١)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٢)المصدر نفسه : ٢٣١.

(٢٣)يراجع: تجريد الاعتقاد: ٩٤-٩٥، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣١-٢٣٢، منهاج الكرامة: ٢٦.

(٢٤)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٦)المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٢٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٣١٠-٣١١.

(٢٨)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٩)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٣٠)سورة المائدة، الآية ٥٥.

(٣١)تجريد الاعتقاد: ٩٤، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٣٢)سورة التحريم، الآية ٤.

(٣٣)نهج الحقّ: ص ١٩١-١٩٢.

(٣٤)تجريد الاعتقاد: ٩٥.

(٣٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٢.

(٣٦)المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٣٧)المصدر نفسه:٢٣٩- ٢٤٥.

(٣٨)الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

(٣٩)الحجج القوية في إثبات الوصية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٤٠)يراجع: كشف اليقين: ١٢٢-١٦٥، نهج الحقّ: ٢٤٨-٢٥١.

(٤١)منهاج الكرامة: ٧٢ وما بعدها.

(٤٢)تجريد الاعتقاد: ٩٥-٩٦، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣.

(٤٣)منهاج الكرامة: ٨٥.

(٤٤)نهج الحقّ: ١٦٩-١٧٠، للاطلاع على قائمة مفصّلة من النقد، يراجع: منهاج الكرامة: ٤٢-٥٠، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣-٢٣٨.

(٤٥)المستجاد من كتاب الارشاد: ٣.

(٤٦)مناهج اليقين في أصول الدين: ٣٠١-٣٠٣.

(٤٧)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٩-٨٣.

(٤٨)الرسالة السعديّة: ٣٥٥-٣٥٦، نهج الحق: ١٤٦-١٥٤.

(٤٩)أجوبة المسائل المهنّائيّة: ٣٨-٣٩.

(٥٠)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٥١)نهج الحقّ: ١٥٠.

(٥٢)المصدر نفسه:١٥٠.

(٥٣)أجوبة المسائل المهنّائيّة: ١٢١.

(٥٤) المصدر نفسه: ٥٠-٥١.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

-أجوبة المسائل المهنائيّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠١ق.

-الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، الكويت، مكتبة الألفين، ١٤٠٥ق/ ١٩٨٥م.

-تجريد الاعتقاد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، (ايران) طبعة حجريّة.

-الحجج القوية في إثبات الوصية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٦ق.

-خلاصة الأقوال، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: جواد قيومي، قم، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤١٧ق.

-الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغرويّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: جلال‌الدين محدث ارموي، ملحق الغارات، ج٢، تهران، چاپخانه بهمن، ١٣٥٥ش.

-الرسالة السعديّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، ضمن كلمات المحققين، تهران، طبعة حجريّة، ١٣١٣ق.

-قواعد العقائد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، ضمن: ميراث اسلامي ايران، تحقيق: رسول جعفريان، دفتر هشتم، قم، مكتبة آيت الله مرعشي نجفي، ١٣٧٧ش.

-كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تهران، الطبعة الحجريّة، ١٣٠٥ق.

-كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: حسن حسيني لواساني، صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٥٣ق.

-كشف اليقين، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: حسين درگاهي، تهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، ١٤١١ق/ ١٩٩١م.

گوهر مراد، عبدالرزاق فياض لاهيجي، تهران، كتابفروشي اسلاميه، ١٣٧٧ق.

-المستجاد من كتاب الارشاد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، ضمن: مجموعة نفيسة، قم، كتابخانه آيت‌الله مرعشي نجفي، ١٣٩٦ق.

-مناهج اليقين في أصول الدين، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: محمد رضا أنصاري قمي، قم، مطبعة ياران، ١٣٧٤ش.

-منهاج الكرامة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: عبدالرحيم مبارك، مشهد، انتشارات تاسوعا، ١٣٧٩ش.

-نهج الحق، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: عين الله حسني و ديگران، قم، دار الهجرة، ١٤٢١ق.

الأمير دبيس بن صدقة بن منصور المزيدي

(ت ٥٢٩هـ/١١٣٥م)

م.م علي عبيس حسين علي

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/ جامعة بابل

الملخص

تولَّى حُكم الإمارة المزيدية عددًا من الأمراء، بعدَ حروبٍ وصداماتٍ مَعَ العباسيين والسلاجقَة، وأصبحت الإمارةُ مركزًا ثقافيًّا لمختلف العلوم ، وارتحل الكثيرُ مِن الطُّلَّابِ إليها، وكانَ هذا بفضل تشجيع أُمراء المزيدين.

وهذا البحث – المكوَّن من مبحثينِ – خَصَصناهُ للحديثِ عن أَحَدِ هؤلاء الأُمراءِ ، وهو الأمير دُبيس بن صدقة الأسديّ (ت ٥٢٩هـ)، الذي تَوَلَّى إمارةَ الحلة سنة ٥١٢هـ بعد استرجاع حُكْمِ أَبيهِ ، وأعادَ هيبةَ الإمارة المزيدية التي أصبحتْ في عهده ذات شأنٍ كبيرٍ، وقد وصفهُ المؤرخونَ بالكرم وحِمَى الضعيف والجار ، ورعاية العلم والعلماء ، والشجاعة في معاركهِ الكثيرةِ.

الكلمات المفتاحية:

دُبيس الثاني ، الحلة ، السلاجقة ، المزيديون ، العباسيون.

Prince Dubis bin Sadaqa bin Mansour Al Mazeedi (died 529 AH / 1135 AD)

Assistant lecturer. Ali Obais Hussein Ali

Babylon Center for Civilizational and Babylonian Studies / University of Babylon

Abstract

number of princes took over the rule of the Mazyadid Emirate,

After wars and clashes with the Abbasids and the Seljuks, a number of princes took over the rule of the Mazyadyyid emirate, and the emirate became a cultural center for various sciences, and many students migrated to it, and this was thanks to the encouragement of the Mazyadid princes.

And this research - consisting of two sections - we have devoted to talking about one of these princes, Prince Dubeis bin Sadaqah Al-Asadi (d. 529 AH), who assumed the Emirate of Hilla in the year 512 AH after the restoration of his father's rule, and he restored the great prestige of the Emirate Historians have described him as generosity, fervor for the weak and the neighbor, patronage of science and scholars, and courage in his many battles.

key words:

Dubis II, Al-Hilla, The Seljuks, The Mazyads, The Abbasids.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الخلق سيدنا وملاذنا محمدٍ رسولِ الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وصَحبِهِ المنتجبين.

شكَّلتْ مدينة الحلة – ولا سيَّما في بداية القرن الخامس حتى نهاية القرن الثامن للهجرة وباتجاهاتها الفكرية المختلفة – تَحَوُّلًا بارزًا في مسار الفكر الإسلامي بشكل عام، والمذهب الإماميّ بشكل خاص، وقد كان ظهورُ عددٍ كبيرٍ مِنَ العلماء الصُّورة الأبرز في هذا التَّحوّل، منهم: محمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ)، وهبة الله بن نما الحلي (حيًّا ٥٦٥هـ)، ويحيى بن البطريق الحلي (ت ٦٠٠هـ)، والسيد رضي الدين علي بن طاوس (ت ٦٦٤هـ)، وغيرهم.

وكان لمدرسة الحلة ما يميزها عن المدن الأخرى، فقد تم إنشاؤها بأمر الأمير صدقة بن منصور، أما المدن الأخرى في العراق فأُنشِئَتْ بِأَمرِ الخلفاء العباسيين أو مَن يَنُوبُ عنهُم [(١)].

لقد نشطت الحركة الفكرية والثقافة الإسلامية في هذا العصر والعصور اللاحقة، وانتشرت انتشارًا واسعًا بفضل الإمارة المزيدية التي كانت لها دورٌ بارزٌ في تشجيع العلماء والأدباء والشعراء ورعايتهم، والذي كان الحافز الرئيس لهذا النشاط، إذ أنشئت المدارس بِفَضلِ رِعَايَتِهم وتشجيعِ السَّفَر إليها، وتزاحمت حلقاتُ التدريس سواء في بيوت العلماء أو المساجد، فكان يفسر فيها القران الكريم ويُروى فيها الحديث النبوي الشريف، وُعِقدت فيها مجالس للعلماء والأُدباء.

وتحوَّلتْ أُسرةُ آل مزيد من المشيخة إلى الإِمارة التي استمرَّت قرابة قرن ونصف، وكان لها أهمية كبيرة في الأحداث السياسية والاجتماعية والفكرية، وقد أعاد دبيس الثاني هيبة الإمارة المزيدية فأصبحت في عهده، ذات شأنٍ كبيرٍ، وسيطر على مدن

عدة وتجمَّعَ حولَهُ العربُ والأكرادُ، وكانت الخلافةُ العباسيةُ ضعيفةً، وعندما شعر الأمير دبيس باستهانة الخليفة العباسي المسترشد بالله به جمع الجيوش ودخل بغداد وصالح الخليفة واسترضاه ورجع الى الحلة.

تضمن البحث مبحثين، تناول المبحث الأول الأمير دبيس بن صدقة اسمهُ ونسبة ونشأته وأبناؤه وإخوانه وأسرته، فيما درسنا في المبحث الثاني الجانب الفكري والسياسي له، ثم خاتمة بما توصل إليه البحثُ من نتائج، وقائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة.

المبحث الأول: دبيس بن صدقة

١- اسمهُ ونسبهُ

دبيس بن صدقة[٢] بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي الناشريّ[٣]، ولم تُشِر المصادر التاريخية إلى سنة ولادته.

كان شيعيًّا كآبائِهِ[٤]، ولديه معرفة بالأدب والشعر[٥]. استولى على كثير من مدن العراق[٦] في أيام خلافة المسترشد بالله العباسي[٧]، وهو الذي عناه الحريري في المقامات في المقامة التاسعة والثلاثين بقوله: «حتى قيل لي إنَّه القرنيّ أويس أو الأسدي دبيس»[٨]، ومن بين الأمراء وسادة الأَعراب، شُجاعًا بطلًا[٩] وهو من بيت كبير[١٠]، وكانت مدة ولايته ٢٢ سنة[١١].

وُصِفَ بأنَّهُ أحد أجواد الدنيا كان صاحب الدار والجار والحمى والذمار، وكانت أيَّامُهُ أعيادًا، وكانت الحلة في زمانه محط الرحال وملجأ بني الآمال ومأوى الطريد ومعتصم الخائف الشديد، فعندما هرب أخو المسترشد للحلة أكرمه دبيس زائدًا عن الحد، وأفرد له دارًا وأكرمه إكرامًا كثيرًا[١٢]، ولا يسلم المستجير به، وقوله للمسترشد يؤكد ذلك: «فلا والله لا أسلِمه إليكم وهو جاري ونزيلي ولو قتلت

دونـه إلّا إن اختار»[١٣] ، ومـا أنجبت عرب البادية مثله وكان أمـراء الأسرة المزيدية ثمانيـة أولهم الأمير أبو الحسـن علي بن مزيـد ت ٤٠٨هـ ، وأول مَـنْ لُقِّبَ لأمارة آل مزيد ، وكان للوضع السياسي المضطرب الذي خلفة السلاجقة وسعيهم للقضاء على الخلافة العباسـية [١٤] العامل المهم لقوة بني مزيد وتأثيرها الفاعل في التدخل بقوة في الوضع السـياسي والاجتماعي للعـراق، وكان الأمير دبيس يتحين الفرص للتخلص من هيمنة القوى الأجنبية على العراق .

٢- نشأته:

نشأ دبيس الثاني في الحلة وترعرع في كنف أبيه وعاشَ الأمير الشاب في أسرة ذات نفوذ سـياسي ومهتمـة بالجوانب الفكرية والشـعرية والأدبية [١٥] استشـاره والده في الأمور العسكرية والسياسية أثناء فترة حكمه لإِمارةِ الحلَّة :

١- عندمـا اسـتجار صاحب سـاوة بأبيه صدقة واقـترح على أبيه أنْ يرسـل إلى السـلطان السـلجوقي محمد الأموال والخيل ويطلب منه الصلح [١٦] ، فكان سياسيًّا محنكًا.

وأرسـله والده سنة (٤٩٦ هـ) ليسـتلم مدينة هيت وتصبح تحت حكم الإمارة المزيدية [١٧] ، وكانَ مرافقًا لوالده في الحروب والمجالس الثقافية والسياسية[١٨].

٣-ألقابه:

لقـب بعـدة القاب منهـا ملـك العرب[١٩]وهو لقـب أبيه (صدقـة الاول) الذي منحه الخليفة العباسي المسـتظهر عـام ٤٩٥هـ/ ١١٠١م، وَوَرَّثـه لولده دبيس الثاني مـن بعده، و لقـب الأمير الذي كان يتلقب به حكام إمـارة بني مزيد منذ عهد الأمير عـلي بن مزيد ، حتى آخـر حكامها الأمير علي الثاني بن دبيس بـن صدقة[٢٠]، ولقب أيضًـا أبو الأغر[٢١]، ونور الدولة[٢٢]، ووالي الحلة، وأمير العرب[٢٣]، وصاحب الحلة المزيدية[٢٤].

٤- أُسرته:

• **أبناؤه وبناتُهُ :**

١-**الأمير صدقة بن دبيس الثاني (ت ٥٣٢هـ)**: وهو سادس أمراء آل مزيد وتسلم الإِمارة بعد مقتل أبيه دبيس وكان عمرُه آنذاك ١٤ سنة [٢٥].

٢-**الأمير محمد بن دبيس (ت ٥٤٠هـ)**: وهو السابع من أمراء آل مزيد [٢٦].

٣- **علي بن دبيس (ت ٥٤٥هـ)** :استولى على الحلة سنة ٥٤٠ هـ/ ١١٥٠م [٢٧]، وكان بها أخوه محمد بن دبيس فقاتله وهزمه وانتزع الإمارةَ منه ، واجتمع الناس حوله ، وقاتل السلطانَ ، وهزم الجندَ وسيطر على الحلة ، ونصبَ الأمراء لحفظ أسوار الحلة ، وعندما قويت شوكتُهُ خفَّ غضبُ السلطان عنه [٢٨]، وتُوُفي سنة ٥٤٥هـ ، واتُّهِمَ الطبيبُ بقتلهِ [٢٩].

٤-**سُفرى خاتون** : تزوجها السلطان مسعود وأمها بنت عميد الدولة بن جهير في سنة ٥٣٢هـ قدمت إلى خاتون المستظهرية تشكو لها ، فبلغَ مسعودًا أنَّها فائقة الجمال فتزوجها [٣٠] .

• **إِخوانه:**

١ - **بدران سيف الدولة صدقة بن منصور المزيدي** الأمير (شمس الدين) (توفي في مصر العربية[٣١] كان أديبًا فاضلا هاجر إلى الشام فمصر بعد مقتل أبيه صدقة ولهذا أثنى عليه صاحب المزيدة وعلى شاعريته وآدابه ومن شعره ما كتبه لأخيه دبيس :

أَلا قُلْ لِمَنصُورَ وُقلْ لمسيب وُقلْ لدُبيْسَ إنّني لَغَرِيْبُ

هنيئًا لكم ماءُ الفراتِ وطيُبهُ إذ لم يَكُنْ لي في الفراتِ نَصِيْبُ

ولقد اختُلفَ في سنة وفاته ، فقيل سنة ٥٠٢هـ[٣٢]، وجعلها العماد الأِصفهاني سنة ٥٣٠هـ ، وابن تغري بردى سنة ٥١٣هـ [٣٣].

٢-**الأمير أبو كامل منصور** [٣٤] سوف نذكر جانبًا من حياته السياسيَّة ، ولم تدلنا

المصادر التاريخية على وفاته.

٣-**الأمير أبو المكارم محمد** الملقب بعز الدولة ت ٤٨٣هـ/ ١٠٩٩م [٣٥]، كان جوادًا ذكيًّا[٣٦]، عندما تُوُفِّيَ جلس عمادُ الدولة في داره للعزاء ثلاثة أيام، ورثاه الشعراء في مجلس والده صدقة[٣٧].

• **والدُهُ: صدقة: ت ٥٠١هـ**[٣٨].

لُقِّبَ والده بسيف الدولة وفخر الدين صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي [٣٩]، وكان شِيعيًّا له محاسنٌ ومكارمُ وحلمٌ وجودٌ[٤٠]. اختط الحلة في سنة ٤٩٥هـ[٤١] بعد أن كانت أجامًا، ووضع الأسس للدور والأبواب سنة ٤٩٥هـ، وحفر الخندق حولها سنة ٤٩٨هـ، ووضع الكشك ابنه دبيس بعد وفاة والده[٤٢]، وكان ذا بأس وسطوة وهيبة، ونافَرَ السلطانَ محمد بن ملكشاه السلجوقي [٤٣]، ولم يكنْ لديه حاجب أَو شفعاء عن الناس أَو حراس على الأبواب [٤٤]، وكان عفيفًا ذا ذمام ملجأ لكل خائف يأمن في بلاده وتحت جناحه ولا يكسر قلب أحد. ولي الإمارة ٢١ سنة[٤٥].

قتله غلام اسمه بزغش، وله من العمر ٥٩ سنة، وذكر ابن الأثير سبب القتل بقوله: « وأما سبب قتله فإنّ صدقة كان كما ذكرنا يستجير به كل خائف من الخليفة والسلطان... وكان السلطان قد سخط على أبي دلف سرخاب ... وصاحب ساوة وآبة، فهرب منه، وقصد صدقة .... وأجاب إنني .... ما قاله أبو طالب»[٤٦].

وتوالت الأحداث إلى معركة بين صدقة والسلطان وقتل صدقة لخيانة وخذلان من قبل قبائل خفاجة وعبادة سنة ٥٠١ هـ، وهو ابن خمس وخمسين سنة إمارته بلغت ٢٢ سنة [٤٧]، وقُتِلَ معه ثلاثةُ آلاف فارس، وأُسِرَ ابنُه دبيس[٤٨].

وكان عمره ٥٩ سنة [٤٩] ومدحه بعض الشعراء بقوله[٥٠]:

اذا زُرْتَــهُ لــم تلْــقَ مِــنْ دُون نَيْلِــهِ
حِــجــابــًا ولــم تــدخلْ عليه بِشَــافعِ
كَــمــاءِ الفــراتِ الجمّ أعْــرَضَ وِرْدَهُ
لِكــلِّ أُنــاسٍ فــهــو ســهــلُ الشرائعِ
تَــرَاهُ إذا مــا جئتــهُ مُتهلــلا
تــهَــلُّــلَ أبكـــارِ الغيــوثِ الهوامع

ولقبُ أُسرة آل مزيد من قبل الشعراء مزيد عراق دبيس[٥١]، وكانت داره مقصد اللهفان والأهل وتجمع في يوم واحد في داره ألف ومائتان من أهل بيته وخواصه من آل مزيد وعشيرته من بني أسد وغيرهم[٥٢]، وكان أول من لُقِّب بالإمرة، وكان يخطب له من الفرات إلى البحر، وكان له شيم حسنة، منها صدق الحديث؛ فإنه إذا قال شيئًا فهو كما قال، والوفاء بالعهد، فقد عاهد زوجته (مباركة بنت بدران بنت دبيس بن علي) وكانت ابنة عمِّه، أنْ لا يتزوج عليها، فلم ينقضْ عهده، ومَن يلجأ إليه فهو في حصن حصين ولو بقي الدهر كله، ولا أحد يصل إليه إلاّ أنْ يصل إليه، واكنَ عادلًا عفيفًا نزهًا عطاؤه واسعًا مليح النكت[٥٣].

- **جدُّهُ**

الأمير منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسديّ[٥٤]، وُلِدَ سنة ٤٢٥هـ. صاحب الحلة والنيل. كانَ ذا رأيٍ وسماحةٍ[٥٥]، و كان أديبًا وشاعرًا، حافظًا لأخبار المتقدمين وسير الأوائل وأشعار الجاهلية والإسلام. قَرَأَ الأدبَ على عبد الواحد بن عليّ بنِ برهان، واشتُهِرَ فارسًا شجاعًا جوادًا وحسنَ السيرة[٥٦] وبرع في النحو[٥٧]، ولقبُهُ بهاءُ الدولة[٥٨]، تَوَلَّى إمارةَ الحلة بعد أبيه دبيس الأول سنة ٤٧٤هـ. خلعَ عليه الخليفة وأقرَّهُ في إمارتِهِ، وكانت وفاته سنة ٤٧٤هـ[٥٩].

شجاعته في كسر منبر الخلافة العباسية :

زارَ الأميرُ دبيس الثاني قبر الحسين عليه السلام في كربلاء سنة ٥١٣ هـ ، ودخل إلى الحائر الحسيني باكيًا حافيًا متضرعًا إلى الله أِنْ يَمُنَّ عليه بالتوفيق وينصره على أعدائه، ولّما فرغَ من مراسيم الزيارة أمر بكسر المنبر الذي كان يُخطب عليه باسم الخليفة العباسي عند صلاة الجمعة قائلًا : لا تقام في الحائر الحسينيّ صلاةُ الجمعة ولا يُخطبُ هنا لأحدٍ ، ثم توجَّهَ إلى مرقد الإمام عليّ عليه السلام في النجف الأشرف ، وعمل مثل ما عمل في كربلاء ، ممَّا يدلُّ على شجاعتِه[٦٠] .

المبحث الثاني :

الجانب الفكري:

أما أسرة آل مزيد فهي فرعٌ «من فروع بني أسد بن خزيمة التي سكنت الحلة بعد نزوحها من مناطق الفرات الأدنى إذ كانت خلال القرن الرابع الهجري تقع بين البصرة وواسط والأهواز ، ويُعرفون بآل مزيد الناشري نسبةً إلى جدهم الناشري الأسديّ، وهم من البيوت الجليلة في الحلة والتي انجبت امراء آل مزيد مؤسسي الحلة وما كانوا على من الصفات الحميدة والاخلاق الكريمة» [٦١]، وقال يوسف كركوش :« هم أمراء الحلة ومؤسسوها نبع فيها جماعة في قياده الجيوش وسياسة الملك وفي الادب والعلوم... » [٦٢] .

وقد برز من هذه الأسرة كثير من العلماء والأدباء وأسهموا في النهضة العلمية للحلة ، منهم جمال الدين أحمد بن يحيى بن سعيد ، كان يروي عن نجيب الدين الشيخ رضي الدين علي ابن الشيخ جمال الدين المزيدي من تلاميذ ابن فهد الحلي [٦٣]، والأمير الشاعر مزيد بن صفوان المزيدي ، وأخوه دبيس الثاني بدران، وكان أديبًا وشاعرًا ، والشيخ علي بن منصور بن الحسين المزيدي (حيًّا ٨٧٧ هـ) [٦٤] ، وكان لدى دبيس

شـاعر حظي برعايته وهو المعروف بالسـنبسي ، الذي مدحه كثيرًا [٦٥] ، وشاعر آخر مرافـق للأمير دبيس الثاني هـو علي ابن أفلح العبسيّ (ت ٥٣٥هـ) ، الذي كان عينًا لدبيس في دار الخليفة [٦٦]

مما سـاعد على ذلك كثرة هجرة الشـعراء والعلماء والأدباء للحلة وبرع أهلها في نسخ الكتب والتأليف [٦٧] .

وكان لأبيـه خاصة ولأسرة آل مزيـد عامة الدورُ البارزُ في نشـوء الحلة الريادي فكريًّا وعلميًّا ، فكانت المركز الرئيس لعلماء الشـيعة سـواء تدريسًا أو تأليفًا، وكانوا محبِّين للعلم والمعرفة ونشر ثقافة أهل البيت عليهم السلام.

وكان صدقة بن منصور مهتمًّا بالإدارة والعمارة [٦٨] ، وتُعَدُّ مكتبته المؤلفة من أُلُوف المجلدات دليلًا على اهتمامهم بالعلم والأدب والشعر ، وقد اقتنى كتبًا نفيسةً زاد عددها عـلى ١،٥٠٠ كتاب[٦٩]، وقد وَفَدَ إليه الشـعراء من المدن كافة لمدحـهِ ، فأجزل عليهم الأموال ، مُحِبًّا للشعراء والأدباء [٧٠] ، وسار على نهج أبيه في الاهتمام بالشعراء والأدباء، وقصده الأبيـورديُّ (ت ٥٠٧هـ) [٧١] ، وابن الهبارية (ت ٥٠٩هـ) [٧٢] ، وعُرِفَ دبيس الثاني بأنَّهُ مولَعٌ بالشعر والأدب ، وكان شاعرًا، «له نظم جيد» [٧٣] ، منها اللَّاميَّة[٧٤] .

والذي سـاعد في ما بعد بأن تكون مدينة الحلة مدينة العلم والعلماء، وقلَّ من أنجب مثله من أمراء العرب، كان شيعيًّا مثل والده وقصده الشعراء [٧٥].

وموقف آخِر تدخل الأمير علي بن مزيد سنة ٣٩٨ هـ/ ١٧٠٠م، في إرجاع الشيخ المفيـد إلى بغداد [٧٦] في زمن البويهين ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م، بعد الاعتداء عليه في داخل مسجده في بغداد[٧٧] .

وكان مجلـس الأمير دبيس يتزاحم به الشـعراء والأدباء، وما يؤكد ذلك أنَّهُ عندما أرسل المسترشد للصلح مع دبيس كان في مجلسهِ عدد من الشعراء ، منهم ابن العودي النيـلي (ت ٥٥٨هـ تقريبًـا) الذي تدخل وهجَا المبعوثين للصلح والخليفة ، فأسـكته دبيس [٧٨] .

الجانب السياسي:

قُتِلَ الأمير صدقة سنة ٥٠١هـ، وأُسَر ابنه دبيس، وظل في الأسر حتى سنة ٥١٢هـ، وتولى الحلة سعيد بن حميد العمري قائد جيش صدقة، وطلب الأمير دبيس من السلطان محمود العودة إلى إمارة أبيه الحلة[٧٩]، عندما تولى الأمير دبيس الثاني وبالفعل استرجع حكم أبيه في الحلة وما كان له من الإمارة والأعمال التي يتولاها بعد وفاة السلطان محمد ووهبه أراضي كثيرة، فأذن له السلطان محمود في العودة إلى مدينة الحلة وعندما عاد اجتمع حوله أهالي الحلة العرب والأكراد[٨٠]، وكان في النيل شحنة تم طرده[٨١]، وخلع الخليفة المسترشد بالله على الأمير دبيس جبَّةً وفرجيةً وطوقًا وعمامةً وفرسًا وسيفًا ومنطقةً ولواءً، وحمل إليه بيد نقيب النقباء[٨٢]، وفي سنة ٥١٢هـ تولَّى كلٌّ من الأمير المزيدي دبيس الثاني والخليفة العباسي المسترشد بالله[٨٣] بعد وفاة إبيه المستظهر بالله[٨٤][٨٥] ومدحه الشعراء وتفاءلوا بحكمهِ بالسعد والخير[٨٦].

هروب أخي الخليفة المسترشد بالله:

هرب أخو الخليفة الأمير أبو الحسن المستظهر بالله الى الحلة ومعه ثلاثة اشخاص في سفينة فَأَكرَمَهُ دبيس الثاني[٨٧]، وعلم منه وفاة أبيه ويوم تولية أخيه المسترشد بالله، وأَرسل الخليفة المسترشد إلى دبيس الثاني يطالبهُ بِإعادتِهِ إلى بغداد، فأجابه دبيس الثاني: «فقد أستذم بي ودخل منزلي، فلا أكرهه على أمرٍ أبدًا»[٨٨]، ورفض تسليمه إلى الخليفة برغم الرسل التي أرسلها إليهِ، وبرغم ذلك تكفَّل دبيس أخا الخليفة للإصلاح بينهما ونقله بنفسه والسير معه إلى بغداد فوافق على ذلك لكنَّه تَأَخَّرَ إلى سنة ٥١٣هـ[٨٩]، وفي هذه السنة انفصل أبو الحسن المستظهر بالله وسار من الحلة الى واسط[٩٠]، وطالب بالخلافة، والتفَّ حوله الجيش، ومَلَكَ واسط وأعمالها وأموالها[٩١]، وجبَى الخراجَ، وشقَّ على الخليفة ذلك، فبعث إلى الأمير دبيس يستنجد به للقبض على أخيِ الهارب من الحلة الى واسط الداعي إلى نفسه بالخلافة جمع الأمير دبيس

العساكر والخيالة لإلقاء القبض عليه ، لكنّ أخا الخليفة ضلَّ الطريق وكاد يموتُ عطشًا ، وألقُي القبض عليه وسِيْرَ بِهِ إلى الخليفة[٩٢].

في سنة (٥١٤هـ)زادت هجمة الصليبين على حلب ذلك نتيجة انشغال الأمير دبيس الثاني والأمير إيلغازي بقتال الكرج [٩٣] الذي هجموا على بلاد الإسلام، وعجز السلطان السلجوقي طغرل عن استرداد مدن الإسلام ، استنجد بالقوى الإسلامية ، ولاسيَّما دبيس الثاني والأمير إيلغازي بن أرتق ، وسارع الجيش الكبير بقيادة السلطان طغرل وعهد للأمير دبيس الثاني قيادة الجيش الذي بلغ تعداده ثلاثين ألف مقاتل[٩٤].

٣-جهاد الأمير دبيس الثاني ضد الكرج:

شارك لأمير دبيس سنة ٥١٤هـ ضد الكرج وهم الخزر؛ لأنهم دخلوا إلى بلاد الشام وكانوا قديمًا يغيرون فامتنعوا أيام ملكشاه ، ودخلوا بلاد الملك طغرل بن محمد، وتقاتلَ كلٌّ من دبيس وطغرل أخي السلطان مع الكرج فانكسر المسلمون ونجا طغرل ودبيس [٩٥] .

ويروي ابن الاثير عن سَيْرِ المعركة مع الكرج وباغتوا المسلمين بحجة التفاوض، فخسر المسلمون المعركة[٩٦]، أمّا ابن العديم فيروي رواية أخرى وهي تفوُّق المسلمين في بداية المعركة ، ولكن الفرنج خدعوا المسلمين بالهرب من أرض المعركة باتجاه الجبال ، وهم أعلم بها ، ولا يعرف المسلمون دروبها ، فوقعوا في الكمين ـ وقتل وأسر عدد كبير منهم ، ونجا الأمير دبيس والأمير أيلغازي من الوقوع في الأسر [٩٧]، ولم يفِ أيلغازي بن أرتق بالوعود التي وعدها لدبيس لمنحه إمارة حلب ، واحتج بـ:

١- ابنه سليمان بن إيلغازي وتمرده.

٢- اضطراب أمُور حلب.

علاقة الأمير دبيس بن صدقة بالخليفة والسلطان السلجوقي

كان لدبيس دورٌ كبيرٌ في صد الهجمات عن العراق بشكل عام وعن الحلة بشكل خاص، أمّا استقرار أوضاع البلاد فكانَ يصبُّ في مصلحة الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أرسل السلطان السلجوقي الأمير دبيسًا سنة ٥١٣هـ ليصد هجمات منكبرس الذي كان يشغل منصب شحنة بغداد، وكان هاربًا من السلطان محمود، ونصب عدة أماكن ومدن، عندما أراد دخول بغداد منعه الأمير دبيس الثاني[٩٨]، وفي هذه السنة أيضًا تأخر الحج فأرسل الخليفة العباسي إلى الأمير دبيس الثاني ليساعد على سَيْر رحلة الحج، وأرسل دبيس الثاني قاضي الكوفة عبد الواحد بن أمد إلى الأمير أيلغازي بن أرتق، بماردين ليخطب ابنته فزوجها له وحملها الثقفي إلى الحلة[٩٩]

كان لدبيس الدور الكبير للإيقاع بين السلاطين وكان يتحين الفرص للتخلص منهم وما حدث خلاف بين السلطان محمود وأخيه مسعود في سنة ٥١٤هـ، وسببه أنّ دبيسًا كان يُراسلُ جيوش بك أتابك مسعود ويدعوه لطلب السلطة لمسعود[١٠٠]، وكان مسعود له الموصل وأذربيجان ووعده دبيس أنْ يساعده في الإمدادات كافة واستغل الأمير دبيس الفرصة ليوقعَ بين الأخوين مثلما فعل أبوه الأمير صدقة مع السلطان بركيارق وأخيه محمد، وبالفعل استجاب مسعود لطلب الأمير دبيس[١٠١] فخطب لنفسه وطلب السلطة، وتحارب الأخوانِ، وهرب مسعود وطلب الأمان من أخيه، فأعطاه الأمان، ولم يظفر بالأمير دبيس، ثم هرب باتجاه أيلغازي بن أرتق صاحب ماردين[١٠٢]، وعلى الرغم من محاولات الصلح ومكاتبة السلطان لمحمود للأمير دبيس إِلَّا أنَّه لم يلتفت لذلك، وأخيرًا تَمَّ الاتفاقُ بأنْ يُرْسِلَ أخاه منصور بن صدقة إلى بغداد رهينةً ويعود الأميرُ دبيس إِلى الحلة[١٠٣]، وبالفعل دخل إلى الحلة سنة ٥١٥هـ[١٠٤] فاستقبله أَهالي الحلة على المعابر الرئيسة[١٠٥]، ثم تَوَجَّهَ إلى بغداد ونَصَبَ خيمةً إزاء دار الخلافة للأخذ بثأر أبيه صدقة، وهدد الخليفةَ المسترشدَ الذي أرادَ أنْ

يُهَدِّئَ مِن روع الأمير الثائر ، لكنَّهُ لم يفلح ، ووعده الصلح مع السلطان ، فلمَّا وصلَ السلطانُ إِلى بغداد استأمنه ، فَأَمَّنَهُ السلطانُ ، لكنَّ الأمير دبيسًا أراد كسبَ المزيد من الوقت ، وركب السلطان محمود ومعه ألف سفينة وكان مع السلطان مسعود قسيم الدولة آق سنقر البرسقي الذي كان شحنة بغداد والعراق قد أقطعه مراغة والرحبة وكان معاديًا لدبيس فكاتب الأمير دبيسًا وحرضه على القبض على قسيم الدولة لكنّه هرب إلى السلطان محمود فاستقبله وأكرمه[١٠٦].

ثم رجع إلى الحلة فأرسل الاعتذار للسلطان والخليفة، ثم سَيّر إليه السلطان حملة أخرى فحاصروه وضايقوا عليه ولم يضفروا به؛ لأنّه ممتنع في بلاده ولا يقدر الجيش أنْ يصلَ اليه[١٠٧] ، وسأل دبيس الثاني أيلغازي عندما سار معه أنْ يعطيه حلب ويحمل إليه مائة ألف دينار، ويفتح معه انطاكيا[١٠٨] .

لم يَفِ الخليفةَ العباسي بالتزاماته للأمير دبيس الثاني ، وكانَ قد وعده بما يأتي :

١- إهلاك الوزير العباسي ابن صدقة[١٠٩] فلم يفعل ما وعده به بل أعطاه صلاحيات أكثر .

٢- إخراج البرسقي من بغداد.

٣- إطلاق سراح أخيه الأمير منصور.[١١٠]

علاقة الأمير دبيس بالبرسقي ومنكوبرس:

• تولى شحنكية بغداد سنة ٥١٢هـ الأمير بهروز مجاهد الدين ، وكان البرسقي مقيمًا بالرحبة وأراد الدخول إلى بغداد ، فمنعه بهروز ، فسعى الأمراء إِلى تنصيب البرسقي لكرههم لبهروز ، وكان صاحب حظوة لدى السلطان السلجوقي محمد ، وخافوا من أنْ يصبح لديه كلمة مؤثرة لدى السلطان محمود بعد وفاة أبيه محمد ودخل البرسقي إلى بغداد وهرب بهروز إلى تكريت وتنصب شحنكية بغداد البرسقي[١١١] بدلًا من مجاهد الدين بهروز.

• في السنة نفسها عزل السلطان محمود آق سنقر البرسقي ، وتولَّى شحنكية بغداد الأمير منكوبرس ، فضلاً عن كونِهِ حاكمًا في دولته أصبهان ، وأرسل أخاهُ حسين بن أربك أحد الأمراء الأتراك إلى بغداد ، وهو صاحب أسد آباد ، ولَّما عَلِمَ البرسقيُّ بالتنصيب خاطبَ الخليفةَ العباسيَّ (المستظهر) بالرجعة إلى شحنكية بغداد ووافق[١١٢]، وأعد العدّة وسار هو وحمايته إلى بغداد وقتل أخا منكوبرس وكان ذلك قبل وفاة السلطان محمد بأيام.

• وفي سنة ٥١٣ هـ حدثتْ أحداث مهمة في الجانب العسكري لصالح الأمير دبيس الثاني ، إذْ سافر السلطان محمود من بغداد ، فعمل الأمير دبيس أفعالًا ضد الخليفة العباسي ؛ لأنَّ الأخيرَ بثَّ الإشاعات والعداوة والطائفية ضدهُ[١١٣] ، لذا أَمَرَ البرسقيَّ بمواجهةِ دبيس ، وأمره أيضًا بالمسير إلى الحلة والتخلص منه ، على الرغم من أنَّ البرسقيَّ كان بالموصل ، وفعلًا سار بجيش باتجاه الحلة عدده خمسة آلاف[١١٤]، وبالمقابل حشَّدَ الأمير دبيس الثاني الجيش من العرب والأكراد تعداده أربعة آلاف فارس بأسلحة ناقصة إلَّا أنَّ فرسانَهُ ورجالتَهُ كانت كثيرة قوامهم خمس مئة فارس، وتوقع أهل بغداد من دبيس أنْ يخربها ويعادي أهلها إلَّا أنَّ شجاعته وبطولته منعته من إدخال الشَّر إلى بغداد والإشاعة التي استخدمها الخلفاء العباسيون عامة والمسترشد بالله خاصة ضد الأمراء المزيديين ؛ من أنَّ الأمير دبيسًا سيقومُ بإدخال الخوف والرعب لدى أهالي بغداد من السرقة والنهب والقتل إلَّا أنّ الأمير امتنع عن الأعمال المشينة ، ويؤكد ذلك ابن الجوزي بقوله : "وترقَّب الناس من دبيس الشَّرَّ، فلم يفعل، وأحسن السيرة" [١١٥]، وكذلك أكَّدَ ذلك ابن الأثير بقوله: " لمْ يعرضْ لنهر الملك ولا غيره ..."[١١٦]، وعندما سمع السلطان محمود بذلك قبض على الأمير منصور بن صدقة وابن دبيس ورفعهما إلى قلعة جعبر[١١٧] وهي تجاور الكرج لمواجهته ، وكان الملك مسعود بالموصل هو وأتابكة أبه ، وأشار عليه لقصد العراق

فارتعب البرسقي وخاف من توجههم لبغداد وتوجه لمقاتلتهم ، فأرسلوا له الصلح، وأعلموا البرسقي بأنّهم جاؤوا مساعدين له ولنجدته من دبيس الثاني ، ووصل مسعود إلى بغداد [١١٨]، فعلم دبيس بذلك فسايسهم وأرسل لهم الهدايا ، ثم سار إليهم ، ولما سمع بوصول الأمير عماد الدين منكوبرس في جيش كثير راسله واستماله ، واتفّق على مساعدة متبادلة بينهم ، ووصل المبعوث مسعود والبرسقي إلى المدائن ، وعلم منكبرس ودبيس بجيوش مسعود والبرسقي ، فهربوا من المواجهة وعبروا نهر صرصر وعاثوا فسادًا [١١٩] ، وتلاقى الجيشان عند نهر بشير شرقي الفرات، فانهزم البرسقي [١٢٠]؛ لأنّ جيش الأمير دبيس كان مُنَظَّما[١٢١].

وأمر الخليقة البرسقي والملك مسعود بالتوقف عن النهب والقتل والسرقة والفساد وحقن الدماء ، وأنكر البرسقي ذلك [١٢٢] واستجاب للخليفة ، ورجع إلى بغداد وخلَّف ابنَهُ على عسكره بصرصر [١٢٣] ، وأمر الخليفةُ البرسقيَّ بالرجوع إلى بغداد ؛ لعلمهِ بخطَّةِ الأمير دبيس الثاني للسيطرة على بغداد والتخلص من الخليفة والسلاجقة في آن واحد ، وأرسل دبيس أخاه منصورًا ، وأرسل منكوبرس ربيبه للسيطرة على بغداد [١٢٤] ، وتصالح دبيس ومنكبرس والبرسقي والملك مسعود في بغداد [١٢٥]، وكان من أسباب الصلح وصول الأخبار للخليفة المسترشد بالله بأنّ جمعهم كثير ولابُدَّ من الصلح ؛ لأنَّ بغداد أصبحت فارغة من العساكر ، وتنصب منكوبرس شحنكية بغداد تمَّ عَزل البرسقيِّ ، أمَّا الأمير دبيس فقد رجع الى الحلة[١٢٦].

وعندما انتصر السلطان سنجر على ابن أخيه محمود خطب دبيس إلى السلطان سنجر [١٢٧]وهرب منكوبرس وانهزم من السلطان محمود باتجاه بغداد ، ونهب عدة مواضع بطريق خراسان ، وأراد دخول بغداد ، ولكنَّ الخليفةَ المسترشد بالله أرسلَ إلى دبيس مُستنجدًا بهِ ، فسار ومنع منكوبرس من دخولها [١٢٨] ، واستنجد الخليفةُ مرةً أخرى بدبيس لتأمين وصول الحجاج ، ففعل ، وعندما تم الصلح بين السلطان

سنجر وسلمه السلطان محمود فقتله [١٢٩] وعزَلَ السلطان سنجر نائب دبيس الثاني عن شحنكية العراق ونصب مرةً ثانية بهروز سنة ٥١٣هـ أ بدلًا عنه [١٣٠].

وفي سنة ٥١٤هـ تصالح الأمير دبيس والسلطان محمود علي يد برنقش الزكوي ومقامه بالحلة، وأخذ رهينة كلًّا مِن منصور أخي دبيس الثاني وابن دبيس، وعندما علم الخليفةُ أرسلَ رُسُلًا الى السلطان أنْ يستبعد دبيسًا عن الحلة والعراق، وترددتِ الكتابات والرُّسُلُ بينهما، وذَكَّرَ الخليفةُ السلطانَ بِأنَّ دبيسًا سوف يُطالب بحقوقه، ومنها قتل أبيه [١٣١].

تحرك الأمير دبيس سنة ٥١٦هـ نحو مدينة واسط، فمنعه أتراك واسط من دخولها، فَجَهَّزَ حملةً ضِدَّهُمْ، على رأسها مهلهل بن أبي العسكر، وأرسل مَن يساعده على قتال الواسطيين، وأرسل الواسطيون البرسقيَّ فساعدهم بالجيش، وتوجَّهَ المهلهلُ ولم ينتظر جيش البطيحة والمساعدات، ووقع المهلهل في الأسر، وقيل إنَّهُ قُتِلَ في المعركةِ ألف قتيل، ومن معسكر الواسطي رجل واحد[١٣٢]، وفي ذلك شيءٌ من المبالغة، إذْ كيفَ تكون معركة دامية، وفيها مواجهات بين الطرفين، ثم يُقتلُ فيها رجل واحد؟، وكان للأتراك دور كبير في المعركة؛ لأنّهم أصحاب أراضٍ وجزء من جند واسط، وكانوا يستغلون ضعف الخلافة العباسية وساعدوا في إرباك الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتدخلوا في الحوادث السياسية [١٣٣].

وعندما علم دبيس أنّ السلطان كحَلَ أخاه لبس السواد وحلق شعرَهُ، وأخذ أموال الخليفة في نهر الملك[١٣٤]، وسار الواسطيون نحو عسكر دبيس، وجرت بينهما معركة وسيطروا عليه في النعمانية [١٣٥]، ووجه الخليفة المسترشد بالله البرسقي لقتال الأمير دبيس الثاني [١٣٦].

ويعودُ سبب المواجهة إلى أمورٍ، منها:

١- الحرب الطائفية والإعلامية التي قام بها الخليفة العباسي ضد الأمير دبيس،

وعدم إيفائه بالعهود والمواثيق للأمير.

٢- العداء المستمر للأمير دبيس الثاني وتأليب السلاطين السلاجقة ضده ومنها تنصيب البرسقي على واسط وشحنكية بغداد وكانت كلها من إعمال الأمير دبيس[١٣٧].

٣- طلب الخليفة العباسي من إيلغازي سنة ٥١٤هـ إبعاد الأمير دبيس عنه، واعتذر أيلغازي من الخليفة[١٣٨]، وعند تواجده بالقرب من الفرنج لابُدَّ أنّهُ شارك بالحروب ضد الفرنج.

٤- هدد الأمير دبيس الثاني الخليفة المسترشد بالله بإطلاق سراح عفيف الخادم الذي كان أسيرًا عنده وهدّدهُ بنهب بغداد وخرابها[١٣٩].

وكان جيش الأمير دبيس متكاملًا بالعدة والعدد ومنظمًا تنظيمًا جيِّدًا، وقاد الجيش بنفسه، ورتَّبَهُ صفًّا واحدًا، وكان عدده ثمانية آلاف فارس وعشرة آلاف راجلٍ، وجعله ميمنة وميسرة[١٤٠]، وجعل الرجالة مقابل الفرسان كما هو الحال في الحروب الحديثة النفسية والاعلامية قُبَيْل الحرب، ورتَّبَ الفرق العسكرية والطبول والنافخين على المزامير وأخيرًا يحدد ساعة المعركة[١٤١]، وكان لديهِ مجلسٌ عسكريٌّ لوضع الخطط العسكرية[١٤٢]، وأصبح الانتصار حليف الخليفة العباسي، وَعَبَر دبيس الفرات بفرسِهِ هربًا من جيش الخليفة[١٤٣]، وتحشيده للأهالي بفعل الإعلام والإشاعة ضد الأمير دبيس، وبالفعل تمَّ حَشْد الحشود لأجل الخلاص من دبيس؛ ومن تلكَ الإشاعات أنّ جيش دبيس فيه مغنون ومخمورون ومخانيث[١٤٤]، وطلب الأمير دبيس من القبائل العربية الوقوف معه، لكنّ بعض القبائل رفضت[١٤٥]، ثمَّ قَصَدَ بني المنتفق واتَّفق معهم وتوجهوا معهُ إلى البصرة.

توجه الأمير دبيس في سنة ٥١٨هـ إلى قلعة جعبر، وتولى في السنة نفسها عماد الدين زنكي الموصل والشام[١٤٦]، وحاصر حلب ثم فارقها إلى طغرلبك أخي السلطان

محمود [١٤٧]، وكان النزاع بين المسترشد بالله والسلطان السلجوقي سنة ٥١٩هـ البداية الفعلية للنزاع، وعندما لجأ دبيس إلى طغرل سنة ٥١٨هـ وحثَّهُ على الاستيلاء على العراق والمطالبة بالحكم، وبالفعل توجَّهَ طغرل إلى العراق ومعه الأمير دبيس ضد السلطان محمود والمسترشد بالله الخليفة العباسي، وكان هدف طغرل السلطنة، أمّا الأمير دبيس فكان ضد الخليفة العباسّي من جهة والسلطان محمود من جهة أخرى [١٤٨].

توجّه الملك طغرل ودبيس إلى سنجر واعتقل دبيسًا للمسترشد بالله؛ لأنّهما كانت بينهما روابط [١٤٩]، وسار السلطان سنجر من خراسان إلى الرّي سنة ٥١٩هـ ومعه الأمير دبيس الثاني، وعندما وصل إلى الري أرسل ابن أخيه للقدوم إليه، فوصل السلطان محمود إلى عمه سنجر، فرحب به وأمره بالإحسان إلى الأمير دبيس وإرجاعه إلى مدينته الحلة [١٥٠]، وقرّر السلطان محمود تعيين دبيسٍ واليًا على الموصل والشّام فضلًا عن الحلة وواسط سنة ٥٢١هـ، لكنّ القرار تغيَّرَ لصالح زكيّ بن آق سنقر [١٥١] لعدة أسباب:

١- كراهية المسترشد للأمير دبيس، إذْ أرسل الخليفة هدايا وأموالًا بيد وزيره إلى السلطان سنجر من أجل تغيير قرار التنصيب [١٥٢].

٢-منافسة الأمير دبيس الثاني للخليفة العباسي.

٣-منافسة زنكيّ بن آق سنقر للأمير دبيس وإرسال الأموال إلى الخليفة المسترشد؛ لتولية الموصل والشام، وعلى أنْ لا يُمنح دبيس أيّ منصب في البلاد[١٥٣].

٤-لما قتل البرسقي صدر كتاب بتسليم الموصل إلى دبيس، فسار إليها، وكان بها أمير يعرف بالجاولي يحفظ القلعة ويتولاها منْ جهة البرسقي لم يسلمها وطمع بها، وأرسل الكتب إلى المسترشد بتسلمها منْ قبل دبيس، فأنكر المسترشد ذلك، وراسل المسترشدُ السلطانَ، وبذلَ الأموالَ انتقامًا من الأمير دبيس، وتولاها زنكيّ سنة ٥٢١هـ [١٥٤].

دخول دبيس الى بغداد سنه ٥٢٣هـ:

دخلَ دبيس إلى بغداد وكان دخوله اليها بُقوه وشجاعة في سنة ٥٢٣هـ [١٥٥] ولم يعترض عليه ، لخوفهم من قُوته ، ثم توجه الى الحلة بثلاثمائة فارس وسيطر عليها ، وكانت بيدِ عماد الدين بهروز ، وعند سماعه بقدوم دبيس هرب منها ، والتفَّ حول دبيس الناس لحُبهم له ولبسالته وعدله ، وكثر جَمعُهُ ، وأصبح عَدد الجيش من ثلاثمائة فارس إلى الف فارس ومقاتل [١٥٦] وأراد الصلحَ مع السلطان والخليفة إلَّا أنَّ الخليفة لم يوافق لحقده وطائفيته على الأمير دبيس ، وتوجّه إلى البصرة وأغار عليها تنكيلًا بالخليفة ، وأخذ أموالَ السلطان والخليفة ثم توجَّه للبريةِ[١٥٧].

أسر لأمير

توجّه الأمير دبيس الثاني إلى الشّام مره ثانية للبحث عن حليف قوي لاسترجاع إمارته المسلوبة ، سواء مَن الخلافة العباسية إو السلطان السلجوقي ، وقُبض على الأمير دبيس بحلة حسان بن مكتوم الكلبي مِنْ أعمال دمشق[١٥٨]، بخيانة أحد الأدلّاء والعشائر الذين نزل ضيفًا عندهم[١٥٩] .

وروى أبو الفداء قائلا[١٦٠]: "فيها أُسرَ دبيس بن صدقة ، وسبب ذلك مسيره من العراق إلى صرخد[١٦١]... وعلمت أنه لا يتم لها ذلك إنْ لم تتصل برجل يحميها فأرسلت إلى دبيس بن صدقة تستدعيه للتزوج به وتسلم إليه صرخد ... ".

واختلفت الروايات التاريخية في أُسْر الأمير دبيس الثاني وطريقة إطلاق سراحه، إذ ذكر أبو الفداء ذلكَ بقوله : «وحملوه إلى تاج الملوك بوري بن طغتكين صاحب دمشق فحبسه بوري ، وسمع عماد الدين زنكي بأسر دبيس فأرسل إلى توري يطلبه..»[١٦٢]، وكان مقابل تسليم الأمير دبيس تسليم ابن بوري (سونج) الذي كان معتقلًا لدى زنكي ، وأطلق سراح الأمراء وابن بوري مقابل إطلاق سراح دبيس[١٦٣]، على الرغم من حِقْد الخليفة العباسيّ على دبيس والمطالبة به ، وطلب من بوري أنْ يرسله إلى

بغداد ورفض التسليم [١٦٤].

أما الرواية الأخرى فيرويها الذهبي في حوادث سنة ٥٢٥هـ عندما استنجد عماد الدين زنكي بن آقسنقر من تاج الملوك بوري وطلب النجدة لحرب الفرنج ، فأرسل ابنه سونج وغدر بهم وسرق أموالهم وخيامهم وأسرهم ، ولم يطلق سراح سونج بن بوري إلاّ بفدية خمسين ألف دينار [١٦٥] ، ولم يذكر الذهبي في الرواية دبيسًا أو المقايضة بينهما! أو بين مَنْ ومَنْ.

أمّا الروايات الأُخرى فتذكرُ إحسان زنكي لدبيس الثاني عندما قايضه مع ابن بوري ، وتوقع دبيس من زنكي الشّر إِلَّا أنَّه حدث العكس [١٦٦].

الحرب بين دبيس الثاني وعماد الدين زنكي مع الخليفة:

وتحول المسار السياسي في إطلاق سراح دبيس الثاني من قبل عماد الدين زنكي للإفادة من خبرته العسكرية ، وحاول استغلاله في السيطرة على بغداد والتخلص من الخليفة العباسي المسترشد بالله وصراعهُ مع السلطان السلجوقي من جهة أخرى [١٦٧]، وبالفعل حدث صراع داخل البيت السلجوقي بعد وفاة السلطان محمود سنة ٥٢٥هـ/ ١١٣١م بين سنجر بن ملكشاه ومسعود بن محمد بن ملكشاه حول السلطة، وقد وقف الخليفة المسترشد مع الملك مسعود ، واتفق على العهود بحرب سنجر [١٦٨] لكن الخليفة غدر بمسعود [١٦٩].

وسيطر دبيس على واسط ، وتوجه سنة ٥٢٦هـ/ ١١٣١م على رأس جيش إلى واسط ، واستولى عليها من دون مقاومة وأقام بها [١٧٠] ، وقد لحق به عساكر واسط والأمراء وابن أبي الجبر صاحب البطيحة [١٧١].

وتحَّسنت العلاقة بين دبيس وزنكي وتعاونوا سنة ٥٢٦هـ/ ١١٣١م لغزو الخلافة العباسية بإيعاز السلطان سنجر الذي كان يراقب الأحداث السياسية في العراق ووجود الفرصة المناسبة للسيطرة على العراق وجعله تحت تصُّرفِه ، واستمال

كُلًّا مـن دبيس وزنكي للسـيطرة على بغـداد[١٧٢] ، ووعدهم بالمنـح والامتيازات في العـراق مقابل إرجاع دبيس للحلة ، وزنكي شـحنكية بغداد[١٧٣] ، وحدثت المعركة بين الطرفين ، وكان النصر حليف الخلافة العباسية [١٧٤] ، وسيطر سنجر لفترة وجيزة، وبعدها انتصر مسعود على عَمِّهِ سنجر ، ومَلَكَ عَرشَ العراق [١٧٥].

الأمير دبيس الثاني والصليبون:

روى المؤرخـون أنَّ دبيسًـا الثاني تعاون مع الصليبين في حصـار حلب[١٧٦] ، ولو فرضنـا أنَّ روايات المؤرخـين والاتهامات كانت صحيحة بتعاونه ، فهنا يبرز سـؤال مهم : لمـاذا طالب الصليبيونَ أثناء الصلح عندما تصالـح معهم تمرتاش بن ايلغازي بشأنِ إطلاق سراح الملك بلدورين الأسير لديه مقابل ثمانين الف دينار[١٧٧] واشترط الصليبيـون عليه عدم التحالف مع أمير الحلـة دبيس الثاني؟[١٧٨] ، الإجابة واضحة : لإدراكهم خطورة وسـطوة هذا القائد العربيّ الهمام وتضحيته ، وأكثر الروايات ذات مغزىً طائفيّ ضدّه .

وحـاربَ الأمير دبيس الصليبيونَ أكثـر مَنْ مرة بالتعاون مع الملك، نَجْم الدِّيْنِ ابْن الأَمِيْرِ أَرتُق بن أَكسب التّركمَانِي ملك مَاردين، وهذا ما أكده الذهبيُّ بقولِهِ: «سَارَ منجدًا لأَهْل تَفْلِيْسَ هُوَ وَزوجُ بِنْته ملكُ العرب دُبيس الأَسَدِيّ" [١٧٩]، وكيف يكون على علاقة طيّبة مع الصليبين ، وهم يشـترطون على تمرتاش عدم التحالف مع الأمير دبيـس، ولو كانَ اتفاق الأمير دبيس مع الصليبين وحصار حلب صحيحًا فهو انتقامٌ من الخليفة المسترشـد بالله لخيانته وإعدام أكثر الجنود العرب والأكراد، وهذا ما أكَّدهُ ابن الجوزي [١٨٠] ، فضلًا عن عدم وفاء تمرتاش ابن إيلغازي له [١٨١].

وقد أعدم الخليفة العباسي المسترشد الأسرى، وكانوا لحّبهم للأمير دبيس يَمُدُّونَ رِقَابَهـم للإعدام ، ويـرددون بصوت عال: «فـداك دمي يا دبيـس»[١٨٢] ، وكان أكثر جيشه من بني مزيد، أمّا البقية فمن الأكراد والعرب ، وكانت صيحات رجالة الأمير

دبيس في المعركة تُندِّدُ بجيش الخليفة المسترشد بالله بقوله : «يا أكلة الخبز الحواري، والكعك الأبيض، اليوم نعلمكم الطعان والضرب بالسيف» (١٨٣).

مشاركة الأمير دبيس الثاني للسلطان مسعود في حربه ضد الخليفة ومقتلهِ :

في سنة ٥٢٣هـ أرسل دبيس الى السلطان مسعود يعتذر منه ، لكنَّ الرسول مات في الطريق ، فذهب بنفسه للسلطان؛ بسبب مشاركته للملك طغرل أخي السلطان مسعود للسيطرة على العراق(١٨٤) ، ومشاركته للخليفة العباسي المسترشد عندما هدد السلطان مسعود وحشد الحشود وعلى رأس خيالته دبيس ، لكنّ السلطان مسعودًا أَسَرَ المسترشد بالله وانهزم كلّ العساكر ، وسار به إلى مراغة وقتله ، وغدر عماد الدين زنكي الذي تأخر بدمشق في نجدة المسترشد بالله (١٨٥) توجه الأمير دبيس بعد خيانة الأمراء لهُ إلى السلطان مسعود عندما أراد الصلح سنة ٥٢٩ هـ مع الخليفة أرادوا القبض عليه وتسليمه للخليفة وغدر السلطان مسعود بالأمير دبيس بظاهر مدينة خوى ، وروى ابن الاثير ذلك قائلًا : «أمر غلامًا أرمنيًّا بقتله فوقف على رأسه وهو ينكت الأرض بإصبعهِ فَضَرَبَ رقبته وهو لا يشعر» (١٨٦) .

النتائج

١- أظهر البحث أنَّ جيش الأمير دبيس كانَ مُدَرَّبًا تدريبًا راقيًا على مستوى الجيوش الكبيرة ، ابتداء من الحشد والتعبة العامة إلى التحركات والسير ، إلى المواجهة، والاستخبارات والدوريات والحصار وتدبير الشؤون الإدارية والمعيشية .

٢- وَضّحَ البحث أنّ الأمير دبيسًا كان يتقدم الصفوف في المعارك لمنازلة أعدائه، جنديًّا بطلًا، وقائدًا فذًّا، راسخ العقيدة ، شديد الثقة بنفسه وبكفاءة جنده وقادته ومعاونيه، وكان إذا تولى مسؤولية مَنح نفسه أوسع السلطات لتنفيذها ، إذ اتَّصَفَ دبيس بعمق النظر في الحرب ذكيًّا فطنًا ، قوي الإرادة جسورًا، اكتسب من أبيه

وأجداده خبرة عسكرية.

٣- كان جيش الأمير دبيس مكوَّنًا من العرب والكرد، في حين اعتمدت الخلافة العباسية على المرتزقة .

٤- بيّنَ البحث أن الأمير دبيسًا أراد التخلص من تبعية العراق من السيطرة السلجوقية والخلافة العباسية بعدة اتفاقات محلية ودولية.

٥- الخوف من نفوذ الأمير دبيس الثاني من قبل السلطان السلجوقي والخليفة العباسي ؛لأنَّهُ كان يتحين الفرص للتخلص منهما.

٦- خَلصَ البحث إلى أنّ الأمير دبيسًا كان محبًّا للشعراء والعلماء والأدباء وأغدق عليهم الهدايا والعطايا، وقد احتوت مكتبة أبيه على العديد من الكتب في مختلف العلوم .

٧- أراد الأمير دبيس الثاني توسعة الإمارة من العراق الى الشّام إلاّ أنّه لم يوفق لذلك .

الهوامش

(١) ملاحظات مخطط رحلة في الحكم الجزائري، مجلة آداب الرافدين، ع ٤، ١٩٧٢، ص ٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٦١٣، الأعلام، ٢/ ٣٣٦.

(٣) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣. ويُنظر: نهاية الأرب، ص ٣٨٣، تاريخ الحلة ١/ ١٤، معجم الأسر الحاكمة ٢٥٣.

(٤) سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٦١٢.

(٥) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٦) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٧) المسترشد بالله: الفضل بن أحمد والمستظهر ابن المقتدي عبدالله بن محمد العباس. تولَّى الخلافة سنة ٥١٢هـ- ٥٢٩هـ/ ١١١٨- ١١٣٤م.تاريخ الخلفاء ٢٣٩.

(٨) الوافي بالوفيات، ١٣/ ٣٢١.

(٩) البداية والنهاية، ١٢/ ٢٦٠.

(١٠) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(١١) المنتظم، ٩/ ٣٠٧، الكامل ،٢/ ٢٦٥، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٢٦، دمية القصر ١/ ٥، وفيات الأعيان، ١/ ١٧٧، شعراء الحلة، ٢/ ٣٥١.

(١٢) الفخري في الآداب السلطانية، ١/ ١١٠.

(١٣) المصدر نفسه ١/ ١١٠.

(١٤) نهاية الأرب، ٣٧٣، تاريخ الحلة،١/ ١٤، تاريخ الدولة ،٢٥٣، علماء النظاميات ،١٤، صدقة ١٦٠، دور المسلمين عبر التاريخ، ٨٢.

(١٥) الوافي بالوفيات ،١٣/ ٣٢، أصل الشيعة وأحوالها، ٣٤٥.

(١٦) الكامل، ١٠/ ٤٤٢، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٦٠.

(١٧) المصدر نفسه، ١٠/ ٣٥٨.

(١٨) المصدر نفسه، ١٠/ ٣٥٨.

(١٩) بغية الطلب في تاريخ حلب، ٧/ ٣٤٧٨، الوافي بالوفيات، ١٣/ ٩٢١، وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٢٠) الكامل في التاريخ، ٩/ ١٣٢.

(٢١) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ٢/ ٢٦٣، العبر ٢/ ٣٨، الوافي بالوفيات، ١٣/ ٣٢١.

(٢٣) نهاية الأرب، ٢٣/ ١٤٨، ابن تيمية، ١/ ١٧٠

(٢٤) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٢٥) الكامل، ٢٤/ ١١، مدرسة الحلة، ٥١.

(٢٦) المصدران نفساهما.

(٢٧) الكامل، ١١/ ١٠٥.

(٢٨) المصدر نفسه ١١/ ١٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه ١١/ ١٠٦.

(٣٠) المنتظم، ١٠/ ٧١، البداية والنهاية، ١٢/ ٣١٢.

(٣١) تاريخ الحلة، ٤١.

(٣٢) الوافي بالوفيات، ١٠/ ٦٠، وفيات الأعيان، ٢/ ٣٢.

(٣٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ٥/ ٢٦٠، تاريخ الحلة، ٢/ ١٠- ١١.

(٣٤) المنتظم، ٩/ ٢٣٢، الكامل، ١٠/ ٣٥٨.

(٣٥) المصدران نفساهما.

(٣٦) المنتظم، ٩/ ١١٩.

(٣٧) المنتظم، ٩/ ١١٩، الكامل، ٩/ ١٣٢- ١٨٣ ، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٣٦، تاريخ ابن خلدون، ٤/ ٦٨٦، نهاية الأرب ٧/ ٢٨٤.

(٣٨) العبر ، ١/ ٢٣٥ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٢٨٩، روضات الجنات، ٢/ ٢٦٩.

(٣٩) بحار الأنوار، ٩٥/ ١٩٧، الكنى والالقاب،٢/ ١٩٢.

(٤٠) العبر، ١/ ٢٣٥.

(٤١) توضيح المشتبه،٢/ ٣٨٥، فوات الوفيات، ٢/ ٥٢٧، سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٥٥٧.

(٤٢) تبصير المنتبه في تحرير المشتبه، ١/ ٨٢، بحار الأنوار، ٩٥/ ١٩٧.

(٤٣) وفيات الأعيان، ٢/ ٤٩٠، العبر، ١/ ٢٣٤.

(٤٤) التذكرة الحمدونية، ٤/ ٦٣.

(٤٥) البداية والنهاية، ١٢/ ٥٣٦.

(٤٦) الكامل، ٤/ ٤١٤.

(٤٧) تاريخ الحلة، ١/ ٣٣.

(٤٨) العبر، ٤/ ١، تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٤٦.

(٤٩) تاريخ أبي الفداء، ١/ ٢٣٢.

(٥٠) التذكرة الحمدونية، ٤/ ٦٣-٦٤.

(٥١) تاريخ دمشق، ١٨/ ٣٠٠.

(٥٢) المناقب المزيدية ،٥١.

(٥٣) الوافي بالوفيات، ١٦/ ١٧١، تلخيص مجمع الآداب ، ٤\٣\١٨٣.

(٥٤) الكامل، ٨/ ٤٤٥،فوات الوفيات، ٢/ ٥٢٨، تاريخ أبي الفداء ٢/ ١٩٧، الأعلام، ٧/ ٢١٢.

(٥٥) تاريخ الإسلام، ٣٢/ ٢٨٤، نهاية الأرب، ٣٧٣، تاريخ الحلة،١/ ١٤ ، تاريخ الدولة ،٢٥٣، الأمير صدقة ،١٦٠

(٥٦) فوات الوفيات، ٢/ ٥٢٧، سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٥٥٧.

(٥٧) سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٥٥٧.

(٥٨) الأعلام، ٢/ ٧٥.

(٥٩) سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٢٦٥-٤٠٧.

(٦٠) الكامل ، ١٠/ ١٧٧ ـ ١٧٨ ، مجالي اللطف بأرض الطف ، ١٩٩.

(٦١) مدرسة الحلة ، ٢/ ٩.

(٦٢) تاريخ الحلة،٢/ ١٣.

(٦٣) المرجع نفسه ،٢/ ١٣.

(٦٤) المرجع نفسه،٢/ ١٤.

(٦٥) الوافي بالوفيات ، ٧/ ١٢

(٦٦) المنتظم،١٠/ ٨٠، وفيات الأعيان ، ١/ ٢٣.

(٦٧) شعراء الحلة ، ١/ ٢٦.

(٦٨) تاريخ الحلة ، ١/ ٢٣.

(٦٩) الكامل ، ٤/ ٤١٧.

(٧٠) وفيات الأعيان، ٢/ ٢٦٣.

(٧١) معجم البلدان ، ٦/ ٤١٨، البابليات، ١/ ١٢٧.

(٧٢) خريدة القصر ٢/ ٧٠-٧١ ، شذرات الذهب ٤/ ٢٥.

(٧٣) سير اعلام النبلاء، ١٩/ ٦١٣.

(٧٤) وفيات الأعيان ،٢/ ٤٤٣، شذرات، ٤/ ٢٥.

(٧٥) الوافي بالوفيات، ١٣، ٣٢٢.
(٧٦) المنتظم ، ٨/ ١١.
(٧٧) البداية والنهاية، ١١/ ٤٢٨.
(٧٨)الشعر العربي في ظل الإمارة المزيدية،١٩٦ .
(٧٩) المنتظم، ٩/ ١٧٨، الكامل ، ٤/ ٤٤٣.
(٨٠) تاريخ أبي الفداء، ٢/ ٢٢٣، ٢٣٠، البداية والنهاية، ١٢/ ٥٤٨، الأعلام، ٢/ ٣٣٦.
(٨١) المنتظم، ٩/ ١٧٨.
(٨٢) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٧٣.
(٨٣) تاريخ الخلفاء، ٢٣٩.
(٨٤) المستظهر بالله: هو أبو العباس احمد بن المقتدي بأمر الله . وُلدَ ببغداد سنة ٤٧٠هـ في بغداد . أمه أم ولد اختلف في اسمها . المنتظم، ٨/ ٣١٣، المختصر، ٢١٥، خلاصة الذهب، ٢٧٠.
(٨٥) الكامل، ١٠/ ٥٣٦.
(٨٦) معجم البلدان ،٥/ ٣٣٤
(٨٧) المنتظم ، ٩ / ١٩٨، الكامل في التاريخ، ١٠ / ٥٣٧، البداية والنهاية ، ١٢ / ١٨٢، مختصر تاريخ ابن الدبيثي، ٢٠٩.
(٨٨) الكامل، ١٠/ ٥٣٦، تاريخ ابن خلدون، ٣/ ٤٩٥.
(٨٩) الكامل، ١٠/ ٥٣٦،تاريخ ابن خلدون، ، ٣/ ٤٩٥.
(٩٠) أعيان الشِّيعة، ٦/ ٣٨٧.
(٩١) تاريخ ابن خلدون، ٣/ ٤٩٥.
(٩٢) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٣٧٨- ٣٧٥، الوافي بالوفيات، ١٧/ ٢٠، أعيان الشِّيعة، ٦/ ٣٨٧.
(٩٣) الكرج :جيل من النصارى، كانوا يسكنون جبال القبق وبلد السرير فقوي نفوذهم حتى سيطروا على تفليس من أراضي المسلمين. معجم البلدان، ٤/ ٢٥١.
(٩٤) الكامل، ١٠/ ٥٦٧، زبدة حلب، ٢/ ٢٠٠.
(٩٥) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٨٢ ،البداية والنهاية، ٢/ ٢٣٠.
(٩٦) الكامل، ١٠/ ٥٦٧.
(٩٧) زبده حلب، ٢/ ٢٠٠.
(٩٨) الكامل، ١٠/ ٥٥٦
(٩٩) الكامل في التاريخ، ١٠/ ٥٦١، أما ابن الجوزي فذكرها في حوادث سنة ٥١٤هـ . ينظر تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٨٢.
(١٠٠) السلطان مسعود بن محمد ملكشاه بن الب أرسلان . تولى السلطة سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٣م . كان منهمكًا في اللعب واللهو . وتُوُفِّيَ ٥٤٦هـ/ ١١٥١م . وفيات الأعيان ١/ ٢٥٦، شذرات الذهب، ٤/ ١٤٥.
(١٠١) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٤٧.
(١٠٢) تاريخ العظيمي، ٣٥، الكامل، ٨/ ٢٩٣.
(١٠٣) تاريخ أبي الفداء، ٢/ ٧٣٢، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٣٠.
(١٠٤) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٤٧.
(١٠٥) المصدر نفسه.
(١٠٦) المصدر نفسه: ٣٥/ ٢٨٤.
(١٠٧) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٧٢، البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٠ ، أعيان الشِّيعة،٦/ ٢٨٦.
(١٠٨) أعيان الشِّيعة،٦/ ٢٨٦.
(١٠٩) المرجع نفسه ،٦/ ٢٨٦.

(١١٠) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٨٦، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٨٨.
(١١١) الكامل، ١٠/ ٥٣٤.
(١١٢) الكامل، ١٠/ ٥٣٤، تاريخ ابن خلدون، ٣/ ٤٩٥.
(١١٣) مزيد الحلي الأسدي، ١٢.
(١١٤) االعبر،٤/ ١٦٤.
(١١٥) المنتظم، ١٠/ ١٢، العبر ٤/ ١٦٤، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٧١، تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٢.
(١١٦) الكامل، ١٠/ ١٠٠.
(١١٧) قلعة جعبر: تقع القلعة بين الفرات وبين بالسر والرقة بغرب صفين. معجم البدان، ٢/ ٨٢.
(١١٨) الكامل، ١٠/ ٥٣٤، أعيان الشِّيعة، ٣/ ٣٨٧.
(١١٩) الكامل، ١٠/ ٥٤٠.
(١٢٠) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٢.
(١٢١) المنتظم، ٩/ ٢٤٢.
(١٢٢) الكامل، ١٠/ ٥٥٦.
(١٢٣) المصدر نفسه.
(١٢٤) أعيان الشِّيعة، ٦/ ٣٨٧.
(١٢٥) الكامل، ١٠/ ٥٧٥.
(١٢٦) الكامل، ١٠/ ٥٦١.
(١٢٧) الكامل، ١٠/ ٥٤٣، أعيان الشِّيعة، ٦/ ٣٨٧.
(١٢٨) المصدران نفساهما.
(١٢٩) المصدران نفساهما.
(١٣٠) الكامل، ١٠/ ٥٤٣، العبر،٣/ ٦١٣، أعيان الشِّيعة، ٦/ ٣٨٧.
(١٣١) الكامل، ١٠/ ٥٩٨.
(١٣٢) المنتظم، ٩/ ٢٣٧.
(١٣٣) المنتظم ٩/ ٢٠٤، ١٠/ ٣٠، واسط في العصر العباسي ١٧٩.
(١٣٤) الكامل، ١٠/ ٦٠٠.
(١٣٥) المصدر نفسه.
(١٣٦) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٥، الوافي بالوفيات، ٤/ ٢٤٩.
(١٣٧) الكامل، ٨/ ٨١١، الروضتين، ١/ ق١/ ٧٣-٧٤.
(١٣٨) الكامل، ٨/ ٥٦٨، النجوم الزاهرة، ٥/ ٢٢١.
(١٣٩) الكامل، ١٠/ ٦٠٨، تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٨، نهاية الأرب، ٢٣/ ٢٦٥.
(١٤٠) المنتظم، ٩/ ٢٤٢.
(١٤١) المصدر نفسه.
(١٤٢) الإمارة المزيدية، ٢٣٦.
(١٤٣) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٨، تأريخ أبي الفداء، ٢/ ٢٣٢.
(١٤٤) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٨.
(١٤٥) تاريخ الإسلام، ٣٥/ ٢٩٩، تاريخ أبي الفداء، ٢/ ٢٣٢.
(١٤٦) دراسات تاريخية، ١٥، تاريخ العظيمي، ٣٥.
(١٤٧) الوافي بالوفيات، ٥/ ٢٢٨، ابن خلدون، تاريخ، ٤/ ٢٨٧.
(١٤٨) المنتظم، ١٧/ ٢٢٧-٢٢٩، ا، دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي ١/ ١٥٦.
(١٤٩) المنتظم، ١٧/ ٢٢٩.

(١٥٠) تاريخ أبي الفداء ٢/ ٢٣٨.

(١٥١) المنتظم،١٧/ ٢٥٣، تاريخ الإسلام ١٤/ ٣٦، البداية والنهاية ، ١٢/ ٢٤٦ ، شذرات الذهب، ٤/ ٧٦.

(١٥٢) تاريخ الإسلام ١٤/ ٣٦ ، البداية والنهاية ١٢/ ٢٤٤.

(١٥٣) الكامل ١٠/ ٦٠٤، وفيات الأعيان،٢/ ٣٢٧ .

(١٥٤) الدارس في تاريخ المدارس ٤٧٣.

(١٥٥) البداية والنهاية ، ١٢/ ٢٤٧.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) البداية والنهاية ، ١٢/ ٢٤٧ ، تاريخ أبي الفداء ٢/ ٢٣٨.

(١٥٨) المنتظم ، ١٧/ ٢٦٣،تاريخ الإسلام، ٣٦/ ٣٣.

(١٥٩) المنتظم ، ١٧/ ٢٦٣، تاريخ أبي الفداء ٣/ ٥، زبدة الحلب ، ٢/ ٢٤٤.

(١٦٠) تاريخ أبي الفداء ٣/ ٥.انظر :الكامل ١٠/ ٦٦٨، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ١٠/ ٤٥.

(١٦١) صرخد :تقع هذه البلدة ملاصقة لحوران ضمن أعمال مدينة دمشق وفيها ولاية واسعة وقلعة حصينة . معجم البلدان ، ٣/ ٢٤٤.

(١٦٢) تاريخ أبي الفداء ٣/ ٥.

(١٦٣) كتاب تاريخ الإسلام ، ٣٦/ ١٥. ويُنظر : زبدة الحلب ، ٢/ ٢٤٤.

(١٦٤) الروضتين، ١/ ٤٣،ابن العديم ، ٢/ ٢٨٤.

(١٦٥) تاريخ الإسلام ، ٣٦/ ١٥.

(١٦٦) الكامل، ١٠/ ٦٨٨،تاريخ ابن الوردي ، ٢/ ٥٢، ذيل تاريخ دمشق، ٢٣١.

(١٦٧) زبدة التواريخ ، ١٧٤-١٧٥-٣١٦.

(١٦٨) المصدر نفسه ، ١٧٤-١٧٥-٣١٦.

(١٦٩) المصدر نفسه ، ٣٢٥-٣٣٧.

(١٧٠) المنتظم ١٠/ ٣٠.

(١٧١) الكامل في التاريخ ١٠ / ٦٧٩.

(١٧٢) الكامل ، ١٠/ ٦٧٩ ، تاريخ ابن أسباط ١/ ٥٢٦، مرأة الجنان، ٣/ ١٩١، تاريخ العراق في العصر السلجوقي ، ١٤٥، تاريخ مختصر الدول ٢٠٣.

(١٧٣) الكامل ١٠/ ٦٧٩، تاريخ الزنكيين في الموصل ،٩٣.

(١٧٤) الكامل ، ١٠/ ٦٧٩، العبر، ٤/ ٦٧، تاريخ ابن أسباط ١/ ٥٢٦.

(١٧٥) تاريخ الزنكيين في الموصل ،٩٣.

(١٧٦) زبدة الحلب ، ٢/ ٢٢١، بغية الطلب،٧/ ٣٤٨.

(١٧٧) زبدة الحلب ، ٢/ ٢٢١، بغية الطلب،٧/ ٤٢٨، الحركة الصليبية ، ١/ ٤٠٩.

(١٧٨) بغية الطلب ،٧/ ٣٤٨، خطط الشام، ١/ ٣٠٣، الحركة الصليبية، ١/ ٤١٠، إمارة الرها، ١٩٢.

(١٧٩) سير أعلام النبلاء ،٣٧/ ٤٠٩.

(١٨٠) المنتظم، ١٧/ ٢١٧.

(١٨١) زبدة الحلب ، ٢/ ٢٢١.

(١٨٢) المنتظم، ١٧/ ٢١٥.

(١٨٣) المصدر نفسه.

(١٨٤) تاريخ الإسلام ، ٣٦/ ٦٧٩.

(١٨٥) العبر، ٤/ ٧٥ ، تاريخ الإسلام ، ٣٦/ ٥٢.

(١٨٦) الكامل ، ١١/ ٢٤، نهاية الأرب، ٧/ ٢٩٩.

المصادر والمراجعُ

- الأعلام : خير الدين الزركليّ (ت ١٣١٠هـ)، ط٥، مطبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م.
- أعيان الشيعة : السيد محسن الأمين، حقَّقه وعلق عليه السيد حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، ط٥، ، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الإمارة المزيدية دراسة في وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي : د. عبد الجبار ناجي ، قُم و١٣٨٨ش/ ١٤٣١ق.
- البابليات : الشيخ محمد علي اليعقوبي، المطبعة العلمية ، النجف الأشرف ، ١٩٥٥م.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار : محمد باقر المجلسيّ (ت ١١١١هـ)، ط٢ ، مؤسسة الوفاء بيروت ، ١٩٨٢م.
- البداية والنهاية في التاريخ : ابن كثير ، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق علي شيري ، ط١، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٩٨٨م.
- بغية الطلب في تاريخ حلب : كمال الدين عمر بن أحمد ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) ، تعليق ونشر علي سويلم ، ط الجمعية التاريخية التركية ، انقرة ، ١٩٧٦م.
- تاريخ ابن سباط : حمزة بن أحمد بن عمر بن ساباط (ت ٥٢٩هـ)، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، طرابلس- لبنان ، ١٩٩٣م.
- تاريخ الإسلام : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل: عز الدين علي بن محمد الجزري ابن الأثير الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق د. عبد القادر أحمد طليمات، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- تاريخ الحلة : يوسف كركوش الحلي، مكتبة الحيدري النجف الأشرف .
- تاريخ الخلفاء : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، دار الفكر ، بيروت ، د . ت.
- تاريخ الدولة الإسلامية ،معجم الأسر الحاكمة : أحمد السعيد سليمان ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
- تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام ٥٢١-٦٣٠هـ : محمد سهيل طقوش، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي : د. حسن أمين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ،١٩٦٥ م .
- التاريخ العربي والمؤرخون : شاكر مصطفى، دار العلم للملاين ، بيروت ،١٩٧٨م.
- تبصير المنتبه في تحرير المشتبه : ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي ، المكتبة العلمية، بيروت.
- التذكرة الحمدونية : ابن حمدون (ت

٥٦٢هـ) ،تحقيق د. إحسان عبّاس و بكر عبَّاس، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، ط١، ١٩٩٦م.

- تهذيب تاريخ دمشق الكبير: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، هذبه ورتبه عبد القادر بدران، بيروت، دار المسيرة.

- توضيح المشتبه: ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، حقَّقَهُ وعلق عليه محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- خريدة القصر وجريدة القصر (قسم العراق): العماد الأصفهاني ،محمد بن محمد بن حامد (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق محمد بهجة الاثري ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ت.

- دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلاميّ لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي : عليّ محمد محمد الصَّلابيّ ، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ م.

- دمية القصر وعصرة أهل العصر : أبو الحسن علي بن الحسن الباخرزي (ت ٤٦٧هـ) ، تحقيق د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٩١هـ.

- الذريعة إلى تصانيف الشيعة : الشيخ أغا بزرك الطهرانيّ ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٤٠٣هـ.

- ذيل تاريخ دمشق : ابن القلانسي حمزة بن أسد بن علي التميميّ الدمشقيّ (ت ٥٥٥هـ)، بيروت، ١٩٠٨م.

- رحلة ابن بطوطة ،(المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) ، دار الشرق، بيروت، د. ت.

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣هـ)، مطبعة الدار الإسلامية ، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين : أبو شامة عبد الرحمن المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، مطبعة وادي النيل ، القاهرة، ١٢٩٠هـ.

- زبدة التواريخ: صدر الدين علي بن ناصر الحسيني (ت ٦٢٢هـ)، تحقيق محمد نور الدين، ط١، بيروت ،١٩٨٥م.

- سير أعلام النبلاء : الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي ، ابو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، ١٩٨٦م.

- الشعر العربي في ظل الإمارة المزيدية ٤٠٣-٥٤٥هـ : عبد الله عبد الرحيم السوداني، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- شعراء الحلة أو البابليات: علي الخاقاني ،

ط٢ ، دار البيان ، بغداد ، ١٩٧٥م.

- العبر في خبر مَن غبر : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٣م.

- العبر وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرَهم مِن ذوي السلطان الأكبر : ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ، دار احياء التراث ، بيروت ، د . ت .

- العدد القوية لدفع المخاوف اليومية : رضي الدين علي بن يوسف الحلي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، المطبعة : سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٨هـ.

- علماء النظاميات ومدارس المشرق الاسلامي : معروف ناجي، مطبعة الرشاد ، بغداد ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية : محمد بن علي بن طباطبا ابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ)، عني بنشره يوسف توما البستاني، القاهرة، ١٣٤٠هـ.

- فوات الوفيات : ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق علي بن عوض الله وعادل أحمد عبد الموجود ، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٠م.

- الكامل في التاريخ : ابن الأثير عز الدين علي بن محمد الجزري الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، ، دار صادر ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦ م.

- الكنى والألقاب : عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط٢، قم، ٢٠٠٤م.

- مجالي اللطف بأرض الطف: محمد بن طاهر السماوي (ت ١٣٧٠هـ)، شرح علاء عبد النبي الزبيدي؛ راجعه وضبطه وحدة التحقيق في مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، كربلاء ، ٢٠١١م.

- مجمع الآداب في معجم الألقاب : كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق محمد الكاظم ، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ١٤١٦هـ.

- المختصر في تاريخ البشر : أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد (ت ٧٣٢هـ)، المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، د. ت.

- المختصر المحتاج إليهِ من تاريخ الدبيثي : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت.

- مدرسة الحلة : السيد حيدر وتوت الحسيني، العتبة العباسية المقدسة، مركز تراث الحلة، ١٣٤٨هـ/ ٢٠١٧م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ) ، وَضَعَ حواشيه خليل المنصور، بيروت،١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان : سبط ابن

الجوزي، شمس الدين يوسف بن قزاوغلي، (ت٦٥٤هـ)، ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، ١٩٥١م.

- مزيد الحلي الأسدي: عارف تامر، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

- معجم البلدان: ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب: ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت٦٩٧هـ)، مطبعة فؤاد الاول، ١٩٥٣م.

- المناقب المزيدية في الملوك الأسدية: أبو البقاء هبة الله بن نما الحلي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق د. صالح موسى درادكة ود. محمد عبد القادر خريسات، مطبعة الشروق، عمان، ١٩٨٤م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب، القاهرة، د.ت.

- نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق نجيب مصطفى فواز وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٨م.

- واسط في العصر العباسي: عبد القادر سلمان المعاضيديّ، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٣م.

- الوافي بالوفيات: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق رياض عبد الله عبد الهادي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٧م.

المجلات:

- الأمير صدقة بن منصور المزيدي مؤسس الحلة: الجبوري محمد ضايع، مجلة جامعة بابل - العلوم الإنسانية، ١٩٩٦م.

- التنظيمات الإدارية بواسط في العصر العباسي: عبد القادر سلمان المعاضيديّ، مجلة (الأستاذ)، عدد ٢، السنة ١٩٧٨م.

- ملاحظات مخطط رحلة في الحكم الجزائري: عماد الدين خليل، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد الرابع، ١٩٧٢م.

شعر الشهيد الأول

الشيخ محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)

جمع دراسة وتحقيق

د. مثنى حسن الخفاجي

الملخص

حظيَ التراثُ الدينيُّ للشهيد الأول الشيخ محمد بن مكي العاملي الحلي (ت٧٨٦هـ) باهتمامٍ بالغٍ من جانب الباحثين حتَّى أشبعوه دراسةً وبحثًا، بيد أن تراثه الأدبي لمْ يُهتمّ بهِ، ومن هنا أخذنا على عاتقنا مهمةَ جَمْعِ ما تبقى من شعره ودراسته وتحقيقه، وهي خطوة أولى لعلها تفتح الطريق للمهتمين بالدراسات الأدبية من بعدنا لكي يتصدوا لأدبه بالدراسة النقدية الكاشفة عن مواطن الجمال في خطابه الأدبي.

وقد حتَّمت مادة البحث أن يقسم على ثلاثة محاور : اختص المحور الأول بترجمة وافية لحياة الشهيد الأول من حيث الاسم، ومكان المولد والنشأة، والاستشهاد، وذكر مشايخه وتلاميذه ومؤلفاته، وعُني المحور الثاني بدراسة شعره دراسة علميَّة، وإبراز قيمته الفنية، في حين ضمَّ المحور الثالث والأخير شعره مجموعًا محقَّقًا بالاعتماد على المصادر التاريخية والرجالية والأدبية.

The poetry of the first martyr Sheikh Muhammad bin Makki Al-Amili (died 786 AH)

Study collection and investigation
Dr.. Muthanna Hassan Al-Khafaji

Abstract

The religious heritage of the first martyr, Sheikh Muhammad bin Makki Al-Amili Al-Hilli (d. 786 AH) received great attention from researchers, but his literary heritage was not interested in him, and from here I took upon myself the task of collecting the rest of his poetry, studying and achieving it, which is an initial step that opens the way for those interested in studies. Literary after us in order to confront his literature with a critical study revealing the places of beauty in his literary discourse.

The research material required that it be divided into three axes. The first axis was devoted to a comprehensive translation of the life of the first martyr in terms of name, place of birth, upbringing, and martyrdom, mentioning his sheikhs, students and writings.The second axis was concerned with studying his poetry in a scientific study, and highlighting its artistic value, while the third and final axis included his poetry an accomplished collection based on historical, masculine and literary sources.

key words:

The first martyr. Arabic poetry . Investigation . The imams, peace be upon them

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على شفيع الخلق في يوم الجزاء أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وآله) وعلى آله الأبرار الشهداء (عليهم السلام) .

أما بعد ...

لا ينازع اثنان على الرمزية الدينية والمكانة العلمية التي تمتع بها قطب التشيع في عصره (الشهيد الأول) محمد بن مكي العاملي الحليّ في الأوساط العلمية والدينية والاجتماعية في حياته وبعد استشهاده عليه السلام ، فقد استحوذ على قلوب أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ، وكان ذلك بلحاظ الزعامة الدينية والروحية على المذهب الجعفريّ في عصره ، فضلًا عمَّا أنتجه من مصنفات قيمة شكَّلتْ مُتُونًا مهمَّةً في الدراسة الحوزوية إلى يومنا هذا ، مما جعله يتبوأ موقعًا متقدمًا في منظومة المعارف الدينية الشيعية وهذا ما فصَّلتهُ المصادرُ التاريخيةُ والرجاليةُ التي تَصَدَّتْ بالدراسة والترجمة لشخصيته وفضل مكانته.

وكان من النتائج السلبية المعاكسة لتلك السمعة الفكرية التي نالها الشهيد الأول هو إغفال المؤرخين القدامى والدارسين في عصرنا هذا للجانب الأدبيّ في منجزه ، فقد طغى الجانب العلمي عليه بالرغم من كونه جديرًا بالاهتمام والدراسة، ومن هنا أخذتُ على عاتقي مهمة إحياء التراث الأدبي له عن طريق جمع ما تبقَّى مِن شِعرهِ ودِرَاسَتِهِ وتَحقيقه، وتلكَ خطوة أولَى للمهتمين بالدراسات الأدبية لكي يتصدوا لأدبه بالدراسة المعمَّقة الكاشفة عن مواطن الجمال في شعره .

وقد أوجبت مادة الدراسة أن تقسم على ثلاثة محاور : اختص المحور الأول بترجمة حياة الشهيد الأول ، فضلًا عن تسليط الضوء على المكانة العلمية والأدبية المتميزة التي تمتع بها الشاعر في عصره.

وعني المحور الثاني بدراسة شعر الشهيد الأول من خلال الدراسة الموضوعية والصنعة البلاغية، في حين ضمَّ المحور الثالث والأخير شعره المجموع المحقَّق بالاعتماد على مختلف المصادر ، وقد تمكنتُ من العثور على أكثر من مئة بيتٍ له ، موزعًا على ثماني عشرة قصيدة ومقطوعة.

المحور الأول : سيرته وحياته[١]

١. اسمه ونسبه وأصله :

الشيخ المحقق أبو عبد الله شمس الملة والدين محمد ابن جمال الدين مكّي ابن الشيخ شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد المطلبي الباطني النبطي العاملي الشافعي الشامي الدمشقي الكفعمي الجزيني[٢] العراقي الحليّ المعروف بالشهيد الأول.

٢. مولده ونشأته واستشهاده :

وُلِدَ الشَّهيد الأول بجزين سنة (٧٣٤هـ)[٣]، وقيل بعد سنة (٧٢٠هـ)،[٤] وقرأ في مقتبل حياته على علماء جبل عامل[٥]، ثم هاجر إلى العراق سنة (٧٥٠هـ)، واستقر في الحلة الفيحاء ، وأخذ العلم عن كوكبة من فضلائها والمبرزين من فقهائها الأفذاذ، وبقي فيها قرابة خمس سنوات، ثم رجع إلى مسقط رأسه وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ليقوم بواجبه العلمي ويمارس دوره الاجتماعي وينهض بتكليفه الشرعي حيال المذهب والرعية والمجتمع[٦] .

أما حادثة استشهاده فقد جاءت بمؤامرة مدبرة اتبعها الطغاة في التخلص منه، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت له بأنه استشهد سنة (٧٨٦هـ)؛ بسبب وشاية خبيثة من أحد أعدائِهِ النَّوَاصِبِ ، قدَّمها إلى السلطة الحاكمة في دمشق آنذاك في عهد السلطان برقوق،[٧] في مصر ونائبه في الشام بيدمر تتهمه زورًا وبهتانًا باعتناق عقيدة فاسدة منافية للتعاليم الدينية الحقة، وقد شهد عليه جماعة كثيرة من الجلاوزة

والمأجورين، فَأُودِعَ السجنَ في قلعة الشام لسنةٍ كاملةٍ، وبعدها أفتى القاضي برهان الدين المالكي والقاضي عبادة بن جماعة الشافعي بقتله، فقطع رأسه وصلب جسده ورُجِمَ ، ثُمَّ أنزلوا جثمانَهُ الطَّاهرَ وأَحرَقُوهُ.

٣. مشايخه :

تتلمذ الشهيد الأول على جملة من العلماء الأعلام النوابغ في مختلف المعارف الدينية ، وهم على النحو الآتي :

-السيد جلال الدين عبد الحميد بن فخار بن معد بن فخار العلوي الموسوي الحلي (ت ٦٧٦هـ) [٨] .

- والده الشيخ جمال الدين مكّي بن الشيخ شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد[٩].

-القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن جماعة الكناني الحموي المقدسي الشافعي (ت ٧٢٥هـ)[١٠] .

-الشيخ جلال الدين أبو محمد الحسن بن نما الحلي (بعد ٧٥٢هـ) [١١] .

-السيد عميد الدين عبد المطلب بن الأعرج الحسيني الحلي (ت ٧٥٤هـ) ابن أخت العلامة الحلي[١٢] .

-السيد نجم الدين مهنأ بن سنان بن عبد الوهاب المدني (ت ٧٥٤هـ)[١٣] .

-الشيخ رضي الدين علي بن جمال الدين أحمد المزيدي (ت ٧٥٧هـ) [١٤] .

-الشيخ رضي الدين علي بن أحمد الحلي (ت ٧٥٧هـ)[١٥] .

-الشيخ رضي الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن طراد المطير آبادي (ت ٧٦٢هـ)[١٦].

-الشيخ أبو أحمد جمال الدين عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل البغدادي المعروف بابن الحصري (ت ٧٦٥هـ)[١٧] .

-قاضي قضاة الديار المصرية عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الدمشقي المصري (ت ٧٦٧هـ) [١٨] .

-الشيخ فخر الدين محمّد بن جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر الحلّي، المعروف بفخر المحقّقين (ت ٧٧١هـ) [١٩] .

-السيد علاء الدين أو علي بن محمد بن زهرة الحلبي الحسيني (ت ٧٧٥هـ) [٢٠] .

-الشيخ قطب الدين محمد بن محمد البويهي الرازي (ت ٧٧٦هـ) [٢١] .

-السيد تاج الدين أبو عبد الله محمد بن القاسم بن معية الديباجي الحسيني (ت ٧٧٦هـ) [٢٢] .

-الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع المقرئ الدمشقي المشهور بابن اللَّبان (ت ٧٧٦هـ)[٢٣] .

-الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القرشي الشافعي الكرماني (ت ٧٨٦هـ)[٢٤] .

-السيد أبو طالب أمين الدين أحمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحلبي الحسيني (ت ٧٩٥هـ) [٢٥] .

-الشيخ جلال الدين محمد بن شمس الدين محمد الحارثي [٢٦] .

-الشيخ محمد بن جعفر المشهدي.

-الشيخ أحمد بن الحسين الكوفي.

-السيد حسين بن الحسن الحسيني الموسوي[٢٧] .

-السيد الفقيه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي المعالي العلوي الموسوي [٢٨] .

-الشيخ محمد بن محمد الكوفي[٢٩] .

-الشيخ أسد الدين الصائغ الجزيني[٣٠] .

-السيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني العريضي الخراساني[٣١] .

-ملك النحاة الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن الحسن الحنفي النحوي[٣٢].

-الشيخ القاضي شرف الدين محمد بن بكتاش التستري البغدادي الشافعي.

-ملك القراء والحفاظ الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي.

-الشيخ فخر الدين محمد بن الأعز الحنفي.

-الشيخ شمس الدين أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن المالكي.

٤. تلاميذه :

تتلمذ على يد الشهيد الأول كوكبة من العلماء والفضلاء في مختلف المعارف الدينية وهم على النحو الآتي :

-الشيخ كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي يوسف بن العتائقي الحلي المشهور بابن العتائقي الحلي (حيٌّ ٧٩٣هـ)[٣٣] .

-الشيخ زين الدين أبو الحسن علي بن عز الدين الحسن بن محمد الخازن الحائري(ت ٧٩٣هـ)[٣٤] .

-الشيخ نظام الدين علي بن غياث الدين عبد الكريم بن علي بن محمد بن علي بن عبد الحميد بن عبد الكريم الحسيني العلوي النيلي الأصل النجفي الموطن (ت بعد ٨٠١هـ)[٣٥] .

-الشيخ عز الدين حسن بن سليمان بن محمد الحلي العاملي (ت بعد ٨٠٢هـ)[٣٦].

-الشيخ جمال الدين أحمد بن الحسن بن محمود بن النجار الأطراوي (ت ٨٠٧هـ)[٣٧].

-الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري الحلي الأسدي المشهور بالفاضل السيوري (ت ٨٢٦هـ)[٣٨] .

-ولده الشيخ أبو طالب رضي الدين محمد ابن شمس الدين محمد بن مكّي ابن

شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد الجزيني [٣٩] .

-ولده الشيخ أبو القاسم ضياء الدين علي ابن شمس الدين محمد مكّي ابن شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد الجزيني .

-ولده أبو منصور جمال الدين الحسن ابن شمس الدين محمد بن مكّي ابن شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد الجزيني .

-ابنته أم الحسن فاطمة بنت شمس الدين محمد ابن جمال الدين مكّي ابن شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد الجزيني المعروفة بست المشايخ.

وغيرهم.

٥. مكانته العلمية والأدبية :

احتل الشهيد مكانة علمية كبيرة ومهمة، إذ عُدَّ من أكابر علماء الشيعة الأجلاء الثقات في ذلك الوقت، ووسمه معظم من ترجم له بأنه شيخ الإسلام وقطب الشيعة وزعيم الطائفة وعلّامة العلماء وملاذ الفقهاء، وكانَ مطبوعًا على التحقيق والتدقيق والنظر العميق في دقائق المسائل، مبدعًا ومتفردًا في ضبطه واتقانه لمختلف المعارف الدينية العقلية والنقلية، لا سيما الفقه والأصول.

قال عنه شيخه فخر المحققين (ت ٧٧١هـ) : " **قرأ عليَّ مولاي الإمام العلامة الأعظم أفضل علماء العالم سيد فضلاء بني آدم مولانا شمس الحق والدين محمد بن مكي بن حامد** " [٤٠] .

وقال عنه المحقق الكركي (ت ٩٤٠هـ) : " **شيخنا الشيخ الإمام شيخ الإسلام علامة المتقدمين ورئيس المتأخرين حلال المشكلات وكشاف المعضلات صاحب التحقيقات الفائقة والتدقيقات الرائقة حبر العلماء وعلم الفقهاء شمس الملة والحق والدين** " [٤١] .

وغير ذلك من الأقوال [٤٢] .

آثاره ومصنفاته :

ترك الشهيد الأول عددًا مِنَ المؤلفات المهمة ، ومنها[٤٣] :

- (البيان) : مختصر في الفقه وصل إلى أواخر الصوم ، وهو مطبوع.
- (القواعد والفوائد) : كتاب في الفقه مختصر يشتمل على ضوابط كلية أصولية وفرعية يستنبط منها أحكامًا شرعية لم يعمل الأصحاب مثله ، وهو مطبوع .
- (الذكرى) : خرج منه الطهارة والصلاة في مجلد ، وهو مطبوع.
- (الدروس الشرعية في فقه الإمامية) : خرج منه مجلد واحد في الفقه .
- (غاية المراد في شرح نكت الإرشاد (إرشاد الأذهان) للعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) في الفقه ، وهو مطبوع.
- (جامع العين من فوائد الشرحين) : جمع فيه بين شرحي تهذيب الأصول للسيد عميد الدين ابن الأعرج الحلي والسيد ضياء الدين ابن الأعرج الحلي .
- (الباقيات الصالحات) .
- (اللمعة الدمشقية) : في الفقه، وهو مطبوع ، ويعد مصدرًا مهمًّا ورئيسًا في الدرس الحوزوي إلى يومنا هذا ، وعليه شروح كثيرة.
- (الأربعون حديثًا) : في العبادات ، وهو مطبوع.
- (رسالة الألفية في فقه الصلاة اليومية) .
- (رسالة في قصر من سافر بقصد الإفطار والتقصير) .
- (الرسالة النفلية في الصلاة) تشتمل على حصر فرضها ونفلها في أربعة آلاف مسألة وهو في بيان مستحبات نوافل الصلاة ، وهي مطبوعة .
- (خلاصة الاعتبار في الحج والاعتمار).
- (الدرة المضيئة) .
- (رسالة التكليف).

- (كتاب المزار) .
- (شرح مبادئ الأصول للعلامة الحلي) (ت ٧٢٦هـ) .
- (منظومة مختصرة في مقدار نزح ما يقع في البئر) .
- (رسالة مختصرة في الوصية) .
- (خلاصة الإيجاز المفيد) .
- (شرح قواعد الأحكام للعلامة الحلي) (ت ٧٢٦هـ) .
- (تقريب المبادئ).
- (شرح قصيدة الشفهيني، ت ٧٤٠هـ) في مدح الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام .
- (شرح التهذيب الجمالي للعلامة الحلي) (ت ٧٢٦هـ) في أصول الفقه .
- (رسالتان في الصلاة) تشتملان على حَصْرِ فرضها ونفلها في أربعة آلاف مسألة.
- (الدرة الباهرة من الأصداف الطاهرة) .
- (المقداديات) : مسائل إلى تلميذه الفاضل السيوريِّ ، وهي سبع وعشرون مسألة.
- (كتاب الاستدراك).
- (رسالة في علم الكلام) : ذكر فيها أربعين مسألة على ترتيب المعارف الخمسة.
- (اختصار الجعفريات).
- (كتاب المجموع).
- (المسائل الأربعينية) في علم الكلام ، مطبوع.

المحور الثاني : وقفة عند نتاجه الشعري

أولًا - الموضوعات الشعرية :

نظم في معظم أغراض الشعر المختلفة الدينية والاجتماعية والأدبية ، وهي على النحو الآتي :

١) الشعر الولائي :

يشغل الشعر الولائي موقع الصدارة في النتاج الشعري للشهيد الأول من حيث الإجادة والكم الشعري ، إذ نجده قد أوقف جزءًا كبيرًا من شعره وسخَّرَهُ في خدمةِ مَذهَبِ أهلِ البيتِ عليهم السلام ، يأخذه الدافع العقائدي ، فاتخذ من الشعر وسيلة فاعلة في الدفاع عن المذهب والانتصار للمعتقد ، ومنه مدح الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وذكر خصاله الحميدة وبيان فضائله الشريفة وجهاده في سبيل الله تعالى والدين الإسلامي، وتضحيته من أجل حماية الرسول الأعظم من كل سوء، فضلًا عن تأكيد أحقيته في الخلافة بمقتضى القرآن الكريم وبنص وصية الرسول (صلى الله عليه وآله) ، إذ يقول :

لِأَنَّهُ صِنْوُ نَبِيِّ الهُدَى ... مِنْ سَيْفِهِ القَاطِعُ فِي الحَرْبِ
وَقَدْ وَقَاهُ مِنْ جَمِيعِ الرَّدَى ... بِنَفْسِهِ فِي الخِصْبِ وَالجَدْبِ
وَالنَّصُّ فِي الذِّكْرِ وَفِي إِنَّمَا ... وَلِيُّكُمْ كَافٍ لِذِي لُبِّ

ومن الموضوعات التي طرقها في شعره الولائي ، التوسل بالرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وآل بيته الأطهار (عليهم السلام) وطلب العون والمساعدة والرحمة والشفاعة والمغفرة منهم في الآخرة إذ يقول :

إِنِّي بِحُبِّ مُحَمَّدٍ وَوَصِيِّهِ ... وَبَنِيهِمَا ، يَا رَبِّ قَدْ عَلِقَتْ يَدِي
وَقَصَدْتُ بَابَكَ طَالِبًا بِوِلَائِهِمْ ... حُسْنَ الكَرَامَةِ يَوْمَ أُبْعَثُ فِي غَدِ
فَبِحَقِّ أَحْمَدَ وَالبَتُولِ وَبَعْلِهَا ... وَبَنِي عَلِيٍّ لَا تُخَيِّبْ مَقْصَدِي
وَامْنُنْ عَلَيَّ بِرَحْمَةٍ أَنْجُو بِهَا ... يَومَ الحِسَابِ بِحَقِّ آلِ مُحَمَّدِ

وتجلت في شعره الولائي لآهل البيت (عليهم السلام) رغبة قوية ونزعة واضحة تدعو إلى الدفاع عن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) من كل من أراد الوقيعة والسوء به والافتخار بالانتماء إليه والاعتزاز بمولاتهم والدفاع عنهم والتبري من أعدائهم إلى يوم الدين ، إذ يقول :

غَنِيْنَـا بِنَا عَـنْ كُلِّ مَـنْ لَا يُرِيْدُنَا وَإِنْ كَثُـرَتْ أَوْصَافُـهُ وَنُعُوتُـهُ
وَمَنْ صَدَّ عَنَّا حَسْـبُهُ الصَّدُّ وَالجَفَا وَمَـنْ فَاتَنَـا يَكْفِيْـهِ أَنَّـا نَفُوتُـهُ

وتشتد تلك النزعة الولائية في نفسه وتتطور في شعره لتصل إلى درجة الهجاء الشـديد اللهجة والنقـد اللاذع لكل من ناصب العداء لأهـل البيت(عليهم السلام) فكل من اتخـذ مذهبًا دينيًّا مغايرًا لمذهب أهـل البيت (عليهم السلام) فهو أنجس من الكلب في نظره إذ يقول :

مَـنْ لَـمْ يَكُـنْ مَذْهَبُـهُ هَكَـذَا فَإِنَّـهُ أَنْجَـسُ مِـنْ كَلْـبِ

ويصب جام غضبه على كل شيعي يضحي بعقيدته ويستهين بها وينسلخ عن مذهب أهـل البيت (عليهم السلام) ويرتمـي في أحضان أعدائهم من النواصـب ويصفه بابن الزنـا الـذي هو ليس مـن أبيه ، ولذلك كان الكلـب خيرًا منه ؛ لأنـه يحمل طبع أبيه وسلوكه وصفاته الأصيلة إذ يقول :

إِذَا العَلَـوِيُّ تَابَـعَ نَاصِبِيًّـا لِمَذْهَبِـهِ فَمَـا هُـوَ مِـنْ أَبِيْـهِ
فَـإِنَّ الكَلْـبَ خَيْـرٌ مِنْـهُ طَبْعًـا لِأَنَّ الكَلْـبَ طَبْـعُ أَبِيْـهِ فِيْـهِ

٢) الشعر العرفاني :

تتواشـج نزعة الزهد والتقشـف في شعر الشهيد الأول بشـكل واضح بأدبيات السـلوك العرفاني المثـالي لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) ، إذ نجـد ارتباطًا واضحًا بينهما ، بمعنـى أن الشـهيد الأول يرى أن الأنموذج العرفـاني الصحيح والذي من المفترض أن يحتذى يتجسـد بشكل سـافر في الممارسـات والطقوس العبادية للشيعة الإمامية، فالتشـيع يمثل التجسـيد الواقعـي والعملي والحقيقي للإسـلام المحمـدي الأصيل الداعـي إلى الزهد والتقشـف عن طريق الرضا بقسـم الله والقناعـة بالقليل وتوجيه النـاس نحو العمـل الصالح، والقيـام بالواجبات والفرائض، والإكثـار من المناجاة

والتضرع والدعاء والتذلل لله تعالى والإعراض عن الدنيا، والخوف من عقاب الله، والطمع في رحمته ومغفرته، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن ينزلق بالإنسان إلى مهاوي الفساد والرذيلة والعواقب الوخيمة، إذ يقول:

بِالشَّوْقِ وَالذَّوْقِ نَالُوا عِزَّةَ الشَّرَفِ ... لَا بِالدُّلُوفِ وَلَا بِالعُجْبِ وَالصَّلَفِ
وَمَذْهَبُ القَوْمِ أَخْلَاقٌ مُطَهَّرَةٌ ... بِهَا تَخَلَّقَتِ الأَجْسَادُ فِي النُّطَفِ
صَبْرٌ وَشُكْرٌ وَإِيْثَارٌ وَمَخْمَصَةٌ ... وَأَنْفُسٌ تَقْطَعُ الأَنْفَاسَ بِاللَّهَفِ
وَالزُّهْدُ فِي كُلِّ فَانٍ لَا بَقَاءَ لَهُ ... كَمَا مَضَتْ سُنَّةُ الأَخْيَارِ وَالسَّلَفِ
قَوْمٌ لِتَصْفِيَةِ الأَرْوَاحِ قَدْ عَمِلُوا ... وَأَسْلَمُوا عَرَضَ الأَشْبَاحِ لِلتَّلَفِ
مَا ضَرَّهُمْ رَثُّ أَطْمَارٍ وَلَا خَلَقٌ ... كَالدُّرِّ حَاضِرُهُ مُخْلَوْلِقُ الصَّلِفِ
لَا بِالتَّخَلُّقِ بِالمَعْرُوفِ تَعْرِفُهُمْ ... وَلَا التَّكَلُّفِ فِي شَيْءٍ مِنَ الكَلَفِ

وتناول الشهيد الأول عددًا من القضايا، أهمها مناجاة الله والتضرع إليه وطلب العفو والرحمة والمغفرة منه والرغبة في النَّجاة من عقابه الأليم والاعتراف باقتراف المعاصي والذنوب الجسام والخوف من حسابهِ الشديد والطمع في الحصول على ثوابه في الدنيا والآخرة، وتأكيد قدرته وقدسيته وتمجيدِهِ وتعظيمِهِ، إذ يقول:

عَظُمَتْ مُصِيْبَةُ عَبْدِكَ المِسْكِيْنِ ... فِي نَوْمِهِ عَنْ مَهْرِ حُوْرِ العِيْنِ
الأَوْلِيَاءُ تَمَتَّعُوا بِكَ فِي الدُّجَى ... بِتَهَجُّدٍ وَتَخَشُّعٍ وَحَنِيْنِ
فَطَرَدْتَنِي عَنْ قَرْعِ بَابِكَ دُوْنَهُمْ ... أَ تُرَى لِعُظْمِ جَرَائِمِي سَبَقُوْنِي ؟
أَ وَجَدْتَهُمْ لَمْ يُذْنِبُوا فَرَحِمْتَهُمْ ... أَمْ أَذْنَبُوا فَعَفَوْتَ عَنْهُمْ دُوْنِي
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَفْوِ عِنْدَكَ مَوْضِعٌ ... لِلْمُذْنِبِيْنَ فَأَيْنَ حُسْنُ ظُنُوْنِي

موضوعات أخرى:

إلى جانب تلك الموضوعات التي عرضنا لها في شعر الشهيد الأول ظهرت بعض الموضوعات الأخرى بشكل عرضي كالغزل، وهو في جملته تقليديٌّ صرفٌ

يحاكي أساليب الشعراء القدامى في قصائدهم ، ومن غزله الرقيق قوله :

أَلَمَّـــت بِنَا وَاللَّيْـلُ مِنْ دُونِهَا سِـتْرُ وَلَاحَ لَنَـا شَـمْسٌ وَقَدْ طَلَـعَ البَدْرُ
فَقُلْـتُ لَهَا مَنْ أَنْـتِ ؟ قَالَتْ : تَعَجُّبًا وَهَلْ سَـائِلٌ لِلْبَدْرِ مَنْ أَنْـتَ يَا بَدْرُ
أَنَـا الفِضَّةُ البَيْضَاءُ قَـدْ نَالَهَا جَمْرٌ أَنَا الكَوْكَبُ الدُّرِّيّ أَنَا الكَاعِبُ البِكْرُ

ومنه قوله :

كُنْـتُ قَبْـلَ الهَوَى حَلِيْـفَ المَعَالِي وَلأَعْلَامِهَـا عَلَـيَّ خُفُـوقُ
نَقَّصَتْنِـي زِيَـادَةُ الحُـبِّ حَتَـى أَدْرَكَتَانِـي المِرّيْـخُ وَالعَيُـوقُ

ومن تلك الموضوعات التهنئة بالقدوم من الحج إذ يقول :

قَدِمْـتَ بِطَالِـعِ السَّـعْدِ السَّـعِيْدِ وَحَيَّـاكَ القَرِيْـبُ مَـعَ البَعِيْـدِ
وَأَحْيَيْـتَ القُلُـوبَ وَكَانَ كُلٌّ مِنَ الأَصْحَـابِ بَعْـدَكَ كَالفَقِيْدِ
نَعِمْـتَ بِحَـجِّ بَيْـتِ اللهِ حَقًّـا وَبَلَّغْـتَ الأَمَانِـي فِـي الصُّعُـودِ
وَزُرْتَ المُصْطَفَـى وَبَنِيْـهِ حَتَّـى وَصَلْـتَ إِلَى المَـكَارِمِ وَالسُّـعُودِ

ومنهـا الفخر بالنفس وبيان فضلها والإشـادة بمكانتهـا العلمية الرفيعة الناتجة عن الخبرة والتمكن من معظم المعارف الدينية كالفقه والتفسير والأصول والحديث والنحـو وغيرهـا وإتقانها وضبطها على النحو الصحيح واحراز قصب السـبق بها إذ يقول :

الفِقْـهُ وُالنَّحْـوُ وَالتَّفْسِـيْرُ يَعْرِفُنِي ثُـمَّ الأُصُـولَانِ وَالقُـرْآنُ وَالأَثَـرُ

ونجد الشهيد الأول ينتقد بعض الممارسات السلبية التي كانت سائدة في مجتمعه وينبـه على أمراضه وعيوبه ومنها قضية (الرياء والدجل) التي تعد من أكثر الأمراض الاجتماعيـة خطورة على الدين والفرد والمجتمـع ؛ لأنها تمتطي الدين وتركب موجته وتتسـتر به وتوظفه لأغراض دنيوية دنيئة ، فظاهرهـا طاهر ومقدس وباطنها ملوث ومدنس وقبيح ، مما ينعكس سلبيًّا على المجتمع وعاداته من جهة ، وعلى علاقة الفرد

بدينه من جهة أخرى عن طريق شيوع جوٍّ مِن فقدان ثقة الإنسان بأفراد مجتمعه ودينه، إذ يقول :

يَا شِقْوَتِي قَدْ تَوَلَّتْ أُمَّةٌ سَلَفَتْ ... حَتَّى تَخَلَّفْتُ فِي خَلْفٍ مِنَ الخَلَفِ
يُنَمِّقُونَ تَزَاوِيرَ الغُرُورِ لَنَا ... بِالزُّوْرِ وَالبُهْتِ وَالبُهْتَانِ وَالسَّرَفِ
لَيْسَ التَّصَوُّفُ عُكَّازًا وَمِسْبَحَةً ... كَلَّا ، وَلَا الفَقْرُ رُؤْيَا ذَلِكَ الشَّرَفِ
وَإِنْ تَرُوْحُ وَتَغْدُو فِي مُرَقَّعَةٍ ... وَتَحْتَهَا مُوبِقَاتُ الكُبْرِ وَالسَّرَفِ
وَتُظْهِرُ الزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ عَلَى ... عُكُوفِهَا كَعُكُوفِ الكَلْبِ فِي الجِيَفِ

ومن الظواهر السلبية التي شخّصها الشهيد الأول في مجتمعه ووجَّه إليها النقدَ اللَّاذعَ ، ظاهرة (المكر والخداع والدهاء) التي كان يلجأ إليها ضعاف النفوس من الناس لتحقيق غاياتهم الرخيصة ومآربهم الخسيسة ، حتى وصل الأمر بالعالِم أنْ يكتم علمه عنهم لينجو بنفسه وعلمه من هؤلاء المحتالين المكرة ، إذ يقول :

بُلِيْنَا بِقَومٍ أَهْلِ مَكْرٍ وَعِنْدَهُمْ ... دَهَاءٌ ، فَهُمْ أَمْثَالُ حُمْرٍ فَوَارِهِ
إِذَا شِئْتَ أَنْ تَحْظَى بِجَاهِكَ عِنْدَهُمْ ... تَجَاهَلْ وَإِنْ أُوْتِيْتَ عِلْمًا فَوَارِهِ

وأشارَ إلى الحياة الصعبة التي كان يعيشها والضائقة المادية التي كان يقاسيها؛ نتيجة لانشغاله بطلب العلم وقضاء أغلب وقته في تحصيل المعارف الدينية حتى وصل به المآل إلى حالة من الفقر المدقع والبؤس الذي عادة ما يلازم أهل العلم والصلاح بخلاف الجهلة والعوام الذين تركوا مجال العلم وانخرطوا في الأعمال التجارية فأصبحوا من الأغنياء ماديًّا ومن الفقراء علميًّا ، إذ يقول :

شُغِلْنَا بِكَسْبِ العِلْمِ عَنْ طَلَبِ الغِنَى ... كَمَا شُغِلُوا عَنْ مَطْلَبِ العِلْمِ بِالوَفْرِ
فَصَارَ لَهُمْ حَظٌّ مِنَ الجَهْلِ وَالغِنَى ... وَصَارَ لَنَا حَظٌّ مِنَ العِلْمِ وَالفَقْرِ

ثانيًا – الأساليب البلاغية :

أ) الفنون البديعية :

١) الطباق :

هو الجَمعُ بين لفظتين متعاكستين في المعنى ، بصرف النظر عمَّا كانَ هذا التَّضَادُّ اللغويّ على سبيل الحقيقة أو المجاز ؛ بهدف الإيضاح والتقريب والجمال الفَنِّيّ[٤٤] .

ومنه قوله :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

فالمقابلة حصلتْ بين (الضحك ، البكاء) وبين (الموت ، الحياة) .

ومنه قوله :

وَقَدْ وَقَاهُ مِنْ جَمِيعِ الرَّدَى ... بِنَفْسِهِ فِي الخِصْبِ وَالجَدْبِ

فقد قابل الشهيد الأول بين (الخصب ، الجدب) .

٢) الجناس :

هو أن تتفق الكلمتان في اللفظ بصورة تامة ، أو شبه تامة ، وتختلفان في المعنى[٤٥] .

فمن شواهد الجناس التام قوله:

مُحَمَّدٌ شَاهُ سُلْطَانِ المُلُوكِ بَقِي ... مُمَتَّعًا بِحِمَاكُمْ عُمْرَهُ عُمَرُ

فهنا جناس تام بين (عمره) و(عمر).

ومن شواهد الجناس الناقص عنده قوله :

صَبْرٌ وَشُكْرٌ وَإِيْثَارٌ وَمَخْمَصَةٌ ... وَأَنْفُسٌ تَقْطَعُ الأَنْفَاسَ بِاللَّهَفِ

فقد حصل الجناس بين لفظتي (أنفس) و(أنفاس) فجاءت الأولى بمعنى روح الإنسان ومهجته وجاءت الأخرى بمعنى الشهيق والزفير .

٣) الاقتباس :

هو تضمين النصوص الأدبية بعضًا من الآيات القرآنية الكريمة أو الأحاديث الشريفة التي قالها النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وآل بيته الأطهار (عليهم السلام) من دون التلميح أو التصريح أو الإشارة بأنها منهما، بطريقة تجعله منصهرًا في الكلام ذائبًا فيه ومتشابكًا في نسيجه الداخلي ومتداخلًا في سياقه العام[٤٦] .

ومنه قوله :

وَالنَّصُّ فِي الذِّكْرِ وَفِي إِنَّمَا ... وَلِيُّكُمْ كَافٍ لِذِي لُبِّ

إذ اقتبس الشهيد الأول من الآية القرآنية المباركة الدالة على أحقية أمير المؤمنين (عليه السلام) في خلافة المسلمين بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾.[٤٧]

٤) التضمين :

هو أن يضمن الأديب جزءًا من نتاجه الأدبي شعرًا أو نثرًا لأديب آخر مع التصريح بأن النص المضمن كاملًا أو مقتطعًا مأخوذ على صورته الأصلية من مصدره الأساس، من دون تغيير أو تعديل أو حذف أو إضافة[٤٨] وهو مختص بالشعر والنثر دون الكتاب والسنة[٤٩] .

ومن نماذج التضمين قوله مضمنًا خمسة أبيات لأبي صخر الهذلي، أوَّلها[٥٠]:

(أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ)

٥) التشبيه :

من شواهد التشبيه عند الشهيد الأول قوله :

مَا ضَرَّهُمْ رَثُّ أَطْمَارٍ وَلَا خَلَقٌ ... كَالدُّرِّ حَاضِرُهُ مُخْلَوْلِقُ الصَّلَفِ

فقد شبه حال الزهاد في مظهرهم البسيط وارتدائهم الملابس البالية بِالدُّرِّ النَّفِيسِ الذي يكون مخبوءًا تحت الأصداف الخليقة الرثة والقشور المفتقرة للمظهر

الجميـل والطعم المقبـول ، فهيأتهم توحي بالتعب والشـقاء، بَيـدَ أَنَّ بواطنهم كالدر النفيس ، وهو تشبيه طريف .

ومن ذلك قوله :

وَتُظْهِرُ الزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ عَلَى عُكُوفِهَا كَعُكُوفِ الكَلْبِ فِي الجِيَفِ

فقـد شـبه حَـالَ المُرائِينَ في إقبالهم على الدنيا واسـتقتالهم عليهـا بحال الكلب في عكوفـه على الجيف الميتة نهمه في أكلِ الجثث النتنـة ؛ لأنهم يتظاهرون بالدين أمام الناس ويتسـترون به ويدعون إلى الزهد والتواضع والتقوى والصلاح لإقناع الناس وإيهامهـم ، بَيدَ أَنَّهُمْ في الواقع متصارعون على حطـامِ الدُّنيا البائس ومتاعها الفاني ، فهم يتاجرون بالدين ويتخذون منه ستارًا ووسيلة لاقتناص المآرب الدنيوية الدنيئة .

ثالثًا – الإيقاع الشعري :

أ) الوزن :

هـو الإيقاع الموسـيقي المنتظم من حيث الحركـة والملتئم من حيث النبرات ، والنغمات والمتناسب من حيث عدد المقاطع ونوعيتها بين الأشطر في القصيدة الناجم عن تفعيلات البحور الشـعرية التي يتشكل منها عمود الشعر العربي ، ويتألف البحر الواحد من عدد من التفعيلات أو الأجزاء ، ويتميز كل بحر من الأبحر الشعرية بنوع معين ومحدد من التفعيلات لا يحيد عنها الشـاعر في القصيدة كلها إلا بما سمح له من زحافات وعلل[٥١] .

ومـن خلال قراءة شـعر الشـاعر نجده يميـل إلى التنويع بين البحـور الطويلة والقصـيرة ، ونال بحـر الطويل موقع الصدارة في نظمه ، إذ اسـتحوذ على نحو ثلث نظمـه ، ويـأتي بعده بحر الكامل والبسـيط ثـم البحور الأخرى مـن وافر ومتقارب وسريع وخفيف .

ب) القافية :

هي مجموعة من الحروف والحركات والأصوات التي تتكون في أواخر الأبيات أو الأشطر الشعرية من القصيدة أو المقطوعة ، تشكل مقطعًا موسيقيًّا واحدًا يرتكز عليه الشاعر في البيت الأول ، ويكرره في نهايات أبيات القصيدة كلها مهما كان عددها[٥٢].

استحوذتِ القافيةُ المتحركةُ على نتاجهِ الشِّعريِّ برمَّتِهِ ، وغابت القوافي المقيدة عنه ، وحاول ألَّا يبقَى حبيسًا لقافية واحدة ، فَنَوَّعَ في قَوافيه ، واحتل حرف الراء الصدارة ، فكان أكثر حروف الروي ورودًا في نتاجه الشعري ، فبتلفُّظه تسمع تكرار صوت الراء أكثر من مرة ، مما يمنح القافية بُعدًا موسيقيًّا واضحًا ، فضلًا عن كونهِ من الحروف المجهورة التي تصدر من طرف اللسان.

والجدول الآتي يوضح حروف الروي التي استعان بها ، وعدد مرات تكرارها في شعره :

القافية	عدد القصائد والمقطوعات
الراء	٥
الدال	٣
الفاء	٢
الهاء	٢
الباء	١
التاء	١
القاف	١
النون	١
الَّام	١
العين	١

منهج الجمع والتحقيق

قيل إنَّ للشـهيد الأوَّل (ديوان شـعر كبير)[٥٣]، ولكنني لمْ أعثـر عليهِ ، لذا قمتُ بجمعه من المصادر ، وقد تركزُ مَنهَجُنَا في الجمع والتحقيقِ على ما يأتي :

-ترتيب المقطوعات والقصائد الشعرية طبقًا لقافيتها وبناءً على الترتيب الألفبائي.

-التعويـل في إثبات النصوص وتخريجها على جميع المصـادر التي أوردتها وترتيب المصادر معتمدًا السبق الزَّمانيّ للمصدر في ذلك .

-ضبط النَّصِّ ضبطًا يساعد في كشف الدلالة وعدم التباسها .

-ذِكْر الاختلافات الحاصلة في رواية الشعر وترجيح الرواية التي نعتقد بصحتها .

-توضيـح المفردات الغريبة والغامضـة في الهامش من خلال الاتكاء على معاجم اللغة .

-تصحيح الأخطـاء الإملائية والنحويـة الواردة في النصوص الشـعرية وإثبات الصواب على وفق قواعد الإملاء العربي الحديثة .

-ترجمة الشـخصيات الواردة في النصوص الشـعرية بالرجوع إلى مصادر ترجمتها فضلًا عن توضيح بعض الأماكن والمواضع التاريخية .

-الإشـارة إلى الاقتباس والتضمـين الموجودين في بعض الأبيـات وإرجاعها إلى مصادرها.

-تقويم البيت عروضيًّا ، وذكر اسم البحر الشعري .

الشعر مجموعًا محققًا

[١]

قال معارضًا أبيات ابن الجوزي : (السريع)

لِأَنَّـهُ صِنْـو(٥٤) نَبِـيِّ الهُـدَى ... مِـنْ سَـيْفِهِ القَاطِـعِ فِـي الحَرْبِ
وَقَـدْ وَقَـاهُ مِـنْ جَمِيـعِ الـرَّدَى ... بِنَفْسِـهِ فِـي الخِصْـبِ وَالجَـدْبِ
وَالنَّـصُّ فِـي الذِّكْـرِ وَفِـي إِنَّمَا ... وَلِيُّكُـمْ(٥٥) كَافٍ لِـذِي لُـبِّ
مَـنْ لَـمْ يَكُـنْ مَذْهَبُـهُ هَكَـذَا ... فَإِنَّـهُ أَنْجَـسُ مِـنْ كَلْـبِ

التخريـج: الطليعـة ٢/ ٢٩٢ ، روضـات الجنـات ٧/ -١٦ ، أعيـان الشـيعة ١٤/ ٣٧٦، تحفة العالم ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠ ، شهداء الفضيلة ٩٤ .

[٢]

قال: (الطويل)

غَنِيْنَـا بِنَا عَـنْ كُلِّ مَـنْ لَا يُرِيْدُنَا ... وَإِنْ كَثُـرَتْ أَوْصَافُـهُ وَنُعُوتُـهُ
وَمَنْ صَدَّ عَنَّا حَسْـبُهُ الصَّدُّ وَالجَفَا ... وَمَـنْ فَاتَنَـا يَكْفِيْـهِ أَنَّـا نَفُوتُـهُ

التخريج: أمل الآمل ١/ ١٨٢ ، رياض العلماء ٥/ ١٦٨ ، رياض الجنة ٣/ ٢٢٢ ، روضات الجنات ٧/ ١٠ ، بهجة الآمل ٦/ ٦٦٢ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٢ ، الكنى والألقاب ٢/ ٣٧٨ ، سـفينة البحار ٢/ ٨٩٢ ، هدية الأحباب ٢٣٠ ، أعيان الشـيعة ١٤/ ٣٧٨ ، شهداء الفضيلة ٩٣ ، معجم رجال الحديث ١٨/ ٢٨٦.

[٣]

قال: (الكامل)

إِنِّـي بِحُـبِّ مُحَمَّـدٍ وَوَصِيِّـهِ ... وَبَنِيْهِمَـا ، يَا رَبِّ قَـدْ عَلِقَتْ يَدِي
وَقَصَـدْتُ بَابَـكَ طَالِبًـا بِوِلَائِهِـمْ ... حُسْـنَ الكَرَامَةِ يَوْمَ أُبْعَثُ فِي غَدِ

فَبِحَـقِّ أَحْمَـدَ وَالبَتُـولِ وَبَعْلِهَـا ... وَبَنِـي عَلِـيٍّ لَا تُخَيِّـبْ مَقْصَـدِي
وَامْـنُنْ عَلَـيَّ بِرَحْمَـةٍ أَنْجُـو بِهَـا ... يَـومَ الحِسَـابِ بِحَـقِّ آلِ مُحَمَّـدِ

التخريج: أعيان الشيعة : ١٤ / ٣٧٨ .

[٤]

قال: (الكامل)

إِنَّ التَمَتُّـعَ سُـنَّةٌ مَـوْرُوْدَةٌ ... وِرْدَ الكِتَـابِ بِـرَدِّ دِيْـنِ مُحَمَّـدِ
لَـفُّ الحَرِيْـرِ عَلَـى ... وَغَمْسِـهَا ... فِـي الأُمَّهَـاتِ دَلِيْـلُ طِيْـبِ المَوْلِدِ
وَرَوَى الـرُّوَاةُ بِـأَنَّ ذَلِكَ قَـدْ جَرَى ... مِـنْ غَيْرِ شَـكٍّ فِـي زَمَـانِ مُحَمَّدِ
ثُـمَّ اسْـتَمَرَّ الحَـالُ فِـي تَحْلِيلِهَـا ... قَدْ صَحَّ ذَلِكَ فِي الحَدِيْثِ المُسْـنَدِ
عَنْ جَابِـرٍ وَعَنِ ابْنِ مَسْـعُودِ التَقِي ... وَعَنِ ابْـنِ عَبَّاسِ الكَـرِيمِ المَوْلِدِ

التخريج: روضات الجنات ٧/ ١٦ ، تحفة العالم ١/ ٣٣٠ - ٣٣١ .

[٥]

قال: (الوافر)

قَدِمْـتَ بِطَالِـعِ السَّـعْدِ السَّـعِيْدِ ... وَحَيَّـاكَ القَرِيْـبُ مَـعَ البَعِيْـدِ
وَأَحْيَيْـتَ القُلُـوبَ وَكَانَ كُلٌّ ... مِنَ الأَصْحَـابِ بَعْـدَكَ كَالفَقِيْدِ
نَعِمْـتَ بِحَـجِّ بَيْـتِ اللهِ حَقًّـا ... وَبَلَّغْـتَ الأَمَانِـي فِـي الصُّعُـودِ
وَزُرْتَ المُصْطَفَـى وَبَنِيْـهِ حَتَّـى ... وَصَلْـتَ إِلَى المَـكَارِمِ وَالسُّـعُودِ
وَعَـاوَدْتَ الأَقَـارِبَ فِـي نَعِيْـمٍ ... مِـنَ الرَّحْمَـنِ أُتْبِـعَ بِالخُلُـودِ
وَدَامَ بِـكَ الهَنَـاءُ بِهِـمْ وَدَامُـوا ... مَـعَ الأَيَّـامِ فِـي رَغْـمِ الحَسُـودِ
فَلَـوْ خَلَّفْـتَ حَاكَيْـتَ المَثَانِـي ... بِطَاعَـةِ وَالِـدٍ رُؤْفٍ وَدُوْدِ
وَإِنِّـي مُشْـفِقٌ وَالعَـزْمُ مِنِّـي ... لِقَـاءَكَ مِـنْ قَصِيْـرٍ أَو مَدِيْـدِ

التخريج: روضات الجنات ٧/ ٧- ٨ ، تحفة العالم ١/ ٣٢٩- ٣٣٠ .

[٦]

قال: (البسيط)

يَا أَيُّهَا المَلِكُ المَنْصُورُ بِيَدْمُرٍ[٥٦] بِكُمْ خَوَارِزْمُ[٥٧] وَالأَقْطَارُ تَفْتَخِرُ
إِنِّي أُرَاعُ بِكُمْ فِي كُلِّ آوِنَةٍ وَمَا جَنَيْتُ لَعَمْرِي كَيْفَ أَعْتَذِرُ
لَا تَسْمَعَنَّ فِي أَقْوَالِ الوِشَاةِ فَقَدْ بَاؤُوا بِوِزْرٍ وَإِفْكٍ[٥٨] لَيْسَ يَنْحَصِرُ
وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ أَيْمَانًا مُؤَكَّدَةً إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الإِفْكِ الَّذِي ذَكَرُوا
عَقِيْدَتِي مُخْلِصًا حُبُّ النَّبِيِّ وَمَنْ أَحَبَّهُ وَصِحَابٍ كُلِّهُمْ غُرَرُ
يَكْفِيْكَ فِي فَضْلِ صِدِّيْقٍ وَصَاحِبِهِ فَارُوقَهُ الحَقِّ فِي أَقْوَالِهِ عُمَرُ
جِوَارُ أَحْمَدَ فِي دُنْيَا وَآخِرَةٍ وَآيَةُ الغَارِ[٥٩] لِلأَلْبَابِ مُعْتَبَرُ
وَالخَيْرُ عُثْمَانُ وَالمَنْعُوتُ حَيْدَرَةٌ طَلْحَةٌ وَزُبَيْرٌ فَضْلَهُمْ شَهَرُوا
سَعْدَاهُمُ وَابْنُ عَوْفٍ ثُمَّ عَاشِرُهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْمٌ بِالتُّقَى فَخَرُوا[٦٠]
الفِقْهُ وَالنَّحْوُ وَالتَّفْسِيْرُ يَعْرِفُنِي ثُمَّ الأُصُولَانِ[٦١] وَالقُرْآنُ وَالأَثَرُ
فَكُنْ كَمُنْجِكٍ[٦٢] بَلَّ اللّٰهُ أَعْظَمَهُ وَزَادَكَ اللّٰهُ عِزًّا لَيْسَ يَنْحَصِرُ
أَتَى إِلَيْهِ رُوَاةُ السُّوءِ إِذْ أَفَكُوا فَحِيْنَ حَقَّقَ أَرْدَاهُمْ بِمَا ذَكَرُوا
أَمِيْرُ حَاجِبِ نَجْلِ العَسْكَرِيِّ لَهُ مِنْ ذَاكَ خُبْرٌ فَسَلْهُ يُعْرَفُ الخَبَرُ
وَاللّٰهِ مَا مَسَّنِي مِنْهُ مُقَابَلَةً بِالسُّوءِ كَلَّا ، وَلَا خَسِرْتَ مَا خَسِرُوا
لِأَنَّنِي وَإِلَهِ العَرْشِ مُفْتَقِرٌ إِلَى نَقِيْرٍ[٦٣] وَقِطْمِيْرٍ[٦٤] لَهُ خَطَرُ
لَا أَسْتَغِيْثُ مِنَ الضَّرَاءِ يَعْلَمُ ذَا رَبِّي وَأُسْتَاذُ دَارٍ ظَلَّ يَذْكُرُ
فَامْنُنْ أَمِيْرِي وَمَخْدُومِي عَلَى رَجُلٍ وَاغْنَمْ دُعَايَ سِرَارًا بَعْدَ إِذْ جَهَرُوا
فِي كُلِّ عَامٍ لَنَا حَجٌّ وَكَانَ لَنَا فِي خِدْمَةِ النَّجْلِ فِي ذَا العَامِ مُحْتَضَرُ
مُحَمَّدٌ شَاهُ[٦٥] سُلْطَانِ المُلُوكِ بَقِي مُمَتَّعًا بِحِمَاكُمْ عُمْرَهُ عُمَرُ

ثُـمَّ الصَّـلاةُ عَلَـى المُخْتَارِ سَـيِّدِنَا وَالآلِ وَالصَّحْـبِ طُـرًّا بَعْـدَهُ زُمَرُ

التخريـج: روضات الجنـات ٧/ ١٩-٢٠ ، الفوائد الرضويـة ٢/ ٩٩٧- ٩٩٨ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٤ .

[٧]

قال: (الطويل)

شُغِلْنَا بِكَسْبِ العِلْمِ عَنْ طَلَبِ الغِنَى كَمَا شُغِلُوا عَنْ مَطْلَبِ العِلْمِ بِالوَفْرِ[٦٦]

فَصَارَ لَهُمْ حَظٌّ مِـنَ الجَهْلِ وَالغِنَى وَصَارَ لَنَـا حَظٌّ مِنَ العِلْـمِ وَالفَقْرِ

التخريج: أعيان الشيعة : ١٤ / ٣٧٧ـ ٣٧٨ .

[٨][٦٧]

قال: (الطويل)

أَلَـمَّـتْ بِنَـا وَاللَّيْلُ مِنْ دُونِهَا سِـتْرُ وَلَاحَ لَنَـا شَـمْسٌ وَقَدْ طَلَـعَ البَدْرُ

فَقُلْـتُ لَهَا مَنْ أَنْـتِ ؟ قَالَتْ : تَعَجُّبًا وَهَلْ سَـائِلٌ لِلْبَدْرِ مَنْ أَنْـتَ يَا بَدْرُ

أَنَا الفِضَّةُ البَيْضَـاءُ قَدْ نَالَهَا جَمْرٌ أَنَا الكَوْكَبُ الدُّرِّيّ أَنَا الكَاعِبُ[٦٨] البِكْرُ

فَبِتْنَـا عَلَـى رَغْـمِ الحَسُـودِ وَبَيْنَنَا حَدِيْثٌ كَنَشْرِ المِسْكِ شِيْبَ[٦٩] بِهِ خَمْرُ

حَدِيْثٌ لَـو أَنَّ المَيْتَ نُـودِي بِبَعْضِهِ لَأَصْبَـحَ حَيًّـا بَعْدَمَا ضَمَّـهُ القَبْرُ

فَوَسَّـدْتُهَا زَنْـدِي وَبِـتُّ ضَجِيْعَهَـا وَقُلْتُ لِلَيْلِي طُـلْ ، فَقَدْ رَقَدَ البَدْرُ

فَلَمَّـا أَضَـاءَ الصُّبْـحُ فَـرَّقَ بَيْنَنَـا وَأَيُّ نَعِيْـمٍ لَا يُكَـدِّرُهُ الدَّهْـرُ

(أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَـاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ)[٧٠]

(لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيْفَيْـنِ مِنْهَـا لَا يَرُوعُهُمَـا ذُعْرُ)

(فَيَا[٧١] حُبَّهَا زِدْنِي جَوًى[٧٢] كُلَّ لَيْلَةٍ وَيَا سَـلْوَةَ الأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الحَشْـرُ)

(عَجِبْتُ لِسَعْيِ[٧٣] الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ)

(وَإِنِّـي لَتَعْرُوْنِـي[٧٤] لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ)

التخريج: الكشكول ٢/ ٨٨٨ - ٨٨٩ ، شهداء الفضيلة ٩٢- ٩٣ .

[٩]

قال: (المتقارب)

زَكِـيٌّ سَـرِيٌّ[٧٥] سَـنِيٌّ[٧٦] وَفِـيٌّ وَقِـيٌّ[٧٧] بَهِـيٌّ عَلِـيٌّ خَبِيـرْ

سَـفِيْعٌ[٧٨] سَـنِيْعٌ[٧٩] سَـمِيْعٌ مُطِيْعٌ رَبِيْـعٌ مَنِيْـعٌ رَفِيْـعٌ وَقُـورْ

شَـهِيْدٌ سَـدِيْدٌ سَـعِيْدٌ شَـدِيْدٌ رَشِـيْدٌ حَمِيْـدٌ فَرِيْـدٌ هَصُـورْ[٨٠]

حَبِيْـبٌ لَبِيْـبٌ حَسِـيْبٌ نَسِـيْبٌ أَدِيْـبٌ أَرِيْـبٌ[٨١] نَجِيْـبٌ ذَكُـورْ

عَظِيْـمٌ عَلِيْـمٌ حَكِيْـمٌ حَلِيْـمٌ كَـرِيْمٌ حَمِيْـمٌ رَحِيْـمٌ شَـكُورْ

جَلِيْـلٌ جَمِيْـلٌ كَفِيْـلٌ نَبِيْـلٌ أَثِيْـلٌ[٨٢] أَصِيْـلٌ دَلِيْـلٌ صَبُـورْ

خَلِيْـفٌ شَـرِيْفٌ لَطِيْـفٌ ظَرِيْـفٌ حَصِيْـفٌ[٨٣] مُنِيْفٌ[٨٤] عَفِيْفٌ غَيُورْ

التخريج: روضات الجنات : ٧ / ١٨ - ١٩ ، أعيان الشيعة : ١٤ / ٣٧٧ .

[١٠]

قال: (الطويل)

بُلِيْنَـا بِقَومٍ أَهْـلِ مَكْـرٍ وَعِنْدَهُمْ دَهَـاءٌ ، فَهُمْ أَمْثَـالُ حُمْرٍ فَوَارِهِ[٨٥]

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَحْظَى بِجَاهِكَ عِنْدَهُمْ تَجَاهَـلْ وَإِنْ أُوْتِيْـتَ عِلْمًا فَوَارِهِ[٨٦]

التخريج: أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧ .

[١١]

قال: (المتقارب)

دِمَشْـقُ دِمَشْـقُ فَـلَا تَأْتِهَـا وَإِنْ غَـرَّكَ الجَامِـعُ الجَامِـعُ

فَسُـوقُ الفُسُـوقِ بِهَـا قَائِـمٌ وَفَجْـرُ الفُجُـورِ بِهَـا طَالِـعُ

التخريج: رياض الجنة ٣/ ٢٢٣ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٢ .

[١٢]

قـال في العرفـان والأخلاق والتقوى وذم طريقة المتصوفة المشـهورة، وهي هذه: (البسـيط)

بِالشَّـوْقِ وَالذَّوْقِ نَالُوا عِزَّةَ الشَّرَفِ ... لَابِالدُّلُوفِ[٨٧]وَلَابِالعُجْبِوَالصَّلَفِ[٨٨]

وَمَذْهَـبُ القَـوْمِ أَخْـلَاقٌ مُطَهَّـرَةٌ ... بِهَـا تَخَلَّقَتِ الأَجْسَـادُ فِي النُّطَفِ

صَبْرٌ وَشُـكْرٌ وَإِيْثَارٌ وَمَخْمَصَةٌ[٨٩] ... وَأَنْفُـسٌ تَقْطَـعُ الأَنْفَـاسَ بِاللَّهَفِ

وَالزُّهْـدُ فِـي كُلِّ فَانٍ لَا بَقَـاءَ لَهُ ... كَمَا مَضَتْ سُنَّةُ الأَخْيَارِ وَالسَّلَفِ

قَـوْمٌ لِتَصْفِيَـةِ الأَرْوَاحِ قَـدْ عَمِلُـوا ... وَأَسْـلَمُوا عَـرَضَ الأَشْـبَاحِ لِلتَّلَفِ

مَا ضَرَّهُمْ رَثُّ[٩٠] أَطْمَارٍ[٩١] وَلَا خَلَقٌ[٩٢] ... كَالدُّرِّ ما ضَرَّهُ مُخْلَوْلِقُ الصَّدَفِ[٩٣]

لَا بِالتَّخَلُّـــــقِ بِالمَعْرُوفِ تَعْرِفُهُمْ ... وَلَا التَّكَلُّفِ فِي شَيءٍ مِنَ الكَلَفِ

يَا شِـقْوَتِي قَـدْ تَوَلَّتْ أُمَّةٌ سَـلَفَتْ ... حَتَّى تَخَلَّـفْتُ فِي خَلْفٍ مِنَ الخَلَفِ

يُنَمِّقُـونَ[٩٤] تَزَاوِيـرَ[٩٥] الغُـرُورِ لَنَا ... بِالزُّوْرِوَالبُهْتِ[٩٦]وَالبُهْتَانِ[٩٧]وَالسَّرَفِ

لَيْسَ التَّصَـوُّفُ عُكَّازًا وَمِسْـبَحَةً ... كَلَّا وَلَا الفَقْرُ رُؤْيَا ذَلِكَ الشَّـرَفِ

وَإِنْ تَـرُوْحُ وَتَغْـدُو فِـي مُرَقَّعَـةٍ ... وَتَحْتَهَا مُوبِقَاتُ[٩٨] الكُبْرِ وَالسَّرَفِ

وَتُظْهِـرُ الزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ عَلَى ... عُكُوفِهَا كَعُكُوفِ الكَلْبِ فِي الجِيَفِ

الفَقْـرُ سِـرٌّ وَعَنْكَ النَفْـسُ تَحْجُبُهُ ... فَارْفَـعْ حِجَابَكَ تَجْـلُ ظُلْمَةَ التَّلَفِ

وَفَارِقِ الجِنْسَ وَاقْرِ[٩٩] النَّفْسَ فِي نَفَسٍ ... وَغِبْ عَنِ الحُسْنِ، وَاجْلِبْ دَمْعَةَ الأَسَفِ

وَأَقْلِ المَثَانِي[١٠٠] وَوَحِّدْ إِنْ عَزِمْتَ عَلَى ... ذِكْرِ الحَبِيْبِ وَصِفْ مَا شِئْتَ وَاتَّصِفِ

وَاخْضَـعْ لَـهُ وَتَذَلَّـلْ إِذْ دُعِيْـتَ لَهُ ... وَاعْرِفْ مَحَلَّكَ مِـنْ آباك وَاعْتَرِفِ

وَقِفْ عَلَى عَرَفَاتِ الذُّلِّ مُنْكَسِـرًا ... وَحَـولَ كَعْبَةِ عِرْفَانِ الصَّفَا فَطُفِ

وَادْخُلْ إِلَى خَلْوَةِ الأَفْكَارِ مُبْتَكِرًا ... وَعُـدْ إِلَى حَالَةِ الإِذْكَارِ بِالصُّحُفِ

وَإِنْ سَـقَاكَ مُدِيْـرُ الرَّاحِ مِـنْ يَدِهِ ... كَأْسَ التَّجَلِي فَخُذْ بِالطَّاسِ وَاغْتَرِفِ

وَاشْرَبْ وَإِسْقِ[١٠١]، وَلَا تَبْخَلْ عَلَى ظَمَأٍ فَإِنْ رَجَعْتَ بِلَا دِيْنٍ فَوَا أَسَفِي

التخريج: روضات الجنات ٧ / ١٦-١٨، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٦- ٣٧٧، تحفة العالم ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩، شهداء الفضيلة ٩٤- ٩٥.

[١٣]

قال: (المتقارب)

لِقَلْبِي حَبِيْبٌ مَلِيْحٌ ظَرِيْفٌ بَدِيْعٌ جَمِيْلٌ رَشِيْقٌ لَطِيْفٌ

التخريج: روضات الجنات: ٧ / ١٨، أعيان الشيعة: ١٤ / ٣٧٧.

[١٤]

قال: (الخفيف)

كُنْتُ قَبْلَ الهَوَى حَلِيْفَ المَعَالِي وَلأَعْلَامِهَا عَلَيَّ خُفُوقُ

نَقَّصَتْنِي زِيَادَةُ الحُبِّ حَتَى أَدْرَكَانِي المِرِّيْخُ وَالعَيُّوقُ[١٠٢]

التخريج: أعيان الشيعة: ١٤ / ٣٧٧.

[١٥]

قال: (الطويل)

وَلَا أَبْتَغِي الدُّنْيَا جَمِيْعًا بِمِنَّةٍ وَلَا أَشْتَرِي مَنَّ المَوَاهِبِ بِالذُّلِّ

وَأَعْشَقُ كَحْلَاءَ المَدَامِعِ خِلْقَةً لِئَلَّا أَرَى فِي عَيْنِهَا مِنَّةَ الكُحْلِ

التخريج: شهداء الفضيلة: ٩٥.

[١٦]

قال: (الوافر)

إِذَا العَلَوِيُّ تَابَعَ نَاصِبِيًّا لِمَذْهَبِهِ فَمَا هُوَ مِنْ أَبِيْهِ

فَإِنَّ الكَلْبَ خَيْرٌ مِنْهُ طَبْعًا لِأَنَّ الكَلْبَ طَبْعُ أَبِيْهِ فِيْهِ

التخريج: أعيان الشيعة: ١٤ / ٣٧٨.

[١٧]

قال: (الكامل)

عَظُمَتْ مُصِيْبَةُ عَبْدِكَ المِسْكِيْنِ ... فِي نَوْمِهِ عَنْ مَهْرِ حُوْرِ العِيْنِ
الأَوْلِيَاءُ تَمَتَّعُوا بِكَ فِي الدُّجَى ... بِتَهَجُّدٍ[١٠٣] وَتَخَشُّعٍ وَحَنِيْنِ
فَطَرَدتَنِي عَنْ قَرْعِ بَابِكَ دُوْنَهُمْ ... أَ تُرَى لِعُظْمِ جَرَائِمِي سَبَقُونِي ؟
أَ وَجَدْتَهُمْ لَمْ يُذْنِبُوا فَرَحِمْتَهُمْ ... أَمْ أَذْنَبُوا فَعَفَوْتَ عَنْهُمْ دُوْنِي
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَفْوِ عِنْدَكَ مَوْضِعٌ ... لِلْمُذْنِبِيْنَ فَأَيْنَ حُسْنُ ظُنُونِي

التخريج: أمل الآمل ١/ ١٨٢ ، رياض العلماء ٥/ ١٨٦ ، رياض الجنة ٣/ ٢٢٢ ، روضات الجنات ٧/ ١٠ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٢ ، الكنى والألقاب ٢ / ٣٧٨ ، هدية الأحباب : ٢، شهداء الفضيلة : ٩٣ ، معجم رجال الحديث ١٨/ ٢٨٦ .

[١٨]

قال: (البسيط)

طُوْبَى لِمَنْ سَهِرَتْ فِي اللَّيْلِ عَيْنَاهُ ... وَمَاتَ ذَا قَلَقٍ فِي حُبِّ مَوْلَاهُ
يَشْكُو إِلَى رَبِّهِ مَا قَدْ يَحِلُّ بِهِ ... وَلَا تَحُسُّ مِنَ الشَّكْوَى سُوَيْدَاهُ[١٠٤]

التخريج: أعيان الشيعة : ١٤ / ٣٧٨ .

الهوامش

(١) مصادر ترجمته : غاية النهاية ٢/ ٢٣٢ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٥/ ٧٦ ، إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٠٠ ، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ١١٢ ، مجالس المؤمنين ٢/ ٣٦٧ - ٣٦٨، نقد الرجال ٤/ ٣٢٩ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨/ ٥٠٥ ، أمل الآمل ١/ ١٨١- ١٨٣، تعليقة أمل الآمل : ٧٥ - ٨١ ، رياض العلماء ٥/ ١٨٥-١٩١ ، الكشكول ٢/ ٨٨٨ - ٨٨٩، لؤلؤة البحرين ١٣٨ - ١٤٣ ، منتهى المقال ٦/ ٢٠٧ ، رياض الجنة ٣/ ٢١٧- ٢٣٤، مقابس الأنوار : ١٣-١٤ ، كشف الحجب والأستار: ٣٥ - ٥٨ ، قصص العلماء ٥٨٠-٥٨٧، روضات الجنات ٧/ ٢- ٢١ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٣ -٣٤٢ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٨٨- ٩٩٩ ، الكنى والألقاب ٢/ ٣٧٧ - ٣٨١ ، سفينة البحار ٢/ ٨٩١- ٨٩٣ ، هدية الأحباب : ٢٢٩ -٢٣١ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٠ - ٣٧٨، تحفة العالم ٣٢٠- ٣٣١ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٥- ٢٠٧ ، مصفى المقال ٤٢٥ ، شهداء الفضيلة ٨٦- ١٠٤ ، الأعلام ٧/ ١٠٩ ، معجم رجال الحديث ١٨/ ٢٨٥ - ٢٨٨.

(٢)نسبة إلى جزين إحدى قرى جبل عامل في لبنان . ينظر: لؤلؤة البحرين : ١٣٨، معجم البلدان ٢/ ١٤٠.

(٣) تكملة أمل الآمل : ١/ ٣٣٣ ، الفوائد الرضوية : ٢/ ٩٨٩ ، الكنى والألقاب : ٢/ ٣٧٧، سفينة البحار : ٢/ ٨٩١ ، هدية الأحباب : ٢٣٠، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧٠ ، تحفة العالم : ٣٢١، طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٥ ، شهداء الفضيلة: ٨٨ ، الأعلام : ٧/ ١٠٩ .

(٤) غاية النهاية : ٢/ ٢٣٢ .

(٥)أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧١ .

(٦) تكملة أمل الآمل : ١/ ٣٣٣ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧١ .

(٧) هو الملك الظاهر سيف الدين برقوق أول ملوك الجراكسة بمصر والشام. وقد سُمِّيَ برقوقًا لجحوظ عينيه، وكانت وفاته سنة ٨٠١هـ، تحفة العالم ١/ ٣٢٤ .

(٨)طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٦ .

(٩)روضات الجنات : ٧/ ٦ .

(١٠)الشهيد الأول حياته وآثاره : ٩٠ - ٩١ .

(١١)تعليقة أمل الآمل : ٧٦ ، رياض العلماء: ٥/ ١٨٧ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٣، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٠ ، سفينة البحار : ٢/ ٨٩١، هدية الأحباب : ٢٣٠ ، تحفة العالم ١/ ٣٢١، طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٨٨ .

(١٢) مجالس المؤمنين : ٢/ ٣٦٧ ، تعليقة أمل الآمل ٧٦ ، رياض العلماء ٥/ ١٨٧ ، روضات الجنات ٧/ ٥ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٠ ، الكنى والألقاب ٢/ ٣٧٧ ، سفينة البحار ٢/ ٨٩١ ، هدية الأحباب ٢٣٠ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥،

تحفة العالم ١/ ٣٢١ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٨٨ ، معجم رجال الحديث ١٨/ ٢٨٥ .

(١٣)روضات الجنات ٧/ ٥ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ .

(١٤)تعليقة أمل الآمل ٧٦ ، رياض العلماء ٥/ ١٨٧ ، روضات الجنات ٧/ ٥ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ .

(١٥)شهداء الفضيلة : ٩٢ .

(١٦)روضات الجنات : ٧/ ٥ ، تكملة أمل الآمل : ١/ ٣٣٣ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧٥، تحفة العالم: ١/ ٣٢١ ، طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٨٨ .

(١٧)الشهيد الأول حياته وآثاره : ٩٢ .

(١٨)المرجع نفسه : ٧٥ .

(١٩) مجالس المؤمنين : ٢/ ٣٦٧ ، نقد الرجال ٤/ ٣٢٩ ، أمل الآمل : ١/ ١٨١، تعليقة أمل الآمل : ٧٦ ، رياض العلماء : ٥/ ١٨٥، منتهى المقال : ٦/ ٢٠٧ ، رياض الجنة: ٣/ ٢١٩، روضات الجنات : ٧/ ٤ ، تكملة أمل الآمل: ١/ ٣٣٣ ، الفوائد الرضوية : ٢/ ٩٨٩، الكنى والألقاب : ٢/ ٣٧٧ ، سفينة البحار : ٢/ ٨٩١، هدية الأحباب : ٢٣٠ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧٥، تحفة العالم : ١/ ٣٢١ ، طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٥ ، شهداء الفضيلة : ٨٨ ، معجم رجال الحديث : ١٨/ ٢٨٥.

(٢٠)روضات الجنات ٧/ ٥ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٩٢ .

(٢١) مجالس المؤمنين ٢/ ٣٦٧ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٩٢ .

(٢٢)روضات الجنات ٧/ ٥ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٣ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٠، الكنى والألقاب ٢/ ٣٧٧ ، سفينة البحار ٢/ ٨٩١ ، هدية الأحباب ٢٣٠ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، تحفة العالم ١/ ٣٢١ ، طبقات أعلام الشيعة ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة ٨٨ .

(٢٣)غاية النهاية: ٢/ ٢٣٢، الشهيد الأول حياته وآثاره: ٩٥.

(٢٤)روضات الجنات ٧/ ٥- ٦ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ .

(٢٥)طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٦ ، شهداء الفضيلة : ٩٢ .

(٢٦)روضات الجنات : ٧/ ٥ ، أعيان الشيعة: ١٤/ ٣٧٥ ، وكذلك العلمّين التاليينِ.

(٢٧)روضات الجنات : ٧/ ٦ .

(٢٨)طبقات أعلام الشيعة : ٥/ ٢٠٦ .

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠)الشهيد الأول في المصادر العربية : ٢٢٤ .

(٣١)الشهيد الأول حياته وآثاره : ٨٩ .

(٣٢)الشهيد الأول حياته وآثاره : ٩٤ ، والشيوخ الأربعة التالين في المصدر نفسه.

(٣٣)الشهيد الأول في المصادر العربية : ١٠٦ .

(٣٤)قصص العلماء ٥٨٦، روضات الجنات ٧/ ٨ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٦ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥.

(٣٥)قصص العلماء : ٥٨٦ .

(٣٦)روضات الجنات ٧/ ٧ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٦ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥.

(٣٧)الشهيد الأول حياته وآثاره : ١٠٢ .

(٣٨)لؤلؤة البحرين : ١٤١ ، قصص العلماء ٥٨٦ ، روضات الجنات ٧/ ٧ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٦ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧٥.

(٣٩)تعليقة أمل الآمل ٧٦ – ٧٩ ، رياض العلماء ٥/ ١٨٧ ، رياض الجنة ٣/ ٢٣١ ، قصص العلماء ٥٨٦ ، روضات الجنات ٧/ ٦ ، تكملة أمل الآمل ١/ ٣٣٦ ، الفوائد الرضوية ٢/ ٩٩٣، الكنى والألقاب ٢/ ٣٧٩ ، سفينة البحار ٢/ ٨٩٣ ، أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٥ ، وكذلك الأعلام التالية.

(٤٠) تكملة أمل الآمل : ١/ ٣٣٥ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧١ .

(٤١) أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧١ .

(٤٢) أمل الآمل : ١/ ١٨١ . وينظر: رياض العلماء : ٥/ ١٨٥ ، لؤلؤة البحرين : ١٣٨ – ١٣٩ ، رياض الجنة : ٣/ ٢١٩ ، ويُنظر : مقابس الأنوار : ١٣ – ١٤.

(٤٣) وردت هذه المؤلفات في المصادر التي ذكرتُها سابقًا ، لذا لا حاجةَ لذكرها من جديد.

(٤٤)ينظر: أساليب البديع في القرآن الكريم: ٢٥٣ .

(٤٥)ينظر: المرجع نفسه : ١٠٩ – ١١٠ .

(٤٦)ينظر: المرجع نفسه : ٦٥٣ .

(٤٧)المائدة : ٥٥ .

(٤٨)ينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب: ١/ ٤٢٦ ، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: ١/ ١٠٨ .

(٤٩)ينظر: أساليب البديع في القرآن الكريم: ٦٥٤ .

(٥٠) شرح أشعار الهذليين : ١/ ٩٥٧ – ٩٥٨ .

(٥١) ينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب: ٢/ ١٣٠٥، المعجم الأدبي : ٤٧ ، موسيقى الشعر العربي : ٥٧ .

(٥٢)ينظر: موسيقى الشعر : ٢٤٤.

(٥٣) روضات الجنات : ٧/ ١٥ ، أعيان الشيعة : ١٤/ ٣٧٦ .

(٥٤) الصنو : النظير والمثيل والند .

٥٥ اقتباس من قوله تعالى﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ المائدة : ٥٥ .

(٥٦) بيدمر : هو الملك سيف الدين بيدمر الخوارزمي . لُقِّبَ بملك الأمراء . تولى نيابة حلب سنة ٧٦١هـ ، ثم نيابة الشام في دمشق في أواخر عهد السلطان الناصر قلاوون الصالحي قتل في نهاية القرن الثامن الهجري . ينظر: الدرر

الكامنة ١/ ٥١٣ -٥١٤ .

(٥٧) خوارزم : هي من أكبر الأقاليم في منطقة آسيا الوسطى تقع عند المجرى الأدنى لنهر جيحون .ينظر: معجم البلدان : ٢/ ٣٩٥ .

(٥٨) الأفك : الكذب والافتراء .

(٥٩) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة : ٤٠ .

(٦٠) يُشيرُ في هذا البيت إلى : سعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي عبيدة عامر بن الجراح .

(٦١) الأُصولان : هما علما المعقول والمظنون، أي الأصول وموضوعه علم الكلام والفروع وموضوعه علم الفقه ، وذهب بعض العقلاء إلى أن كل ما هو معقول ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال فهو من الأصول وكل ما هو مظنون يتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع . ينظر: موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي ١/ ١٣٧ .

(٦٢) منجك : الأمير سيف الدين منجك بن عبد الله اليوسفي الناصري التركي . من الأمراء الكبار في الدولة المملوكية . تنقَّل بين الولايات وولي الوزارة بالقاهرة ، واستقر في آخر أيامه نائبًا للسلطة في مصر وإليه أمور المملكة في أيام حكم السلطان محمد بن قلاوون . تُوُفِّيَ سنة (٧٧٦هـ). ينظر: أنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ١٠٠- ١٠١، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١/ ١٣٣ .

(٦٣) النقير : الفقير المعدوم المسكين الذي لا يملك قوت يومه .

(٦٤) قمطير : شَقُّ النَّواةِ ، أوِ القِشْرَةُ التي فيها ، أوِ القِشرَةُ الرَّقيقَةُ بين النَّواةِ والتَّمْرَةِ ، أو النُّكْتَةُ البَيْضاءُ في ظَهْرِها .

(٦٥) محمد شاه : هو محمد بن الملك بيدمر الخوارزمي . كان أميرًا للحج في ذلك الوقت . ينظر: أعيان الشيعة ١٤/ ٣٧٤ .

(٦٦) الوفر: الغنى والغزارة والامتلاء والحياة المرفهة .

(٦٧)الأبيات (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) هي لأبي صخر الهذلي . ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٥٧- ٩٥٨ .

(٦٨) الكاعب : الحسناء نَاهِدَةُ الثَّدْيِ ، أَيْ أَشْرَفَ ثَدْيَاهَا وَنَهَدَاها.

(٦٩) شيب : خلط ومزج به .

(٧٠) في البيت اقتباس من قوله تعالى : ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ الحديد﴾ الحديد : ٢ .

(٧١)في شرح أشعار الهذليين : «ويا» .

(٧٢) جوى : شِدَّةُ العِشْقِ وَمَا يُورِثُهُ مِنْ حُزْنٍ .

(٧٣) في الكشكول : «لساعي» .

(٧٤) تعروني : من عراه إذا أَلَمَّ به وغشيه وأَصابَهُ .

(٧٥) سري : شريف وسخي .

(٧٦) سني : ذو مكانة سامية ومنزلة رفيعة

وقدر عظيم .

(٧٧) وقي : الذي يحامي عن غيره ويقيه من المخاطر ويدفع عنه كل مكروه .

(٧٨) سفيع : من سفع ومعناه الأسمر أو السواد المتوسط ليس قليلًا ولا كثيرًا ، وقيل : السواد المشرب بالحمرة ، ويأتي بمعنى الضرب واللطم .

(٧٩) السنيع : الطويل العالي المرتفع .

(٨٠) الهصور : الأسد لأنَّه يهصِر فريسته ؛ أي يكسِّرُه.

(٨١) أريب : ماهر عاقل ذو دهاء وحنكة وفطنة .

(٨٢) الأثيل : المتأصل في كل الخصال الحميدة والسجايا الكريمة .

(٨٣) حصيف : مستحكم العقل ثاقب الرأي راجح العقل ناضج الفكر لا خلل فيه .

(٨٤) منيف : كامل الأوصاف تام الطول والحسن مترفع شامخ .

(٨٥) حمر فواره : جمع فاره ومعناه الحذق الماهر الحسن الجميل ، أما الحمر فلعله يقصد بها الفتاة البيضاء الجميلة فيكون المعنى الفتاة التي تمتاز بوجه جميل وكذلك بالفطنة والحذق والمهارة .

(٨٦) فواره : من ورى بمعنى الإخفاء والطمر والستر .

(٨٧) الدلوف : السمينُ الذي يَدْلِفُ من سِمَنه .

(٨٨) الصلف : التَّكَبُّرُ وَالْعَجْرَفَةُ والغرور والاعتداد بالنفس .

(٨٩) مخمصة : مجاعة وضيق وضمور وخلو.

(٩٠) الرث : البالي القديم المتهرئ .

(٩١) الأطمار : جمع طمر وهو الثوب المتهرئ العتيق البالي .

(٩٢) الخلق : البالِي من الثِّياب والجلْد وغيرها .

(٩٣) روضات الجنات:«الصلف» .

(٩٤) ينمقون : يزينون ويزخرفون ويبهرجون ويزوقون.

(٩٥)تزاوير : التزييف والتلفيق والتحريف والإتْيَانُ بِوَثَائِقَ غَيْرِ أَصْلِيَّةٍ .

(٩٦) البهت : الباطل والكذب والافتراء .

(٩٧) البهتان : مصدر الفعل بهت ومعناه الباطل والكذب والافتراء .

(٩٨) الموبقات : الكَبَائِرُ مِنَ المعَاصِي ، الزَّلاَّتُ .

(٩٩) أقر : الرضا والتعويد والترويض للنفس وجعلها تنقاد للعقل وليس العكس .

(١٠٠) المثاني : المقصود بها سورة الفاتحة التي تسمى السبع المثاني .

(١٠١) اسق : فعل أمر من الفعل سقى .

(١٠٢) العيوق : نجم أَحمر مضيءٌ في طرفِ المجرَّة الأيمن ، يتلو الثريَّا لا يتقدَّمها ويطلع قبل الجوزاء.

(١٠٣) التهجد : سهر الليل وقضاؤه بالانقطاع في العبادة والصلاة .

(١٠٤) سويداء : سويداء القلب حبته ومهجته.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١-أساليب البديع في القرآن الكريم : السيد جعفر الحسيني ، مؤسسة بوستان للطباعة والنشر ، قم المقدسة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

٢-أساليب البيان في القرآن الكريم : السيد جعفر الحسيني ، مؤسسة بوستان للطباعة والنشر ، قم المقدسة ، ط١ ، ١٤٣٠هـ .

٣-الأعلام ، خير الدين الزركلي : دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٧ ، ٢٠٠٧م.

٤-أعيان الشيعة : السيد محسن الأمين، تحقيق السيد حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، ط ٥، ١٤١٨هـ .

٥-أمل الآمل : الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مؤسسة الوفاء ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .

٦-إنباء الغمر بأبناء العمر : ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق د. حسن حبشي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ .

٧-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥١م.

٨-تحفة العالم في شرح خطبة المعالم ، السيد جعفر بحر العلوم (ت ١٣٧٧هـ) ، تحقيق أحمد علي مجيد الحلي ، مكتبة تراث السيد بحر العلوم ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٣هـ.

٩-تعليقة أمل الآمل ، الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني (ت ق ١٢هـ) ، تحقيق أحمد الحسيني ، مطبعة السيد المرعشي ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

١٠-تكملة أمل الآمل ، السيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار المؤرخ العربي ، بيروت .

١١-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند ، ط٢، ١٣٩٢هـ .

١٢-روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري ، تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان ، قم ، ١٣٩٢هـ.

١٣-رياض الجنة ، الميرزا محمد حسن الحسيني الزنوزي (ت ١٢١٨هـ)، تحقيق علي رفيعي ، مكتبة أية الله المرعشي، قم المقدسة ، ط١ ، ١٤١٢هـ .

١٤-رياض العلماء وحياض الفضلاء ، ، الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني (ت ق ١٢هـ) ، تحقيق أحمد الحسيني ، مطبعة السيد المرعشي ، قم المقدسة ، ١٤٠٣هـ.

١٥-سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار : الشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ) ،

تحقيق مجمع البحوث الإسلامية ، مشهد المقدسة ، ط٣ ، ١٤٣٠هـ .
١٦-السلوك لمعرفة دول الملوك : أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ) ، تحقيق عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
١٧-شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، تحقيق محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، ط١ ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
١٨-شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، محمود أحمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، القاهرة. .
١٩-شهداء الفضيلة ، الشيخ عبد الحسين الأميني النجفي ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ.
٢٠-الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي ، حياته وآثاره (ت ٧٨٦هـ) ، رضا المختاري ، مراجعة السيد عبد الستار الحسني ، مؤسسة تراث الشيعة .
٢١-الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي في المصادر العربية ، مجموعة من المحققين ، مركز العلوم والثقافة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٣٠هـ .
٢٢-طبقات أعلام الشيعة (الحقائق الراهنة في المئة الثامنة) ، الشيخ أغا بزرك الطهراني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ .
٢٣-غاية النهاية في طبقات القراء : محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٣٢٧هـ.
٢٤-الفوائد الرضوية في أحوال علماء مذهب الجعفرية : الشيخ عباس القمي، مؤسسة بوسنان ، قم، ١٣٨٥هـ .
٢٥-قصص العلماء : الشيخ محمد بن سليمان التنكابني،ترجمة الشيخ مالك وهبي، مطبعة سليمان زادة، قم ، ١٤٢٧هـ.
٢٦-كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار : السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت ١٢٤٠هـ)، مكتبة السيد المرعشي ، قم ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ .
٢٧-الكشكول ، الشيخ الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي المعروف بالشيخ البهائي (ت ١٠٣٠هـ) ، تحقيق السيد محمد حسين المعلم .
٢٨-الكنى والألقاب ، الشيخ عباس القمي، منشورات مكتبة الصدر ، طهران .
٢٩-لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ، محمد بن محمد بن محمد بن فهد الهاشمي العلويّ المكيّ الشافعي (ت ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ.
٣٠-لسان العرب : ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٥م.
٣١-لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم

رجال الحديث : الشيخ يوسف بن أحمد البحراني (ت ١١٨٦هـ) ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، مكتبة فخراوي ،البحرين، ط١ ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .

٣٢-مجالس المؤمنين : القاضي نور الله المرعشي التستري (ت ١٠١٩هـ) ، دار هشام .

٣٣-مصفى المقال في مصنفي علم الرجال : الشيخ أغا بزرك الطهراني ، دار العلوم للتحقيق والنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ .

٣٤-المعجم الأدبي: جبور عبد النور، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

٣٥-معجم البلدان : ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار صادر، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

٣٦-معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، ط ٢، ١٩٨٤م .

٣٧-المعجم المفصل في اللغة والأدب : د. أميل بديع يعقوب ود. ميشيل عاصي، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٧م .

٣٨-معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة : السيد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة الإمام الخوئي ، النجف الأشرف .

٣٩-مقابس الأنوار : الشيخ أسد الله التستري (ت ١٢٣٧هـ) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٤٠-منتهى المقال في أحوال الرجال ، الشيخ أبو علي محمد بن إسماعيل الحائري المازندراني (ت ١٢١٦هـ) ، تحقيق مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط١ ، ١٤١٦هـ .

٤١-موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي : د. سميح دغيم ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٤٢-موسيقى الشعر ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٥٢م .

٤٣-موسيقى الشعر العربي : د. شكري محمد عياد ، دار المعرفة ، القاهرة ، ط٢، ١٩٧٨م .

٤٤-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردى بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة .

٤٥-نقد الرجال : السيد مصطفى بن الحسين التفريشي (ت ق١١هـ) ، تحقيق مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

٤٦-هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب والأنساب: الشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ) ، مؤسسة نشر الفقاهة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .

٤٧-هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياءالتراث العربي ، بيروت ، ١٩٥١م.

شرح المسألة النهبية

لرضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق بن فتحان القمّي
(من أعلام القرن التاسع)

تحقيق

السيّد محمد عبّاس العلوي

الحوزة العلمية ، النجف الأشرف

الملخص

«المسألة النهبية» أوردها العلَّامة الحلّيّ في كتابه «قواعد الأحكام»، وقد قام بشرحِها رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق بن فتحان القمّي .

والمقصودُ بالانتهاب هو حرمة انتهاب مال الغير ؛ بأنّه لو انتهب مال غيره دون رضا مالكه بذلك، فهو مُحَرَّمٌ؛ لأنَّه أخذ للمال غصبًا وسرقةً، وهو مِن أَشَدِّ المحرَّمات، ويكون فاعله معاقبًا، كما أنّه ضامن للمال المنهوب، وبهذا يظهر أنَّ الانتهابَ للمال المحترمِ من غير رضا المالك بالأخذ أو بكيفية الأخذ يكونُ حَرَامًا.

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على نسختين ؛ الأُولى تقبعُ في مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة ، والأُخرَى في مكتبة مجلس الشُّورَى ، ضمن مجموعة رسائلٍ.

الكلمات المفتاحيَّة:

العلَّامة الحلّيّ . عبد الملك بن إسحاق بن فتحان القمّي . الانتهاب .

Explanation of the looting issue

Radi al-Din Abd al-Malik bin Shams al-Din Ishaq bin Fathan al-Qummi (from the ninth century flags)

investigation

Al sayyid. Muhammad Abbas Al Alawi

Al Hawza scientific / Al-Najaf Al Shraf

Abstract

"The Looting Issue" was mentioned by Allamah al-Hilli in his book Qawaeid al-Ahkam" and it was explained by Radhi al-Din Abd al-Malik ibn Shams al-Din Ishaq ibn Fathan al-Qummi.

What is meant by plunder is the sanctity of pilfering the money of others. That if someone else's money is plundered without the consent of its owner, then it is forbidden. Because he took money by usurpation and theft, and it is one of the most severe taboos, and the perpetrator is punished, and he is a guarantor of the looted money, and thus it appears that plundering respectable money without the owner's consent to take or how to take it is forbidden.

It has been relied upon in achieving it in two copies; The first is located in the library of the Holy Shrine of Razavi, and the second is the library of the Shura Council, within a group of letters.

key words:

Al Allamah Al Hilli. Abd al-Malik ibn Ishaq ibn Fathan al-Qummi. Alaintihab

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله على ما أنعم وله الشكر على ما ألهم، قال الله الحكيم في محكم كتابه الكريم: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾[1].

وفّق الله تعالى المؤمنين في كلّ القرون للتعلّم وكسب العلوم والحكمة التي ما كانت عندهم، فأرسلها لهم عن طريق رسله وأنبيائه وأوليائه، حتّى يخرجهم من ظلمات الوهم ويدخلهم في نور الفهم.

والذين تبعوا رسول الله صلى الله عليه وآله، وأوصيائه عليهم السلام، سلكوا الطريق الذي بيّنه الله تعالى في القرآن الكريم، كما ذكرنا الآية آنفًا، وحصلوا على التزكية والعلم من الكتاب والحكمة التي لاتوجد عند أحد إلا حجج الله.

وحاصل الكلام، السبيل الوحيد لكسب نور العلم وفهم الحكمة الإلهية هو الرجوع إلى النجباء، وإلى المختارين من جانب الله؛ فعلماء الشيعة وفقهاؤها هم الذين حصَّلوا الحكمةَ الحقيقيةَ، ونور العلم الواقعي؛ لأنّ الله أيّد مسلكهم.

لقد جاهد فقهاؤنا بجدّ في دراستهم وتدريسهم وتأليفاتهم؛ ومن أبرزهم فقهاء الحلّة فهم كالنجمة اللّامعة بين سائر الأنجم، فقد بذلوا سعيًا وافرًا لإحياء علوم أهل البيت عليهم السلام فشيّدوا بناءً علميًّا سُمِّي مدرسة الحلّة.

ويوجد الآن بين يدي القارئ الكريم نموذج راقٍ من هذه الجهود الحسنة، وهو هذه الرسالة التي تحتوي على شرح أحد الفروع الفقهية في موضوع الميراث ـ أعني الانتهاب في الإرث ـ، والتي كتبها العالم الجليل والخبير الكبير أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر المعروف بالعلامة الحلّي من كبار علماء مدرسة الحلّة، في كتابه قواعد

(١) البقرة (٢): ١٥١.

الأحكام في معرفة الحلال و الحرام الذي يُعدّ من أهمّ الكتب الفقهية المؤلفة في عصر الغيبة الكبرى.

وأمّا الشرح الذي ذكرناه فكاتبه هو رضي الدين عبد الملك ابن شمس الدين إسحاق ابن رضي الدين عبد الملك ابن عماد الدين محمّد بن أبي الفضائل محمّد بن الفتحان الواعظ القمي القاساني، من آل فتحان ومن أجلّ علماء مدرسة قم؛ فهو بعد أن تضلّع من العلوم الدينية في مدرسة قم، هاجر إلى العراق ومدينة الحلّة للتعمّق في الفقه الجعفري، وبعد ذلك رجع إلى إيران وسكن في مدينة كاشان.

وتطلَّبَ البحثُ أن نقسمهُ على ثلاثة مباحث، هي :

المبحث الأوّل: تعريف الانتهاب وأنواعه.

المبحث الثاني: حياة المؤلّف و أُسرته (آل فتحان).

المبحث الثالث: الرسالة ونسخها وعملنا في التحقيق.

المبحث الأوّل: تعريف الانتهاب وأنواعه وعقوبة المنتهب

الانتهاب له تعريفان: لغوي واصطلاحي.

أمّا اللغوي فهو من قولنا : نهب نهبًا، إذا أُخذ الشيء بالغارة والسلب، والنهبة والنهبى اسم للانتهاب، واسم للمنهوب[1].

وأمّا التعريف الاصطلاحي فقد استعمله الفقهاء بالمعنى اللغوي نفسه، والأكثر على أنّه أخذ الشيء قهرًا، أي مغالبة.

وهنا ألفاظ ذات صلة مع الانتهاب، وهي: الاختلاس، والغصب، والسلب، والغلول، وتتّفق هذهِ الألفاظ والانتهاب في المعنى الكلّي ، لكن يختلف كلّ واحد منها بصورة جزئية عن الانتهاب، فمثلًا المختلس هو الذي يأخذ المال جهرة معتمدًا على السرعة في الهرب[2]، وبهذا يفترق عن الانتهاب ؛ إذْ إِنَّ الأَخذَ بسرعة غير مأخوذ

(١) لسان العرب ١٤: ٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه ٤: ١٧٢و١٧٣.

في الانتهاب، كما أَنَّ المنتهبَ يستخفي في الأَخذِ.

وأيضًا الغصب هو أخذ الشيء ظلمًا وقهرًا[1]، فهو يفترق عن الانتهاب بأنّه لا يكون إلّا بأخذ شيء ممنوع منه، بينما الانتهاب يكون في بعض صُوَرِهِ مُبَاحًا.

وأيضًا السلب هو بمعنى أخذ الشيء خلسة، قال الجوهري: «سلبت الشيء سلبًا، والاستلاب الاختلاس»[2]، والسلب ما يأخذه أحد القِرنين في الحرب من قِرنه، ممّا يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح ودابّة.

وأيضًا الغلول قال الفراهيدي:«الغلول خيانة الفيء»[3]، فالغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل أن تقسّم، وهو لا يجتمع مع الانتهاب في القسم المأذون منه، بل الانتهاب أعمّ منه من ناحية الموضوع.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

يمكن تقسيم الانتهاب على أنواع اختلف الحكم في كلٍّ نوع منها عنه في النوع الآخر، وهي:

الأوّل: حرمة انتهاب مال الغير.

الثاني: كراهة انتهاب مال الغير حتّى مع رضا مالكه.

الثالث: انتهاب ما ينثر في الأعراس.

الرابع: الانتهاب في الحروب والمغازي.

الخامس: الانتهاب من الكافر الحربي وبلاده.

أمّا بحثنا في الرسالة فهو من النوع الأوّل أي حرمة انتهاب مال الغير بأنّه لو انتهب مال غيره دون رضا مالكه بذلك، فيظهر أنّ هذا النوع من الانتهاب محرّم؛ لأنّه أخذ للمال غصبًا وسرقةً، وهو من أشدّ المحرّمات، ويكون فاعله معاقبًا، كما أنّه ضامن

(١) لسان العرب ١٠: ٧٧.

(٢) الصحاح ١: ١٤٨.

(٣) العين ٤: ٣٤٨.

للمال المنهوب، وبهذا يظهر أنّ الانتهاب للمال المحترم من غير رضا المالك بالأخذ أو بكيفية الأخذ يكون حرامًا.

عقوبة الانتهاب المحرّم

لا شكّ في أنّ كلّ مورد من موارد الانتهاب المتقدّمة إذا حكمنا بجوازه وعدم حرمته إذا كان مع رضا المالك، فلا تترتّب عليه عقوبة، أمّا لو كان محرّمًا فإن تحقّقت الشروط المأخوذة في أحكام السرقة حكم بكون الآخذ سارقًا وأُجري الحدّ عليه، ووجب عليه إعادة ما أخذه إلى صاحبه، وأمّا إذا لم يكن كذلك فيعزّر، ويرجع في موارد التعزير إلى الحاكم الشرعي.

المبحث الثاني: حياة المؤلّف وأُسرته (آل فتحان القمّيين)

إنّ المؤلّف سيّد من أعلام الطائفة وفطاحلها، وهو سليل أُسرة علم واجتهاد، وهم من أعيان فقهاء الشيعة الإمامية ممّن جهدوا في صيانة آثار أهل البيت عليهم السلام، وهنا نقدّم ترجمة لمن عثرنا عليه من أجداده وأبناء هذه الأُسرة الكريمة ونبدأ بالمصنّف.

وقد كتب العلّامة البحّاثة السيّد حسين المدرسي الطباطبائي رسالة قيمة عن هذه الأُسرة العلمية، بذل فيها جهدًا مشكورًا في جمع الوثائق، زيادةً على ما قامَ بهِ الأخُ الفاضلُ الشيخ محمَّد حسين الواعظ النجفي الذي أَفرَدَ فَصلًا في كتابه (إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور الأحسائي)، تَعَرَّض فيهِ إلى تفاصيل مهمّة حول هذه الأسرة، ولذا اقتبسنا هذه الترجمة منهما، وأضفنا إليها ما لم يعثرا عليه، أو لم يدرجاه في بحثهما من الفوائد، فللّه درّهما، وعليه أجرهما.

١ـ رضي الدين عبد الملك

صاحب الرسالة التي بين يديك، وهو رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق بن رضي الدين عبد الملك بن عماد الدين محمّد بن أبي الفضائل محمّد بن الفتحان الواعظ القمّي القاساني.

من أجلّ العلماء والفقهاء والمجتهدين، وكان على مرتبة سامية من العلم والفضل، وقد مدحه ابن أبي جمهور الأحسائي في عواليه فيما ذكر من الطرق والأسانيد، وقال في الطريق السابع الذي يروي فيه عن حفيده علاء الدين فتح الله عن المترجم عنه ما نصّه: "سيّد الفقهاء والعلماء رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق القمّي"[1].

وله هذه الرسالة في شرح المسألة النهبية من مسائل الإرث من قواعد الأحكام، كتبها استجابة لطلب ثلّة من تلامذته، والظاهر أنّه كتب هذه الرسالة حين تدريسه للكتاب، ومن هذه الرسالة يتبيّن أنّه كان ملمًّا بعلوم الحساب والرياضيات.

ولم نعثر من ترجمته إلّا على اليسير، فهو قد ولد في أواخر القرن الثامن الهجريّ في مدينة قم، وبدأ دراسته فيها، ثمّ هاجر إلى العراق؛ لأنّ مدرسة الحلّة آنذاك كانت في ذروة الذروة، ويدلّ على ذلك أنّ في مشايخه مَن استوطن العراق ولم يسافر إلى إيران، وقد استفاد في الحلّة من طبقة تلامذة فخر المحقّقين ولد العلّامة.

والجدير بالذكر أنَّ هناكَ فوائد مذكورة على بعض المخطوطات متعلّقة برضي الدين عبد الملك، منها أنَّه تُوجدُ في النسخ الخطّية التي أهداها محمّد الرمضاني إلى مكتبة المسجد الأعظم في قُم المقدَّسة، نسخة تحمل الرقم ٤٣٤، في ١٣٧ ورقة، وهي ترجمة عربية لكتاب عماد الدين الطبري ـ كأنَّهُ كتاب «أربعين البهائي» ـ إذْ ترجم رضي الدين عبد الملك العبارات العربية في الكتاب إلى الفارسية، وأضاف إليها ديباجة مقتبسة من ديباجة «كامل البهائي»، استنسخها محمّد عليّ بن يعقوب بتاريخ يوم الخميس رجب ١٢١٠هـ.

كما يوجد تملّك رضي الدين عبد الملك على ظهر نسخة من «إيضاح الفوائد» لفخر المحقّقين، في مكتبة جامعة طهران برقم: ٥٢٣٧[2].

وفي نهاية هذه المخطوطة فوائد من «فقه القرآن» للراوندي، و«المبسوط»

(١) عوالي اللآلي ١: ٩.

(٢) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١١٩.

و«الخلاف» للشيخ الطوسي، ويحتمل قويًّا أنّها بخطّه أيضًا.

وقد استنسخ نسخة من كتاب «الخلاصة في علم الكلام» لقطب الدين السبزواري (ق ٦ هـ)، محفوظة في متحف بريطانيا برقم: ١٠٩٦٨Or، كتب في نهايتها: "وقع الإتمام على يد العبد المفتقر إلى ربّه الحنّان، عبد الملك بن إسحاق بن عبد الملك بن فتحان الواعظ، أصلح الله شانه، وصانه عما شانه. في الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة من سنة أربع وثمان مئة".

وأمّا مشايخه فنذكرهم في يأتي:

١ـ شرف الدين عليّ بن تاج الدين الحسن بن الحسين بن الحسن السرابشنوي الكاشاني.

وسرابشنوه قرية من قرى قم، ويطلق عليها الآن اسم "بشنوه"، ويُسَمِّيهَا العوامُّ "وشنوه". وقد أخطأ الأفنديُّ فيها، فقال: "قرية من قرى العراق"[١].

ذكره ابن أبي جمهور في طرقه المذكورة في عواليه عن حفيد رضي الدين، يعني وجيه الدين عبد الله بن علاء الدين فتح الله، عن جده رضي الدين عبد الملك، عن شرف الدين عليّ السرابشنوي، عن أبيه تاج الدين الحسن، عن العلّامة الحلّي.

وعبّر عنه ابن جمهور بـ: المولى الأعظم الأعلم، سيّد الفقهاء في عصره.

وقرأ على والده كتاب «قواعد الأحكام»، وله منه إجازة وإنهاء على النسخة معبّرًا عنه بـ: "زين الدين عليّ"، مؤرّخة في عشرين ربيع الاوّل سنة ٧٦٣ هـ، رآها المولى عبد الله الأفندي في قصبة دهخوارقان من أعمال تبريز. كما نقل أنّ عليها إجازة أُخرى بخطّ عبد الملك بن إسحاق إلى زين الدين عليّ في سنة ٨٥١ هـ، واستبعد الأفندي اتّحادهما؛ لبُعد الزمن بين الإجازتين[٢].

(١) رياض العلماء ٣: ٣٩٩.

(٢) المصدر نفسه ٣: ٣٩٧ ـ ٣٩٩.

وأخذ عنه أيضًا عطاء الله بن إسحاق بن إبراهيم الحسني (الحسيني)، فله إجازة منه على نسخة (خلاصة الأقوال) إلى جنب إجازةِ العلَّامة إلى والد شرف الدين، والنسخة في خزانة السيّد حسن الصدر رحمه الله.

ولعلّ رضي الدين التقى به في مدينة كاشان، كما أنّ والد شرف الدين ـ أعني تاج حسن ـ بعد رجوعه إلى إيران نزل مدينة كاشان، ورضي الدين أيضًا بعد رجوعه استوطن كاشان.

٢ـ جمال الدين أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي (٧٥٧ ـ ٨٤١ هـ).

كما صرّح بذلك في إجازته المفصّلة إلى حفيده غياث الدين نعمة الله، وأيضًا في طرق كتاب العوالي، قائلًا: وعنه أيضًا، عن جدّه المذكور عن الشيخ العلّامة الفهّامة، أُستاذ العلماء، جمال الدين أبي العبّاس أحمد بن فهد، عن شيخه نظام الدين النيلي، عن الشيخ الأعظم، فخر المحقّقين أبي طالب محمّد، عن أبيه الشيخ جمال المحقّقين حسن ابن المطهّر[١].

٣ـ جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري (٨٢٦ هـ).

كما في طريق العوالي هكذا: وعنه أيضًا، عن جدّه المذكور، عن الشيخ جمال الدين، مقداد بن عبد الله بن محمّد بن حسين السيوري الأسدي المشهدي الغروي ـ على مشرّفه أفضل التحيات وأكمل الصلوات ـ، عن شيخه الشهيد الشهير، العلّامة الفهّامة شمس الدين محمّد بن مكّي، عن فخر المحقّقين، عن أبيه الشيخ جمال المحقّقين حسن المذكور رحمهم الله تعالى[٢].

٤ـ زين الدين عليّ بن الحسن بن محمّد الإسترآبادي، المتوفّى حدود ٨٣٧ هـ.

من تلاميذ سلطان بن الحسن الحسيني، قرأ عليه كتاب التحرير للعلّامة سنة ٨٣٣هـ، وروى عن رضي الدين أبي سعيد الحسن بن ضياء الدين عبد الله بن مجد

(١) عوالي اللآلي ١: ٩.

(٢) المصدر نفسه ١: ١٠.

الدين أبي الفوارس محمّد بن عليّ الأعرج الحسيني، وعن جمال الدين محمّد بن عميد الدين عبد المطّلب. قالهما تلميذه في إجازته لعبد عليّ.

ومن مشايخه أيضًا الحسن بن سليمان الحلّي، ذكره تلميذه محمّد بن شجاع في كتابه (نهج العرفان).

ويروي عنه أيضًا الحسن بن حمزة بن محسن الحسيني النجفي، والسيّد سلطان ابن الحسن الحسني الشجري القمّي النجفي، أجازهما على ظهر نسخة من كتاب التحرير تاريخها ٨٢٠ هـ رآها المولى عبد الله[١]، وللأوّل إجازة على نسخة من كتاب «الدروس» تاريخها يوم الأحد من سنة ٨٢٨ هـ[٢]. وقرأ الثاني عليه كتاب «قواعد الأحكام». وقرأ عليه كتاب «إرشاد الأذهان» السيّد نظام الدين تركه بن تاج الدين الحسيني وجعفر بن أحمد بن الحسن المكّي. وأيضًا من تلامذته محمّد بن شجاع القطّان الأنصاري الحلّي.

وكان ممّن روى عنه رضي الدين عبد الملك مؤلّف هذهِ الرسالة، كما في طرق كتاب (العوالي)، قال ابن أبي جمهور: وعنه أيضًا، عن جدّه المذكور، عن المولى الأعظم الأمجد الأكرم، غرّة العلماء زين الملّة والدين عليّ الاسترآبادي، عن شيخه المرتضى الأعظم، والإمام المعظّم، سلالة آل طه ويس أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن محمّد بن عليّ الأعرج الحسيني، عن شيخه جامع الأُصول والفروع فخر المحقّقين، عن والده الشيخ جمال الدين حسن العلّامة ـ قدّس الله أرواحهم ـ.

ويبدو من جميع ما أسلفنا أَنَّ السَّيِّدَ رضي الدين عبد الملك من خرّيجي مدرسة الحلّة وقد استفاد من أعلامها.

(١) أعيان الشيعة ٥ / ٦١.

(٢) النسخة موجودة في مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف.

تلامذة رضي الدين عبد الملك

لمّا رجع رضي الدين إلى إيران نزل مدينة كاشان، قال العلّامة الطهراني: وهو أوّل مَن هاجر من الفتحانيين من قم إلى كاشان قبل سنة ٨٣٨ هـ، وأسّس مكتبة وحوزة علمية تخرّج فيها تلاميذه[١]. كما أنّه ألّف هذه الرسالة بطلب جمع قائلًا: فقد سألني زمرة مِنَ الإخوان، وفرقة مِن خُلَّصِ الخلّان. ويَتَّضِحُ لنا من ذلك أنّه كان له في كاشان حلقة درس.

وفيما يلي نذكر من عثرنا عليه من تلاميذه:

١ـ **ولده علاء الدين فتح الله**، كما يظهر من طرق العوالي، وسيأتي ذكره في أولاده.

٢ـ **حفيده عبد الله بن فتح الله**، كما يظهر من طرق العوالي. وهو شيخ ابن أبي جمهور، وسيأتي ذكره في أحفاده.

٣ـ **حفيده غياث الدين نعمة الله**، له منه إجازة، نقل نصّها في مخطوطة العوالي التي تحتفظ بها مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله برقم: ٣٧٦٩. وسنذكره في أحفاده.

٤ـ **الشيخ زين الدين عليّ**، وجد صاحب الرياض نسخة من القواعد ـ كما مرّ ـ على ظهرها إجازة لرضي الدين إلى زين الدين عليّ هذا، و هذه صورتها:

«أنهاه الأعزّ الأكرم زين الملّة والدين عليّ ـ أطال الله بقاءه في ظلّ والده ـ قراءة وبحثًا واستشراحًا وفهمًا وضبطًا، وذلك في مجالس آخرها الرابع والعشرون من شهر محرّم الحرام سنة إحدى وخمسين وثمانمئة (٨٥١). كتبه أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى عفوه وغفرانه وإحسانه عبد الملك بن إسحاق بن عبد الملك القمّي مولدًا ونجارًا، القاساني مسكنًا ودارًا، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، وصلّى الله على خير خلقه محمّد و آله و عترته».

ولم يتبيّن لنا حال تلميذه هذا، إلّا أنّه يبدو من خلال الإجازة أنّ والده كان من العلماء أيضًا.

(١) الضياء اللامع في القرن التاسع: ٨٣.

وقد مرّ أنَّ في المخطوطة إجازة وإنهاءً من الحسن بن الحسين السرابشنوي إلى ابنه شرف الدين (أو زين الدين) عليّ، تاريخها ٧٦٣ هـ، قال المحقّق الأفندي عن عدم اتّحاد المجازَين: «هذا غريب، أمّا أوّلًا فلبعد بقاء المجاز له إلى هذا المقدار، وأمّا ثانيًا فلأنّ قراءته للقواعد بعد فضله وتجاوز قريب من مئة سنة من عمره كيف يقرؤُهُ على غير والده، وأمّا ثالثًا فلأنّ ... [بياض] فالظاهر أنّ زين الدين عليّ في الإجازة الثانية غير زين الدين عليّ في الإجازة الأُولى، ولعلّ الثاني سبط الأوّل، أو يقال في أحد التاريخين سهو القلم. ثمّ الحقّ اتّحاده مع مَن يأتي بعنوان الشيخ شرف الدين عليّ بن الشيخ تاج الدين حسن السرابشنوي، فلاحظ»[١].

أبو رضي الدين عبد الملك

المولى شمس الدين إسحاق، هكذا ذكره صاحب الرياض في ترجمة ابنه عبد الملك[٢].

ولكن يوجد تَمَلُّكٌ بِخَطِّهِ في نهاية نسخة من تفسير (روض الجنان وروح الجنان) لأبي الفتوح الرازيّ تاريخه ٧٧٣ هـ[٣].

وكتب بعض أحفاده قصّة شراء هذه النسخة، وأنّ جدّه المولى شمس الدين إسحاق قد اشترى هذه النسخة من المولى تاج الدين الحسن الشيعي السبزواري[٤] في سبزوار أثناء سفره إلى خراسان لزيارة الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام.

والنسخة بخطّ أبي سعيد بن الحسين الكاتب البيهقي، فرغ منها في يوم الأحد ١٢ صفر سنة ٥٩٥ هـ، وتحتفظ بهذه النسخة النفيسة مكتبة السيّد المرعشي النجفي برقم: ٣٦٨[٥].

(١) رياض العلماء ٣: ٣٩٨ و٣٩٩.
(٢) المصدر نفسه٣: ٢٦٨.
(٣) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١٠٢.
(٤) لاحظ ترجمته في: روضات الجنّات ٢: ٢٦٧؛ ريحانة الأدب ٢: ٤٠٨؛ الفوائد الرضوية: ٩٨.
(٥) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١٠٥.

وأيضًا يوجد تملّك آخر بخطّه على ظهر نسخة من «فقه القرآن» لقطب الدين الراوندي (٥٧٣ هـ)، تاريخ التملّك ٧٨٠ هـ[١]. وتوجد هذه النسخة في مكتبة جامعة طهران برقم: ٥٤٧١.

أجداد رضي الدين عبد الملك

جدّه الأوّل: اسمه رضي الدين عبد الملك رحمه الله، سميّ مؤلّف الرسالة، عاش في القرن الثامن، ولا نعرف عنه أكثر من ذلك.

جدّه الثاني: هو عماد الدين محمّد، روى عنه العلّامة الحلّي رحمه الله بواسطة ابن أُخته إسحاق بن محمود اليماني، كما في أسانيد العوالي: عنه (وجيه الدين عبد الله) بإسناده إلى جدّه عبد الملك، قال: حدّثني المولى الأعظم الأفضل، شرف الدين عليّ، عن أبيه الشيخ الكامل الأعظم الفقيه العالم الفاضل تاج الدين حسن السرابشنوي، قال: حدّثني الشيخ العلّامة الفهّامة أُستاذ العلماء جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهّر، قال: رويت عن مولانا شرف الدين إسحاق بن محمود اليماني القاضي بقم، عن خاله مولانا عماد الدين محمّد بن محمَّد بن فتحان القمّي، عن الشيخ صدر الدين الساوي، قال: دخلت على الشيخ بابارتن...[٢].

وقالَ المُلَّا صالح المازندراني: وقد رأيت خطّ العلاّمة الحلّي الذي كتبه بيده في الرابع والعشرين من شهر رجب من سنة سبع عشرة وسبعمئة: رويت عن مولانا شرف الملّة والدين إسحاق بن محمود اليماني القاضي، عن خاله مولانا عماد الدين محمّد بن محمّد بن فتحان القمّي... إلى آخر الخبر[٣].

جدّه الثالث: هو أبو الفضائل محمّد بن فتحان، لم نعثر على ترجمة له إلّا أنّ له ابنين وبنتًا، أمّا الابنان فأحدهما عماد الدين محمّد كما مرّ.

(١) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١٠٨.
(٢) عوالي اللآلي ١: ٩.
(٣) شرح أُصول الكافي ٢: ٣١٢.

والآخر عبد العظيم، وجد في خزانة مكتبة السيّدة فاطمة المعصومة عليها السلام برقم: ٣٩٣ مصحف مجزّأ في ثلاثين جزءًا، على ظهر الجزء الأوّل منه وقفية بخطّه[١].

وأمّا بنته فلم نعثر على اسمها، إلّا أنّ اسم ولدها شرف الدين إسحاق بن محمود اليماني المذكور في طريق العلّامة، وهو على ما ذكر العلّامة اشتغل ببلدة قم بأمر القضاء، ويبدو من عبارة العلّامة أنّه التقى به في قم.

ولد رضي الدين عبد الملك

لم نعثر من أولاده إلّا على واحد، وهو أبو المعالي علاء الدين فتح الله، ذكره ابن أبي جمهور في طرق كتاب العوالي في السابع من مشايخه، نقل عنه بواسطة ولده عبد الله، وقال عنه: "المولى الفاضل الكامل، علاء الدين فتح الله".

وهو يروي عن والده رضي الدين عبد الملك ويوجد اسمه على نسخة تفسير «روض الجنان» هكذا: «العلّامة المغفور».

وروى عنه ولده وجيه الدين عبد الله ـ كما في العوالي ـ، وقد ذكر العلّامة الطهراني أنّ شاه مرتضى بن محمود جدّ الفيض الكاشاني روى عن المترجم له، وأحال إلى إجازة ذكرها في الذريعة[٢]، والظاهر أنّ المذكور في الذريعة هو المولى فتح الله الكاشاني صاحب تفسير «منهج الصادقين». ولم يتيسّر لنا القول باتّحادهما؛ لأنّ ابن شكر الله من أعلام القرن العاشر، وهذا ابن عبد الملك من أعلام القرن التاسع.

ويظهرُ خَطُّهُ أيضًا على جملة من وقفيات الميرعمادي في كاشان[٣].

(١) خاندان فتحان: ٩؛ إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١٠٢.

(٢) الذريعة ١: ٢٥٠/ ١٣١٨.

(٣) الضياء اللامع: ١٠٦ و١٠٧؛ إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١١٧.

أحفاده

١ـ **وجيه الدين عبد الله ابن علاء الدين فتح الله**[١]، من مشايخ ابن أبي جمهور الأحسائي، كما في مشيخة العوالي في طريقه السابع إلى العلّامة الحلّي [٢].

ويبدو أنّ المولى عبد الله لم يكن من شيوخه في الدرس والقراءة، والظاهر أنّه شيخه في الحديث فحسب، وقد انفرد بذكره في مشيخة العوالي ودرر اللآلي، ولم يرد ذكره في سائر الإجازات.

ويبدو أنّه التقى به في طريقه إلى خراسان، وفي أثناء رحلته العلمية حطّ رحله في كاشان، وروى عن شيخه هذا.

وقد ذكره صاحب (رياض العلماء) فقال : "الفاضل العالم النبيه الفقيه الجليل النبيل، وكان من أجلَّةِ مشايخ ابن جمهور الأَحساويّ، و يروي عن أبيه ، وتارة عن جَدِّهِ المولَى رضي الدين عبد الملك ابن شمس الدين إسحاق المذكور على ما صرّح به ابن جمهور نفسه في أوّل عوالي اللآلي، وقد بالغ فيه في مدحه"[٣].

ويوجد توقيعه ذيل توقيع والده علاء الدين فتح الله على وقفيات الأمير عماد الدين محمود الكاشاني، والوقفيتان بسنة ٨٧٧ هـ إحداهما في ٢٣ رجب، والأُخرى في ٨ شعبان[٤].

٢ـ **غياث الدين نعمة الله**، له منه إجازة، نقل نصّها في مخطوطة العوالي التي تحتفظ بها مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله برقم: ٣٧٦٩.

وقد كتب الناسخ قبل ذلك:

(١) خاندان فتحان: ١٩ ـ ٢١؛ روضات الجنّات ٣: ٢٣٤؛ الضياء اللامع: ٨٠.

(٢) لاحظ تعابير ابن أبي جمهور في حقِّ وجيه الدين في عوالي اللآلي ١ : ٩.

(٣) رياض العلماء٣: ٢٣٤.

(٤) خاندان فتحان: ٢٠ و٢١؛ إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١٠٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا منقول من إجازةٍ كتبها الشيخ عبد الملك بن إسحاق بن عبد الملك بن فتحان ابن أبي الفضائل القمّي رحمه الله لحفيده غياث الدين نعمة الله، وهي إجازة طويلة مشتملة على فوائد.

والإجازة مفصّلة، فللوقوف عليها راجع كتاب: (إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور)[1].

أولاد أحفاده

وقد بارك الله في عقبه فكان من عقبه:

المولى رضي الدين إبراهيم بن عبد الله بن فتح الله، وقد تملّك نسخة من كتاب «شرح طوالع الأنوار» في سنة ٨٩٦ هـ، وعليها تملّكه وختمه البيضوي[2]، وأهداها إلى حفيده وجيه الدين أبي العلاء عبد الله في سنة ٩٢٨ هـ[3]، وتحتفظ بهذه النسخة مكتبة مدرسة الجعفرية في قائن، برقم: ١٥٢٠. وأيضًا يوجد تملّك المولى إبراهيم بن عبدالله المذكور عليها.

ومن نشاطات المولى إبراهيم العلمية أنّه استنسخ كتاب «مجمع البيان» للطبرسي، وفيه أدرج نسبه الكامل مع ختمه البيضوي.

وقد فرغ من استنساخه في يوم الاثنين ثامن شهر جمادى الآخرة سنة ٩٢٠ هـ، والنسخة بخطّه في مكتبة السيِّد المرعشيّ، برقم: ٣٢٩٧.

وله من الأولاد ثلاثة: علاء الدين، ومحمّد، وأحمد.

أمّا علاء الدين بن إبراهيم فيوجد اسمه في سند تملّك العائلة على نسخة «روض

(١) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١١١؛ فرهنگ إيران زمين ٥: ٣٣.

(٢) إجازات الحديث التي كتبها ابن أبي جمهور: ١١٩.

(٣) المصدر نفسه ١١٨.

الجنان»، لكن اسمه غير واضح؛ لأنّ النسخة ممزّقة.

وأمّا محمّد بن إبراهيم فيوجد تملّكه على نسخة «فقه القرآن» برقم: ٥٤٧١ في مكتبة جامعة طهران[١].

وله تملّك آخر على ظهر نسخة إيضاح الفخر برقم: ٥٢٣٧ في مكتبة جامعة طهران، وقد كُتِبَتْ في سنة ٧٥٩ هـ[٢].

ولمحمّد هذا ابن اسمه عبد الله، ولعبد الله ابن اسمه محمّد، توجد أسماؤهم في تملّك نسخة «فقه القرآن» المذكورة.

ويوجد لمحمّد هذا تملّك على نسخة من تحرير العلّامة، استنسخها المولى حسن بن حسين بن حسن السرابشنوي، وفرغ من كتابتها في أوّل جمادى الأُولى سنة ٧٣٥ هـ في مدينة كاشان، وتحتفظ بها مكتبة آية الله العظمى المرعشي برقم: ٣٧١٥.

وأمّا أحمد فاستنسخ نسخة رآها العلّامة الطهراني وعرّفها بعنوان: كتاب «المحتضر» للحسن بن سليمان الحلّي، وقال: "ونسخة منه عند السيّد جلال المحدّث بطهران بخطّ الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن فتح الله بن عبد الملك بن إسحاق، فرغ من الكتابة ١٢ رجب ٩١٩"[٣].

وقد أخطأ العلّامة الطهراني في معرفة الكتاب الذي استنسخه أحمد؛ لأنّ النسخة ليست نسخة «المحتضر»، بل «مكارم أخلاق النبيّ والأئمّة عليهم السلام» تأليف قطب الدين الراوندي.

وقد وجدنا من هذه الأُسرة الكريمة عبد الحميد بن عبد الوهّاب فتحان الملقّب بنصير القمّي، استنسخ بخطّه الجيّد نسخة من المصحف الشريف بشكل ثمانية جوانب، في ٢٥ رمضان سنة ٧٨٤ هـ.

(١) قميّات: ١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المحتضر: ١٠.

المكتبة الفتحانية

يبدو من جميع ما أسلفنا أَنَّ للفتحانيين مكتبةً عامرةً، فَهُمْ فضلًا عن ممارستهم التعليم والتعلّم أَسَّسُوا مكتبةً، واشتغلوا باستنساخ الكتب وجمعها، وقد أشار إليها صاحب كتاب (طبقات أعلام الشيعة) ، إذْ قال : "مكتبة عائلية أُسّست في كاشان في القرن التاسع، وبقيت حتّى الثاني عشر... ثمّ تفرّقت كتبها حتّى وصل بعضها إلى مكتبة شهاب الدين المرعشي، وبعضها إلى مكتبتنا فى النجف"[(١)].

وآخر ما وصلنا من تاريخ هذه المكتبة هو تملّك بتاريخه ١١٣٢، كما يوجد هذا التاريخ في نسخة «الإيضاح» للفخر في جامعة طهران برقم: ٥٢٣٧، ويبدو أنّ المكتبة كانت عامرة حتّى هذا التاريخ.

المبحث الثالث : نحن والرسالة

عنوان الرسالة

لم نقف – للأسف الشَّديدِ – على اسم الرسالة، كما لم نعثر على مؤلّفات رضي الدين الأُخَر.

ويبدو أنَّ ناسخَ النسخة المحفوظة في مجلس الشورى ـ وهو السيِّد أحمد بن أسد الله الحسيني الإمامي ـ لم يكن بصدد بيان عنوان الرسالة، بل إِنَّهُ لَمَّا لم يجد عنوانًا لها، عَبَّرَ عنها بموضوع الرسالة.

مخطوطاتها

حصلنا على نسختين من هذه الرسالة الثمينة، هما:

١ـ نسخة مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة ـ على ساكنها آلاف التحيّة والثناء ـ برقم: ٢٠١٩١.

(١) طبقات أعلام الشيعة ٦: ١٨٠.

وهي في ورقةٍ واحدة بين نسخة من «قواعد الأحكام» للعلّامة الحلّي، استنسخها ناسخ الكتاب عبد الغني بن معزّ الدين بن محمّد بن شمس الدين بن مطهّر الحسيني، في ٥١ من شهر شوّال سنة ٦٧٠١هـ.

وقد رمزنا لها بالرمز(أ).

٢ـ نسخة مجموعة الطباطبائي في مجلس الشورى برقم: ١٣٢١.

تقع ضمن مجموعة من الرسائل والكتب أكثرها للشيخ البهائي، كتبها محمّد عليّ بن محمود التبريزي، ويبدو أنّه نسخها من خطّ السيّد أحمد بن أسد الله الحسيني الإمامي، وكتب في نهايتها: "قيّم هذه الرسالة على يد الفقير الحقير إلى الغني سيّد أحمد بن أسد الله الحسيني الإمامي، الحمد لله أوّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا".

وكتب في الحاشية: "نقله من خطّ الشارح، وقابلت معه".

وقد رمزنا لها بالرمز (م).

منهج التحقيق

حقّقنا هذه الرسالة وفق الخطوات التالية:

١ـ قابلنا النسختين (أ)و(م)، وثبّتنا الاختلافات في الهامش.

٢ـ قابلنا متن القواعد مع القواعد المطبوع، وثبّتنا الاختلافات في الهامش.

وفي الختام..

أحمد الله وأشكره على ما أنعم عليّ من تحقيق هذه الرسالة وإخراجها إلى عالم النور، وأشكر الإخوة المساهمين في عملي، وأخصّ بالذكر سماحة السيّد حسين الموسوي البروجردي الذي شَوَّقني إلى أمر التحقيق ، وقام بتزويدي بِنُسخَتَي هذه الرسالة، وقدَّم إرشادات مهمَّة سَاعدت على تحقيقها، وخصوصًا مساهمته في كتابة المقدّمة ، وأيضًا أشكر الأخ الشيخ حيدر البياتي لمراجعته اللغوية على الرسالة، فللّه درّهما.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا .

صورة نسخة «أ»

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ب»

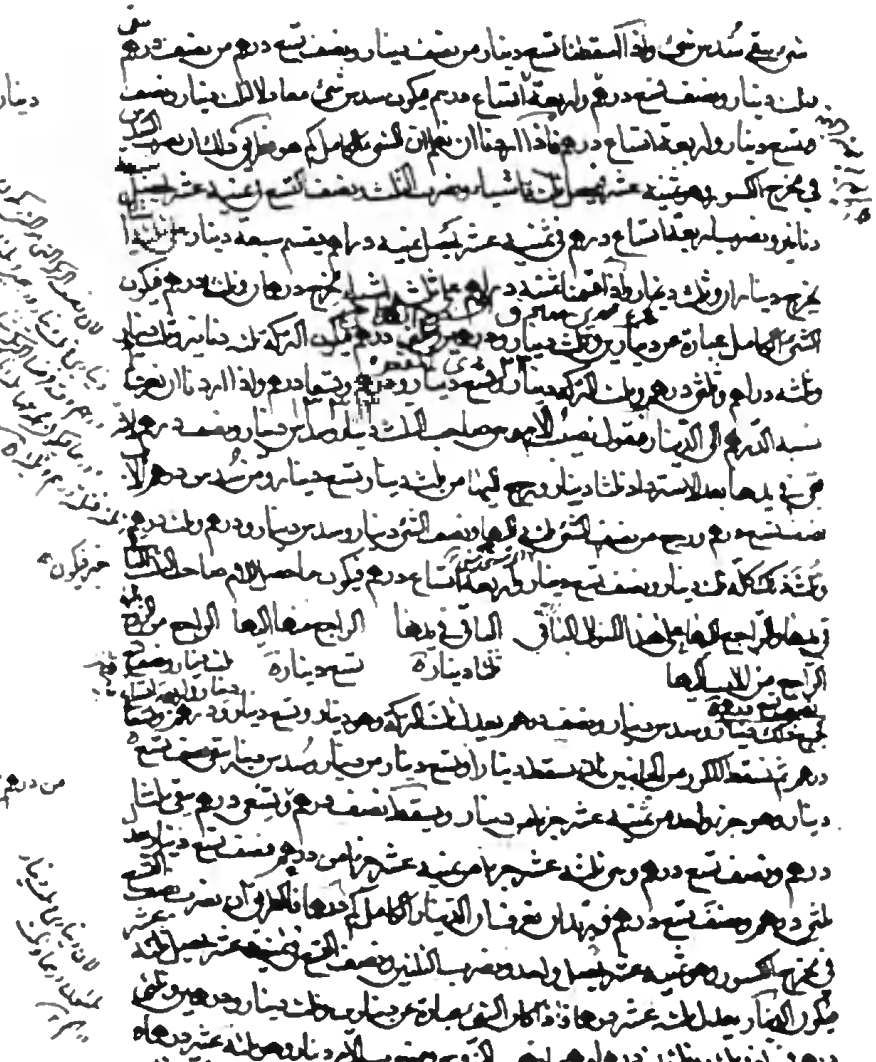

صورة الصفحة الثانية من نسخة «ب»

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [1]

الحمد لله الذي سهّل علينا توضيح المسائل المعضلات، والصلاة على رسوله المصطفى المويّد بالحجج القاطعات والبراهين الساطعات، وآله المعصومين من القبائح والخطيئات، وأصحابه التابعين له بالإحسان والخيرات.

أمّا بعد، فقد سألني زمرة من الإخوان، وفرقة من خلّص الخلّان أن أشرحَ «المسألة النهبية» التي أوردها الشيخ العلّامة الأعظم، الطود الأشمّ، البحر الخضم، سلطان العلماء المحقّقين، خاتم الفقهاء المجتهدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، جمال الملّة والإسلام والشريعة والدين، أبو منصور الحسن ابن الشيخ الفقيه السعيد سديد الدين يوسف بن مطهّر الحلّي ـ قدّس الله روحه القرير ـ في كتاب «قواعد الأحكام»، وأُبيّن مقصوده فيها، فأجبت سؤالهم بقدر وسعي واجتهادي، وعلى الله في جميع الأُمور توكّلي واعتمادي.

قال الشيخ الفاضل العلّامة: **(لو انتهب الأبوان والزوج التركة، وادّعى كلٌّ على صاحبيه[2] أخذ[3] زيادة على حقّه، فأمرهم الحاكم بأن يردّ الزوج نصف ما معه، والأُمّ ثلث ما معها، والأب سدس ما معه، وقسّم المردود بينهم بالسويّة، فوافق المتخلّف والمردودُ[4] نصيبَه، فطريق معرفة قدر المال، وقدر المنهوب، وقدر نصيب كلّ واحد بحسب ما يستحقّه أن نفرض منتهَب الزوج شيئًا، ومنتهَب الأُمّ دينارًا، ومنتهَب الأب درهمًا هي التركة كلّها، والمردود نصف الشيء[5] وثلث الدينار[6] وسدس الدرهم[7]،**

(١) في «م» زيادة: «وبه ثقتي».
(٢) قواعد الأحكام: «صاحبه».
(٣) المصدر نفسه: «أخذه».
(٤) المصدر نفسه: «المردود والمتخلّف».
(٥) المصدر نفسه: «شيء».
(٦) المصدر نفسه: «دينار».
(٧) المصدر نفسه: «درهم».

فالراجع إلى الزوج سدس شيء وتسع دينار وثلث سدس درهم، فيكمل معه ثلثا شيء وتسع دينار وثلث سدس درهم يعدل نصف التركة، فإذا أسقط[١] نصف الشيء من الثلثين، وتسع دينار من نصفه، وثلث سدس[٢] درهم من نصفه، يتخلّف[٣] سدس شيء يعدل سبعة أجزاء من ثمانية عشر جزءًا من دينار، وثمانية أجزاء من ثمانية عشر جزءًا من درهم، فالشيء الكامل يعدل دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلثي درهم، فالتركة ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلاثة دراهم وثلثا درهم.

فإذا أردت معرفة نسبة[٤] الدرهم من الدينار، قلنا : نصيب صاحب الثلث دينار وسدس دينار ونصف درهم، يعدل ثلث التركة، وبعد إسقاط المتكرّر يبقى جزء من ثمانية عشر جزءًا من دينار، يعدل ثلاثة عشر جزءًا من ثمانية عشر درهم[٥]، فالدينار ثلاثة عشر درهمًا، فالتركة سبعة وأربعون درهمًا)[٦].

أقول: الفريضة من ستّة: للزوج النصف وهو ثلاثة، وللأُمّ الثلث وهو اثنان، وللأب السدس وهو[٧] واحد.

فإذا تناهبت الورثة التركة، وادّعى كلّ واحد منهم على كلّ واحد من صاحبيه أنّه أخذ زيادة على حقّه، فأمر الحاكم بأن يردّ الزوج نصف ما معه، والأُمّ ثلث ما معها، والأب سدس ما معه، ثمّ يقسّم المردود على الورثة المذكورين بالسويّة، فيكون لكلّ واحد ما كان حقّه، فيحصل للزوج نصف التركة، وللأُمّ ثلثها، وللأب سدسها.

فنريد أن نعرف قدر المال، وقدر منهوب كلّ واحد منهم، وقدر نصيب كلّ واحد

(١) المصدر نفسه: «أسقطت».

(٢) في «م»: «وثلث وسدس»، وما أثبتناه من القواعد.

(٣) في قواعد الأحكام : «تخلّف».

(٤) في «م»: «لنسبة»، وما أثبتناه من القواعد.

(٥) كذا ، والصَّواب : «درهـمًـا» . وفي قواعد الأحكام : «من ثمانية عشر جزءًا من درهم».

(٦) من قوله: «وادّعى كلٌّ على صاحبيه» إلى هنا ساقط من «أ».

(٧) لم يرد في «أ»: «وهو».

منهم بحسب استحقاقه، فطريق معرفة ذلك:

أن نفرض منهوب الزوج شيئًا، ومنهوب الأُمّ دينارًا، ومنهوب الأب درهمًا، ونأخذ من الزوج نصف شيء، ومن الأُمّ ثلث دينار، ومن الأب سدس درهم، فيحصل نصف شيء وثلث دينار وسدس درهم.

فإذا قسّم ذلك على الورثة بالسويّة يحصل للزوج سدس شيء وتسع دينار ونصف تسع درهم، وقلنا إنّه ينبغي أن يكون ما بقي للزوج، وما رجع إليه نصف التركة، فيَعدِل[1] ثلثا شيء وتسعُ دينار ونصفُ تسع درهم نصفَ التركة، وهو نصف شيء ونصف دينار ونصف درهم، فإذا أسقطنا نصف شيء من ثلثي شيء يبقى سدس شيء، وإذا أسقطنا تسع دينار من نصف دينار، ونصفَ تسع درهم من نصف درهم، يبقى ثلث دينار ونصف تسع دينار[2] وأربعة أتساع درهم، فيكون سدس شيء معادلًا لثلث دينار ونصف تسع دينار وأربعة أتساع درهم.

فإذا أردنا أن نعلم أنّ «الشيء» الكامل كم هو؟

فطريق ذلك أن نضرب السدس في مخرج الكسور ـ وهو ثمانية عشر ـ فتحصل ثلاثة أشياء، ونضرب الثلث ونصف التسع في ثمانية عشر تحصل سبعة دنانير، ونضرب أربعة أتساع درهم في ثمانية عشر نحصل ثمانية دراهم، فنقسم سبعة دنانير على ثلاثة أشياء يخرج ديناران وثلث دينار، وإذا قسمنا ثمانية دراهم على ثلاثة أشياء يخرج درهمان وثلثا درهم، فيكون «الشيء» الكامل عبارة من دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلثي درهم، فتكون التركة ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلاثة دراهم وثلثي درهم، وثلث التركة دينار وتسع دينار ودرهم وتسعا درهم.

وإذا أردنا أَنْ نَعرفَ كم نسبة الدرهم إلى الدينار؟

فنقول: نصيب الأُمِّ وهي صاحبة الثلث، دينار وسدس دينار ونصف درهم؛ لأنّه

(١) في «أ»: «فنقول».

(٢) في «م»: «درهم» بدل من: «دينار».

بقي في يدها بعد الاسترداد ثلثا دينار، ورجع إليها من ثلث دينار تسع دينار، ومن سدس درهم الأب نصف تسع درهم، ورجع من نصف الشيء ثلثه إليها ونصف الشيء دينار وسدس دينار ودرهم وثلث درهم، وثلث ذلك كلّه ثلث دينار ونصف تسع دينار وأربعة أتساع درهم، فيكون ما حصل للأُمّ صاحبة الثلث الباقي في يدها، والراجع إليها على هذا المنوال الباقي في يدها ثلثا دينار:

الراجع إليها منها[1] تسع دينار.

[و] الراجع من الزوج إليها ثلث دينار ونصف تسع دينار وأربعة أتساع درهم.

[و] الراجع من الأب إليها نصف تسع درهم.

فجميع ذلك دينار وسدس دينار ونصف درهم، يعدل ثلث التركة، وهو دينار وتسع دينار ودرهم وتسعا درهم، يسقط المكرّر من الجانبين بأن يسقط دينار وتسع دينار من دينار وسدس دينار، يبقى نصف تسع دينار، وهو جزء واحد من ثمانية عشر جزءًا من دينار، ويسقط نصف درهم من درهم، وتُسعَي درهم، يبقى ثلثا درهم ونصف تسع درهم، وهي ثلاثة عشر جزءًا من ثمانية عشر جزءًا من درهم، فنصف تسع دينار يعدل ثلثي درهم ونصف تسع درهم.

فنريد أن نعرف أنّ الدينار الكامل كم درهمًا؟

فالطريق أن نضرب نصف التسع في مخرج الكسور ـ وهو ثمانية عشر ـ فيحصل واحد، ونضرب الثلثين ونصف التسع في ثمانية عشر[2] يحصل ثلاثة عشر، فيكون الدينار يعدل ثلاثة عشر درهمًا.

فإذا كان «الشيء» عبارة عن دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلثي درهم، فهو إذن ثلاثة وثلاثون درهمًا، وهي ما نَهب الزوج؛ ومنهوب الأُمّ دينار وهو ثلاثة عشر

(١) في «م»: «منها إليها».

(٢) في «أ»: «ثمانية».

درهمًا[١]؛ ومنهوب الأب درهم، فتكون التركة سبعة وأربعين درهمًا.

وامتحان ذلك أن نقول: منهوب الزوج ثلاثة وثلاثون درهمًا، ونصفه ستّة عشر درهمًا ونصف درهم؛ ومنهوب الأُمّ ثلاثة عشر درهمًا، وثلثه أربعة دراهم وثلث درهم؛ ومنهوب الأب درهم وسدس درهم.

فجميع المردود أحد وعشرون درهمًا، فإذا قسّم ذلك على الورثة بالسويّة يكون لكلّ واحد منهم سبعة، فالباقي في يد الزوج ستّة عشر درهمًا ونصف درهم[٢]، والراجع إليه من المردود سبعة، فيحصل له ثلاثة وعشرون درهمًا ونصف درهم، وهي نصف التركة؛ والباقي في يد الأُمّ ثمانية دراهم وثلثا درهم، والراجع إليها من المردود سبعة، فيحصل لها خمسة عشر درهمًا وثلثا درهم، وهي ثلث التركة؛ والباقي في يد الأب نصف وثلث من درهم، والراجع إليه سبعة، فيحصل له سبعة دراهم[٣] ونصف وثلث من درهم[٤]، وهي سدس التركة.

واعلم أنّ هذه المسألة من قبيل المسائل السيّالة يمكن وضعها بطرق متعدّدة، لكن أقلّ عدد تحصل منه هذه المسألة هو سبعة وأربعون.

وإذا أردت أن لا يكون كسر قطعًا في هذه المسألة فاضرب مخرج النصف والثلث والسدس ـ وهو ستّة ـ في سبعة وأربعين هكذا[٥]:

تحصل مئتان واثنان وثمانون، وهي جملة التركة:[٦]

نضرب منهوب الزوج ـ وهو ثلاثة وثلاثون ـ في ستّة هكذا[٧]:

(١) لم يرد في «أ»: «درهـمًـا»

(٢) لم يرد في «م»: «درهم».

(٣) في «أ»: «درهم».

(٤) في «م»: «وثلث درهم».

(٥) لم يرد في «م»: «هكذا».

(٦) لم يرد في «م»: «هي جملة التركة».

(٧) لم يرد في «م»: «هكذا».

يحصل مئة وثمانية وتسعون، نصفه تسعة وتسعون، وهو المراد[١].

ونضرب منهوب الأُمّ ـ وهو ثلاثة عشر ـ في ستّة هكذا[٢] حصل ثمانية وسبعون ثلثه[٣] ستّة وعشرون، وهو المراد[٤].

ونضرب منهوب الأب ـ وهو درهم ـ في ستّة، تحصل ستّة دراهم، وسدسها درهم واحد، وهو المراد[٥].

و[٦]أيضًا فجميع ما رددت مئة وستّة وعشرون، وثلثه اثنان وأربعون، وهو الراجع إلى الزوج، والباقي في يده تسعة وتسعون.

والباقي[٧]والراجع للأُمّ[٨] مئة وأحد وأربعون وهي نصف التركة، والباقي في يد الأُمّ صاحبة الثلث[٩] بعد الاسترداد اثنان وخمسون، والراجع إليها اثنان وأربعون، فالباقي[١٠] والراجع أربعة وتسعون وهي ثلث التركة[١١].

والباقي في يد الأب بعد الاسترداد خمسة، والراجع إليه اثنان وأربعون، فالباقي والراجع سبعة وأربعون، وهي سدس التركة نصيب الأب صاحب السدس.

تمّ شرح «المسألة النهبية» بعون واهب العطيّة على يدي شارحها العبد الضعيف

(١) في «م»: «المردود».
(٢) لم يرد في «م»: «هكذا».
(٣) في «أ»: «وثلثه».
(٤) في «م»: «المردود».
(٥) في «م»: «المردود».
(٦) لم يرد في «م»: «و».
(٧) في «أ»: «فالباقي».
(٨) لم يرد في «م»: « للأُمّ».
(٩) لم يرد في «م»: «صاحبة الثلث».
(١٠) في «م» : «والباقي».
(١١) زيادة في «م»: «نصيب الأمّ صاحب (كذا) الثلث».

الفقير عبد الملك بن إسحاق بن عبد الملك بن فتحان القمّي مولدًا [١]، القاساني موطنًا، في غرّة شهر ذي حجّة الحرام، خاتمة حجّة[٢] ثمان وثلاثين وثمانمئة[٣]، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على نبيّه محمّد وآله الطاهرين[٤].

(١) في «م» : «محتدًا ومولدًا».

(٢) في «م» : «سنة».

(٣) في «م» زيادة: «هجرية نبوية محمدية صلى الله عليه وآله».

(٤) من قوله: «والحمد لله» إلى هنا ساقط من «م» ؛ وبدله: «قد تمّ (كذا) هذه الرسالة على يد الفقير الحقير إلى الغني سيّد أحمد بن أسد الله الحسيني الإمامي، الحمد لله أوّلًا و آخرًا و ظاهرًا و باطنًا».

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ ـ أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ)، حقَّقَهُ وأَخرَجَهُ حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

٢ـ تذكرة الفقهاء: الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، سنة ١٤١٤ هـ، والطبعة الحجرية.

٣ـ رياض العلماء و حياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي (ت ١١٣٠هـ)، مطبعة الخيّام.

٤ـ السرائر: محمَّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت٥٩٨ هـ)، مؤسَّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٧ هـ.

٥ ـ الصحاح: إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣ هـ)، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

٦ـ طبقات أعلام الشيعة: العلامة آغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، دارإحياء التراث العربي، ١٤٣٠هـ.

٧ـ عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور الأحسائي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: آقا مجتبى العراقي، مطبعة سيّد الشهداء قم، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

٨ـ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، مؤسّسة دار الهجرة، قم، ١٤٠٩ هـ.

٩ـ قواعد الأحكام: الحسن بن يوسف بن المطهّر، العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣ هـ.

١٠ـ لسان العرب: ابن منظور الأفريقي (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

١١ـ المبسوط: محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٨هـ.

١٢ـ مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ)، نشر فرهنك إسلامي، ١٤٠٨هـ.

١٣ـ المحتضر: الشيخ عزّ الدين أبو محمّد الحسن بن سليمان بن محمّد الحلّي (ت ق٩هـ)، تحقيق السيّد علي أشرف، المكتبة الحيدرية، ط ١.

١٤ـ مختلف الشيعة: الحسن بن يوسف بن المطهّر، العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، سنة ١٤١٧ هـ/ ١٣٧٥ ش.

١٥ـ مسالك الأفهام: زين الدين بن علي العاملي، الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، مؤسّسة المعارف الإسلامية، قم، سنة ١٤١٤ هـ.

١٦ـ معجم الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق السيِّد نور الدين الجزائري، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤١٢ هـ.

١٧ـ المهذّب: عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، سنة ١٤٠٦هـ.

١٨ـ وسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، ١٤١٠ هـ.

النُّكاتُ

للفقيهِ نَصيرِ الدِّين الكاشيِّ
(ت٧٧٥هـ)

تحقيق

د. جواد الورد

الملخص

(النكاتُ) نَصٌّ مِن إملاءِ نصيرِ الدِّين الكاشيّ (ت ٧٧٥ هـ) وتقرير عبد الرحمن العتائقيّ (ت ٧٩٠ هـ)، وكان الكاشيُّ قد صَّنَفهُ لعماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي (ت ٧٤٥ هـ) الذي بدوره شرحه شرحًا دقيقًا جيِّدًا.

ضَمَّت (النكاتُ) بين دفتيها إحدى وخمسين نكتةً، تَنَاوَلتْ مَسائل: وجوب الوجود ووحدته والممكن والأثر والمؤثر والقدم والحدوث والتناقض ومسائل منطقية دقيقة جدًّا، وقَرَّرَت على وَجهٍ إما أن تكون النكتة مغالطة والجواب عليها صحيحًا أو النكتة صحيحة وجوابها مشكلًا أو مغالطة.

اعتمدنا في تحقيق العمل على مخطوطتين ، الأولى في العتبة العلوية المقدسة، والأُخرَى في مركز العلَّامة الحليّ، وبذلنا جهدنا في إخراجهِ بِصُورَةٍ علميَّةٍ.

الكلمات المفتاحية:

الكاشي ، ابن العتائقي ، الحلة ، واجب الوجود.

Al Nukat
(By:the jurist Nasir al Din al kashi (died 775 AH

Investigation
Dr. Jawad Al Ward

Abstract

(Al Nukat) is a text from the dictation of Nasir al-Din al-Kashi (d. 775 AH) and the report of Abd al-Rahman al-Ataiqi (d. 790 AH), which was compiled by al-Kashi by Imad al-Din Yahya bin Ahmed al-Kashi (d. 745 AH), who in turn explained it with a thorough explanation.

Al nukat included fifty-one nuktah that dealt with issues: the necessity of existence, its unity, the possible, the effect, the effect, the old, the occurrence, the contradiction, and very precise logical issues, and it decided either that Al nuktah is a fallacy and the answer to it is correct, or Al nuktah is a problem, or its answer is a fallacy.

In the realization of the work, we relied on two manuscripts, the first in the upper holy shrine, and the other in the center of Allamah Al-Hilli, and we made every effort to produce it in a scientific way.

key words:
Al-Kashi, Ibn Al-Ataqi, Al-Hillah, Wajib Al-wujud

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الواحد الأحد، الذي ليس له شريك أو مثيل، الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية، لاقديم سواه، ولا باقٍ غيره، واجب الوجود، وموجد كل موجود، تنزه عن تجزئة الأجسام، وسَمَا عمَّا تقدره الأوهام، فتبارك الله أحسن الخَالقين وخير المصورين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وآله المطهرين . وبعد :

قَال تَعالى :﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[1]

لا يَخفَى ظهور مفاد الآية الكريمة في بيان أهم الطرق التي ينبغي اتّباعها في دعوة الناس إلى سبيل الله، مع الأخذ بعين الاعتبار مَدَى الاستعداد المعرفي والإدراكيّ لكلِّ طائفة منهم.

وإلى ذلك أَشَارَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: « إنَّا مَعَاشِرَ الأنبياء أمرنا أن نكلم الناسَ على قدر عقولهم »[1].

وأوَّلُ هذِهِ الطُّرقِ وأشرفها طريق الحكمة،وهو عبارة عن البَراهين اليقينية والأقيسة القطعية التي تفيد النتائج القطعية والعقائد اليقينية، وهي التي أشار إليها تعالى بقوله:﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[2].

وثانيها من حيث الأهمية : طريق الجدل، ويرتكز بالأساس على الأَدِلَّةِ الإِلزَامِيَّةِ والتسمية المشهورة له هي (علم الكلام) ، وهو على قسمين (الجدل بالباطل) إذ تكون الأدلة فيه مركبة من مقدِّمات باطلة وشرطيات فاسدة – وإن اعتمد فيها ظاهرًا على بعض المسلمات – فتكون النتائج باطلة ، وهي بِالْمُغَالطَاتِ أَشْبه ، مرجعها القصور الذهني والغايات المغرضة ، ولا سيما عند أصحاب المعتقدات القبلية وأهل العناد،

(١) يُنظر : الكافي ١/ ٢٣، ح ١٥ ، فردوس الأخبار ١/ ٢٢٩ ، ح ١٦١٤، كنز العمال ١٠/ ٢٤٢، ح ٢٩٢٨٢.

(٢) سورة البقرة : ٢٦٩

وإليه أشار تعالى بقوله : ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ﴾[2]. وهذا القسم لا يليق بالعامة فضلًا عن أهل العلم .

والقسم الآخر (الجدل الحسن) ، وتكونُ فيه الأدلة مبنية على مقدمات يقينية، أو مجمع على التسليم بها أو مسلم بها عند الخصم فيُلزم بها لما ألزم به نفسه، وإليه أشار تعالى بقولهِ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[3] .

ورُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال : « نحن المجادلون في دين الله على لسان سبعين نبيًّا »[4].

وثالثها: طريق الموعظة الحسنة، وهو عبارة عن الدلائل الاقتناعية والأمارات الظنية، والتسمية المشهورة له (الأدلة الخطابية) ، فمِن الناس مَنْ يسكن إليها وتطمئن بها قلوبهم، وهم أهلُ الفطرة والسلامة الذين لم يبلغوا مرتبة فهم أدلة الحكمة والبراهين الدقيقة[5].

وهذه أهم الطرق التي عدها أهل الفن من الصناعات الخمس ،وبقيتها :

الشعر: وهو كلامٌ مُؤَلَّفٌ مِن أَلفاظٍ مَوزونةٍ متساويةٍ مقَفَّاةٍ يفيد غير التصديق من تخيُّلٍ وتعجُّبٍ، وغايته حصول الانفعالات النفسية

والمغالطة : وهي ما اعتبر فيها أن يكون المطلوب حقًّا ولكنه ليس بحق واقعًا ، كأن لم تكن مادة القياس من اليقينيات أو المشهورات أو المسلمات ، أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة بحسب قواعده الدقيقة ، فيحصل اللبس على المخاطب، ولا سيما إذا كان غير متمرس في هذه الصناعة ، والمغالطة إذا كانت مادتها

(١) سورة غافر : ٥

(٢) سورة الحج : ٨

(٣) سورة العنكبوت : ٤٦ .

(٤) الاحتجاج ، ١/ ٦.

(٥) راجع مقدمتنا على كتاب (مناظرة الملك ركن الدولة للصدوق ابن بابويه) ص ٣-٥.

وهيئتها شبيهة بالبرهان سُمِّيَتْ سفسطة ، وذا كانت شبيهةً بالجدل سُمِّيَتْ مُشاغبة . وكثيرًا ما نجد هذا الأمر عند المغرضين وأصحاب المتبنيات القبلية والعقائد الفاسدة.

وتُعَدُّ المغالطة خامس الصناعات الخمس وهي داخلة في صميم موضوع كتابنا هذا (النكات) الذي أملاه النصير الكاشي، وقرره عبد الرحمن العتائقي ، وهو في الأساس صنَّفَهُ ليحيَى بن أحمد[1] الذي بدوره شرحه شرحًا دقيقًا جيِّدًا .

وقد ضَمَّ هذا العملُ بينَ دَفَّتَيهِ إحدى وخمسين نكتة ، على وجه إما أن يكون أصل النكتة مغالطة والجواب عليها يكون صحيحًا ، أو أن تكون النكتة صحيحة ثم ردها بإشكال هو مشكل ، أو جاء على وجه المغالطة .

ولا يخفى على المتتبع أن عصر المصنف وما قبله بنحو قرن من الزمان – وإن كان عصر الانحطاط السياسي – يمكن أن نعده العصر الذهبي لتوهج العلوم العقلية، ولا سيما في مدينة الحلة المزيدية، حرسها الله تعالى وأعاد لها زهوها العلمي، وما يقرب إلى الذهن أن هذه النكات صيغت على وجه التباري؛ لإظهار المقدرة العلمية والتحقيقية والتميز الذهني؛ لذلك كانت دقيقةً وصعبةً جِدًّا .

ترجمة النصير الكاشي

هو نصير الدين علي بن محمد بن علي الكاشي الحليّ ، كان فقيهًا حكيمًا مُتكلِّمًا عالمًا بالمنطقِ. وُلِدَ في كاشان بحدود سنة ٦٧٥هـ وسكن الحلة، كما هو المشهور ، إلَّا أَنَّ شارح هذه النكات ذَكَرَ أَنَّهُ حليُّ المولد كاشيّ المَحتِد ، ولعلَّ ما ذكرَهُ أقرب للصواب؛ لمعاصرتِهِ لهُ ، ومعرفته الوثيقة به ، فضلًا عن متانة الصلة بينهما ، كما هو واضح من كلمات كل منهما في حق الآخر بأدنى تامل ، ولرُبَّ مشهور لا أصل له ، نَاهيك عن تأخر أَقدم المصادر التي أوردت المشهور عن عصر الشرح بأَكثر من أربعة قرون ونصف القرن.

أخذ عن جلال الدين جعفر بن علي صاحب دار الصحة الحسيني وغيره من

(١) ستأتي ترجمته في موردها .

أعلام عصره، وأقرأ، وأملى، وأفاد بالحلة وبغداد، وأخذ عنه جملة من الأعلام، منهم: حيدر بن علي بن حيدر بن علي بن الأعرج الحسني الآملي (ت ٧٨٢هـ) وعبد الرحمن بن محمد العتائقي (حيٌّ ٧٩٣هـ)، وتاج الدين محمد بن القاسم بن مُعيَّة الحسينيّ الديباجيّ الحليّ (ت ٧٧٦هـ)، وجلال الدين عبد الله بن شرفشاه الحسيني، ومحمد بن صدقة بن الحسين الحلي وغيرهم.

وَصَفَهُ الشهيدُ الأولُ محمد بن مكي بالعلَّامة المحقق، وقال عنه ابن معية بأنه أوحد عصره، ووصفه السيد حيدر الآمليُّ بالحكيم الفاضل، ووَصَفَهُ تلميذُهُ ابن العتائقيّ بملك الفقهاء والحكماء والمتكلمين. له مصنفات عدة منها: النكات في مسائل امتحانية في عِلمَي المنطق والكلام، وشرح طوالع الأنوار للبيضاوي، وحاشية على تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، وحاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية لقطب الدين الرَّازيّ، وتعليقات على هوامش شرح الإشارات، ورسالة مشتملة على عشرين إيرادًا على تعريف الطهارة في كتابِ (القواعد) للعلامة الحلي، وترجم من الفارسية إلى العربية كتاب الزبدة في الهيئة للخواجة نصير الدين الطُّوسيِّ.

توفي رحمه الله تعالى في سنة ٧٥٥هـ، ودفن في المشهد الغَرَويِّ في النَّجف الأَشرف، وأثر عنه قوله: غاية ما علمتُهُ في مدة ثمانين سنة من عمري، أن هذا المصنوع محتاج إلى صانع، ومع هذا، فيقين عجائز أهل الكوفة أكثر من يقيني[(١)].

ترجمة ابن العتائقي

هو كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن محمد العتائقي الحلي، كان عالمًا فقيهًا متكلمًا أديبًا مُشَارِكًا في فنون عدة، كالمنطق والفلسفة والهيئة والهندسة والطب، ولد في العتائق من قرى الحلة سنة ٦٩٩هـ وانتسب إليها، وجال في بلاد فارس وغيرها

(١) يُنظر: أمل الأمل ٢/ ٢٠٢، رياض العلماء ٤/ ٢٣٦، بحار الأنوار ١٠٤/ ١٠٦، تكملة أمل الأمل ٤/ ١٠٢، أعيان الشيعة ٨/ ٣٠٩، الكنى والألقاب ٣/ ٢٥٤، طبقات أعلام الشيعة ٣/ ١٤٩، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ١/ ٢٣، عوالي اللآلي ١/ ٢٤، شرح النكات – مخطوط.

سنة ٧٤٦هـ، وأقام في أصفهان مدة طويلة، ثم عاد وانتقل إلى النجف الأشرف.

أخذ عن العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) ونصير الدين الكاشيّ (ت ٧٥٥هـ) والشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، وأخذ عنه محمد بن جعفر النباطيّ، والحسين بن محمد، وبهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النجفي أستاذ ابن فهد الحلي.

وصفه الكفعميُّ بالعالِمِ العامِلِ الفاضل الكامل، ووَصَفَهُ علي بن عبد الكريم النجفيّ بالمولى الأجل الأمجد، والعالم الفاضل، والقدوة الكامل، والمحقق المدقق، ومجمع الفضائل، ومرجع الأفاضل، وافتخار العلماء العاملين.

له تصانيف كثيرة منها: مختصر تفسير علي بن إبراهيم، شرح نهج البلاغة، تجريد النية من الفخرية لفخر المحققين ولد العلامة، مختصر الأوائل لأبي هلال العسكريّ، شرح ديوان المُتَنَبِّي، الناسخ والمنسوخ، القسطاس في المنطق، الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبيَّة، الإيماقي في شرح الإيلاقي في الطب، شرح حكمة الإشراق، الرسالة المفيدة في مقدار أبعاد الأفلاك والكواكب، الإيضاح والتبيين في شرح منهاج اليقين، شرح صفوة المعارف، الشهدة في شرح الزبدة في علم الهيئة، البسط والبيان في شرح تجريد الميزان، التصريح في شرح التلويح في الطبِّ، الرسالة المفردة في الأدوية، المنتخب وتعداد فرق المسلمين، المنتخب في المعاني والبيان والبديع، الدر المنتخب من لباب الأدب في البلاغة، اختيار حقائق الخلل في دقائق الحيل، الإرشاد في معرفة مقادير الأبعاد، الرسالة الفارقة والملحة الفائقة وغيرها.

قال آقا بزرك الطهراني: وكتب في حال الاعتكاف بمسجد الكوفة: شرح الشمسية، وشرح الكافية، وتسليك النفس، وقضى وهو مُعتكِفٌ صلوات سنة كاملة، وكأَنَّهُ أراد إفهام القشريين بإمكان الجمع بين الدين والفَلسفة قولًا وعَملًا. تُوُفِّيَ رَحِمَهُ الله بعد سنة ٧٩٣هـ ودُفِنَ في الصحن العلوي الشريف في النجف الأشرف[1].

(١) راجع: رياض العلماء ٣/ ١٠٣، إيضاح المكنون ٣/ ٤٩، أعيان الشيعة ٧/ ٤٦٥، طبقات أعلام الشيعة ٣/ ١٠٩، الأعلام ٣/ ٣٣٠، الكنى والألقاب ١/ ٣٥٤.

منهجُ التَّحقيقِ

١- مقابلة المخطوطتين .

٢- تقويم النص وضبطه مع بيان ما فيه سقط أو تصحيف مع الإشارة إلى ذلك.

٣- جعلنا الأصل مخطوطة العتبة العلوية المقدسة المرقمة (٦٧٠) بحسب تسلسلها العام، وتاريخ نسخها في ذي الحجة سنة ٧٥٢هـ ، وقد نسخت بخط (نسخ تعليق) وجاءت في ثلاثين صفحة، وتتميز بقلة التصحيف، ورمزنا لها بالحرف (ع).

ورجعنا إلى نسخة مكتبة الكلبايكاني في قُم المقدسة ، ضمن مجموع ، وتقع في (١٩) صحيفة ، في كل صفحة (٢١) سطرًا ، وجاء عنوان مكتوب باللون الأحمر في ثلاثة أسطر تَوَسَّطَ بداية الصفحة، هكذا : "هذه النكاتُ صنَّفها مولانا ملك الحكماء، أفضل المتأخرين ، سلطان المحققين ، نصير الملة والدين الكاشي ، تغمَّدهُ اللهُ بالرحمةِ والرِّضوان" . واستعمل الناسخُ نظام التعقيبة ، وقد سقطَ من النسخةِ أول النَّصِّ ، فضلًا عن خرم في نهايتها ، ونُرجِّحُ أنَّ ذلك بسبب عدم تصوير الصفحة التالية ،وقد رمزنا لها بالرمز (ن) .

٤- تصحيح الخلل أو الخطأ في نسخة الأصل اعتمادًا على نسخة (ن)، مع الإشارة إلى ذلك .

٥- بيان معاني المصطلحات الغامضة والصعبة .

٦- توضيح بعض العبارات الدقيقة .

٧- التعليق على بعض المغالطات المُشْكِلَة على وَجهِ الإيجاز .

وأخيرًا لا يسعني إِلَّا أَنْ أَتَوَجَّهَ بِالشُّكرِ الجَزيلِ والثَّنَاءِ غَيرِ المَجذُوذِ للإخوة الفضلاء العاملين في مركز العلامة الحلي قدس سره لإحياءِ تراث حوزة الحلَّة العلميَّة؛ لِمَا بَذَلُوهُ من جهد واهتمام لإخراج هذا الأثر النفيس ونشره في الساحة العلميَّة ، وَفَّقَهُم اللهُ تَعَالَى لخدمة العلم وسَدَّدَ خُطَاهُم ، ومنه التَّوفيقُ .

والحمد لله أَوَّلًا وآخرًا ، وصلَّى اللهُ على نبينا محمد وآله الطاهرين ، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا .

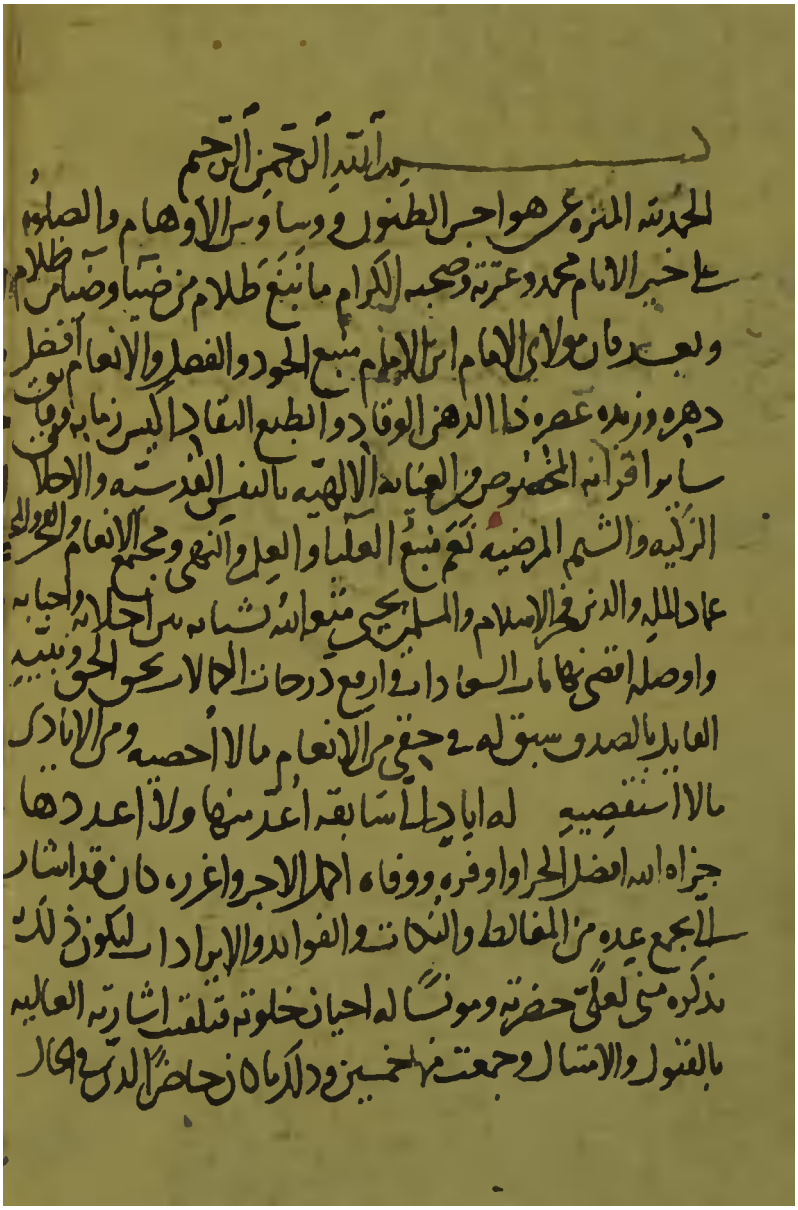

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المنزه عن هواجس الظنون ووساوس الأوهام والصلوة
على خير الأنام محمد وعترته وصحبه الكرام ما نبغ ظلام من ضياء وضاء ظلام
وبعد فان مولاي الامام ابن الامام منبع الجود والفضل والانعام افضل
دهره وزينة عصره ذا الذهن الوقاد والطبع النقاد اكيس زمانه وفاق
سائر اقرانه المخصوص بالعناية الالهية بالنفس القدسية والاخلاق
الزكية والشيم المرضية نعم منبع العلياء والعلم والنهى ومجمع الانعام والحلم والحجى
عماد الملة والدين فخر الاسلام والمسلمين يحيى متعه الله بشبابه من اجلاله واحبابه
واوصله اقصى نهايات السعادات في اربع درجات الجلال بحق الحق وبنبيه
الفايز بالصدق سبق له في حقي من الانعام ما لا احصيه ومن الايادي
ما لا استقصيه له ايادي لما سابقة اعد منها ولا اعددها
جزاه الله افضل الجزاء واوفره ووفاه اجمل الاجر واغزره وان قد اشار
الى جمع عدة من المغالط والنكات والفوائد والايرادات ليكون ذلك
تذكرة مني لعلي حضرته ومونسا له احيان خلوته فتلقت اشارته العالية
بالقبول والامتثال وجمعت منه الخمسين وذلك ما كان خاطر الدين في حال

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة (ع)

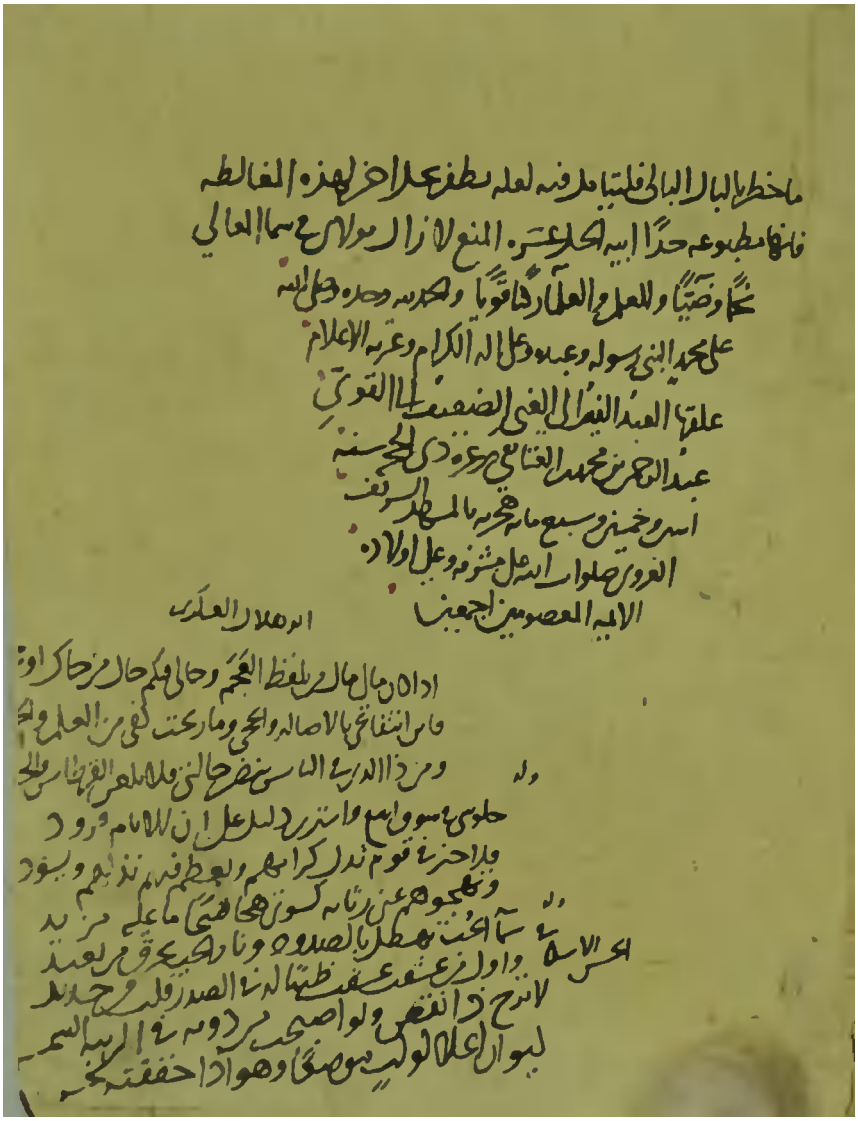

صورة الصفحة الاخيرة من مخطوطة (ع)

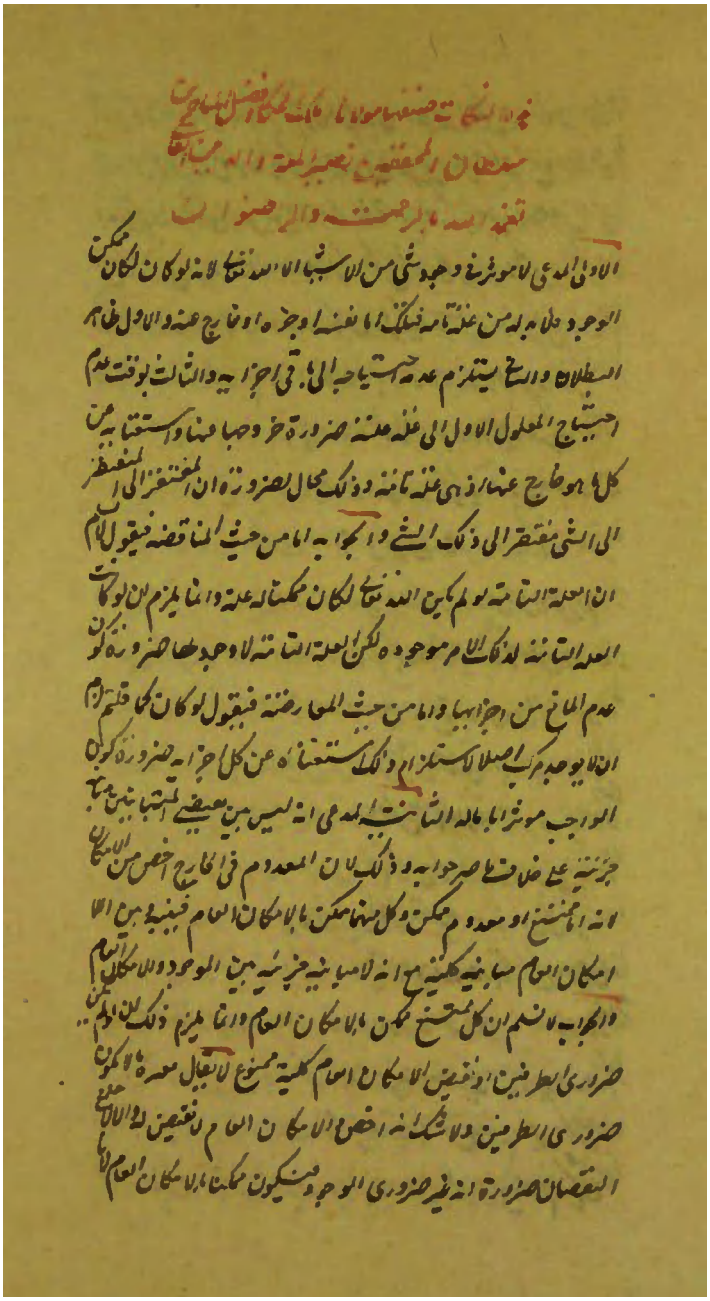

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة (ن)

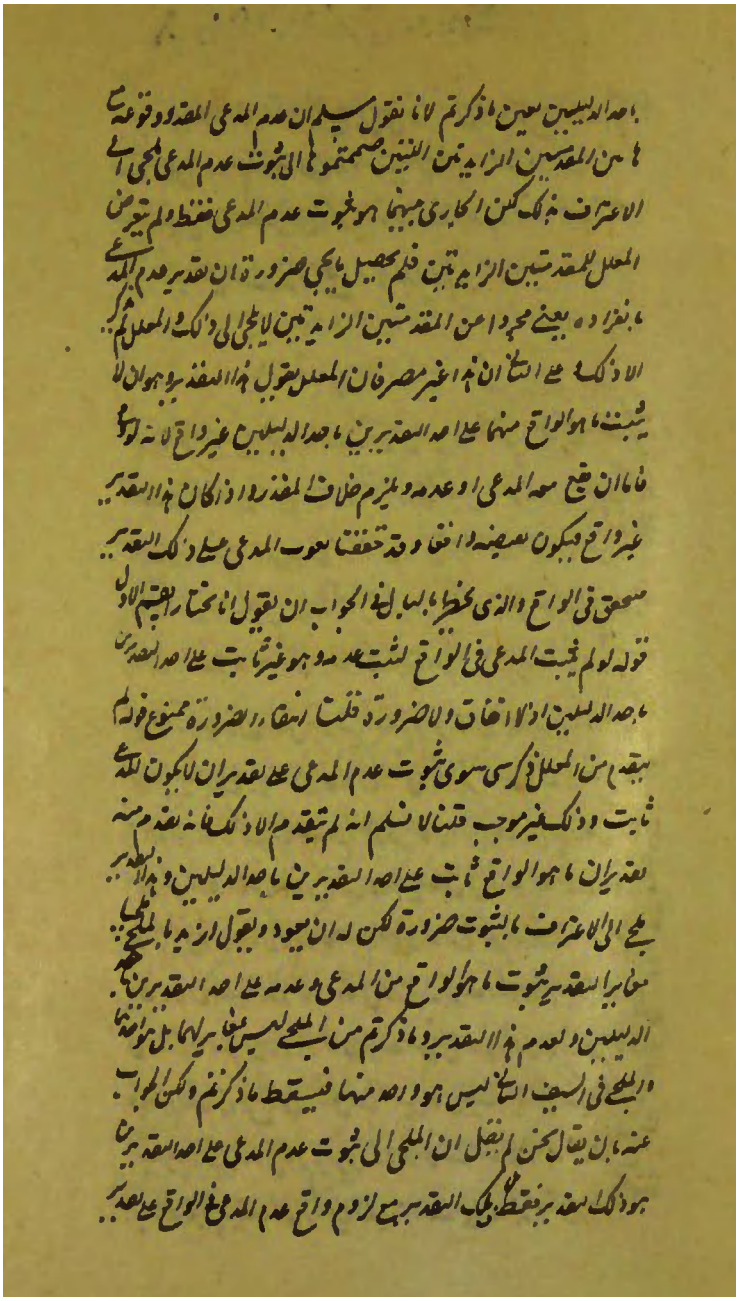

صورة الصفحة الاخيرة من مخطوطة (ن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ربّ يسّر ولا تعسر

إمـلاء المـولى الإمام الأعظـم البـارع الـورع المعظّم، قطـب الأوليـاء وخلاصة الأصفياء، سـلطان الحكماء والفقهاء المتكلّمين، شيخ مشايخ العارفين وكعبة طلاب العلـم والسـالكين، نصير الله والحـقّ والدين علي بـن محمّد الـكاشيّ ، أدام الله أيامه وأعطاه في دَارَيهِ مَرَامَهُ بِمُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِّ المُنَزَّهِ عن هَوَاجِسِ الظُّنُونِ ووَسَاوسِ الأَوهَامِ، والصَّلاة على خير الأنام محمّد وعترته وصحبه الكرام ما نبغ ظلام من ضياء وضياء من ظلام.

وبعد؛ فإنِّ مولاي الإمام ابن الإمام، منبع الجود والفضل والإنعام، أفضل دهره، وزبـدة عصره، ذا الذهـن الوقّاد، والطبع النقّـاد، أكيس زمانه، وفائق سـائر أقرانه، المخصوص من العناية الإلهية بالنفس القدسـية، والأخلاق الزكية، والشيم المرضية، نعم منبع العلياء، والعلم والنهى، ومجتمع الإنعام والفخر والمجد، عماد الملّة والدين، فخر الإسلام والمسلمين «يحيى»[1] متّعه الله بشبابه بين أخلائه وأحبابه، وأوصله أقصى نهايات السعادات، وأرفع درجات الكمالات، بحقّ الحقّ ونبيه القائل بالصدق، سبق

(١) هو عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي (ت بعد ٧٤٥هـ) كان فاضلاً له، علم بالحساب والأدب والحديث، وكان محققًا متمرسًا في الحكمة والمنطق كما هو واضح من خلال شرحه لهذه النكات وإجاباته الدقيقة عليها ، ويؤكده قول النصير الكاشي المتقدم في حقه بأنه كان ذا ذهن وقاد وطبع نقاد ، وكان في محروسة يزد سنة ٧٤٥هـ ، وتُوُفِّيَ بأصفهان ، ويبدو من كلام المصنف أنه كان متوليًا لبعض الأعمال ، له كتب عدة منها : لباب الحساب ، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي ، وحاشية على شرح رسالة آداب البحث السمرقندية ، وشرح لهذه النكات ، وتوجد إجازة بخطه في مجموعة من مخطوطات الفاتيكان برقم ٥٣٣ عربي .

يُنظر : كشف الظنون ١/ ٣٩، و٢/ ١٥٤٢و١٧٦٣، الذريعة ٦/ ١٠٩، الأعلام ٨/ ١٣٥، معجم المؤلفين ١٣/ ١٨١٤.

له في حقّي من الإنعام ما لا أحصيه، ومن الأيادي ما لا استقصيه،

له أياد إليّ سابقةٌ أعدُّ منها ولا أُعَدِّدها

جزاه الله أفضل الجزاء وأوفره، ووفاه أكمل الأجر وأغزره، وكان قد أشار إليَّ بِجَمْعِ عدة من المغالط والنكات والفوائد والإيرادات؛ ليكون ذلك تذكرة منِّي لِعَلِيٍّ حَضرَتِه، ومونسًا له أحيان خلوته، فتلقيت إشارته العالية بالقبول والامتثال، وجمعت منها خمسين، وذلك ما كان حاضرًا لديّ في الحال مع ذكرى أجريتها على سبيل الارتجال وطريق الاستعجال، ملتمسًا من عميم كرمه وشريف شيمه إصلاح ما يقف عليه من الخلل، ويعثر عليه أثناء المطالعة من الزلل، ومن الله جلّ جلاله أستمدُّ التوفيق لما يكون سببًا لصلاح الأخرى والأولى، وأسأله هداية الطريق إلى ما هو الأحرى والأولى، إِنَّهُ على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الأولى[١]: لا مؤثّر في شيء من الأشياء إلَّا الله تعالى؛ لأَنَّهُ لو كان المؤثّر غيره[٢] لكان ممكن الوجود، فلا بدّ له من علَّة تامّة، فتلك إمَّا نفسه أو جزؤه أو خارج عنه.

والأول: ظاهر البطلان[٣].

والثاني: يستلزمُ عدم احتياجه إلى باقي[٤].

والثالث: يُوجبُ[٥]عدم احتياج المعلول[٦] إلى علّة علته ضرورة خروجها عنها، واستغنائه عن كلّ ما هو خارج عنها؛ إذ هي علَّة تامَّة، وذلك محال؛ ضرورة[٧] أَنَّ

(١) في «ن» زيادة: «المدعى».

(٢) لم يرد في «ن»: «المؤثّر غيره».

(٣) لأنه ممكن وكل ممكن محتاج وإلا لزم الجمع بين النقيضين وهو محال .

(٤) في «ن» زيادة : «أجزائه » .

(٥) في «ن» «بوقت» والصواب ما في نسخة الأصل ، وهو محال ؛ لأنَّ كلَّ مركَّب محتاجٌ إلى أَجزائِهِ ضُرَورَةً.

(٦) في «ن» زيادة: «الأوّل».

(٧) في «ن»: «لضرورة».

المُفتَقِر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء[١].

والجواب: أمّا من حيث المناقضة فنقول[٢]: لا نسلّم أنّ العلل التامّة لو لم تكن[٣] الله تعالى لكانت[٤] ممكنًا له علّة، وإنّما يلزم أن لو كانت العلّة التامّة لذلك الأمر موجودة، لكن العلّة التامّة لا وجود لها؛ ضرورة كون عدم المانع من أجزائها.

وأمّا من حيث المعارضة فنقول[٥]:

لو كان كما قلتم لزم أن لا يوجد مركّب أصلًا؛ لاستلزام ذلك استغنائه عن كلّ أجزائه؛ ضرورة كون الواجب مؤثّرًا تامًّا له.

الثانية: المدّعى: «أنّه ليس بين نقيضي المتباينين مباينة جزئية» على خلاف ما صرّحوا به؛ وذلك لأنَّ المعدوم في الخارج أخصُّ من الإمكان العام[٦]؛ لأنّه إمّا ممتنع أو ممكن معدوم[٧]، وكلّ منهما ممكن بالإمكان العام[٨]، فَبَينَهُ وبينَ اللاإمكان العام مباينة كلّية،

(١) إنَّ الإماكنَ بحاجة لتلك العلة – وهي ممكنة بحسب التقدير – فيلزمها نفس الاحتياج، والمحتاج إلى علته محتاج إلى علة علته، وهكذا ننقل الكلام، فيدور أو يتسلسل وكلاهما محال.

(٢) في «ن»: «فيقول».

(٣) في «ن»: «يكن».

(٤) في «ن»: «لكان».

(٥) في «ن»: «فيقول».

(٦) لم يرد في «ن»: «العام».

(٧) قوله «معدوم ممكن» في «ن» بدل«ممكن معدوم».

(٨) الإمكان وهو ما وضع بأزاء سلب الضرورة، فإن سلب ضرورة الوجود كان إمكانًا عامًّا سلبيًّا، وإن سلب ضرورة العدم كان إمكانًا عامًا إيجابيًا، وإن سلب الضرورتين معًا كان إمكانًا خاصًا، وإن سلب الضرورة الذاتية والمشروطة كان إمكانًا أخص، وإن أخذ باعتبار المستقبل كان إمكانًا استقباليًّا.

فالإمكان العام إن أخذ بالنظر إلى الوجود كان ممكن الوجود، أي لا يمتنع وجوده، وإن أخذ بالنظر إلى العدم كان ممكن العدم، أي لا يجب وجوده.

يُنظر: نهاية المرام في علم الكلام للعلامة الحلي، ١/ ١١٠، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، للعلامة الحلي، ص٧٤، النجاة – ابن سينا، ص٥٦.

مع أَنَّهُ لا مباينة جزئية بين الموجود وبين الإمكان العام[١].

والجواب: لا نُسَلِّمَ أَنَّ كلَّ مُمتنع ممكن بالإمكان العام، وإنّما يلزم ذلك أن لو لم يكن ضروري الطرفين[٢]، أو نقيض الإمكانِ العام، لكنّه[٣] ممنوع.

لا يقال: تعين[٤] ما لا يكونُ ضروريّ الطَّرَفَين، ولا شكَّ أَنَّهُ أخصُّ[٥]، والإمكان العام لا نقيض له، وإلّا لاجتمع النقيضان؛ ضرورة أنّه غير ضروري الوجود، فيكون ممكنًا بالإمكان العام.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ كلّ معدوم لا يكون ضروري الطرفين ممكن بالإمكان العام، وإنّما يلزم أن لو لم يكن مع كونه كذلك ضروري الطرفين أيضًا لكنه ممنوع .

وإن قيّدتم بأنّه لا يكون ضروري الطرفين أصلًا، منعنا المنع المذكور بعينه ونقيض الشيء عبارة عن أن يدخل عليه حرف السلب[٦]، وذلك ممكن في الإمكان العام، فيكون له نقيضٌ.

الثالثة: إذا كان موجود ما كان شريك الباري مَوجودًا[٧]، لكن المقدّم حقّ، فالتالي مثله.

(١) بل المباينة الجزئية لازمة ؛ لأن نقيض المتباينين إن لم يصدقا – كاللاموجود واللامعدوم – فبينهما مباينة كلية ، وإن صدقا – كاللاإنسان واللافرس – فلابد بينهما من مباينة جزئية ، وإلا لثبتت المساواة أو العموم المطلق ، وهما محالان .

يُنظر : الأسرار الخفية في العلوم العقلية ، ص٢٤، نهاية المرام في علم الكرام ، ١/ ٢٠٩.

(٢) أي إمكانًا خاصًا .

(٣) في «ن»: «كلّية».

(٤) في «ن»: «تغيره».

(٥) أي سلب الضرورة الذاتية والمشروطة، فيكون إمكانًا أخص .

(٦) لأن نقيض كل ذي جهة يكون سلب تلك الجهة .

يُنظر : التحصيل : ص٨٠ .

(٧) يرى الحكماء أن للعقل أن يتصور مفهومًا وعنوانًا لكل شيء حتى المستحيلات ، من قبيل المعدوم المطلق ، وشريك الباري ، فيحكم عليها أحكامًا مناسبة لها ، فمن حيث إِنَّهَا مفهومات في العقل ولها حظ من الثبوت تصير منشًا لصحة الحكم عليها ، ومن حيث إِنَّهَا عنوان لأمور باطلة تصير منشًا لامتناع الحكم عليها. والوجه في ذلك أن هذه المفهومات تصدق على نفسها بالحمل الأولي وعدم

بيـان اللزوم: أنّه إن كان وجود موجود مدارًا لوجودِ الشريك فظاهر، وإن لم يكن يلـزم أحد الأمرين، وهو إمّا شـمول الوجود أو وجود شريـك الباري؛ لأنه لو انتفيا فإمَّا مَعَ مدارية شمول الوجود لوجود شريك الباري وجودًا، أو لا مع مداريته.

والثاني ظاهر البطلان.

والأوّل محـال؛ إذ على تقديره إمّـا أن يكون الافتراق المعيّن بينهـما مدارًا للمدّعى وجـودًا وعدمًـا، أو لا يكون، والأوّل محـال، وإلّا لزمَ مداريَّة الافتراق للشـمول[1] وجودًا وهو محال.

وإن لم يكن وهو مدار وجودًا فيتحقَّق على تقدير عدمه أيضًا وإلّا لكان مدارًا، هذا خلف.

والجواب: منع بطلان التالي، واسـتحالة مدارية الافتراق للشـمول[2]، أو مدارية المعيّن من الافتراق[3] للمدّعى وجودًا بناءً على أنَّ المحالَ جازَ أَنْ يستلزم المحال.

الرابعـة: كلّ معدوم ممكن في هذا الزمان موجود فيـه[4]؛ لأنّ كلّ معدوم ممكن لا يمتنع أن يوجد في هذا الزمان، وكلّ ما كان كذلك فهو موجود في هذا الزمان[5].

صدقها بالحمل الشائع العرضي (الصناعي).

يُنظر: الحكمة المتعالية: ١/ ٢٣٩.

ولا يخفى أن وجود مثل هذه الإمور يعد وجودات لفظية اعتبارية يمتنع صدقها على معانيها.

(١) قوله «الشمول للافتراق» في «ن» بدل «الافتراق للشمول».

(٢) قوله «الشمول للافتراق» في «ن» بدل «الافتراق للشمول».

(٣) في «ن»: «الافتراقين».

(٤) هذه نتيجة قياس من الشكل الأول، وتركيبه: كلُّ معدوم ممكنٌ في هذا الزمان لا يمتنع أن يوجد في هذا الزمان (صغرى). وكل ما لايمتنع أن يوجد في هذا الزمان موجود فيه (كبرى).

وبإسقاط محمول الصغرى وموضوع الكبرى، تكون النتيجة: كل معدوم ممكن في هذا الزمان موجود فيه.

إلا أن صدق الصغرى فيه نظر؛ لأن الشيء مالم يجب لم يوجد، وإيجابه إنما يكون من طريق وجودعلته التامة، وهو مالم يتحقق.

(٥) لايخفى، أن الإمكان اعتبار عقلي لا تحقق له في الخارج، وحكمه في الثبوت والانتفاء واحد، فإذا حمل

أمّا الصغرى فظاهرة.

وأمّا الكبرى فهي عكس نقيض[١] قضية صادقة، وهو كلّ ما ليس بموجود في هذا الزمان فهو ممتنع فيه[٢].

والجواب أن نقول[٣]: إن أردت بالامتناع الذاتي منعنا صدق القضية التي زعمت صدقها، وإن أردت الغيري منعنا الصغرى.

لا يقال: نريد الأعم منهما[٤]، وقد[٥] تحصّل[٦] المطلوب.

لأنّا نقول: فتكون[٧] حينئذ القضية التي ادّعيت صدقها هكذا كلّ ما ليس بموجود في هذا الزمان فهو ممتنع فيه بالإمكان[٨] الأعم، ويكون عكس نقيضها كلّ ما ليس بممتنع بالامتناع الأعم موجود في هذا الزمان، وما ليس بممتنع بالامتناع[٩] الأعم لا يكون ممتنعًا بشيء من الامتناعين؛ لأنّ انتفاء العام يوجب انتفاء كلّ خواصّه، فحينئذٍ محمول الصغرى إن كان المراد به ما هو موضوع عكس النقيض بعينه وهو سلب كلّ

اللاإمكان على المعدوم لا يكون ذلك الحمل كُلِّيًّا ، فبعض المعدومات ممكن وبعضها غير ممكن ، ولا يلزم من كون اللاإمكان عدميًا كون الإمكان وجوديًا ، فالإنسان وجودي وبعض اللاإنسان وجودي أيضًا ، وكذا اللاممكن عدمي وبعض الممكنات عدمي .

يُنظر: نهاية المرام ، ١/ ١٢٨ .

(١) عكس النقيض : هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا وما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا في القضية مع بقاء الصدق والكيف. يُنظر: منطق الشفاء ٢/ ٩٣، الأسرار الخفية ،ص٩٥ .

(٢) لا يخفى أن هذا الامتناع ليس ذاتيًا وإنما بالغير، فدعوى صدق القضية فيها نظر.

(٣) في «ن»: «يقول».

(٤) أي الإمكان العام الذي يسلب فيه إحدى الضرورتين كما تقدم توضيحه.

(٥) لم يرد في «ن»: «قد».

(٦) في «ن»: «تحصيل».

(٧) في «ن»: «فيكون».

(٨) في «ن»: «بالامتناع».

(٩) لم يرد في «ن»: «بالامتناع».

من الامتناعين، منعنا الصغرى؛ لجواز أن يكون ممتنعًا بالغير. وإن كان المراد به[١] غير ذلك، لم يكن الوسط متحدًا، فلا يكون[٢] على هيئة شكل من الأشكال؛ إذ الشكل إنّما يحصل[٣] باعتبار الوسط المتّحد وحينئذٍ نمنع الإنتاج.

الخامسة: المدّعى ثابت[٤]؛ لأنّ مداره أو ملزومه ثابت؛ لأنّ الافتراق بين شمول العدم لهما وبين الافتراق بينهما إمّا أن يكون متحقّقًا أو لا يكون، فإن لم يكن فكلّ من الشمولين يحقّق أحدهما، وإن كان متحقّقًا، فإمّا يتحقّق الافتراق فيتحقّق أحدهما[٥] أو يتحقّق الآخر، والافتراق ليس مدارًا لأحدهما، فعلى تقديري تحقّقه وانتفائه يتحقّق، وإلّا يكون مدارًا.

والجواب: قريب مما مرّ في الثالثة.

السادسة: المدّعى متحقّق[٦]؛ لأنّ اللازم[٧] مع عدم الملزوم الأخصّ منه إمّا أن يكون مدارًا لأحدهما أو لا يكون.

فإن كان مدارًا فإن تحقّق فظاهر، وإلّا فانتفاؤه لا يجوز أن يكون بالأوّل، وإلّا يلزم مدارية الأخص وجودًا لما هو أعم منه وذلك محال، فتعيّن عدمه بالآخر، وهو محقّق لأحدهما.

وإن لم يكن مدارًا ، يتحقّق أحدهما، وإلّا لكان مدارًا، والمقدّر[٨] خلافه.

---

(١) محمول الصغرى.

(٢) هذا القياس .

(٣) في «ن»: «محصّل».

(٤) تقدمت الإشارة في النكتة الثالثة إلى أن دعوى صدق القضية ممنوعة، وأن صدق المقدمة الصغر يغير مسلم ، لأن وجوبها بالغير وليس ذاتيًا.

(٥) في «ن»: «هما».

(٦) في «ن» زيادة: «أو ملزومه».

(٧) يريد باللازم هنا : المدعى نفسه، وهو دعوى صدق القضية .

(٨) في «ن»: «المقدار».

وجوابه: قريب من جواب المتقدّم عليه.

السابعة: كلّ ممتنع موجود في الخارج[١]؛ لأنّ كلّ[٢] ممتنع موجود في الذهن، وكلّ ما هو موجود في الذهن موجود بالوجود المطلق[٣]؛ لأنّهما متلازمان[٤]، وكلّ ما ليس بمعدوم بالعدم المطلق[٥] فليس بمعدوم بالعدم الخارجي، فيكون موجودًا بالوجود الخارجي[٦]، وهو المطلوب.

والجواب: لا نسلّم تنافي العدم المطلق والوجود المطلق، فإنّهما مجتمعان في الموجود الذهني الذي ليس بموجود في الخارج، بل المنافي[٧] للوجود المطلق عدم خاصّ هو انتفاء ذلك المفهوم، وهذا العدم الخاصّ مغاير لعدم زيد وعدم عمرو، والعدم المطلق أعم من الجميع، ولا يلزم من منافاة الأخصّ منافاة الأعم.

الثامنة: انحصار الأحكام في الضروري[٨] والكسبي غير صحيح؛ لأنّ حمل الحدّ

---

(١) هذه نتيجة قياس مركب من أكثر من قياس: نتيجة القياس الأول (كل ممتنع موجود بالوجود المطلق) ونتيجة القياس الثاني (كل ممتنع لا يكون معدومًا بالعدم المطلق) ونتيجة القياس الثالث (كل ممتنع لا يكون معدومًا بالعدم الخارجي) ومن ثم يكون موجودًا.

(٢) لم يرد في «ن»: «كلّ».

(٣) لم يرد في «ن»: «فلا يكون معدومًا بالعدم المطلق».

(٤) في «ن»: «متقابلان».

(٥) يراد به العدم الذي يعم المعدوم الممتنع التحقق الذي لا شيئية له، بل لا يُخبرعنه، والمعدوم الممكن التحقق.

(٦) لا يخفى أن نتيجة هذا التركيب هي بالمغالطة أشبه؛ لأن تصور بعض الأشياء ذهنيًا لا يستلزم وجودها في الخارج، فإنا نتصور شريك الباري، ونحكم عليه بالامتناع، والحكم على الشيء يستدعي تصوره، وكما نتصور بحرًا من زئبق، وجبلًا من ياقوت، نحكم بامتياز بعض هذه التصورات عن بعضها الآخر، فتبين أن التميز في التصور الذهني لا يوجب ثبوتًا في الخارج.

يُنظر: نهاية المرام، ١/ ٦٢.

(٧) في «ن»: «المباني».

(٨) لا يخفى أن العلم ينقسم إلى علم حضوري، كعلم الإنسان بنفسه، وإلى علم حصولي، والحصولي ينقسم إلى تصور وتصديق، والتصديق ينقسم إلى ضروري (بديهي) كتصور معنى الوجود، وإلى

على المحدود في قولنا: «الإنسان هو الحيوان الناطق»[1] مثلًا غير ضروري؛ إذ قد يشكّ العقلاء في كونه حدًّا له أو رسمًا له أو محمولًا عليه وليس بكسبي؛ إذ الحدّ لا يكتسب بالبرهان.

لا يقال: هذا ليس بحمل، فإنّ الحمل معناه ما صدق عليه الأوّل من جزئياته صدق عليه الثاني، ومعنى قولنا: «الإنسان هو الحيوان الناطق» أي حقيقة الإنسان وماهيته هو هذا، فهو من حيث كونه حدًّا[2] وفيه حصول المطلوب.

والجواب: لا يلزم من أنّه لا يكتسب بالبرهان أن لا يكون كسبيًّا ؛ لجواز أن يكون كسبيًّا لا يمكن كسبه أصلًا، أو لا يكون كسبه بالبرهان ويمكن بطريق آخر[3]، لا بدّ لذلك من دليل.

التاسعة: إنتاج الأوّل غير متحقّق[4]، وإلّا فالتنافي ثابت بينه وبين أمر متحقّق في الواقع، وإلّا فمدار الأوّل ودائر الثاني إمّا أن يشملهما التحقّق أو اللاتحقّق أو لا يشملهما واحد منهما.

والأخيران ظاهرا البطلان.

والأوّل مع عدم أحدهما إن لم يكن مدارًا لعدم إنتاج الأوّل يلزم المدّعى، هذا خلف، وإن كان، فإن كان متحقّقًا فكذلك، وإلّا فعدمه إمّا بالجميع أو بالأوّل أو بالعدم.

كسبي (نظري) كتصور حقيقة الروح، والتصديق ينقسم كذلك إلى ضروري، كالتصديق باستحالة اجتماع المتناقضين أو ارتفاعهما معًا، وكسبي ، كالتصديق بأن مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين . يُنظر : الأسرار الخفية ، ص١٤ ،النجاة، ص٤٣ .

(١) هذا تعريف بالجنس والفصل القريبين، وهو حد تام؛ لاشتماله على جميع ذاتيات المعُرَف.

(٢) في «ن» زيادة: «غير محمول لأنّا نقول اشتراطهم مساواة الحدّ للمحدود وفي الصدق يدلّ على جملة من حيث كونه حدًّا».

(٣) كالعلم القدسي.

(٤) أي القياس من الشكل الأول ؛ لتخلف صغراه في الصدق كما تقدم بيانه في النكتة الثالثة.

والأوّلان واضحا البطلان.

والثالث ملزوم لمداريته ؛ لعدم أحدهما[١]، وأنّه محال.

وجوابه : منع التقدير، وقد سبق في النكات المتقدّمة[٢] توجيهه.

العاشرة: الجزء ليس بمتحقّق[٣]، وإلّا فإمّا أن يتحقّق شمول الوجود أو شمول العدم لعلة عدمه[٤] ولازم وجوده أو لا يتحقّق أحدهما، فإن تحقّق أوّل الأوّلين فخلف[٥][٦]، وإن كان الثاني فأحد المجموعين وهو انتفاء شمول الوجود مع لازم الوجود أو انتفاء شمول العدم مع علة العدم، إمّا أن يتحقّق أو لا، فإن تحقّق فخلف، وإلّا فانتفاء المجموع الثاني ليس بالجزء الثاني، وإلّا كان عدمه لازمًا لعدمه، فيلزم منه أن يكون شمول العدم على تقدير ثبوت علّة العدم، وهو محال، وإن انتفى بالآخر لزم الخلف.

وجوابه: مثل ما مرّ[٧].

الحادية عشرة: الحيوان ليس بمركّب؛ لأنّه لا أجزاء له، وإلّا فهي[٨] إمّا حيوانات أو غيرها.

---

(١) . قوله «لأحدهما» في «ن» بدل «لعدم أحدهما».

(٢) في النكتتين الثالثة والرابعة.

(٣) أي الجزء الذي لا يتجزأ، وأيسر ما يمكن أن يقال فيه: إن الزمان منه ماضٍ ومنه مستقبل وهما معدومان، فلابد من جزء حاضر وهو الآن، وإلا لعدم الزمان مطلقًا. وكذا الحركة ؛ لضرورة ملازمتها للزمان، وكذا مسافة الحركة بناءًعلى الملازمة؛ لأن زمان نصف الحركة نصف زمان كلها، وأيضًا الحركة في نصف المسافة نصف الحركة في كل المسافة التي وقعت فيها الحركة، فثبت وجود أجزاء لا تتجزأ في الزمان والحركة والمسافة .

يُنظر : مناهج اليقين ، ص١٠٥، الأسرار الخفية ، ص٢٢٩، الطبيعيات عند العلامة الحلي ، ص١٢١ .

(٤) أي عدم الجزء.

(٥) لأنه بخلاف التقدير .

(٦) في «ن»: «مختلف».

(٧) أي تخلف صغرى القياس عن الصدق كما تقدم بيانه.

(٨) الأجزاء .

والأوّل يوجب تقدّمه على نفسه[١].

والثـاني إن لم يحصل أمر زائد كان الحيوان بعينه ما ليس بحيوان، وإن حصل هناك هيئة عارض[محصلة[٢] للحيوان لزم كون الحيوان عارضًا[٣]؛ لأنّ المحتاج إلى المحتاج إلى المحلّ محتاج إليه[٤].

والجواب: النقض[٥] بسـائر المركّبـات الجوهريّة[٦]، وأيضًـا قولكم: حيوانات ما تريدون به؟

تريـدون أنّ أجزائـه يصدق عليها ذلـك؟ أو أنّ مفهومها وحقيقتهـا ذلك؟ إن[٧] أردتم الأول: منعنا لزوم تقدّم الشيء على نفسه.

وإن أردتم الثاني: فلا نسـلم أنّه إن لم[٨] يحصل زايد يلزم أن يكون الحيوان بعينه ما ليس بحيوان بل حيوان، لا بدّ لذلك من دليل.

الثانيـة عـشرة: قول من قال: النظـر[٩] لا يفيد العلم غير صحيـح؛ لأنّ ذلك غير

(١) لأن أجزاء المركب تتقدم عليه وجودًا ضرورة.

(٢) في الأصل (محصولة) وما أثبتناه من نسخة «ن».

(٣) في «ن»: «عرضًا».

(٤) وتوضيحه، أنه لابد للحيوان من هيئة محصلة فيكون محتاجًا لها ، وهذه الهيئة محتاجة لمحل ، ومن ثم يكون الحيوان محتاجًا للمحل .

(٥) في «ن»: «البعض».

(٦) لأنه لو تم ما ادعيتم لما صح وجود أي مركب جوهري، وهو باطل ضرورة .

(٧) في «ن»: «إذ».

(٨) لم يرد في «ن»: «إن لم».

(٩) هو ترتيب أمور ذهنية ليُتوصَّل بها إلى أمر آخر، فالأمور الذهنية مادته، والترتيب صورته، فإن صحتا كان صحيحًا، وإلا فلا ، وهو يفيد العلم على سبيل اللزوم ؛ لأنه يستحيل انفكاكه عنه ضرورة، ولكن بشرط كون مادته معلومة، فضلًا عن صحة الترتيب، فإن كانت المقدمتان فيه علميتين والترتيب صحيحًا أفاد العلم ، وإلّا لم يلزم. يُنظر : تحصيل النجاة في أصول الدين ص٤١-٤٢.

ضروري، للاختلاف بل نظري[١]، فيلزم نفي الشيء بنفسه، وأنّه تناقض.

قيل في الجواب[٢]: إِنَّهُ مشترك الإلزام؛ إذ[٣] بيانه ليس ضروريًّا، للاختلاف بل نظريًّا، فيلزم إثبات الشَّيء بنفسه، وهو أيضًا تناقض.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ نَفْيَ الشَّيءِ بِنَفسِهِ تناقضٌ دون إثباته بنفسه.

لا يقال: إثبات الشي بنفسه يقتضي العلم بالشيء قبل العلم به، وهو تناقض.

لأنّا نقول: الأوّل نفي الشيء وإثباته لشيء من جزئياته وأنّه تناقض؛ إذ نفي المطلق[٤] يستلزم نفي كلّ واحد[٥] من جزئياته دون الثاني؛ إذ قد يكون المقيد بعض جزئياته ويكون ضروريًّا من حيث ذاته موجبًا للعلم بالمجهول، ومن حيث إِنَّهُ معروض لذلك العارض لا يكون معلومًا.

الثالثة عشرة: الحركة ليست بموجودة، وإلّا فعلّتها إمّا آنية أو زمانية؛ لأنّ وجودها إمّا أن يكون[٦] دفعة أو لا دفعة.

فإن كان الأوّل لزم تحقّق الحركة بجميع أجزائها في الآن، هذا خلف.

وإن كان الثاني نقلنا الكلام إليه، فإمّا أن ننتهي[٧] إلى علّة غير زمانية الوجود،

---

(١) لا يخفى أن العلوم ليست كلها ضرورية بالبديهة، ولا نظرية وإلا لزم الدور أو التسلسل – وهو مبني على حدوث النفس – فإذن بعضها ضروري وبعضها كسبي ، والكسبي منه ما يكفي في تحصيله وجود مبادئه من غير آلة؛ لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة في الحسابيات والهندسيات، ومنه ما يفتقر – مع تحصيل مبادئه – إلى وجود آلة يؤمن معها الخطأ، كالإلهيات. يُنظر : الأسرار الخفية ، ص٨– ٩.

(٢) في «ن»: «جوابه».

(٣) في «ن»: «إذا».

(٤) في «ن»: «المطلوب».

(٥) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٦) لم يرد في «ن»: «أن يكون».

(٧) في «ن»: «ينتهي».

بمعنى أن لا يكون وجودها على التدريج، ويلزم منه[1] استمرار الحركة وتحقّقها بسائر أجزائها، والتسلسل من جانب العلل، وكلّ واحد منها محال[2].

والجواب: أنّ الحركة تطلق على معنيين[3] :

أحدهما: التوسط بين المبدأ والمنتهى.

والثاني : الامتداد الموهوم المركّب من التوسطات المعيّنة الحاصلة للمتحرّك من كلّ حدّ من حدود المسافة من أوّلها إلى آخرها.

والأوّل موجود في جميع أجزاء الزمان.

والثاني لا وجود له في الخارج أصلًا.

الرابعة عشرة: هذا الشيء ليس بموجود، وإلّا فحال اتصافه بالوجود أي حال لحوق صفة الوجود له - إن كان موجودًا لزم كونه موجودًا[4] بهذا الوجود، وذلك

(١) قوله «يلزم فيه» في «ن» بدل «ويلزم منه».

(٢) يعد موضوع الحركة من بين أهم موضوعات العلم الطبيعي التي تباينت فيها آراء الحكماء والمتكلمين بين مثبت لوجودها وبين ناف له ، ومن المثبتين من جعل وجودها عينيًا ، في حين جعله بعضهم ذهنيًا، والمشهور عند جمهور الحكماء أن حصولها تدريجي سيال لا دفعي، بينما ذهب جمهور المتكلمين إلى أنها تحصل دفعة.

وفي تقديرنا أن أفضل من قرر مفهوم الحركة هو العلامة الحلي، وقد خلص إلى أنها حصولات دفعية متعاقبة في أحياز متلاصقة، كما صرح به في نصوص عدة، ومن ذلك قوله : " تقتضي الطبيعة الحركة عند خروجها من الحالة الملائمة إلى الحالة غير الملائمة، ثم إن غير الملائمة تشترك في الوصل إلى الأيون التي يصل إليها المتحرك على سبيل القطع والتجدد مما يفصلها الوهم وإن كانت المسافة والحركة في الأعيان موصولتين.

فعلة الحركة أمران : ثابت هو الطبيعة، ومتجدد هو الوصول إلى الحيثيات والأينيات غير الملائمة على سبيل التجدد حتى يصل الجسم إلى مكانه الطبيعي .يُنظر : الأسرار الخفية ، ص٢٤٠، الطبيعيات عند العلامة الحلي ، ص٢٧٠.

(٣) يُنظر : طبيعيات الشفاء ،١/ ٨٣-٨٥، المباحث المشرقية ، ١/ ٦٧٢، نهاية المرام في علم الكلام ، ث/ ٣٣٣-٣٣٥.

(٤) حال اتصافه.

تحصيل للحاصل[١].

وان كان معدومًا اجتمع النقيضان[٢]. وإنْ شئنا ادَّعينا في هذه النكتة ارتفاعَ الوجود والعدم معًا، أمَّا ارتفاع الوجود فَمَا تَقَدَّمَ، أمَّا ارتفاع العدم فمثلُهُ أيضًا[٣].

والجواب: إِنَّا نَختارُ أنَّ لحوقَ صفة الوجود له في آن اتصافه بالوجود ويمتنع[٤] لزوم تحصيل الحاصل، وإنَّما يلزم أَنْ لو كان مَوجودًا بغيرِ هذا الوجود، لكنَّهُ ممنوع بل إِنَّ اتِّصَافَهُ بالوجود ولحوق صفة الوجود له هو آن واحد هو أوَّل زمان الوجود ونهاية زمان العدم.

الخامسة عشرة: جميع أجزاء الماهية عين الماهية؛ لأنّه لولا ذلك لكان إمّا جزءها أو خارجًا عنها.

والأوّل محال، وإلّا لزم أن لا يكون المجموع مجموعًا.

والثاني أيضًا محال، وإلّا لزم أن يكون[٥] أجزاء الماهية خارجة عنها، هذا خلف.

والجواب: لا نسلّم لزوم[٦] خروج أجزاء الماهية[٧]، بل اللازم خروج جميع

(١) لا يخفى أن اتصاف الشيء بصفة الوجود مسبوق بحصول ذلك الشيء في نفسه ، لأن حصول الصفة للشيء فرع حصول الشيء في نفسه، فهو متقدم على الصفة. ولا أقل من التقدم في الرتبة فلا يلزم تحصيل الحاصل .

(٢) لا يخفى أن الوجود قائم بالماهية من حيث هي هي، لا من حيث إنها موجودة أو معدومة ، ولا يلزم من عدم إدخال الوجود في الاعتبار إدخال العدم فيه، فلا يلزم اجتماع النقيضين، بل يجتمعان كاجتماع المقبول والقابل .

يُنظر : نهاية المرام ،ج ؟، ص٤٤-٤٥.

(٣) لم يرد في «ن»: «والجواب أنّ الحركة تطلق على ... فمثله أيضًا».

(٤) في «ن»: «يمنع».

(٥) قوله «كون» في «ن» بدل «أن يكون».

(٦) لم يرد في «ن»: «لزوم».

(٧) أي كل جزء جزء.

الأجزاء، وهو مغاير لكلّ واحد[١]، وكونه ليس بخارج ممتنع ، لا بدّ لها من دليل[٢] .

السادسة عشرة: جميع أجزاء الماهية ليست عين[٣] الماهية، وإلّا لزم أن لا يوجد مركّب أصلا[٤]؛ لأنّ علته التامة إمّا عينه أو جزؤه أو خارج أو مركّب من الداخل والخارج.

والأول يستلزم تقدّم الشيء على نفسه.

والثاني باطل أيضًا؛ لأنّ ذلك الجزء إمّا جميع الأجزاء أو بعضها، فإن كان الأوّل والتقدير أنّه نفس[٥] الماهية، فيلزم[٦] ما لزم من القسم الأوّل، وإن كان الثاني[٧] لزم استغناء الشيء عن بعض أجزائه.

ويعلم من ذلك بطلان القسمين الآخرين[٨].

---

(١) في «ن» زيادة: «واحد».

(٢) يمكن أن يقال في الجواب: لو كان مجموع الأجزاء نفس الماهية، لم تكن للمركب علة تامة؛ لأنها ليست مجموع الأجزاء؛ لأن التقدير أنها نفسه، ولا بعضها؛ لافتقاره إلى الآخر، ولا الخارج ؛ لافتقاره إلى الأجزاء، ولا إلى جميع الأجزاء والخارج ، وإلَّا لكانَ نفس الماهية جزء علتها ، ولا بعض الأجزاء والخارج ؛ لافتقاره إلى بعضها الآخر، كما عن النصير الطوسي . يُنظر: نهاية المرام ،١/ ١٦٧.

(٣) في «ن»: «غير».

(٤) لم يرد في «ن»: «أصلاً».

(٥) في «ن»: «بغير».

(٦) في «ن»: «فلزم».

(٧) في «ن»: «الذاتي».

(٨) يمكن أن يقال في الجواب كما عن النَّصير الطُّوسيِّ : « مجموع أجزاء الماهية نفسها، وإلا كان إما داخلاً فيها وهو محال ، وإلَّا لكان هناك جزء آخر، فلم يكنْ ما فرضناه مجموع الأجزاء ، هذا خلف، أو خارجًا عنها ، فتكون الأجزاء عوارض وهو محال ». وتأمل العلامةُ الحليُّ فيهِ ،فقال :« وليس بجيد؛ لأن هنا قسمًا آخر وهو أن يكون مجموع الداخل ؛ لأن كلامه يشعر بأنه أراد بالداخل بعض الأجزاء». يُنظر : نهاية المرام في علم الكلام ،ج٣،ص١٦٦-١٦٧.

ثـم إنّي لا يخطر ببـالي البالي على هذا الكلام شيء، لكني سـمعت من بعض أعيان هذا الوقت يقول عليه:

نختار أنّ علّته[١] التامة نفسـه، ولا نسـلّم لزوم تقدّمه على نفسـه، فإنّ العلّة التامة كلّ واحد من أجزائها متقدّم لا مجموعها.

وهذا الكلام لا يعجبني[٢]، فليتأمل مولانا[٣] فيه.

السـابعة عشرة: الواجـب موجود[٤]؛ إذ لمجموع الممكنات علّـة مانعة من عدمه، والمانـع من العـدم مانع من عـدم خـاص[٥]، أعني: عدمـه لعدم كلّ جـزء، ولعدم المجمـوع. و[٦]ما هو كذلك مغاير لكلّ جـزء للمجموع[٧]، فيكون خارجًا، والخارج واجب الوجود.

والجـواب: إن أردت بالمجموع غـير كلّ واحد واحد[٨]، فلا نسـلم أنّ له وجودًا حتّى يحتاج إلى علّة.

وإن أردت كلّ واحد واحد، فالعلّة المانعة من عدمه واحد آخر[٩]، وهكذا إلى غير النهاية.

---

(١) في «ن»: «عليه».

(٢) لأنه يلزم منه إما أن لا تكون العلة متقدمة على المعلول، أو تخلف العلة التامة عن كونها علة ، فتدبر.

(٣) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٤) هذه نتيجة قياس استثنائي لا يحتاج إلى مقدمة أخرى حتى يكون منتجًا، بل يكتفي بالمقدم والتالي .

(٥) لايخفى أن العدم الخاص أعم من العدم العام؛ فإن الحيوان يشمل الإنسان وغيره ، فغير الإنسان لا يصدق عليه أنه إنسان ، بل عدمه. ولا يصدق عليه عدم الحيوان ؛ لأنه أحد أنواعه، ويصدق أيضًا عدم الإنسان على ماليس بحيوان ، وهو ظاهر، فعدم الحيوان لا يشمل أفراد عدم الإنسان، وعدم الإنسان شامل لأفراد ماليس بحيوان ، فيكون عدم الأخص أعم من عدم الأعم . يُنظر : كشف المراد، ص٦٦.

(٦) في «ن» زيادة: «كلّ».

(٧) في «ن»: «وللمجموع».

(٨) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٩) أي يقتضي أكثر من علة وهكذا فيتسلسل.

الثامنة عشرة: الواجب موجود؛ لأنّه لا شكّ في وجود موجود، فذلك إن كان واجبًا فظاهر، وإلّا فنحتاج إلى علّة تامة[١].

فهي إن كانت واجبة فظاهر، وإلّا فهي ممكنة محتاجة إلى علّة تامة وهي[٢] لا محالة مغايرة لها[٣] غير[٤] جزئها.

فيلزم افتقار المعلول إلى أمر خارج عن علّته التامة، فلا تكون[٥] العلّة التامة تامة[٦]، هذا خلف.

الجواب: لا نسلّم أنّ العلّة التامة موجودة حتّى تحتاج إلى علّة، وقد سبق مثله[٧].

التاسعة عشرة: واجب الوجود موجود، ولنقدم مقدّمتين:

الأولى: أنّ العلّة التامة للشيء مشتملة على جميع أجزاء معلولها وعلل أجزائه[٨] ضرورة أنّها جميع ما يحتاج إليه الشيء.

الثانية: أنَّ العلَّة التامة[٩] لجميع الموجودات الممكنة على تقدير انحصار الموجودات[١٠] يجب أن يكون جُزءَها[١١]؛ لَأنهَّا على هذا التقدير لا يجوز أن يكون

(١) توجب وجوده؛ لأن الشيء مالم يجب لم يوجد.

(٢) العلة الثانية.

(٣) للعلة الأولى ؛ لأنه يستلزم أن يكون الشيء علة لنفسه وهو محال .

(٤) في «ن»: «وغير».

(٥) في «ن»: «يكون».

(٦) ضرورة أن المفتقر إلى المفتقر مفتقر.

(٧) في جواب النكتة الأولى .

(٨) أي وعلى جميع علل أجزاء المعلول المتوقف عليها.

(٩) في «ن» زيادة: «للعلّة التامة».

(١٠) في «ن» زيادة: «في الممكنات».

(١١) لأن هذه الموجودات الممكنة المنحصرة لها علة تامة، وهي ممكنة أيضًا فيكون لها علة تامة، وهي بدورها جزء من الممكنات.

نفسها[١] ولا خارجة[٢]؛ إذ لا خارج.

ثم نقول: لو لم يكن الواجب موجودًا لكان الموجودات كلّها ممكنة، فلمجموعها علّة تامة مشتملة على جميع أفراد الممكنات، وأفراد عللها بحكم المقدّمة الأولى، وهذه العلّة ممكنة لا محالة فلها علّة أخرى كذلك أيضًا لكن ذلك محال؛ لأنّها حينئذ تكون[٣] متوقفة على جميع الموجودات الممكنة وهي جزء، هذا بحكم المقدّمة الثانية، فيلزم توقّف الشيء على نفسه، وذلك محال.

والجواب: كلا الجوابين السابقين عن النكتتَين المُتَقَدِّمَتَين[٤] في إثبات الواجب وإن أمعن النظر زيادة إمعان أمكن دفعهما، وكان برهانًا حِسِّيًّا على إثبات الواجب تعالى[٥].

العشرون: الواجب ليس بموجود[٦]؛ لأن انعدام حادث معيّن يوجب انعدام علّته الموجبة، وانعدامها يوجب انعدام علّتها الموجبة وهكذا إلى أن يلزم انعدام الواجب؛ إذ سلسلة العلل الموجبة تنتهي[٧] إليه؛ لبطلان التسلسل في العلل الموجبة، وكلّ ما

(١) لأنها جزء الموجودات الممكنة، والممكنات متوقفة على أجزائها، وقد تقدمت الإشارةُ في النكتة الثامنة عشرة إلى أنَّ المفتقر إلى المفتقر مفتقر.

(٢) لأن كل ما كان خارجًا عن صفحة الوجود فهو عدم.

(٣) في «ن»: «يكون».

(٤) وحاصل ما جاء في النكتة السابعة عشرة أن علة عدم كل واحد يستلزم التسلسل، وفي النكتة الثامنة عشرة: عدم التسليم بوجود العلة تامة.

(٥) إن أقوى ما يمكن أن يقال في الجواب – كما عن العلامة –: " هاهنا موجود بالضرورة، فإن كان واجبًا فهو المطلوب، وإن كان ممكنًا استند إلى مؤثر بالضرورة، فمؤثره إن كان واجبًا فهو المطلوب، وإن كان ممكنًا لزم التسلسل أو الانتهاء إلى الواجب والأول باطل، فالثاني حق ". الأسرار الخفية، ص٥١٩.

(٦) هذه القضية نتيجة قياس استثنائي مركب من مقدم صحيح وهو (كلما انعدم حادث معين) ولكن تاليه باطل ضرورة، لاستحالة التسلسل في العلل إلى غير النهاية، وإلّا لزمَ عدم واجب الوجود وهو محال.

(٧) في «ن»: «ينتهي».

عدم فليس بواجب، فلا واجب في الوجود.

والجواب: لا نسلّم بطلان التسلسل في العلل الموجبة[١]، بل في العلل[٢] الفاعلة[٣]، والمنعدم المعدات[٤] و[٥] الاستعدادات[٦] فقط.

وتحقيق ذلك يحتاج إلى بحث طويل، فليطالعه مولانا[٧] من مباحث في الصدورات المذكورة في آخر كتاب التجريد[٨].

الحادية والعشرون: لا شيء من الحوادث في هذا الزمان بموجود[٩]؛ لأنّه على تقدير وجود شيء منها لا بدّ له من علّة موجبة له موجودة، فهي إمّا حادثة أو قديمة.

والثاني يستلزم قدم الحادث[١٠].

والأول يفضي إلى علل موجبة غير متناهية دفعة، فننقل الكلام إلى علّة العلة، وذلك محال[١١].

---

(١) لا يخفى أن العلة الموجبة هي جزء مركب من أمر ثابت هو العلة الفاعلة، مضافًا إلى علل وأمور أخرى متغيرة حادثة، وما ينعدم هو لانعدام علته الموجبة؛ لانعدام الجزء المتغير.

(٢) في «ن»: «العلّة».

(٣) وهي ما كان حصول المعلول مستفادًا منها وتكون خارجة عنه.

يُنظر: إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد، ص٩٥.

(٤) العلة المعدة هي ما يقرب العلة إلى معلولها بعد بعدها عنه، كالحركة إلى المنتصف، فإنها معدة إلى الحركة إلى المنتهى، أو إلى ضد الحركة وهو السكون. يُنظر: كشف المراد، ص٢١١.

(٥) حرف الواو أثبتناه من نسخة «ن» وفي نسخة الأصل«في».

(٦) كالجنين المستعد لقبول الصورة الإنسانية وهو إعداد قريب، وكالنطفة لقبولها الصورة الإنسانية وهو إعداد بعيد. يُنظر: كشف المراد، ص٢١١.

(٧) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٨) يُنظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص٥٤٣.

(٩) هذا نتيجة قياس (صغراه): لو لم يصدق لا شيء من الحوادث بموجود في هذا الزمان لكان شيء منها موجودا منه (وكبراه) لو كان شيءٌ من الحوادث موجودًا في هذا الزمان لكان له علة موجبة.

(١٠) لعدم تخلف المعلول عن علته على ما ذهب إليه جمهور الفلاسفة.

(١١) لأنه يستلزم التسلسل الممل ضرورة.

والجواب: بعينه جواب ما تقدّم قبله[١].

الثاني والعشرون: أفضل الوضوئين واجب، خلافًا لأبي حنيفة[٢]؛ لأنّه يصدق: لا شيء ممّا ليس بواجب أفضل، ويلزمه كلّ ما ليس بواجب ليس بأفضل، وينعكس بعكس النقيض[٣] إلى المدعى. والدليل على صدق ما ذكرناه من القضية السالبة الكلّية أنّه لولاها لصدق: بعض ما ليس بواجب أفضل، وانعكس[٤] بالمستوي[٥] إلى قولنا: بعض الأفضل ليس بواجب.

وكلّ[٦] ذلك محال؛ لأن على تقدير صدقه إمّا أن يكون الأفضل أعم من الواجب، أو الواجب أعم، أو هما متساويان، أو متباينان.

والأول[٧] باطل، وإلّا يلزم كون بعض الأفضل واجبًا، وبعضه ليس بواجب وذلك باطل بالإجماع.

والثاني[٨] والثالث[٩] باطلان؛ إذ سلب الأعم والمساوي عن الأخص والمساوي محال.

---

(١) في النكتة السابعة وفي النكتة السابقة.

(٢) الذي يرى وجوب الوضوء مطلقًا، لا هذا الوضوء الخاص بعينه ولا ذاك خلافًا للشافعي الذي يرى وجوب الأفضل كما سيأتي، وهو ما يراه المصنف .

(٣) تقدم توضيحه في النكته الرابعة.

(٤) في «ن»: «العكس».

(٥) وهو تبديل الموضوع إلى المحمول والمحمول إلى الموضوع في القضيية الحملية ، والمقدم إلى التالي والتالي إلى المقدم في الشرطية مع بقاء الكيف (السلب والإيجاب) والصدق ، ويستعمل العكس المستوي في النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين وهو: لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها). يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ، ١/ ١٩٦، النجاة، ص٦٤، الأسرار الخفية ، ص٨١.

(٦) في «ن»: «لكن».

(٧) الأفضل منها أعم من الواجب .

(٨) الواجب أعم منهما .

(٩) التساوي بينهما .

والرابع[1] أيضا باطل، وإلّا يلزم صدق «كلّما هو واجب من الوضوئين ليس بأفضل» وذلك محال بالإجماع.

أمّا عند أبي حنيفة فلأنّ الواجب المطلق لا هذا العين ولا ذلك[2]. وأما عند الشافعي؛ فلأنّ الواجب هو الأفضل[3].

والجواب: أنّ هذه سالبة المحمول لا تفتقر إلى وجود الموضوع[4]، فلا يلزم أن يوجد وضوء ويصدق عليه[5] أنّه واجب ثم يصدق عليه أنّه ليس بأفضل، والباطل بالإجماع هو ذلك.

الثالثة والعشرون: طلب العلم أفضل من الاشتغال بالعبادات الغير الواجبة[6]؛ لأنّ ما هو الأفضل منهما إن كان واجبًا والثاني غير واجب، فهو غير أفضل، والأوّل أفضل، وإن لم يكن واجبًا، فالثاني إمّا أن يكون واجبًا أو لا يكون، فإن كان واجبًا لا يكون أفضل، وإلّا يلزم خلاف المفروض، وإن لم يكن واجبًا لم يكن أفضل بطريق الأولى، فتعيّن كون الأفضل هو الأوّل.

والجواب: أنّ كون الثاني واجبًا محال[7]، جاز أن يلزمه خلاف المفروض؛ إذ المحال يستلزم المحال.

---

(١) التباين بينهما وهو باطل؛ لأن نقيض أحدهما يصدق على الآخر، ومن ثم يصدق كل ما هو واجب من الوضوءين فليس بأفضل وهو باطل .

(٢) شرح النكات، مخطوط.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كما في الموجبة المعدولة ؛ لأنها تستدعي الموضوع دون السالبة .

(٥) لم يرد في «ن»: «عليه».

(٦) الأحاديث الواردة في فضل العلم والحث على طلبه مستفيضة، بل متواترة معنى. يُنظر : بحار الأنوار ١/ ١٨٠ – ١٨٢ .

(٧) لأن التقدير أنه ليس بواجب في نفس الأمر ، وإذا كان كذلك جاز أن يستلزم المحال الذي هو خلاف المفروض .

الرابعة والعشرون: سفر الوالد سفرًا منقطعًا[١] تنتقل[٢] الولاية إلى الجد والأخ[٣] لا إلى القاضي خلافًا للشافعي[٤].

وذلك؛ لأنّ أحد الأمرين لازم:

وهو كلّ من له الولاية قبل موت الأب فالولاية له بعد موت الأب، أو كلّ من له الولاية بعد موت الأب فالولاية له قبله؛ لأنّ مصالح النكاح كالتناسل وحصول المهر و غيرهما قبل موته، إمّا أن تكون[٥] راجحة على مصالحه بعد موته[٦] أو لا تكون[٧].

فإن كانت لزم الأمر الثاني [٨]بالقياس[٩] بطريق الأولى[١٠].

وإن لم يكن[١١]، فإمّا أن تكون[١٢] المصالح بعد الموت راجحة على المصالح قبله أم لا، فإن كانت لزم [١٣]بالقياس بطريق الأولى.

وإن لم يكن فلا محالة يتساويان في المصالح، فيثبت كلا الأمرين[١٤].

ثم نقول: إن ثبت الأمر الأول، ولا ولاية للقاضي بعد الموت بالاتفاق، فلا ولاية

(١) أي أن تكون أخبار الوالد منقطعة ، فلا يعلم كونه حيًّا أو ميتًا.

(٢) في «ن»: «تنقل».

(٣) يُنظر: الفقه على المذاهب الخمسة، ص٦٥٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه، ص٦٥١.

(٥) في «ن»: «يكون».

(٦) في «ن»: «الموت».

(٧) في «ن»: «يكون».

(٨) وهو: كل من له الولاية بعد موت الأب فله تلك الولاية قبل موت الأب.

(٩) المراد بالقياس هنا القياس الشرعي المسمى في المنطق بالتمثيل، وهو ليس بحجة في المنطق.

(١٠) إذ الحكم في الفرع أولى من الحكم في الأصل.

(١١) أي لم تكن راجحة.

(١٢) في «ن»: «يكون».

(١٣) أي الأمر الأول وهو: أن كل من له الولاية قبل موت الأب فله تلك الولاية بعد موته.

(١٤) وإلا فاختيار أحدهما يلزم منه الترجيح بلا مرجح .

له قبله، وإن ثبت الثاني، والولاية للجدّ والأخ بعد الموت، فيكون لهما قبله.

وهذه النكتة بعد تسليم حجّية القياس وقواعده، وما هو مسلّم عند القياسيين[١] لا يمكن أن يؤتى عنها بجواب[٢].

فليتأملها مولانا[٣] فإنّها في غاية الحسن واللطافة.

الخامسة والعشرون: الشيء مستلزم لنقيضه[٤]؛ لأنه يصدق: كلّما تحقّق الخاص لزم تحقّق العام[٥]، وكلّما لزم تحقّق العام لم يلزم تحقّق الخاص[٦]، ينتج كلّما تحقّق الخاص لم يلزم تحقّق الخاص[٧].

والجواب: منع كلية الكبرى[٨].

السادسة والعشرون: سلب الشيء عن مساويه واقع؛ لأنّه يصدق[٩]: الناطق مساو للإنسان، ولا شيء من الإنسان بمساو للإنسان. ينتج: الناطق ليس بإنسان.

أمّا الصغرى فظاهرة[١٠]، وأمّا الكبرى؛ فلأنّه ليس شيء من جزئيات الإنسان

---

(١) في «ن»: «القاسين».

(٢) على تقدير جواز الأخذ به، فهو ليس بتام هنا ، للاختلاف بين الأصل والفرع ؛ لوجود متكفل آخر قبل موت الأب وهو الجد ، ومع فقده تنتقل الولاية إلى القاضي . ولا يخفى أن هذا القياس لا يجوزالعمل به عند الإمامية .

يُنظر: العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٦٦، معارج الأصول ٢٦٣، معالم الأصول ، ص٢١٣ .

(٣) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٤) هذه القضية نتيجة القياس .

(٥) الصغرى.

(٦) الكبرى.

(٧) وهذه النتيجة يكون الشيء فيها مستلزمًا لنقيضِهِ .

(٨) لأنه ليس بالضرورة أن يكون تحقق الخاص لازمًا لتحقق العام على جميع التقارير.

(٩) في «ن» زيادة: «كلّ».

(١٠) في الصدق.

بمساو له[١].

والجواب: منع الكبرى، ثم لا نسلّم أنّ معنى: لا شيء من «ح» «ب»، هو: لا شيء من جزئيات «ح» «ب»، بل لا شيء من «ح» معناه لا شيء مما يصدق[٢] عليه «ح» بحيث لا يخرج عنه إلّا يسمّى «ح» فقط على رأي الشيخ[٣] وحينئذ تدخل[٤] جزئيات «ح» وجميع ما يساوي «ح»، والناطق من جملة ما يساوي للإنسان[٥] فتكذب الكبرى حينئذٍ.

السابعة والعشرون: كلّ إنسان حيوان كاذب؛ لأنّه لو صدق لصدق مانعة الخلو[٦] «الإنسان إمّا حيوان أو جسم»؛ لأنّه لو خلا الواقع عنهما لزم كذب هذه المقدّمة المقدّرة الصدق أو كذب قضية صادقة في نفس الأمر[٧] وهو[٨] «كلّ إنسان جسم»، ومانعة

(١) ويراد بها الأفراد الخاصة المندرجة تحت الكلي وتعرف بالجزئيات الإضافية كالضاحك والكاتب وهي ليست مساوية للإنسان من جميع الجهات.

(٢) في «ن»: «صدق».

(٣) يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح، ١/ ١٦٥- ١٦٧، منطق الشفاء، ج١العبارة ٣، ص٥٩- ٦٤، الأسرار الخفية، ص٦١-٦٢.

(٤) في «ن»: «يدخل».

(٥) قوله «ما سوى الإنسان» في «ن» بدل «ما يساوي للإنسان».

(٦) وهي على قسمين: الأول: مانعة الخلو الموجبة: وهي القضية التي يحكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل (كل شيءإما أن يكون علة أو معلولًا) ويجوز أن يكون شيء واحد علة ومعلولًا في آن واحد، علة لشيء ومعلولًا لشيء آخر) والثاني: مانعة الخلو السالبة: وهي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل (ليس الإنسان إما أن يكون عاقلًا لا دين له أو ديّنا لاعقل له) فيمكن أن يكون شخص عاقلًا وديَنًا في آن واحد.
يُنظر: الأسرار الخفية، ص١٠٠، التعريفات، ص٢١٠- ٢١١.

(٧) قوله «الواقع» في «ن» بدل «نفس الأمر».

(٨) في «ن»: «هي».

الخلـو المذكورة تسـتلزم[١] كلّـما كان حيوانًا[٢] لم يكن جسـما[٣] لما ثبـت أنّ كلّ مانعة خلـو فإنّها تسـتلزم[٤] لزومية [٥]من نقيـض أحد طرفيها وعين الآخـر، لكن المتصلة كاذبة، فالمنفصلة اللزومية لها كاذبة ، فالقضية المفروضة الصدق كاذبة.

الجـواب: أن المنفصلـة المذكـورة إنما تسـتلزم[٦] اللزوميـة المذكـورة أن لو كانت عنادية[٧] لكنه ممنوع، بل هي اتفاقية[٨]، لابد لذلك من دليل.

الثامنـة والعشرون: أئمة المنطق صرّحوا بانتاج المنفصلتين إحداهما مانعة الجمع[٩] والأخـرى مانعة الخلو متصلة لزومية كلّية مقدمها نقيض مانعة الخلو، وتاليها نقيض طرف مانعة الجمع، لكن ذلك باطل؛ لقيام النقيض وهو أنّه يصدق مانعة الجمع دائمًا

(١) ماأثبتناه من نسخة «ن».

(٢) ماأثبتناه من نسخة «ن».

(٣) ماأثبتناه من نسخة «ن»

(٤) في «ن»: «يستلزم».

(٥) اللزومية : هي القضية التي بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي مثل : (إذا غلى الماء فإنه يتبخر) . يُنظر: الأسرار الخفية ، ص١٠٠.

(٦) في «ن»: «يستلزم».

(٧) العنادية : هي القضية التي بين مقدمها وتاليها تناف ذاتي وعناد حقيقي مثل : (العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا).يُنظر: الأسرار الخفية ، ص١٠٠.

(٨) الاتفاقية : هي القضية التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي مثل (كلما شرع الأستاذ بالدرس جاء محمد متأخرًا) ، فهذا مجرد صدفة متكررة. يُنظر : الأسرار الخفية : ص١٠٠.

(٩) وهي على قسمين : الأول : مانعة الجمع الموجبة : وهي القضية التي يحكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل : (إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود) فالأسود والأبيض لا يجتمعان في جسم واحد ، ولكن يمكن أن يرتفعا في الجسم الأحمر. والثاني مانعة الجمع السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل : (ليس إما أن يكون المعصوم نبيًا أو إمامًا) وهذا يعني أنه يمكن أن يكون المعصوم نبيًا وإمامًا في آن واحد كإبراهيم (ع). يُنظر : الأسرار الخفية، ص١٠٠، التعريفات ، ص٢١٠-٢١١ .

إمّا أن يكون الشيء حجرًا أو شـجرًا ويصدق مانعة الخلو دائمًا إمّا أن يكون الشيء[١] شـجرًا أو لا يكون كليهما؛ لأنّ كلّ واحد من هذين[٢]أعم من نقيض الآخر مع أنّه لا يصدق كلّما كان كليهما لم يكن حجرًا.

والجواب: منع بطلان النتيجة، فإنّ كون[٣] الشيء حجرًا أو شـجرًا محال، جاز أن يستلزم أن لا يكون حجرًا.

التاسـعة والعشرون: قولهم: الممكن لا يسـتلزم المحال غـير صحيح، فإنّه يصدق كلّما[٤]وجد الواجب وجـد معلوله الأوّل وينعكس بعكس النقيض[٥] إلى قولنا: كلّما انعدم الأوّل[٦]انعدم الواجب وانعدام الأوّل ممكن وانعدام الواجب محال.

الجواب: أنّ المسـتلزم لانعدام الواجب ليس عدم الأوّل فقط، بل هو مع الملازمة ضرورة أنّ التـالي لا يلـزم إلّا من الملازمة[٧]ووضع المقـدّم وكلّ منهما وإن كان ممكنًا لكـن جائز[٨] أن يكـون المجموع محالًا كالمجموع من كتابة[٩] زيـد وعدم كتابته في هذا الزمان، وفيه نظر.

---

(١) لم يرد في «ن»: «الشيء».

(٢) في «ن»: «الهذين».

(٣) في «ن»: «كان».

(٤) في «ن» زيادة: «لو».

(٥) أي تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف (السلب والإيجاب) والصدق . ويستعمل في النوع الثالث من أنواع التلازم : لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) مثل (كل كاتب إنسان تنعكس) إلى (كل لا إنسان هو لا كاتب) .

(٦) قوله «المعلول أولاول» في «ن» بدل «الأوّل».

(٧) أي لزوم صدق التالي لصدق المقدم.

(٨) في «ن»: «جاز».

(٩) في «خ»: «كابة».

الثلاثـون: المدعـى[١] اجتماع النقيضـين أو ارتفاعهما؛ لأنّكم إمَّـا أَنْ تعتبروا[٢] في السالبة[٣] والموجبة معًا عند عدم الموضوع، فثبت الأمر الثاني[٤].

وإن لم نعتـبره[٥] فرضنـاه منحصرًا[٦] في الخارج في نوع الحيـوان مثلًا منحصرًا في الإنسان فتصدق[٧] خارجية كلّ حيوان إنسان و ليس بعض الحيوان إنسانًا[٨] خارجية أيضًا؛ إذ لا يشترط فيها وجود الموضوع، فيثبت الأمر الأوّل[٩].

والجـواب: أن المحكوم[١٠]عليه في الموجبة الأفراد الموجودة، وفي السـالبة الأفراد المعدومة، فلا تناقض بينهما، لعدم اتّحاد الموضوع.

لا يقال: المعتبر في الاتّحاد بين موضوعي النقيضين الاتّحاد في الموضوع[١١] في الذكر من غير الالتفات إلى الموضوع في الحقيقة وذلك هنا[١٢] متحقّق.

لأنّـا نقول: ما ذكرتموه حـقّ كلي[١٣]في القضايـا المطلقة الموضـوع، والموجبة التي

(١) لم يرد في «ن»: «المدعى».

(٢) في الأصل : «تعتبرون» ، وفي «ن»: «يعتبرون».

(٣) في «ن»: «وجود الموضوع أو لا يعتبرون فإن اعتبرتم».

(٤) ارتفاع النقيضين .

(٥) في «ن»: «يعتبروه».

(٦) قوله «وفرضنا جنسيًا» في «ن» بدل «فرضناه منحصرًا».

(٧) في «ن»: «فيصدق».

(٨) في «ن»: «إنسان».

(٩) اجتماع النقيضين .

(١٠) في «ن»: «الحكم».

(١١) التناقض : هو تلازم بين قضيتين يقضي لذاته صدق أحداهما وكذب الأخرى، ويشترط فيه الاتحاد في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والكل والجزء والشرط والإضافة ، والاختلاف في الكم والكيف والجهة . يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ، ١/ ١٨٠، الأسرار الخفية ، ص٧٦.

(١٢) في «ن»: «هاهنا».

(١٣) في «ن»: «لكن».

ذكرتموها ليست كذلك، بل مقيّدة الموضوع؛ إذ موضوعها الحيوان الموجود في الخارج، فإن أخذتموها مطلقة الموضوع لا تصدق[١] الموجبة.

وان أخذتموها مقيّدة الموضوع وجب اعتبار ذلك القيد في موضوع نقيضها[٢] حتّى يكون نقيضًا[٣].

الحادية والثلاثون: الواجب واحد؛ إذ لو كان اثنين، فإمّا أن يصحّ تخالفها أو لا، فإن صحّ، وليس من المحال وقوعه، فإمّا أن يقع مرادهما فيقع النقيضان[٤] أو لا يقع فيجتمع[٥] النقيضان[٦]، أو يقع مراد أحدهما، فيلزم عجز الآخر[٧]، وإن لم يصحّ تخالفهما لزم عجز كلّ واحد منهما مخالفة الآخر، والعاجز[٨] لا يكون إلهًا[٩].

والجواب: لم لا يجوز صحّة المخالفة بمعنى إمكانها لكنّه[١٠] يمتنع وقوعه نظرًا إلى حكمتهما واتفاقهما[١١] على ما هو الأولى بذلك الآخر[١٢].

---

(١) في «ن»: «يصدق».

(٢) أي إنَّ وحدة الموضوع غير كافية لتحقق التناقض .

(٣) لم يرد في «ن»: «حتّى يكون نقيضًا».

(٤) فيما لو أراد أحدهما إيجاد أمر في وقت معين وأراد الآخر عدم إيجاده في ذلك الوقت .

(٥) في «ن»: «فيرتفع».

(٦) فيما لو ارتفع وجود ذلك الأمر في الوقت المعين ، وارتفع عدمه في ذلك الوقت .

(٧) فضلاً عن لزوم الترجيح بلا مرجح .

(٨) قوله «منهما عن مخالفة صاحبة العاجز» في «ن» بدل «منهما مخالفة الآخر العاجز».

(٩) هذا مفاد دليل التمانع المشهور عند المتكلمين وخلاصة تقريره : لو فرض وجود إلهين وأراد أحدهما تحريك جسم يمنة والآخر أراد تحريكه يسرة، فإما أن يقع مرادهما، أو لا يقع، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيستلزم إما الجمع بين النقيضين ، أو عجزهما ، أو عجز أحدهما دون الأخر ، وهو ترجيح بلا مرجح ، على أن العاجز لا يكون إلهًا وكل ذلك محال .

يُنظر : الباب الحادي عشر ، ص١٠٥، معراج اليقين ، ص٢١٣.

(١٠) في «ن»: «لكنّه».

(١١) في «ن»: «إيقاعهما».

(١٢) هذه الشبهة التي وصفت بالعويصة اشتهرت باسم ابن كمونة وإن سبقه إليها بعضهم كالسهروردي.

الثانية والثلاثون: الواجب واحد؛ لأنَّهُ لو وجد إلهان[1] فلا بدَّ أن يتميَّزَ أحدهما عن الآخر[2] حتَّى تَتَحَقَّقَ الاثنينية[3]، فما امتاز به أحدهما، إمّا أن يكون صفة كمال أو صفة نقص، فإن كان الأوّل والآخر خاليًا عنها، فيكون خاليًا عن صفة كمال[4]، فلا يكون إلهًا، وإن كانت [5] صفة نقص وهذا متصف بها فلا يصلح للإلهية.

والجواب: لا نسلّم أنّ كلّ ما خلا عن صفة كمال يتعلّق ذلك الكمال بغيره لا يكون إلهًا، فإنَّ كمال الجسم مثلا[6] صورته النوعيّة وشفافيّته وكونه في مكانه الطبيعي له إلى غير ذلك مع أنّ ذلك على الله محال .

الثالثة والثلاثون: الواجب واحد؛ لأنّه لو كان اثنان من أفراد الواجب وفرضنا شيئًا ممكن الوجود، فإن لم يقدر واحد منهما على إيجاده كان كلّ منهما عاجزًا.

وإن قدر أحدهما ولم يقدر الآخر فالآخر عاجز.

وإن قدر كلّ منهما، فإمّا أن يقع بمعاونة كل منهما لصاحبه فيلزم عجزهما.

وإن قدر كلّ منهما على إيجاده بالاستقلال، فإن أوقعه أحدهما لا يمكن للآخر

يُنظر: الحكمة المتعالية، ١/ ١٤٧، المطارحات، ص٣٩٥.

ولا يخفى أن أدنى ما يمكن أن يقال في جوابها: إن إتفاقهما المدعى فيه تحديد لسعة قدرتهما التي يجب أن تسع كل شيء ضرورة، وإذا لم تكن قدرتهما كذلك ففيه إثبات عجزهما أو أحدهما، على أن القادر من جميع الجهات مستغنٍ بذاته عن أي اتفاق، وإلا لزم نقص في قدرته، هذا خلف .

(١) في «ن»: «إلهين».

(٢) قوله «بما لا يكون لآخر» في «ن» بدل «عن الآخر».

(٣) هذا هو مفاد دليل التمايز المعروف بـ(دليل الحكماء) وخلاصه تقريره: أنه لو كان في الوجود واجبا الوجود، لوجب أن يتمايزا- بعد اشراكهما في مفهوم واجب الوجود - بأمر آخر حتى تتحقق الاثنينية، فلزم تركب كل منهما مما به الاشتراك ومما به الامتياز، وكل مركب محتاج إلى ما ركب منه، وكل محتاج ممكن، هذا خلف. يُنظر: كشف المراد، ص٤٠٥، معراج اليقين، ص٢١٣، إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد، ص٢١٩.

(٤) في «ن»: «الكمال».

(٥) في نسخة الأصل زيادة: «من».

(٦) لا يخفى أن الأجسام مهما بلغت كماليتها لا تخرج عن وعاء الإمكان، والممكن مشوب بالنقص .

إيقاعه، وإلّا يلزم تحصيل الحاصل، فلا يبقى الآخر قادرًا، فيكون عاجزًا[١].

والجـواب: هذا يدل على انتفاء الواجب أصلًا، فإنّـه إذا وقع الفعل لا يمكنه بعد ذلك إيقاعه، فيكون عاجزًا[٢] لكن انتفاء الواجب مطلقًا عند العقل[٣]باطل.

الرابعة والثلاثون: واجب الوجود أكثر من واحد؛ لأنّ المشـارك للواجب الوجود في الخـارج عبارة عن ماهية يقتضي[٤] لذاتها الوجود الخارجي[٥]، ومثل[٦]هذه الذات لا يجوز أن تكون معدومة، وإلّا يلزم تخلف مقتضى[٧] ذاتها عنها، وما بالذات لا يزول.

والجـواب: لم لا يجـوز أن يكون انتفاؤه بانتفـاء كونه موصوفًا بـأنّ ذاته تقتضي[٨] ذلك. نعم، لو أثبتم أنّ ههنا مفهومًا موصوفًا بذلك تم ما قلتم، لكنه لم يثبت.

الخامسـة والثلاثـون: وجـوب[٩] جزء من الأجـزاء يوجب تحقّـق المجموع؛ لأنه يصدق كلّما انتفى جزء من أجزائه انتفى المجموع[١٠]، وذلك ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كلّما تحقّق جزء من الأجزاء تحقّق المجموع[١١] وهو المطلوب.

---

(١) الكلام فيه كما تقدم في النكتة الحادية والثلاثين .

(٢) عدم إيقاع الواقع بعد وقوعه لا يعد من العجز؛ لأنه تحصيل للحاصل وهو أمر باطل .

(٣) في «ن»: «المعلل».

(٤) في «ن»: «نقيض».

(٥) لا يخفى أن الماهية مفهوم ذهني لا تحقق له في الخارج ، وهي بذاتها لا تقتضي الوجود في الخارج إلا إذا أخذت ثابتة في الأعيان، وحينئذ تسمى حقيقة، وهو غير متحقق هنا، وشريك الباري وجود لفظي اعتباري يمتنع صدقه على معناه كما تقدم بيانه في النكتة الثالثة.

(٦) في «ن»: «ميل».

(٧) في «ن»: «مفيض».

(٨) في «ن»: «نقيض».

(٩) كذا والظاهر أنه (وجود) كما يقتضيه السياق .

(١٠) قوله «انتفى المجموع انتفى جزء من أجزائه» في «ن» بدل «انتفى جزء من آجرائه انتفى المجموع».

(١١) هذه القضية ليست صادقة ؛ لأن عكس نقيض الكبرى يكون (كلما وجد جميع الأجزاء وجد المجموع) والكل يعد بأجزائه لا ببعضها .

والجـواب: أنّ التالي في الأصـل الذي ادعيتم صدقه هو انتفاء جزء ما من الأجزاء فيكون نقيضه تحقّـق كلّ الأجزاء فيكون عكس النقيض كلّما تحقق كلّ الأجزاء تحقق المجموع، وذلك حقّ، وغير مفيد لغرضكم.

السادسـة والثلاثـون: العالم قديم؛ لأنّـه صحيح الوجـود في الأزل، وكلّ ما كان كذلـك فهو واجـب[١] في الأزّل[٢]؛ لأنّـه لولا ذلك لأمكن عدمـه[٣]، وإذا فرض[٤] يستحيل وجوده، وقلنا إنّه صحيح الوجود فيه، هذا خلف.

والجواب: أنّ استحالة وجوده على تقدير تحقّق عدمه لا تنافي صحة وجوده، نظرًا إلى ذاته[٥] مع قطع النظر عن هذا التقدير وغيره[٦].

السـابعة والثلاثون: العالم حادث؛ لأنّ جُزءَهُ وهو زيد الموجود اليوم مثلًا حادث، وحدوث الجزء مستلزم لحدوث المجموع، فالعالم وهو مجموع ما سِوَى الله حادث.

والجوب: لا نزاع بين العقلاء في حدوث المجموع[٧]، إنّما النزاع في حدوث كلّيات

(١) أي واجب الوجود.

(٢) في نسخة الأصل «الأول» وما أثبتناه من نسخة «ن».

(٣) أي لزم انقلاب الممكن إلى الممتنع .

(٤) كذلك.

(٥) أي يجوز أن يكون الشيء ممكنًا على الإطلاق، ولكن ليس على جميع التقادير. فوجود زيد في زمن معين ممكن، وليس كذلك في حال عدم وجوده في ذلك الزمن.

(٦) لا بأس بإيراد جواب دقيق للعلامة الحلي عن هذه الشبهة مفادهُ: أنه معارض بالحادث اليومي، فإنه صحيح الوجود في الأزل – أي بمقتضى قولكم هذا– وإلا لم يوجد فيكون واجب الوجود في الأزل، لكنه حادث بالضرورة ، فما هو جوابكم عنه هو جوابنا عن العالم ، فإن أجبتم بأن الحادث المعين كان ممتنعًا في الأزل ثم ممكنًا فنحن نقول في كل العالم كذلك، وإن قلتم : إنه كان ممكنًا في الأزل مع أنه لم يجب حصوله فكذا هنا .ثم نقول: إنه صحيح الوجود في الأزل بالنظر إلى ذاته لا إلى كونه محدثًا وممتنع في الأزل باعتبار وصف المخلوقية ، فلا يلزم انقلاب الممتنع لذاته ممكنًا. ولا وجوده أزلًا، ولا استحالة العالم في الأزل لذاته ، ولا استغناء الحادث عن المؤثر، وبه يعرف بطلان الكبرى (أي كل ما كان صحيح الوجود في الأزل فهو واجب الوجود في الأزل). يُنظر: نهاية المرام ، ث/ ١٧١ .

(٧) قوله «فيه» في «ن» بدل «في حدوث المجموع».

العناصر، والأفلاك بما فيها، وعالم العقول[١]، والنفوس[٢]، وما ذكرتموه لا يوجب حدوثًا هنا[٣]؛ إذ حدوث جزء لا يوجب حدوث[٤] آخر[٥].

الثامنة والثلاثون: زعم المنطقيون أنّ المتّصلة الموجبة الجزئية تنعكس[٦] كنفسها[٧]، و[٨]كذا السالبة الكلّية[٩].

وهو غير صحيح، ضرورة صدق قولنا: قد يكون إذا كان الجمل طائرًا فهو حيوان، مع كذب قولنا: قد يكون إذا كان[١٠] حيوانًا فهو طائر[١١]؛ لأنهّا لو صدقت ومقدّمها

(١) يراد به العقول العشرة عند الفلاسفة أو كما يعرف بنظرية الفيض.

(٢) أي النفوس الفلكية.

(٣) في «ن»: «هذا».

(٤) في «ن» زيادة: «جزء».

(٥) لا يخفى أن الجزء متقدم وجودًا على الكل وهو حادث، فيكون الكل – وهو متأخر وجودًا عن أجزائه – حادثًا، وإلّا لزم تأخُّر القديم عن الحادث ، وتعد هذه الشبهة أهم ما جاء به جمهور الفلاسفة في مسألة قدم العالم ، وتقريرها: أن القول بقدم المؤثر التام يستدعي قدم أثره؛ لعدم جواز تخلف الأثر عن المؤثر، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح فيما لو اختص الإيجاد بوقت معين دون غيره. يُنظر: تهافت الفلاسفة ، ص٤٤، المطالب العالية ، ج٤، ص٤٥، نهاية المرام ، ث/ ١٣٦.

ويمكن أن يقال في الجواب : إن هذا القول يستلزم أن يكون الباري فاعلًا موجبًا، أي مجبرًا على فعله، وهو محال؛ لما ثبت من كونه تعالى حكيمًا فاعلًا بالاختيار، ومن مقتضيات الحكمة فعل ماهو الأصلح، فيكون إيجاد العالم وقت إيجاده لمصلحة هو أعلم بها فلا، يكون وقت الإيجاد ترجيحًا بلا مرجح ، بل لمقتضى الحكمة، فضلًا عن كون القبلية والبعدية لا تعقل إلا مع وجود العالم، ومع عدمه لا يشار إليه بوقت دون غيره. يُنظر: الطبيعيات عند العلامة ، ص١٥٣.

(٦) في «ن»: «ينعكس».

(٧) بالعكس المستوي.

(٨) لم يرد في «ن»: «و».

(٩) يُنظر : النجاة ، ص٦٥، منطق الشفاء ، ج٢، ص٨٨– ٨٩، الأسرار الخفية ، ص ٨٦ و٩٤ .

(١٠) أي الجمل.

(١١) في «ن»: «ظاهر».

صادق دائمًا فيلزم صدق تاليها[١] في وقت ما، لكن ذلك محال، و به تبين عدم انعكاس السالبة الكلّية؛ إذ يصدق في المادّة الثانية السالبة الكلّية[٢] مع عدم صدق العكس[٣] سالبة كلّية.

والجواب: لا نسلّم[٤] كذب العكس[٥]، فإنّ تاليه[٦] لازم لمقدّمه على بعض الأوضاع والتقادير، وهو إذا كان الجمل ذا جناحين، وقد تصدق المنفصلة الجزئية على وضع معيّن لا يتحقّق في شيء من الأزمنة .

التاسعة والثلاثون: الوجود المطلق[٧] واجب الوجود لذاته، وإلّا فإمّا ممتنع فيتّصف بالعدم، أو ممكن[٨]، فيكون قابلًا للوجود والعدم[٩]. والشَّيءُ لا يتَّصفُ بنقيضه، ولا يكون قابلًا له، وبهذا الوجه بعينه يمكننا أن نستدلَّ على أنَّ العدم المطلق[١٠] ممتنع الوجود لذاته.

والجواب: لا نسلم أنّ اتّصاف الشيء بعدمه محال، بل المحال حمل نقيضه عليه[١١].

الأربعون: الموجود المطلق واجب الوجود لذاته أعني طبيعية الموجود[١٢]؛ لأنّ

(١) في «ن»: «ثالثها».

(٢) وهي : ليس إذا كان الجمل حيوانًا فهو طائر .

(٣) ليس إذا كان الجمل طائرًا فهو حيوان .

(٤) لم يرد في «ن»: «لا نسلّم».

(٥) وهو: قد يكون إذا كان الجمل حيوانًا فهو طائر.

(٦) في «ن»: «ثالثها».

(٧) وهو الوجود المثبت المأخوذ بلا شرط شيء، أي من حيث هو هو.

(٨) أي بالإمكان الخاص الذي يتعين فيه سلب الضرورتين.

(٩) وهو ما يستلزم الجمع بين النقيضين .

(١٠) أي الذي يعم المعدوم الممتنع التحقق كما تقدم بيانه في النكتة السابعة.

(١١) لا يخفى أن العدم المطلق مفهوم ذهني اعتباري يتأتى بامتياز بعض التصورات عن بعضها الآخر، وقد تقدم الكلام عليه في النكتة السابعة .

(١٢) في «ن» زيادة: «المطلق واجب الوجود لذاته».

الكلّي الطبيعي الموجود[١] لو لم يكن كذلك لكان ممكنًا، فالمؤثّر فيه إمّا نفسه أو جزئي من جزئياته، وفي كلّ منهما لزوم الدور[٢].

والجواب: نختار أنّه جزئي، ولا نسلّم لزوم الدور؛ لجواز أن يكون الموجود المطلق عرضًا عامًّا لذلك الفرد لا ذاتيًّا له[٣].

الحادية والأربعون: واجب الوجود موجود في الخارج؛ إذ لولا ذلك لزم[٤] أحد الأمور الأربعة، وهو:

إمّا وجود الواجب على تقدير عدمه، أو تحقّق أحد المتضايفين[٥] بدون الآخر، أو اتّحاد المتضايفين، أو كون الشيء الواحد خارجًا عن شيء وداخلًا فيه.

والكلّ محال.

بيان الشرطية: أنّ الواجب لو لم يكن موجودًا، فإمّا أن تكون[٦] المسبوقية بالذات شاملة لسائر الموجودات أعني كلّ واحد واحد[٧] أو لا.

---

(١) في «ن»: «للموجود».

(٢) أما بالنسبة لنفسه، فللزوم توقفها عليه وتوقفه عليها، وهو محال، وأما بالنسبة لجزئه، فلتوقف الوجوب المطلق على جزء من جزئياته؛ لأنه معلول لجزئه المتقدم عليه، وهو بدوره متوقف عليه؛ لتوقف المقيد على المطلق فيدور.

(٣) لا يخفى أن هذا الجواب فيه تأمل؛ لأن الجزء متقدم وجودًا على المركب، وعلة له، فحتى طرو هذه الصفة العارضة يلزم الدور؛ ضرورة سبق العلة على المعلول، والأولى أن يقال في الجواب كما عن العلامة: «الوجود يعني به تارة المثبت، وحينئذ يكون هو الوجود المطلق، ويعني به تارة أخرى حقيقة الشيء وماهيته الخاصة به، ويسمَّى الوجود الخاص». الأسرار الخفية ٤١٣- ٤١٤.

وبمقتضى ما أفاده العلامة لا يلزم الدور؛ للاشتراك.

(٤) في «ن»: «للزم».

(٥) المتضايفان أمران وجوديان يتعقلان معًا، ولا يجتمعان معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، ويمكن أن يرتفعا معًا، كالعلة والمعلول، والفوق والتحت.

(٦) في «ن»: «يكون».

(٧) أي أن يكون كل موجود من الموجودات معلولاً لعلة تسبقه.

والثاني[١] ملزوم للأوّل.

والأوّل[٢]إن كان فإمّا أن يوجد سابق على كلّ واحد واحد[٣] أو لا.

والثاني[٤] ملزوم للأمر الثاني[٥].

والأول[٦] إمّا أن يكون ذلك السابق واحدًا منها أو لا.

والأول[٧] ملزوم للأمر الثالث[٨].

والثاني[٩][١٠] إمّا أن يكون واجبًا أو ممكنًا.

والأول[١١] ملزوم للأمر الأوّل[١٢].

والثاني[١٣] ملزوم للرابع[١٤].

وأمّا بطلان الأمور الأربعة فظاهر[١٥].

(١) أن لا يكون كل موجود مسبوقًا بالذات.

(٢) أن يكون كل واحد من الموجودات مسبوقًا بالذات.

(٣) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٤) أن لا يوجد سابق على كل واحد واحد.

(٥) تحقق أحد المتضايفين من دون الآخر.

(٦) أن يوجد سابق على كل واحد واحد مع فرض عدمه.

(٧) أن يكون ذلك السابق واحدًا منها.

(٨) اتحاد المتضايفين، أي العلة والمعلول.

(٩) قوله «الأمر الثالث والثاني» في «ن» بدل «للأمر الثاني والثاني».

(١٠) أن لا يكون ذلك السابق واحدًا منها.

(١١) أن يكون ذلك السابق واجبًا.

(١٢) وجود الواجب مع تقدير عدمه.

(١٣) أن يكون ذلك السابق ممكنًا.

(١٤) كون الشيء الواحد خارجًا عن شيء وداخلًا فيه.

(١٥) أما الأمر الأول، فللزوم دخول العلة – وهي خارجة – مع الداخلين، وأما الأمر الثاني، فللزوم وجود مسبوق بدون سابق فيما لو تحقق أحد المتضايفيين، وأما الأمر الثالث، فللزوم اتحاد العلة والمعلول فيما لو اتحد المتضايفان، وأما الأمر الرابع، فللزوم الجمع بين النقيضين فيما لو فرض وجود واجب مع تقدير عدمه.

والجواب: قوله إمّا أن يوجد سابق على كل واحد واحد، إن أراد به سابقًا معيّنًا يكون بعينه سابقًا على كلّ فرد من الأفراد، نختار أنّه لا يوجد سابق، ونمنع حينئذٍ لزوم الأمر الثاني؛ لجواز أن يكون لكلّ مسبوق سابق إلى غير النهاية .

وإن أراد به سابقًا ما أعمّ من أن يكون هذا أو ذاك أو ذلك.

فنختار أنّه يوجد سابق على كلّ واحد واحد.

ونختار أنّ ذلك السابق واحد منها، بمعنى أنّ كلّ واحد يصدق عليه أنّه سابق فهو داخل في سلسلة الممكنات. ونمنع لزوم الثالث؛ لجواز أن يكون لكلّ سابق مسبوق غيره[١].

الثانية والأربعون: مفهوم وجود المطلق[٢] موجود في الخارج، وإلّا يلزم عدم كلّ موجود؛ لأنّه إذا انتفى المطلق في الخارج انتفى كلّ واحد[٣] من الموجودات الخاصّة، إذ انعدام الأعم يوجب انعدام الأخص، وإذا انتفى كلّ واحد من الوجودات الخاصة تحقّق مقابلاتها وهو كلّ واحد من العدمات الخاصة، فتكون[٤] الماهيات متصفة بالعدمات، كلّ منها لعدمها[٥] المخصوص بها، والمتصف بالعدم لا يكون موجودًا

(١) لا يخفى أن هذه الإجابة قائمة على تجويز تسلسل العلل إلى غير النهاية وهو محال؛ لأن اللانهاية أمر عدمي، كما حقق في محله، والأولى أن يقال في الجواب كما عن العلامة الحلي : إنَ من جعل الوجوب أمرًا اعتباريًا – وهو مذهب العلامة – سلّم أنه ليس أمرًا خارجًا عن الذات ولا جزءًا منها، ومن جعله نفس الذات، إن قصد أن مفهوم النسبة وهي « كيفية الرابطة بين الوجود والماهية » نفس الذات لم يصب، وإن قصد أنه شيء زائد على الذات في الخارج فهو مسلّم، أما الوجوب بالغير فإنه معلول لذلك الغير، فَصَحَّ أن يكون خارجًا عن الماهية . يُنظر: نهاية المرام ، ١/ ٩٦.

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في النكتة التاسعة عشرة .

(٢) تقدم توضيحه في النكتة التاسعة والثلاثين .

(٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» ، وفي نسخة الأصل زيادة: «من الواحد».

(٤) في «ن»: «فيكون».

(٥) في «ن»: «بعدمها».

في الخارج، فلا يوجد في الخارج شيء أصلًا فقد ثبتت[١] الملازمة.

وبطلان اللازم ظاهر.

ويمكن أن يستدلّ بهذا الدليل بعينه على أنّ مفهوم العدم المطلق موجود[٢] في الخارج.

بأن نقول: لولا ذلك لزم أن لا تتصف[٣] ماهية ما بالعدم في الخارج ونسرد الكلام إلى آخره[٤].

والجواب: أنّه إنما يلزم من انتفاء مفهوم العام في الخارج انتفاء مفهوم الخاص أن لو كان العام مقوّمًا، أمّا إذا كان عرضًا عامًّا فلا[٥].

الثالثة والأربعون: لو أمكن أن يقول إنسان[٦] اليوم: ما أقوله غدًا فهو صادق، ولم يتكلّم في اليوم بغير ذلك، فإذا جاء الغد قال: كلّما قلته بالأمس فهو كاذب، ولم يتكلّم في الغد بغير ذلك، لزم اجتماع الضدّين، لكن المقدّم حقّ بالضرورة، وكذا التالي[٧].

أما بيان الملازمة فنقول[٨]: كلامه اليومي إمّا صادق أو كاذب.

فإن كان صادقًا يلزم صدق الكلام الغدي، وهو الحكم بكذب الكلام اليومي،

---

(١) في «ن»: «يثبت».

(٢) في «ن»: «متحقّق».

(٣) في «ن»: «يتّصف».

(٤) ومن ثم لا يوجد معدوم أصلاً وهو باطل، فالمقدم مثله.

(٥) وهذا الجواب فيه تأمل؛ فإن انتفاء الصفة المطلقة يوجب انتفاء الصفة المقيدة، ذاتية كانت أو عرضية، ولكن لا يوجب انتفاء الموصوف، كالذي يستطيع الجري ثم أصابه العجز. ولا يخفى أن مثل هذه الأمور تعد مفاهيم لفظية اعتبارية ليس لها تحقق في الخارج، كالعدم المطلق ، والوجود المطلق، وشريك الباري ، فليس ما بأزائها من وجود متشخص في الخارج ، وقد تقدم بيان هذا الأمر في النكتة الثالثة .

(٦) ما أثبتناه من نسخة «ن» وفي الأصل: «الإنسان».

(٧) أي صدق اجتماع الضدين .

(٨) في «ن»: «فيقول».

فيكون كاذبًا على تقدير صدقه.

وإن كان كاذبًا يلزم كذب الكلام الغدي وهو الحكم بكذب الكلام اليومي، فلا يكون اليومي كاذبًا بل صادقًا، فيلزم صدقه على تقدير كذبه، فصحّت الملازمة.

والجواب: أن الإخبار عن الخبر[٩] يستدعي ثلاثة أشياء:

أ. الخبر[١٠] المخبر عنه في الخبر[١١] الثاني.

ب. والخبر[١٢] الثاني.

ج. والمخبر به في الخبر[١٣] الثاني.

كما في قولنا كلام[١٤] زيد كاذب، والثلاثة متغايرة في الصورة التي ذكرتموها، فلا يوجد الثلاثة، فلا يكون صادقًا ولا كاذبًا. اللهم إلّا بمعنى السلب[١٥] لا بمعنى العدول[١٦] ولا يلزم المحال، هكذا قيل في الجواب.

وفيه نظر؛ لأنّه إن أراد تغاير الثلاثة بالذات، فممنوع.

وإن أراد بالاعتبار، فمسلّم.

لكن لم قلت: إن محلّ النزاع ليس كذلك، فإنّ اعتبار كونه خبرًا غير اعتبار كونه

(٩) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٠) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١١) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٢) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٣) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٤) لم يرد في «ن»: «كلام».

(١٥) السلب مطلقًا هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين، وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع. يُنظر: النجاة ٥١، الأسرار الخفية ٦٦.

(١٦) القضية المعدولة: وهي التي يكون موضوعها أو محمولها اسمًا غير محصل كقولنا: اللا إنسان أبيض، أو الإنسان لا أبيض، بخلاف البسيطة التي يكون موضوعها أو محمولها اسمًا محصلًا.

يُنظر: النجاة، ص٥٤، الأسرار الخفية، ص٦٦.

مخـبرًا عنه، وأيضًا كـون التلفظ به خبرًا [١] ضروري؛ إذ يصح أَنْ يُقَالَ لمن قال كلامي غَدا[٢] صادق وكلامي بالأمس كاذب: صَدَقتَ أو[٣] كَذَبتَ، فيكون خبرا[٤][٥].

الرابعـة والأربعـون: لا شيء مـن الأعداد الغـير المتناهية بموجود، سـواءً كانت مترتبة أو غير مترتبة؛ لأنَّ كلَّ عددٍ فهو إمَّا زوج وإمَّا فرد حقيقية، فلا يخلو[٦] عددٌ ما مـن الأعداد عنهما، فهذا العدد كذلـك، وفوق كلّ عدد زوج فرد وفوق كلّ عدد فرد زوج، يدلّ عليه نظم الأعداد الطبيعي وترتبها فوق كلّ زوج فرد وفوقه زوج إلى غير النهاية.

والجواب: أن كلّ زوج فوقه فرد وبالعكس مسلّم في التناهي، وأمّا في غير المتناهي فممنوع[٧]، لا بدّ له من دليل.

الخامسة والأربعون: واجب الوجود واحد؛ لأنّ تشخصه[٨] إن كان نفس ذاته فلا

(١) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «جزءًا».

(٢) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي الأصل «هذا».

(٣) في «ن»: «أم».

(٤) ما أثبتناه من نسخة «ن»،وفي نسخة الأصل «جزءًا»

(٥) الأولى أن يقال: إن هذه القضية لا تعد صادقة ولا كاذبة، بل مغالطة واضحة؛ لعدم تحقق موضوعها بتمامه.

(٦) ما أثبتناه من نسخة «ن» وسقط «فلا يخلو» من نسخة الأصل.

(٧) وفيه تأمل؛ لتخلف تضاعيف الأعداد غير المتناهية بحسب الفرض عما بأزائها مما هو موجود فعلاً . والأفضل أن يقال في الجواب كما عن العلامة : إن الأعداد ليس لها طرف إذا أخذت مجردة كما في الكم المتصل. والاشياء العارض لها العدد إذا قيل : لا نهاية لها، يعني به إذا عدها عاد يتوهم ثابت القوة لا يفرغ عن تعديده أبدًا، ولا يعني به أنه الذي لا تتصور عليه الزيادة ، فإن النفوس الحاصلة في زمان إذا أخذت مع غيرها مما حصل بعد ذلك الزمان، تكون زائدة على الجملة الأولى مع وصفهما جميعًا بعدم التناهي . يُنظر : الأسرار الخفية ،ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٨) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «شخّصه».

يوجد إلّا ذلك المتعين[١] فقط، وإن كان معلول ذاته فكذلك[٢]، وإلّا فواجب الوجود محتاج في تشخّصه وتعيّنه إلى غيره، فلا يكون واجبًا[٣] من جميع جهاته.

والجواب: لم لا يجوز أن يكون إلهان متغايران في النوع، وتشخّص كلّ منهما معلول ماهيته، ويكون كلّ واحد من النوعين منحصرًا في ذلك الشخص فقط[٤].

السادسة والأربعون: واجب الوجود مختار[٥]؛ لأنّه لولا ذلك للزم أحد الأمرين، وهو إمّا إمكان الواجب[٦] أو وجوب الممكن[٧]. وكلّ منهما محال[٨].

(١) ما أثبتناه من نسخة «ن»،وفي نسخة الأصل «المعينّ».

(٢) أي لا يوجد إلا ذلك المتعين.

(٣) بل ممكنًا .

(٤) هذا الجواب يعد من أهم الشبهات الواردة على دليل وحدة الواجب، ويمكن أن يجاب عنه، بأنه لو كان واجب الوجود أكثر من واحد لكان تمأيز الأشياء الداخلة تحته إما بالذاتيات أو لا، والأول يستلزم أن يكون واجب الوجود جنسًا تحته أنواع ، والثاني – لا بالذاتيات – يستلزم أن يكون نوعًا تحته أشخاص ، وكلاهما محال .أما استحالة كونه جنسًا تحته أنواع ؛ فلأنه لابد لتلك الأنواع من فصول تميز بعضها عن بعض ، وهو باطل؛ لأن الفصل يجب أن يكون علة لوجود حصة النوع من الجنس ، فيكون لواجب الوجود بالذات وجود آخر مرتين، وهو محال. وأيضًا، أن واجب الوجود بالذات من حيث هو كذلك لا يلزم من عدم غيره عدمه ، ومن حيث أنه متقدم بالفصل يلزم من عدم الفصل عدمه، فيكون الشيء الواحد متعلقًا بالغير وغير متعلق، هذا خلف. وأيضًا إن تميز أحدهما عن الآخر بفصل وجودي خاص به، فإنه يستلزم ثبوت قيام وجوب الوجود مع تخلفه عن بعض ضرورياته لكل منهما أو لأحدهما، وهو محال؛ للزوم النقص والاحتياج . وإما اذا كان واجب الوجود نوعًا تحته أشخاص، فهو محال ؛ لأنه إن كان كل واحد منهما مساويًا للآخر في تمام الماهية ومفارقًا له في غيرها. وهو ما لكل واحد منهما من التعين والتشخص، وجب أن يكون التعين الذي هو زائد على الماهية ولاحق بها مستدعيًا لعلة غير تلك الماهية وغير لوازمها، فيكون الواجب معلولًا لا واجبًا. هذا خلف. يُنظر: المباحث المشرقية ٢/ ٤٧٤-٤٧٦.

وقد تقدم بعض الكلام على وجه من هذه الشبه في النكتة الثانية والثلاثين .

(٥) أي إذا شاء أن يفعل فعل وإذا لم يشأ لم يفعل .

(٦) فيكون واجب الوجود حادثًا .

(٧) فيكون الحادث قديماً .

(٨) في «ن»: «باطل».

بيان اللزوم: أنّ المعلول الأوّل إمّا أن يمكن عدمه لذاته أو لا، فإن لم يمكن لزم الثاني[١]، وإن أمكن لزم الأوّل[٢]؛ لأنّ إمكان انتفاء اللازم يوجب إمكان انتفاء الملزوم[٣].

لا يقال: هذا يدلّ على كونه تعالى موجبًا[٤]، وأيضًا إن أخذتم[٥] المعلول الأوّل بالنظر إلى ذاته فلا نسلّم لزومه، وإن أخذتموه بالنظر إلى وجود علته[٦]، فلا نسلّم أنّه ممكن؛ لأنّا نقول: نمنع كونه لازمًا على تقدير الاختيار، بخلافه هناك، فإنّه يتحقّق اللزوم على تقدير الإيجاب، وأيضًا فهو نظرًا إلى علّته ممكن بالذات؛ إذ وجوده من غيره حينئذٍ، وكلّ ما هو كذلك فهو ممكن بالذات.

والجواب: لا نسلّم أن إمكان انتفاء اللازم يستلزم امكان انتفاء الملزوم[٧]، وإنّما يلزم أن لو لم يكن انتفاء اللازم مقارنًا للامتناع بحسب الغير، أمّا إذا كان كذلك فلا[٨]، لم قلتم إنّه ليس كذلك، لا بدّ له من دليل[٩].

---

(١) أي وجوب الممكن

(٢) أي إمكان الواجب

(٣) بمعنى أن وجود العلة التامة مستلزم لوجد المعلول، فعدم المعلول الأول يستلزم عدم واجب الوجود بناءً على الملازمة.

(٤) أي ليس فاعلاً بالاختيار، بل بالاضطرار.

(٥) قوله: «إن أخذتم» أثبتناه من نسخة "ن"، وقد سقط من نسخة الأصل.

(٦) في «ن»: «عليه».

(٧) أي على إطلاقه.

(٨) والوجه فيه: إن عدم المعلول الأول مقارن للامتناع بالغير؛ لوجود علته الواجبة، فلا يلزم من إمكان عدم المعلول إمكان عدم الواجب.

(٩) والأولى أن يقال في الجواب: إن ماهية العالم وحقيقته لما اتصفت بالوجود تارة وبالعدم تارة أخرى كان ممكنًا، فلا بد من مؤثر تام وإلا لزم التسلسل، فإن كان هذا المؤثر مختارًا فهو المطلوب، وإن كان موجبًا (مضطرًا) لم يتخلف أثره عنه، فيلزم قدم أثره، ولكنه حادث، فيلزم حدوث المؤثر، للملازمة، فيتسلسل، وكل منهما باطل، فثبت أنه تعالى قادر فاعل بالاختيار.

يُنظر: الأسرار الخفية، ص٢٤٥، كشف المراد، ص٣٩٣، معراج اليقين، ص١٦٤، الباب الحادي عشر، ص٦٣.

السابعة والأربعون: لو كان هذا الشخص لم يكن[١] كاتبًا بالفعل لما كان إنسانًا؛ لأنّ كتابته[٢] بالفعل مع إنسانيته منتفٍ في الواقع؛ إذ الكلام في[٣] هذا الشخص، وانتفاء هذا المجموع يستلزم الملازمة المذكورة[٤]؛ إذ منع الجمع [٥]بين الشيئين يستلزم الملازمة بين عين أحدهما ونقيض الآخر[٦].

ثم نقول: لكن المقدّم حقّ، فالتالي مثله، فثبت المدّعى وهو: عدم إنسانية كلّ[٧] من ليس كاتب بالفعل من أفراد الإنسان[٨].

والجواب: أنّ مانعة الجمع اتفاقية[٩]، لا تستلزم[١٠]المتصلة المذكورة[١١]، وبتقدير استلزامها إيّاها فتستلزمها[١٢] اتفاقية، والمتصلة الاتفاقية لاتنتجّ في القياس الاستثنائي.

الثامنة والأربعون: اجتماع النقيضين حقّ لصدق[١٣] قولنا: لا شيء من الأعراض الإنسانية[١٤] ينمو وقت الوقوف، وذلك يستلزم السالبة المطلقة[١٥]؛ لأنّ الوقتية

(١) قوله : «لم يكن» أثبتناه من نسخة «ن» كم يقتضيه السياق، وقد سقطت من نسخة الأصل.

(٢) ما أثبتناه من نسخة«ن»، وفي الأصل «كاتبته».

(٣) في «ن زيادة»: «مثل».

(٤) لأن كتابة الشخص المفروض مع إنسانية منتفية واقعًا، فالكلام في شخص لا يكون كاتبًا بالفعل .

(٥) صياغة مانعة الجمع هذه تكون: إما أن يكون الشخص الذي ليس بكاتب بالفعل كاتبًا بالفعل أو إنسانًا .

(٦) لأن عين كل جزء من جزئي مانعة الجمع المنفصلة مستلزم لنقيض الآخر .

(٧) لم يرد في «ن»: «كلّ».

(٨) هذه نتيجة القياس الاستثنائي، لكنه غير منتج؛ لوجود مانعة جمع اتفاقية .

(٩) لم يرد في «ن»: «من أفراد الإنسان والجواب أن مانعة الجمع اتفاقية».

(١٠) في «ن»: «لا يستلزم».

(١١) وإنما العنادية التي تستلزم ذلك، والحال لا عناد بين الكتابة والإنسانية، بل وقع التنافي بينهما على سبيل الاتفاق، على أنها غير منتجة.

(١٢) في «ن»: «فيستلزمها».

(١٣) في «ن»: «يصدق».

(١٤) في «ن»: «نفسانية».

(١٥) وهي: (لا شيء من الأعراض الإنسانية ينمو دائمًا) .

أخصّ من المطلقة[١]، وقد صدق بعض الأعراض الإنسانية ينمو[٢] دائما[٣]؛ لأنّ النمو ثابت لذلك العرض[٤]، أعني الامتداد الطبيعي في الأقطار على سبيل التناسب؛ لانضمام مادة ما دام موجودًا، ولا معنى للدائمة إلّا ذلك، فاجتمع النقيضان[٥].

والجوابُ: إنَّ زمانَ المطلقة يجب أن يكون من أزمان الذات حتّى تناقض الدائمة. ذلك[٦] وإن لم يصرّحوا به[٧] في تعريف المطلقة، لكن اشتراطهم اتّحاد الزمان في التناقض[٨] يغني عن ذلك.

التاسعة والأربعون: واجب الوجود ليس بمتعدّد، وإلّا فإمّا أن يكون الثاني[٩] متّحدًا مع نقيض شمول العدم[١٠] أو لم يكن.

فإن كان [١١] فذلك ينافي ملزومية الأوّل بدون الثاني لنقيض شمول العدم[١٢].

وإن لم يكن، فإمّا أن يتحقّق الافتراق[١٣] أو لا، فإن كان فلا تعدّد، وإلا فلا يكون

---

(١) تقدمت الإشارة في النكتة التاسعة والعشرين إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون تحقق الخاص لازم لتحقق العام على جميع التقارير .

(٢) في «ن»: «نمو».

(٣) كالشعر والأظافر.

(٤) في «ن»: «البعض».

(٥) تقدمت الإشارة في النكتة الثلاثين إلى أن من شروط تحقق التناقض بين القضيتين الاتحاد في الزمان، وهو في موردنا هذا غير متحقق فلا يلزم التناقض .

(٦) في «ن»: «وذلك».

(٧) بل صرح بعضهم بذلك . يُنظر: النجاة ،ص٦٠-٦١، الإشارات والتنبيهات مع الشرح ١/ ١٤٦-١٥٠، التحصيل ، ص٦٠-٦٤، الأسرار الخفية ، ص ٦٨-٦٩.

(٨) يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ١/ ١٠٨ ، الأسرار الخفية ص٧٦.

(٩) من واجبي الوجود.

(١٠) أي أن يكون الثاني مدارًا لنقيض شمول العدم للواجبين وجودًا وعدمًا .

(١١) الثاني مدارًا لنقيض شمول العدم لهما .

(١٢) ومن ثم يكون وجود الأول مع عدم الثاني ملزومًا لنقيض شمول العدم.

(١٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» كما يقتضيه السياق، وفي الأصل «الافراد».

اللا اتّحاد[١] متحقّقًا، والتقدير بخلافه.

والجواب: لا نسلّم ملزومية الأوّل بدون الثاني لنقيض شمول العدم، فإنّ الأوّل بدون الثاني محال عند المعلل[٢]، فجار أن لا يلزمه أمر أصلا[٣].

الخمسون: المدعى[٤] أو ملزومه ثابت[٥]؛ لأنّه إن شملهما الوجود فظاهر، وإلّا فكلما ثبت أحدهما انتفى الآخر، وإلّا لتحقّق الشمول.

والمقدّر خلافه، فيلزم المنافاة بين اللازم والملزوم، والمنافاة مما تنافي الملازمة، فيلزم اجتماع المتنافيين في الواقع، وهو محال[٦].

والجواب: لا نسلّم أنه[٧] لو تحقّق أحدهما على تقدير الآخر يحقّق شمول الوجود؛ لأنّ الأوّل ملازمة، ولا يلزم من ملازمة بين الأمرين تحقّقهما[٨] أوتحقّق أحدهما[٩].

الحادية والخمسون[١٠]: ولنختم[١١] النكات الخمسين بمغالطة بديعة منيعة لطيفة طريفة لا يرد عليها منع التقدير أصلًا هي من غرائب النكات ونوادر المغالطات، وهي:

(١) قوله «فلا يكون اللا اتحاد» أثبتناه من نسخة «ن» كما يقتضيه السياق، وفي الأصل «فيكون الاتحاد».

(٢) كذا، ولعله المجيب.

(٣) لأن المحال يجوز أن يستلزم المحال، وقد تقدم الكلام على وحدة وجوب الوجود من وجوه عدة في غير مورد من النكات السابقة.

(٤) واجب الوجود ليس بمتعدد.

(٥) لأن ثبوت ملزوم المدعى يستلزم ثبوت المدعى، وثبوت المدعى يستلزم ثبوت ملزوم المدعى.

(٦) لفرض عدم شمول الوجود للمدعى ولملزومه، فيكون شمول الوجود لهما محالاً.

(٧) قوله: «أنّه» أثبتناه من نسخة «ن» ولم ترد في الأصل.

(٨) أي، كلما ثبت أحدهما انتفى الآخر، على بعض التقادير.

(٩) تقدم الكلام عليه إجمالاً في بعض النكات السابقة.

(١٠) قوله: "الحادية والخمسون" أثبتناه من نسخة «ن»، ولم ترد في الأصل.

(١١) في نسخة «ن»: «ولنردف».

المدعى[١] واقـع[٢]؛ لأنّ ما هو الواقع من المدعـى وعدمه، إمّا أن يكون ثابتًا[٣] على أحد تقديري وجود ملزوم المدعى أو عدمه، بأحد الدليلين وهما:

أ. اتّفاق الخصمين.

ب. أو الضرورة.

أعني نهوض أمر من الدليل الجاري بينهما ملجئ[٤] إلى الاعتراف بذلك[٥].

أو[٦] لم يكـن، فـإن كان يلزم المدعى في الواقـع وإلّا فعدمه واقع وهو ليس بثابت على أحد التقديرين بأحد الدليلين لا بالضرورة ولا بالاتفاق.

أمّا على تقدير الملزوم، فلعدم موافقة الخصم على ذلك، وعدم قيام ملجئ[٧] ناشئ عـن الدليل المذكـور يوجب الاعتراف بذلك، ضرورة أنّه لم يجـر بينهما إلّا أنّ المدعى يجب أن يكون ثابتًا في الواقع، وإلّا يلزم[٨] وقوع عدمه في الواقع.

ومـن الواضح البيّن أنّ ذلك لا يقتضي تحقّقه عـلى تقدير ما من التقادير، وأمّا على تقدير عدم اللزوم فكذلك يعتبر[٩]، وذلك خلاف المقدَّر.

وإن لم يكن يلزم المدعى في الواقع أيضًا؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ الملزوم ثابتًا أو لم يكن:

أ. فإن كان فظاهر.

(١) واجب الوجود ليس بمتعدد.

(٢) في «ن»: «وواقع».

(٣) في «ن»: «ثابت».

(٤) في «ن»: «يلجئ».

(٥) أي إنَّ ما هو متحقق في الواقع من المدعى وعدمه ثابت على أحد التقديرين .

(٦) في الاصل : «لو» ، والصواب ما أثبتناه من نسخة "ن" كما يقتضيه السياق .

(٧) أي أمرٍ ملجئ .

(٨) في «ن»: «لزم».

(٩) في «ن»: «بعينه».

ب. وإن لم يكن، يجب أن يتحقَّقَ المدعى في الواقع، وإلَّا يتحقَّق عدمه في الواقع[١] فيتحقَّق على تقدير عدم الملزوم؛ لأنَّ التقديرَ بعدم[٢] تحقّق عدم الملزوم في الواقع، وكلّ أمرين كانا في الواقع فأحدهما ثابت على تقدير الآخر، فقد ألجأت الضرورة إلى الاعتراف بثبوت[٣] عدم المدعى الذي هو واقع على تقدير عدم الملزوم، فقد ثبت ما هو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين وهو الضرورة، والمقدّر[٤] خلافه.

لا يقال: نختار الشقّ الأوّل، ونمنع من[٥] قولكم لو لم يكن المدعى في الواقع لكان عدمه، لا يقتضي ثبوته على أحد التقديرين، فإنّ التقدير تقدير وقوع عدم المدعى، ولا شكّ في ثبوت الملزوم أو عدمه معه في الواقع، وكلّ أمرين ثبتا في الواقع فإنّ أحدهما ثابت على تقدير الآخر فقد ألجأت الضرورة إلى الاعتراف بثبوت العدم الواقع على أحد التقديرين.

وأيضًا قوله في الشقّ الثاني: إن لم يكن الملزوم متحقّقًا يجب أنّ يتحقّق[٦] المدعى إلى آخره معارض بمثله وذلك أن نقول: لو لم يكن الملزوم متحقّقًا[٧] يجب أن لا يتحقّق المدعى، إذ لو تحقّق المدعى لزم تحقّق ما هو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين بعين ما ذكرتم.

(١) لم يرد في «ن»: «وإلاّ يتحقّق عدمه في الواقع».

(٢) في «ن»: «تقدير».

(٣) ما أثبتناه من نسخة«ن» بمقتضى السياق، وفي الأصل «بثبوته».

(٤) في «ن»: «المقدار».

(٥) لم يرد في «ن»: «من».

(٦) قوله «لا يتحقّق عدم» في «ن» بدل «يتحقّق».

(٧) قوله «إلاّ يلزم ثبوت ما هو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين والمقدار خلافه دالّ على أنّه» في «ن» بدل «إلى آخره معارض بمثله وذلك أن نقول: لو لم يكن الملزوم متحقّقًا».

لأنّا نقول[1]: على الأوّل[2] مسلّم أنّ عدم المدعى المقدّر وقوعه مع هاتين[3] المقدّمتين الزائدتين اللتين ضممتموها إلى ثبوت عدم المدعى يلجئ إلى الاعتراف بذلك، لكن الجاري[4] بينهما هو ثبوت عدم المدعى فقط ولم يتعرض المعلل للمقدّمتين الزائدتين، فلم يحصل ما يلجئ[5]، ضرورة أن تقدير عدم المدعى بانفراده يعني مجردًا عن المقدمتين الزائدتين لا يلجئ إلى ذلك والمعلل لم يذكر إلّا ذلك.

وعلى الثاني أنّ هذا غير مضرّ فإنّ المعلل يقول[6]: هذا التقدير وهو أن لا يثبت ما هو الواقع منهما على أحد التقديرين بأحد الدليلين غير واقع؛ لأنّه لو وقع فإمّا أن يقع معه المدعى أو عدمه، ويلزم خلاف المقدّر، وإذا كان هذا التقدير غير واقع فيكون نقيضه واقعًا، وقد حقّقنا ثبوت المدعى على ذلك التقدير، فيتحقّق في الواقع.

والذي يخطر بالبال في الجواب[7]:

إنّا نختار القسم الأوّل قوله: لو لم يثبت المدعى في الواقع لثبت عدمه وهو غير ثابت على أحد التقديرين بأحد الدليلين؛ إذ لا اتفاق ولا ضرورة.

قلنا: انتفاء الضرورة ممنوع.

قوله: لم يتقدّم من المعلل ذكر شيء سوى ثبوت عدم المُدّعى على تقدير أن لا يكون المدعى ثابتًا وذلك غير موجب.

(١) هذا جواب المصنف عن المجيب .

(٢) لم يرد في «ن»: «على الأوّل».

(٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» بمقتضى السياق، وفي الأصل «تباين».

(٤) ما أثبتناه من نسخة «ن»بمقتضى السياق، وفي الأصل «الحاوي».

(٥) في «ن»: «يجئ».

(٦) هذا جواب المصنف عن المعلل.

(٧) هذا جواب المصنف عن النكتة .

قُلنا[١]: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لم يتقدَّم إِلَّا ذلك، فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ منه[٢] أَنَّ ما هو الواقع ثابت على أَحد التقديرين بأحد الدليلين، وهذا التقدّم[٣] يلجئ إلي الاعتراف بالثبوت ضرورة.

لكـن له أن يعود ويقول[٤]: أريد بالملجئ ملجئًا مغايرًا لتقدير ثبوت ما هو الواقع من المدعى وعدمه على أحد التقديرين بأحد الدليلين، ولعدم هذا التقدير.

وما ذكرتم من الملجئ ليس بمغاير لهما، بل هو أحدهما، والملجئ في الشقّ الثاني ليس هو واحدًا منهما، فسقط ما ذكرتم.

ويُمكـنُ أن يجـاب عنـه بأن يقـال[٥] : نحن لم نقل أن الملجـئ إلى الاعتراف[٦] بثبوت[٧]عـدم المدعى علـى أحد التقديرين هو ذلك التقديـر فقط، بل ذلك التقدير مع لزومِ وقوع[٨] عدم المدعى في الواقع على تقدير[٩] عدم المدعى، ولا شـكّ أنّ هذا المجموع مُلجئٌ إلى القول بأنَّ ما هُوَ الواقع منهما وهو المعين منهما، أعني العدم ثابت على أحد التقديرين.

فهذا مـا خطر بالبال البالي، فليتأمل فيه، لعلّه يظفر بِحَـلٍّ آخر لهذهِ المُغَالطةِ، فَإِنَّها مطبوعةٌ جِدًّا، آبية الحلّ، عسرة المنع[١٠].

(١) هذا الجواب عن المعلل.

(٢) في «ن» زيادة: «تقدير أنّ».

(٣) في «ن»: «التقدير».

(٤) هذا جواب المصنف عن المجيب .

(٥) أي عن المعلل.

(٦) لم يرد قوله «ن»: «الاعتراف».

(٧) في «ن»: «ثبوت».

(٨) في «ن»: «واقع».

(٩) الى هنا انتهت نسخة (ن).

(١٠) قد تقدم الجواب إجمالًا عن هذه الشبهة بما لابس فيه في النكتتين الحادية والثلاثين والخامسة والأربعين وموارد أخرى، ومهما بلغت هذه التشقيقات والتفريعات واللوازم التي هي واقعًا ليست بلازمة، فالأمر لا يخرج - مع فرض الاثنينية - عن الاحتياج والإمكان، وهو محال في حق واجب الوجود كما تقدم بيانه في غير مورد.

لا زال مولاي في سماء المعالي نجمًا وضياءً، وللعلم والعلماء ركنًا قويًّا، والحمد لله وحده، وصلّى الله على محمّد النبي رسوله وعبده، وعلى آله الكرام وعترته الأعلام.

علَّقَها العبدُ الفقير إلى الغنيِّ، الضعيفُ إلى القويِّ: عبدُ الرحمن بن محمّد العتائقي، غرة ذي الحجّة سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة هجرية بالمشهد الشريف الغروي، صلوات الله على مشرّفه وعلى أولاده الأئمة المعصومين أجمعين[1].

(١) لم يرد في «ن»: «عدم المدعى ولا شكّ أنّ هذا المجموع ... أجمعين».

المصادر والمراجع

١- الاحتجاج : أبو منصور الطبرسي (ت نحو ٥٢٠هـ) ، دار الأسوة، قم ،١٤١٦هـ.

٢- الأسرار الخفية في العلوم العقلية : العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي، قم،١٤٢١هـ .

٣- الإشارات والتنبيهات مع الشرح : ابن سينا (ت٤٢٨هـ) ط/ مؤسسة النصر، طهران، ١٣٧٠هـ.

٤- الأعلام : خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٩٧م.

٥- أعيان الشيعة : محسن الأمين (ت١٣٧١هـ) ، دار التعارف ،بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٦- أمل الأمل : الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) ، مؤسسة الوفاء، بيروت ،١٤٠٣هـ .

٧- إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد: العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، جامعة طهران،١٩٦٠م.

٨- إيضاح المكنون- لإسماعيل باشا (ت١٣٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

٩- الباب الحادي عشر- للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، دار زين العابدين، قم ،٢٠١٣م.

١٠- بحار الأنوار :ا لمجلسي (ت ١١١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣هـ .

١١- التحصيل : بهمنيار (ت٤٥٨هـ) ، جامعة طهران ،١٤١٧هـ .

١٢- تحصيل النجاة في أصول الدين : فخر المحققين محمد بن الحسن ولد العلامة الحلي (ت٧٧١) ، مركز العلامة الحلي ، بابل، ١٤٣٨هـ.

١٣- التعريفات : الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار المعرفة ، بيروت،١٤٢٨هـ.

١٤- تكملة أمل الأمل : حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ) ، دار المؤرخ العربي، بيروت .

١٥- تهافت الفلاسفة : الغزالي (ت٥٠٥هـ) دار ومكتبة الهلال ، بيروت ،١٩٩٤م .

١٦- الحكمة المتعالية : صدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠هـ) ط/ ٥، قم ، ١٤٣٥هـ.

١٧- الذريعة : أقابزرك الطهراني (ت١٣٨٨هـ)، مؤسسة إسماعيليان، قم، ١٤٠٨هـ .

١٨- رياض العلماء - لعبد الله الأفندي الأصبهاني (ت١١٣٠هـ) مطبعة الخيام، قم ،١٤٠١هـ .

١٩- طبقات أعلام الشيعة - لأقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت،١٣٩٥هـ .

٢٠- طبيعيات الشفاء - لابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢١- الطبيعيات عند العلامة الحلي : د. جواد الورد ، مركز العلامة الحلي ، بابل، ١٤٣٨هـ .

٢٢- العدة في أصول الفقه : الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، قم ، ١٤١٧هـ .

٢٣- عوالي اللآلي : ابن أبي جمهور الأحسائي (ت بعد ٨٧٨هـ) ، مطبعة سيد الشهداء ، قم ، ١٤٠٥هـ.

٢٤- غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: للشهيد الأول محمد بن مكي (ت٧٨٦هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي ، قم.

٢٥- فردوس الأخبار - لشيرويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٦- الكافي - للكليني(ت٣٢٨) ، دار الكتب الإسلامية ، طهران .
٢٧- كشف الظنون - لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م.
٢٨- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، ١٤٣٣هـ.
٢٩- كنز العمال - للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
٣٠- الكنى والألقاب: لعباس القمي (ت١٣٥٩هـ) ، مكتبة الصدر، طهران،١٤٠٩هـ.
٣١- المباحث المشرقية : لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٠هـ .
٣٢- المطارحات : للسهرودي .
٣٣- المطالب العالية : للفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ
٣٤- معارج الأصول : للمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ) مطبعة سرور، قم ،١٤٢٣هـ .
٣٥- معالم الأصول : لحسن بن زين الدين العاملي (ت١٠١١هـ) ط / ١، قم ، ١٤٠٢هـ .
٣٦- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ، دمشق.
٣٧- معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين: لفخر المحققين (ت٧٧١) دار الكفيل، ١٤٣٦هـ.
٣٨- مناهج اليقين في أصول الدين : للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) مكتب الإعلام الإسلامي ، قم ، ١٤٣٢هـ .
٣٩- مناظرة الملك ركن الدولة : للصدوق ابن بابويه (ت٣٨١هـ) دار المحجة البيضاء، بيروت،٢٠١٠م .
٤٠- منطق الشفاء : لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، الطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٤١- النجاة : لابن سينا (ت٤٢٨هـ) ، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢م.
٤٢- نهاية المرام في علم الكلام - للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مكتبة التوحيد ، قم، ١٤١٩هـ.

10. There should be no direct communication and discussion between the evaluator and the author, and the evaluator's observations should be sent to the writer through the editorial director of the magazine.

11. If the evaluator believes that the research is based on previous studies, the evaluator must disclose these studies to the magazine's editor.

12. The evaluator's observations and recommendations will be relied on mainly in the decision as to accept the research for publication or not. The evaluator is also requested to refer specifically the paragraphs that require a minor modification that can be made by the editorial board, and those that need to be substantially modified should be by the author himself.

Evaluators' Guide

The main task of the scientific evaluator is to read the research that is within his scientific specialization very carefully and evaluate it according to academic scientific perspectives that are not subject to any personal opinions, and then to confirm his constructive and honest observations about the research being sent to him.

Before the evaluation process, the evaluator is asked to confirm whether the research being sent is within his or her scientific specialization or not. If yes, then, does the evaluator have enough time to complete the evaluation process? The evaluation process should not exceed ten days.

After the evaluator approves the evaluation process and completes it during the specified period, he has to carry out the evaluation process according to the following criteria:

1. Is the research genuine and important to the extent that it should be published in the magazine?

2. Whether the research is consistent with the general policy of the magazine and the publishing rules therein.

3. Is the topic of research exhausted in previous studies? If yes, please indicate those studies.

4. The applicability of the search title to the search itself and its content.

5. A statement as to whether the abstract of the research clearly describes the content and idea of the research.

6. Does the introduction of the research accurately describe what the author wants to state and clarify? Does the author explain the problem he is studying?

7. Discussing the author's findings in a scientific and convincing manner.

8. The evaluation process must be conducted in a confidential manner, and the author should not be aware of any aspect of it.

9. If the evaluator wishes to discuss the research with another, the editor shall be notified accordingly.

9. Unapproved research shall be returned to their authors.
10. The researcher is obliged to make the necessary amendments to his research according to the reports of the editorial board or the evaluators, and return it to the magazine within one week from the date of receiving the amendments.
11. All research submitted for publication is subject to scientific evaluation by specialists.
12. All research submitted for publication shall be subject to electronic inspection.
13. The copyright, printing and distribution of paper and electronic research shall be transferred to the magazine in accordance with a form of undertaking signed by the author. No other party may republish or translate the research without the written consent of the author and the head of the editorial board of the al-Muhaqiq Magazine.
14. The author may not withdraw his research after the decision to accept the publication, but he may do so before the decision to accept the publication and with the consent of the head of the editorial board exclusively.
15. The author shall be granted three free copies with a copy of the issue in which his research was published.
16. The author must declare financial support or other support provided to him during the research.
17. The author must inform the editor when he finds a big mistake in the search or inaccuracy of the information therein, and contribute to correcting the error.

Publishing Policy:

1. The (al-Muhaqiq) magazine is issued three times a year by the al-Alama al-Hilly Center affiliated with the Imam Hussein Holy Shrine. The Center receives research and studies from inside and outside Iraq, which are within the following topics:

• The Qur'an and its sciences (exegesis and exegetes, Quranic sciences, Quranic recitations)

• Jurisprudence and its principles (comparative jurisprudence, deductive jurisprudence, principles of jurisprudence)

• Hadith and Ilm al-Rijal -Biographical Evaluation- (Ilm al-Rijal, the infallibles' Hadith)

• Mental science (logic, belief, philosophy)

• Arabic language sciences (phonetic and morphological study, synthetic study, deductive study, literary and rhetorical studies)

• Historical studies (translations, events and facts)• Ethics and gnosticism (ethics, mysticism, gnosticism)

• Public knowledge (pure knowledge, human knowledge)

• Textual criticism (criticized texts, collected texts)

• Bibliography and indexes

2. The research submitted for publication shall be committed to the methodology of scientific publishing and its internationally recognized rules.

3. The research should not have been published previously, accepted for publication, or submitted to another magazine, and the researcher shall sign a special undertaking for this.

4. The magazine shall not publish the translated research until after proof of the author's original consent and the publishing party as to translate and publish it.

5. The researcher shall bear full responsibility for the contents of his published research. Research shall express the views of the author and do not necessarily reflect the opinion of the magazine.

6. The research arrangement is subject to technical considerations relating to the identity of the magazine and its topics.

7. The researcher will be notified of receiving his research within a period not exceeding ten days from the date of submission.

8. The researcher is informed of the approval or non-approval of the publication of his research within a period not exceeding two months from the date of receipt of the research.

Al Nukat

By:the jurist Nasir al Din al kashi (died 775 AH)

Investigation /Dr. Jawad Al Ward.....197

Indix

Criticism of Ibn Al-Ataqi Al-Hilli (Live/793 A.H.)

Types of interpretation of the meanings of the Qur'an

According to Al-Sharif Al-Murtada (d./436 A.H.).

Prof. Jabbar Kazem Al-Mullah University of Babylon / Faculty of Islamic Sciences

Student Master Muna Ali Hussein Al Sharafi.....19

The effort of Al-Allamah Al-Hilli to exactitude of the names of narrators

Sheikh Alaa Abdul Ali Al-Saeedi/ Qadisiyah.....37

Historical Thought and Reliance on History in the Traces of Allamah Al-Hilli

Dr. Ahmed Bakatji/ Translation:Al sayyid. Ja'afar Al-Hakim.....71

Prince Dubis bin Sadaqa bin Mansour Al Mazeedi / (died 529 AH / 1135 AD).

Assistant lecturer. Ali Obais Hussein Ali/ Babylon Center for Civilizational and Babylonian Studies / University of Babylon.....95

The poetry of the first martyr

Sheikh Muhammad bin Makki Al-Amili (died 786 AH)

Study collection and investigation/ Dr.. Muthanna Hassan Al-Khafaji.....129

Explanation of the looting issue

Radi al-Din Abd al-Malik bin Shams al-Din Ishaq bin Fathan al-Qummi

(from the ninth century flags)

investigation: Al sayyid. Muhammad Abbas Al Alawi/ Al Hawza scientific / Al-Najaf Al Shraf.....165

15. When writing a research abstract, avoid abbreviations and citations.
16. Not mentioning the name of researcher / researchers in the research body at all.
17. The scientific methods used in writing footnotes for documentation shall be taken into consideration by mentioning the name of the reference, the part and the page number, with successive numbers placed at the end of the research.
18. The researcher shall abide by the technical conditions used in the writing of scientific research in terms of the order of the research, its body, its footnotes and its references. Moreover, he should consider adding the pictures of manuscripts in their appropriate places in the body of the research.
19. Adding the list of references at the end of the search and according to the Harvard Reference Style.
20. Studies that have been cited in the research body as well as tables or images are shown accurately in the list of references, and vice versa.
21. The researcher / researchers shall make a statement as to whether the research submitted for publication has been made in the presence of any personal, professional or financial relations that may be interpreted as a conflict of interest.

Authors' Guide

1. The magazine approves research and studies which are within the framework of its publication policy.

2. The research submitted for publication must be original, never published in a magazine or other publication medium.

3. The author shall give exclusive rights to the magazine including publication, paper and electronic distribution, storage and reuse of the research.

4. The number of pages submitted for publication shall not exceed forty pages.

5. Send the research to the magazine via e-mail alalama.alhilli@yahoo.com and mal.muhaqeq@yahoo.com

6. The published research is written by Microsoft Word or (LaTeX), the size of page is (A4), written in two separate columns. The research is written in Times New Roman font size 14.

7. Provide an abstract of the research in English and in a separate page not exceeding (300) words.

8. The first page of the research should contain the following information:

- *The title of the research*
- *Name of researcher / researchers and affiliations*
- *Email of researcher / researchers*
- *Abstract*
- *Key words*

9. Write the search title in the middle of the page with the font Times New Roman size 16 Bold.

10. Write the name of the researcher / researchers in the middle of the page and under the heading with Times New Roman font size 12 Bold.

11. The authors' affiliations are written with the Times New Roman font and the size is 10 Bold.

12. Write an abstract of the search with the font Times New Roman and size 12 Italic, Bold.

13. Key words that are no more than five words are written in Times New Roman font and size 11 Italic, Justify.

14. The affiliations are written as follows (department, college, university, city, country) without abbreviations.

Al-Muhaqqiq

A Quarterly Scientific Bulletin
Concerned with Studies and Research about
Al-Hilla Scholarly Hawza (Seminary)

ISSN 2521- 4950

Depository Number in the Iraqi House for Books and Documents

2236 /2017

Magazine website

Iraq - Babylon - Hilla - Doctors Street - Hilla Contemporary Museum building

Magazine phone

TeL. +9647732257173 - +9647808155070

E.MAIL

http:alalama.alhilli@yahoo.com

Email:mal.muhaqeq@yahoo.com

Arabic liguistic

Salah Hassan Hashem

The english Translator Depended by The Bulletin

Translation Uint

The al-Alama Hilly Center

Technica Design and Direction

Aws Abd Ali

Editor-in-chief

Assistant Prof. Abbas Hani Ach-Charrakh

Editor

Kareem Hamza Hmaidi Al-Isawi

Editing Board

»heikh Imad Musa Mahmood Al-Kadhimi, Ph D

International university of Islamic »ciences/ London

Assistant Prof. Muhammad Noori Al-Musawi, Ph D

university of Babylon| College of Education

Lecturer Hameed Jassim Al-Ghurabi, Ph D

university of Karbala| College of Islamic »ciences

Abdul Majeed Mohammed Al-Isdawi, Ph D

Minia university / Egypt

muhamad karim 'iibrahim

university of Babylon

Assistant Prof. Jabbar Kadhim Al-Mulla, Ph D

university of Babylon| College of Qur›anic »tudies

Assistant Prof. Qasim »aheem Hassan, Ph D

university of Babylon| Babylon Centre for »tudies

Prof. Hamid Atai. theoretical Islamic Republic of Iran

Prof. Adel Abdel-Jabbar Al-Shati

University of Babylon / College of Quranic Studies

Dr. Wassam Al-Sabaa

Bahrain

Al-Muhaqqiq

A Quarterly Scientific Bulletin
Concerned with Studies and Research about
Al-Hilla Scholarly Hawza (Seminary)

Issued by

Al-Allama Al-Hilli Centre for the Revival of the Heritage

of Al-Hilla Hawza and Re-constructing its Sites

The Sixth year/Volume six/ Issue No.15
2021AD/1443AH

15